مشكلة قبرص

دكتور

جلال يحيى

أستاذ ورئيس قسم التاريخ
ووكيل كلية الآداب - جامعة المنيا

دكتور

محمد نصر مهنا

مدرس العلوم السياسية
كلية التجارة - جامعة أسيوط

١٩٨١



دار المعارف

مقدمة

تعتبر مشكلة قبرص من المشكلات الدولية التى تؤثر على العلاقات بين الدول وبعضها فى منطقة الحوض الشرقى للبحر المتوسط ؛ كما تؤثر على العلاقات والتوازن بين الدولتين الأعظم ، وبقية الدول الموجودة فى نطاق كل من كتلتيهما .

وإذا كانت المشكلة تأخذ فى مظهرها العام شكل نزاع بشأن القوميات الموجودة فى الجزيرة ،ووقوف كل من اليونان وتركيا وراء مجموعة من القبارصة تنتمى إلى هذه الدولة أو تلك ، وتتحد معها فى اللغة والعادات والتقاليد والديانة. وإذا كانت إحدى القوميات الموجودة فى الجزيرة . وهم القبارصة اليونانيين ، تتحدث على أنها تمثل أغلبية عظمى وتتهم القومية الأخرى بأنها أقلية . ومن الواجب محاسبتها على هذا الأساس ، وكانت المجموعة الأخرى . وهى مجموعة القبارصة الأتراك تتمسك بحقوقها ، وبالاتفاقات الدولية التى ضمنت لها بعض الحقوق ، فإن أساس المشكلة يظهر ، على هذا المستوى ، على أنه محاولة من جانب القبارصة اليونانيين لمسايرة حركة اليونان التى تهدف ضم الجزيرة إليها . والموافقة عليها ، وفى غير مصلحة القبارصة الأتراك . ويؤدى بنا هذا الوضع إلى أزمة تنشأ بين تركيا واليونان ، وتهدد بقيام عمليات ساخنة ، قد تصل إلى مرحلة إستخدام القوة المسلحة ؛ وهو أمر خطير ، يؤثر على الأوضاع فى منطقة الحوض الشرقى للبحر المتوسط .

وإذا ما نظرنا إلى موقع جزيرة قبرص من الناحية الجغرافية ، نجد أنها أبعد الجزر التى تسكنها أغلبية يونانية عن بلاد اليونان نفسها ؛ ونجد أنها قريبة للغاية من السواحل الجنوبية لتركيا ، والسواحل الشمالية لسوريا .ومعنى تفوق النفوذ والسيطرة اليونانية على هذه الجزيرة أن يصبح اليونان تطوق تركيا من الجنوب ،

فى الوقت التى توجد معها حدود إلى الغرب ، وتسيطر فيه اليونان على عدد من جزر بحر إيجة القريبة من السواحل المغربية لآسيا الصغرى ، أى بالتالى تطويق اليونان لتركيا ، وبشكل متزايد ، وبواسطة قواعد تؤثر على الموانى التركية ، أى على أمن الدولة التركية . وهذا العامل أيضاً يهدد بالوصول إلى صدام .

ومن ناحية ثالثة، فان إمكانية وقوع صدام بين تركيا واليونان، يؤثر على فاعلية حلف شمال الأطلنطى ، ويضعف جناحه الموجود فى جنوب شرقى أوربا ؛ ويؤثر بالتالى على أوضاع الدول المغربية ، وعلى العلاقات الموجودة بين الدولتين الأعظم .

هذا علاوة على أن قرب جزيرة قبرص من السواحل السورية ، يجعل هذه المشكلة تؤثر بالتالى على الأوضاع الموجودة فى العالم العربى ؛ كما يؤدى تفاقمها إلى التأثير على التوازن الموجود فى منطقة الشرق الأوسط . ولا ننسى أن تفجر المشكلة ، وبشكل حاد ، فى عام ١٩٧٤ ، قد عمل على نقل مركز الثقل ، ومركز الإهتمام ، فى ذلك الوقت ، فى الشرق الأوسط ، من النزاع العربى الإسرائيلى ، ووجه هذا الإهتمام ، وإن كان مؤقتا ، إلى مشكلة أخرى ؛ وأدى ذلك ، إلى تقليل أهمية النزاع العربى الإسرائيلى، وتحويله بالتالى من مركز الإهتمام الاول إلى المركز الثانى . وكل هذه العوامل ، والأسباب ، تزيد من أهمية الموضوع ، وضرورة البحث فيه ، وطرحه للدراسة .

ولقد قسمت موضوع الكتاب إلى قسمين منفصلين : القسم الأول خاص بالتطور التاريخى لجزيرة قبرص ، وقد تمت معالجته بطريقة تاريخية ؛ وهو ينقسم إلى أربعة أبواب : تعرف بالجزيرة وسكانها ، ووقوعها تحت حكم البيزنطيين ، ثم قيام مملكة قبرص حتى عصر فجر التاريخ الحديث ؛ وتشرح عصر الحكم العثمانى لقبرص ، والنظم التى وجدت فيه ، ومحاولات روسيا الضغط للخروج إلى البحر المتوسط ، حتى الاتفاق الإنجليزى العثمانى عام ١٨٧٨ وتسليم الجزيرة لبريطانيا

العظمى ، ثم تعالج الحكم البريطانى لقبرص ، وعلاقة بريطانيا العظمى بروسيا . ومشكلة المضايق فى أثناء الحرب العالمية الأولى وما بعدها ، وتشرح أخيراً عملية استقلال قبرص ، مع تزايد أهمية الجزيرة ، وظهور حركة الكفاح من أجل الاستقلال وإعلان الجمهورية .

وهذا القسم أساسى لمعرفة أسس المشكلة ، والرجوع إلى أصول العوامل ، والأوضاع السياسية والقانونية والدولية التى تؤثر فيها . ولقد قمت بكتابة هذا القسم .

أما القسم الثانى ، فقد كتبه الدكتور محمد نصر الدين على مهنا ، وهو خاص بمشكلة قبرص المعاصرة . ولقد عرضه على أساس كونه مشكلة من المشكلات السياسية ، ومن مشكلات العلاقات الدولية ، وهو من عمله ويحسب له .

ويضم هذا القسم ثلاثة أبواب : الخامس عن المشكلة وتأثير الإنقلابات العسكرية ؛ والسادس عن الغزو التركى لقبرص ؛ والسابع عن الموقف السوفيتى .

ولقد شرح فى الباب الخامس معاهدة الضمان ، وتأثيرها على الأوضاع فى قبرص ؛ وكذلك موقف حلف شمال الأطلنطى من هذه المشكلة ؛ ثم إستمر مع شرح الإنقلاب العسكرى اليونانى عام ١٩٦٧ ، وردود فعله على الاسقف مكاريوس ؛ وكذلك إنقلاب ١٥ مايو ١٩٧٤ فى قبرص .

وشرح فى الباب السادس عملية الغزو التركى لقبرص ، وردود فعل هذه العملية فى الولايات المتحدة ، وفى أوربا الغربية .

وشرح فى الباب السابع ، الأصول التاريخية للموقف السوفيتى ؛ ثم حلل هذا الموقف فى أثناء الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين ؛ وإستعرض بعد ذلك تطور السياسة السوفيتية منذ الخمسينيات ،

وأرجو أن يكون هذا الكتاب نافعاً للقارىء والدارس والباحث، وأن يسهم، مع غيره من الكتب والدراسات، فى العمل على إثراء المكتبة العربية — وعلى الله قصد السبيل .

الاسكندرية ، فى ٢٦ يوليو ١٩٨٠

دكتور

جلال يحيى

القسم الأول

التطور التاريخي لجزيرة قبرص

الباب الأول

قبرص حتى فجر العصور الحديثة

الفصل الأول

الجزيرة والسكان

١ - جزيرة قبرص : -

تقع جزيرة قبرص فى الزاوية الشمالية الشرقية للبحر المتوسط ، بين آسيا الصغرى ، وسوريا . ومساحتها تبلغ ٩٫٢٥٠ كيلو متراً مربعاً ، أى أنها أكثر صغراً من صقلية ومن سردينيا ، ولذلك فانها تعتبر ؛ من حيث المساحة . ثالث جزر البحر المتوسط .

ويزيد عدد سكانها الآن على ٦٠٠٫٠٠٠ نسمة ، أكثر من ثلاث ارباعهم (٧٨٪) من اليونانيين ، وأقل من الربع (٢٢٪) من الاتراك . وتضم الجزيرة بين سكانها كذلك أقليات مسيحية أخرى ، مثل اللاتين ، والمارونيين ، والأرمن والإنجليز ، والذين يصل مجموعهم إلى ٨٫٠٠٠ نسمة تقريباً .

وتوجد بالجزيرة سلسلتان من الجبال يسيران من الشرق إلى الغرب ، ويقع بينهما سهل ميسوريا ، والذى يعتبر أكثر أماكن الجزيرة خصوبة ، وإنتاجا . وسلسلة الجبال الجنوبية ، هى الأكثر إرتفاعا ، وتغطى قممها غابات الصنبور والأرز . وتصل أعلى قممها ، وهى قمة جبل أولمبيا إلى ارتفاع ١٫٩٢٠ متراً .

وأرض قبرص غنية بالمعادن : مثل النحاس ، والنيكل والبيريت ، والحرير الصخرى . ويصل إنتاج هذه المعادن إلى نسبه ٦٠٪ من صادرات الجزيرة : ومع ذلك فإن جزيرة قبرص لاتزال زراعية ، رغم نشأة بعض الصناعات فيها ؛ ويعمل ثلثى السكان ، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بزراعة الحبوب، والكروم ، والزيتون ، الخروب وغيرها من أشجار الفاكهة . أما خمور ، وموالح ، وحرير

قبرص ، فانها من أجود الأنواع . وتعتمد جزيرة قبرص ، مثل بقية بلاد البحر المتوسط ، على الامطار ، نتيجة لعدم وجود الأنهار ووسائل الرأى والسدود . أما المناخ فهو مناخ البحر المتوسط ، بروعته . وهو جو صحى ومعتدل شتاءاً ، ومشمساً فى غالبية السنة .

ولقد نمت فى قبرص ، ونتيجة للمجهودات الفردية ، حركة السياحة ، وإلى حد كبير . وتم فى خلال السنوات التالية للحرب العالمية الثانية ، وما بعدها ، إنشاء عدد من الفنادق الكبيرة والحديثة فى المدن ، وكذلك فى المناطق الزراعية وبين أحضان الطبيعة ، وعلى الجبال . وتوجد فى الجزيرة شبكة من الطرق تضمن المواصلات الداخلية ، وهى فى مجموعها فى حالة جيدة ، ويحافظون عليها ؛ وهذه الطرق تكون كثيرة التعرج ، فى بعض الأحيان ، على الطريقة القديمة ، ولكنهم يعملون أكثر وأكثر على تقصيرها ،وجعلها أكثر إستقامة ، وعلى الأقل فى الأجزاء الرئيسية منها .

وتنقسم الجزيرة إلى ست مقاطعات . والعاصمة هى نيقوسيا ، ويبلغ عدد سكانها ٨٠٫٠٠٠ نسمة ، وتقع فى وسط الجزيرة ؛ ويربطها بالخارج مطارها الدولى ، الذى أصبح محطة للخطوط الجوية الأوربية ، ولخطوط الشرق الأدنى . ويضم متحفها مجموعة غنية من الآثار التى تم العثور عليها فى الجزيرة . ويحيط بالجزء القديم من المدينة أسوار ، يعلوها أحد عشر برجاً ، كانت قد بنيت فى عهد البنادقة . أما الكاتدرائية اللاتينية القديمة فانها كانت قد تحولت إلى مسجد جامع فى العهد العثمانى . وأما الكاتدرائية اليونانية (الروم الارثوذكس) فتشتمل على نقوش من القرن السادس عشر . وتقع بقية المدن الأخرى بالجزيرة قرب البحر . وفما جوستا ، هى الميناء الرئيسى لقبرص ، وتحيط بها كذلك أسوار بنيت فى عهد البنادقة . وتحيط حدائق البرتقال والليمون بهذه المدينة ، التى كانت ، فيما

مضى ، أكبر مركز تجارى فى شرق البحر المتوسط . أما ليماسول ، ولارناكا فلها خلجان مفتوحة ، وتضم بعض الآثار القوطية والبيزنطية . وأما بافوس ، فهى مدينة تاريخية صغيرة ترتبط باسطورة مولد افروديت . وأما كيرينيا فليست سوى قرية صغيرة تقع فى شمال الجزيرة ، بين أشجار الزيتون . وهى أجمل المدن القبرصية، وبكثير . ويشاهد الزائر . أو السائح ، وفى كل قرى السهل ،وفى وديان الجبال ، ومع كل خطوة ، خرائباً وآثاراً لمدن قديمة ؛ آثار قوطية ، وأديرة وكنائس بيزنطية ، تجعل من الجزيرة متحفاً لكل حضارات البحر المتوسط .

ومن هذا المتحف الموجود فى الطبيعة ، نبدأ ، خطوة بخطوة، فى شرح تاريخ الجزيرة ، ومن أقدم العصور .

٢ ــ السكان القدامى : ــ

ترجع الآثار الأولى لوجود سكان فى جزيرة قبرص إلى العصر النيوليتى ، ولكن علينا ألا نستبعد إمكانية معرفة الجزيرة للسكان منذ العصر الباليوليتى . ومن المرجح أن السكان الأول حضروا للجزيرة من سواحل الأناضول، واقاموا فى قبرص قرب الألف الرابع قبل الميلاد ، وحملوا معهم عاداتهم وتقاليدهم . يتجمعون فى تجمعات صغيرة ، تتكون من منازل مستديرة .

وسرعان ماأدى إكتشاف مناجم النحاس فى الجزيرة ، قرب بداية الألف الثالثة ، ومعرفة قيمة ثروات غابات قبرص ، إلى جذب إنتباه شعوب البلاد المجاورة إليها . فوصل إلى قبرص معمرون من الأناضول ومن سوريا ، وأقاموا فيها ، وغيروا بذلك من حياة العزلة ، التى كانت تعيشها هذه الجزيرة . وجاءت مواد جديدة لكى تحل محل إستخدام الأحجار المصقولة والمهذبة ، فى صناعة الادوات والاسلحة ، وأخذت الأحياء محل التجمعات الأولية . وساعد موقع قبرص المميزة ، عند زاوية الاناضول مع سوريا على توسع تجارتها مع البلاد

الواقعة فيما وراء البحر ؛ وأصبحت قبرص بهذا الشكل محطة للبحارة ، صوب جزر بحر إيجة، واستغلت غاباتها ، إلى درجة كبيرة، من أجل بناء السفن . وبدأ فن صناعة الفخار ، الذى أصبح يصدر إلى سوريا ، يزدهر فى الجزيرة ؛ وكان يشبه الفخار الذى كان يصنع فى تساليا وفى الأناضول . ولكن الإنتاج الرئيسى ظل دائما هو النحاس ، والذى كان أبناء الجزيرة يصدرونه إلى سوريا، وكذلك إلى مصر ، حتى أن قبرص أعطت إسمها لهذا المعدن الذى إكتشفت فى الجزيرة ، وأصبحت هى نفسها تعرف بأسم آلاسيا ، أو بلاد النحاس . ويمكننا كذلك أن نحدد هذه الفترة بدخول عبادة إلهة الخصوبة إلى الجزيرة ، وهى إلهة تشبه الإلهة الأم عند سكان كريت ، وإلهة الأمومة عند الآريين فى الأناضول . كما أن القبور الموجودة فى مقابر قبرص ، من هذه الحقبة ، تظهر أنه كان لسكان الجزيرة حينئذ تقاليد دفن تشبه طقوس الوفاة عند الشعوب الآرية فى الاناضول .

ولقد ظل عصر البرونز لفترة طويلة فى قبرص ، واستمر فى إمتداده حتى نهاية الألف الثانى . وفى خلال هذه الفترة ، عرفت الجزيرة الازدهار ، نتيجة لتنمية علاقاتها التجارية مع كريت،وجزر بحر إيجة ، وسوريا ، ومصر،وآشور. وحدث ، عند أواسط الألف الثانى ، حدثان هامان فى الجزيرة : الأول منهما يتمثل فى سيطرة الفراعنة على الجزيرة، وإجبار أهلها على دفع الجزية ؛وكان الثانى هو وصول أوائل المعمرين من ميسينيا إليها ، فى طريقهم من البليبونيز شرقا ، وعرفوا أخيراً سواحل قبرص . وكان أول مكان وصلوا إليه هو شمال الجزيرة ، ونزلوا على الساحل إلى مايسمى حتى اليوم « ساحل أخيل » ، ثم توغلوا بعد ذلك إلى داخل البلاد.ولقد تبعتهم عناصر أخرى من نفس جنسهم ، وسرعان مانجحوا ونتيجة لتقدمهم الثقافى فى فرض أنفسهم وفى سيطرتهم على العناصر التى كانت موجودة فى الجزيرة من قبل .ولقد أحضروامعهم معتقداتهم وآلهتهم ، وفنونهم،

وتقاليدهم ، وكذلك طريقتهم فى الكتابة . وسرعان ماإنتشرت لغتهم ، الأركادية ، فى جميع أنحاء الجزيرة ، والتى لم يتأخر تركيبها البشرى عن أن يتغير فى صالح المهاجرين الجدد ، والذين تمكنوا من أن يهضموا العنصر الوطنى ، أو يدفعون بمن رفض الاندماج إلى أماكن العزلة فى الجزيرة . ومنذ حضورهم ،أخذ فن قبرص صفاته ، وأصبح فخار قبرص منذ هذا الوقت متأثراً بفخار ميسين . ومنذ نهاية الألف الثانى ، تدعمت حركة إستعمار إبناء ميسين لقبرص بوصول الآخيين ، الذين توطنوا فى الجزيرة بعد حرب طروادة .

وتروى قصائد هوميروس أن أحد ملوك ، قبرص قام بعمل درع شهير لكى يقدمه هدية لأغا ممنون ، بينما ذكرت الاوديسا أبن أحد الملوك الآخرين للجزيرة . وذهب توسير ، البطل الخرافى ، إلى قبرص ، بعد سقوط طروادة ، لكى ينشىء مدينة سالامين ، التى سميت بهذا الإسم نسبة إلى الجزيرة التى كان قد ولد بها . وفى هذه الفترة ، حضر يونانيون آخرون من اسبرطة ، وآثينا ، وأركاديا ،وكثيرون غيرهم ، وعملوا على إنشاء المدن . وسمى أعلى جبل فى قبرص بأسم أولمبيا ، وهو على إسم مقر الآلهة فى اليونان . كما أصبحت إلهة الخصوبة هلينية بدورها ، وأصبحت تشبه أفروديت ، إلهة الجمال والحب . وتذكر الأوديسا ، وعلم الخرافات اليونانى ، أن معبدها كان قرب نهر بافوس ، فى قبرص ؛ وكان من أشهر المعابد الموجودة فى العصور القديمة ، وكان الدخان والبخور يخرج دائما من مذبحه . أما اليونانيون فانهم كانوا يعتبرون افروديت على أن أصلها من قبرص ، وكانوا يسمونها كيبريس أو بافيا ، بسبب موطنها الأصلى .

وتذكر الكتابات القديمة أن أقدم سكان جزيرة قبرص كانوا من نفس أصل سكان الجزر الأيونية ، وهو نفس الإسم الذى كان الساميون يطلقونه على اليونانيين . وطبقاً للابحاث الأثرية الأخيرة ، يصعب أن يكون وجود الفينيقيين فى قبرص

قبل القرن العاشر (ق.م.) . وحينما نزل الفينيقيون فى الجزيرة ، وجدوا أن اليونانيون كانوا يستعمرونها ، وأنهم كانوا من التجار المهرة ، ويحاولون إنشاء مراكز تخدم مصالحهم .

ولقد بدأت إقامتهم فى مدينة سيتيون ، التى كان قد أنشأها اليونانيون ، ثم فى مدينة أماتونت ، والتى تقع على البحر ، فى جنوب الجزيرة . وبعد أن أنشأ الفينيقيون قواعد لهم بهذه الطريقة فى قبرص ، استخدموا نشاطهم كملاحين للوصول إلى جزر بحر إيجة ، وإلى الساحل الإفريقى للبحر المتوسط . ولقد كان عددهم بسيطاً ، فقنعوا بالتجاره ، ولم يحاولوا إستعمار الجزيرة ، ولا القيام بحركة نضال ضد اليونانيين . وانتهى بهم الأمر إلى أن يعيشوا فى سلام معهم . وحتى إلى أن يشتركوا معهم فى عبادة أفروديت ، التى إحترموها وشبهوها بالهتهم إشترطة ، إلهتهم فى بلادهم الأصلية . ومع ذلك ، فان هذا « التعايش » لم تكن دائما منسقاً وسلميا . وحين سقطت الجزيرة تحت الحكم الأجنبى ،كان الفينيقيون ينضمون ، فى كل مرة ، إلى جانب الآشوريين ، والمصريين ، والفرس ، حتى يتمكنوا من تدعيم موقفهم على حساب العناصر اليونانية ، وحتى يحصلون بهذه الطريقة على فرصة التوغل فى داخل الجزيرة ، إلى إيضاليون ويتماسوس مثلا .

٣ – من الاستقلال إلى الحكم الاجنبى :

تمتعت قبرص منذ بداية القرن العاشر (ق.م.) حتى تقريباً نهاية القرن الثامن (ق.م.) بالإستقلال ، وكذلك بالازدهار . وزاد توسع تجارة أهلها مع بلاد ما وراء البحار إلى درجة أن قام أبناء الجزيرة بإنشاء ميناء ترانسيت، بوسايدون، على ساحل الشام ، حتى يتمكنون بالقيام بالتجارة على وجه أفضل . وكثيراً ماقام الفينيقيون بغزو وتخريب بوسايدون ، ولكنها عادت إلى أهميتها التجارية قرب عام ٧٤٠، بعد الغزو الآشورى للمدن الساحلية السورية والفينيقية. وظل القبارصة بعد ذلك بدون منافسة ، وتمكنوا من أن يزيدوا ، وبحرية ، من نشاطهم كتجار ،

وكملاحين . وينسب مؤرخي العصور القديمة إلى هذه الفترة عصر القوة البحرية لقبرص .

وفي داخل الجزيرة ، سمحت الثروة الناتجة عن التجارة بزيادة رخاء سكان الجزيرة ، كما سمحت لهم بمد نطاق مدنهم ، وبإنشاء مدن أخرى ، كانت أهمها إيضاليون ، وسالامين ، وبافوس ، وقيترون ، وكيريون ، وآبيا ، وتماسوس ، وليدرا ، وأماتونت ، ولا بيتوس ، وماريون ، وكرباسيون ، وقيرينيا ، وجولجوى .

وكان هناك في قبرص ، في هذه الفترة ، تسعة من «المدن الدول» ، تحت حكم ملوك وراثيين، كانوا يقومون في نفس الوقت بوظيفة كبير الكهنة،وكبير القضاة، حسب نظام الملك في عصر هوميروس.وكانت غالبيتهم من أصل يوناني.ولانعرف الكثير عن حضارة الجزيرة والنظم التي سادت فيها ؛ وأن كانت بعض الخرافات القديمة تذكر أن إحدى الملكات أصدرت ثلاث قوانين : بعدم دفن من ينتحر ؛ وبقص شعر المرأة الزانية ؛ وبعقاب من يذبح ثيران الحرث.وهناك بعض الأغاني، التي تنسب إلى هوميروس ، وتروى قصة حرب طروادة .

وبعد هذه الفترة من الإستقلال ، خضعت جزيرة قبرص ، على التوالي لحكم الآشوريين ، ثم لإحتلال المصريين ، ثم للغزو الفارسي .

ولقد خضعت جزيرة قبرص لحكم الآشوريين في عهد الملك سرجون (٧٢٤ — ٧٠٥ ق.م.) . وهناك أحد النصوص الخاصة بتقديم الولاء من جانب الملوك الخاضعين إلى ملك آشور،ويذكر،بين أشياء أخرى ، أسماء عشرة ملوك في مقاطعة إيونيا ، التي توجد في وسط البحر . وكان الملك سرجون ، بعد أن وطد سلطته في فينيقيا وفي سوريا،قد عمل على غزو قبرص،التي إضطرت إلى الخضوع بسرعة، أمام قوة الآشوريين الضخمة. وليست هناك تفاصيل كثيرة عن العلاقة بين ملوك

قبرص الخاضعين ، وبين القوة التى كانت تسيطر على الجزيرة. ويبدو أن السيطرة الآشورية ، والتى إستمرت حتى غزو المصريين للجزيرة ، لم تكن كبيرة الثقل على أهل قبرص ؛ وأنهم كانوا أحراراً فى تسيير أمورهم الداخلية ، فيما عدا دفع جزية سنوية .

ثم جاء بعد ذلك الإحتلال المصرى (٥٨٥ – ٥٣٨ ق.م.) . ولقد كان من بين نتائج إنهيار الإمبراطورية الآشورية ، بعد سقوط عاصمتها نينوى، ووقوعها تحت سيطرة الميديين والبابليين ، فى عام ٦١٢ ق.م. ضعف سلطة الآشوريين على قبرص . وأصبحت هذه السلطة ، كأكثر فأكثر، إسمية. ومع ذلك ، فان قاهرى الآشوريين ، ولا حتى سكان قبرص ، أفادوا من هذا الضعف . وكانت مصر هى التى تلت الآشوريين، وحكمت جزيرة قبرص. وقام ملكها أبريس (٥٨٩ — ٥٦٩)، بالإنتصار فى معركة بحرية كبيرة على الأساطيل الموحدة للفينيقيين والقبارصة، وعاد إلى بلاده ، كما ذكر ديودور الصقلى ، ومعه كميات كبيرة من المغانم. وقام خليفته أمازيس (٥٦٩ — ٥٢٥) بتأكيد هذا الإنتصار ؛ وتم فى عهده إكمال عملية غزو الجزيرة .

وتم إخضاع كل مدن قبرص ، وإعترف ملوكها بالخضوع لمصر. ورغم قلة المعلومات ، فإن هيرودوت يذكر غزو الملك أمازيس للجزيرة ، وأنه كان أول ملك مصرى لها . ويذكر ديودور الصقلى أن أمازيس زين معابد قبرص بالكثير من القرابين . ومن المؤكد أن الاحتلال المصرى لجزيرة قبرص كان ، رغم قصر مدته الزمنية أكثر صرامة وفاعلية من حكم الآشوريين .

وجاءت بعد ذلك عملية الغزو الفارسى (٤٩٩ ق.م.) . وكانت زيادة قوة الفرس وتوسعها حتى البحر المتوسط تجبر أهالى قبرص على البقاء على الحياد فى تلك المنافسة التى كانت قد نشأت بين الامبراطوريتين الفارسية والمصرية. وأجبرهم

حذرهم على أن يأخذوا جانب الفرس ، والذين كان نفوذهم قد إمتد حتى فيليقيا المجاورة. ولكي يتجنب أبناء الجزيرة إحتلال الفرس بالقوات المسلحة لجزيرتهم، عرضوا معونتهم على قورش ، حتى قبل حربه مع البابليين فى عام ٥٣٨ . ولكى يكافأهم قورش على حسن نيتهم ، سمح لهم، وكما كان قد فعل مع أهالى فيليقيا من قبل ، بحق الاحتفاظ بملوكهم ، دون أن يخضعهم كمندوب سامى من طرفه. وظل ملوك قبرص يضربون العملة بأسمهم ؛ وأصبحت سالامين هى المملكة الرئيسية فى الجزيرة ؛ وعملت على زيادة توطيد صلات الجزيرة مع الفرس ، بإرسالها جنوداً إلى قمبيز ، لمساعدته ضد ملك مطر ،والذين كانوا لا يزالون يدفعون الجزية له حتى ذلك الوقت .

ولم تبق العلاقات حسنة ، بين قبرص الخاضعة ، وبين الملك صاحب السيادة عليها ، لفترة طويلة ، وإنتهت وقت ثورة سكان الجزر الأيونية ضد الفرس (٥٠٠ ق.م.) ؛ وحين إنتشرت أنباء الثورة فى قبرص ، لم يتردد سكان الجزيرة فى أن يأخذوا جانب سكان الجزر الأيونية ، وحاولوا هم كذلك أن يتحرروا من نير الفرس رغم معارضة الأقلية الفينيقية. وسرعان ما تم عزل الملك جورجوس من عرش سالامين ، وكان متعاطفاً مع الفرس ، وأخذ مكانه أخوه أونيسيلوس، الذى كان من أنصار اليونان . وتحت تأثيره ، قام الملوك الآخرون، وفيما عدا ملكى سيثيون وأما تونت ، بحمل السلاح ضد الفرس . وبعد تسليم سيثيون ، قام أونيسيلوس ، ومن أجل سحق مقاومة الفينيقيين ، بمحاصرة أما تونت ؛ ولكن أساطيل الفرس والفينيقيين كانت قد وصلت فى ذلك الوقت أمام سواحل سالامين. وهكذا إضطر أونيسيلوس إلى رفع الحصار وإلى الاسراع بإرسال المدن إلى مملكته المهددة . ولقد طلب تعزيزات من سكان الجزر الأيونية ؛ ولكن الأسطول التى أتى له وصل متأخراً ، وبعد أن كانت قوات الفرس قد نزلت على الساحل. ومع

ذلك فإن الأيونيين قد تمكنوا من تحدى قوة خصومهم ، ونجحوا فى الانتصار فى المعركة البحرية التى نشبت بعد ذلك ، وفى تحطيم الأسطول الفينيقى كله تقريبا. أما على البر،فإن خيانة كيريون قضت على نتائج الانتصار البحرى.ووقع أونيسيلوس، الذى تخلى عنه حلفاؤه ، وإنفض من حوله رجاله ، فى الأسر ، وقطعت رأسه . وظل ملك سولى وحده يقاوم ، ولكن بلا جدوى ، ولفترة عدة أشهر : وفتح أبناء سالامين أبواب مدينتهم لجورجوس ، الذى عاد إلى عرشه .

وهكذا نجد أن قبرص قد عادت ، بعد عام من الاستقلال ، إلى الخضوع من جديد للفرس ، الذين سيجعلونها تدفع ثمنا غاليا لثورتها. فتم تعيين العناصر الموالية للفرس فى أماكن الملوك ؛ وحينما إستعد إكسرسيس فى عام (٤٩٠ ق.م.) للقيام بحملته ضد أبناء أثينا ، قام ملوك قبرص الجدد بإرسال خمسين سفينة حربية من نوع التريريم (١) إليه ، كما أخذ الملك جورجوس دوراً رسميا فى هذه الحرب، وإلى جانب الفرس ، وذلك بإشتراكه فى معركة سالامين،التى أثبتت فشل الخطط التى كان إكسرسيس قد وضعها لغزو اليونان .

ومع ذلك ، فإن قبرص لم تكسب شيئا من هذا الانتصار . ذلك أن الفرس الذين إضطروا إلى التخلى عن خططهم الخاصة بغزو اليونان،سيحاولون الاحتفاظ بقبرص بأى ثمن ؛ وحين حاول الأثينيون فى عام ٤٧٨ ، وفى حكم أرتاكسيريس ، أن يحرروا الجزيرة ، إضطروا سريعا ، وأمام مقاومة الفرس ، إلى أن يعودوا إلى بلاد اليونان ، دون الحصول على نتيجة . ولكن إذا كانت الحملة لم تنجح ، فقد كان من نتائجها ، على الأقل ، تحسين مصير اليونانيين فى قبرص . ذلك أن الفرس قد خشوا من عودة هؤلاء المحررين.ولذلك فإنهم لم يظهروا الشدة والقسوة ، كما كانوا فى الماضى يظهرون ، مع سكان الجزيرة. وتمت محاولة ثانية لتحرير قبرص

(١) هى سفينة حربية ذات ثلاث صفوف من المجاديف

بعد ذلك وكانت أكثر نجاحا. ذلك أن أسطولا يتكون من مائتى سفينة حربية، من نوع التريريم، جاء فى عام ٤٤٩ ، من أثينا وحلفائها لمحاصرة سواحل الجزيرة. وكان بقيادة كيمون ، إبن ميلتياد ، المنتصر فى الماراتون . وفى هذه المرة،لم يترك أبناء الجزيرة أنفسهم لمصيرهم . وحين شعروا بأن هناك من يؤيدهم ، نجحوا فى خلع الطغاة الذين كان الفرس قد عينوهم فى ماريون وفى سولوا، وفى أن يعيدوا المملكة اليونانية . ولكن كل من سالامين ، وسيتيون ، وهما قلعتان تابعتان للفرس ، ظلتا تقاومان .

وقامت القوات اليونانية بمحاصرة المدينتين ؛ ولكن كيمون توفى ، متأثراً بجراحه أو من المرض . ولقد أخفوا نبأ وفاته ، حتى تم إنتصار اليونانيين على البحر ، وعلى البر . وتم تحطيم أساطيل الفرس وأساطيل الفينيقيين، كما تم تحرير سيتيون . ولقد تم دفن كيمون ، فى أول الأمر ، فى سيتيون ، ثم نقلت جثته بعد ذلك إلى أثينا .

ومع ذلك ، فإن قبرص لم تربح ، وللمرة الثانية ، شيئاً من هذا الانتصار . ذلك أن أكسركسيس عقد فى عام ٤٤٩ الصلح مع اليونان، ومنح المدن اليونانية فى آسيا حريتها ، وحرية تطبيقها لقوانينها القديمة ، وكف عن إرسال سفن حربية إلى بحر إيجه . ووعد اليونانيون بدورهم بعدم إرسال قوات إلى البلاد الخاضعة لملك الفرس ، وسحب القوات الموجودة فيها . وبسبب الصلح ، تم التخلى عن قبرص، التى وجد أبناؤها أنفسهم ، من جديد ، تحت رحمة سادتهم .

٤ — حكم اليونانيين : —

ولم تتأخر الجزيره طويلا ، بعد أن تركت بدون تأييد مادى ومعنوى من بلاد اليونان . عن أن يقع تحت العبودية والبؤس وتخريب سالامين من الحروب، ولم تعد سوى شبح لهذه المدينة المزدهره فيما مضى . وسيبعد اليونانيون عن الفنون

والتجارة ، ولن يكون لهم الحق ، لفترة من الزمن ، فى الإقامة إلا فى خارج أسوار المدينة . وكان مصير مدن قبرصية أخرى مشابهاً لهذا المصير ، فيما عدا مدينة سيتيون ، التى ستنجذب ، بالأغلبية من الفينيقيين المقيمين فيها ، كل إهتمام الفرس ، وستنمو على حساب غيرها ، لكى تصبح أكثر المراكز التجارية الموجودة فى الجزيرة أهمية .

وأصبح على اليونانيين فى ذلك الوقت إما أن يرضوا بمصيرهم البائس ، وإما أن تعتمدوا على قوتهم الذاتية من أجل تحرير أنفسهم من نير الفرس وتحكم الفينيقيين ، حلفائهم ، الذين أصبحوا متحكمين فى الجزيرة ، وهم المخلصون ، والذين يدفعون الجزية للدولة المسيطرة .

وفى ظروف هذا الضعف والفقر ، فضل اليونانيون القبارصة رغم كونهم الأغلبية العظمى لأهالى الجزيرة ، أن تنتظروا فرصة أفضل ، بدلا من أن يقوموا بمحاولة جديدة ، قد تعتبر مغامرة ، وليست لها نتائج مضمونة .

ومع ذلك ، فإن الإنتظار كان طويلا ، إذ أن الحكام الفينيقيين كانوا يمارسون السلطة بطريقة متشددة . ولم تسنح الفرصة إلا قرب نهاية القرن الخامس (ق.م.) ، وحين قام أبديمون ، وهو أحد الفينيقيين من صور ، بالاستيلاء على عرش سالامين . فانتهز اليونانيون فرصة الخلافات الموجودة عند سادتهم . وأخذوا فى الاستعداد . وتمكن إيفاجوراس ، والذى كان من سلالة من أنشأوا مدينة سالامين ، من أن يجمع حوله مجموعة من المتآمرين ، الذين قرروا أن يعيدوه إلى عرش أجداده .

وكان إيفاجوراس محبوبا من أهالى المدينة ، الأمر الذى جعل أبديمون يشك فيه . فاضطر ، خوفا من التعذيب ، إلى أن يلتجىء مع أعوانه إلى قيليقيا ، حتى يتمكن من إعداد مخططه بشكل أفضل . وسرعان ما تمكن من العودة إلى سالامين ،

ونجح ، بدون صعوبة كبيرة ، فى أن يستولى على القصر الملكى ، وفى أن يعلن نفسه ملكا بدلا من أبديمون المعزول .

ولكى يصل إلى أهدافه ، تحاشى إيفاجوراس فى بداية الأمر أن يعلن عداءه للفرس ، فنعموا من جانبهم بالجزية السنوية التى كان يدفعها لهم ، وإمتنعوا عن التدخل فى الخصومات الداخلية فى الجزيرة. ولكن طموح إيفاجوراس لم يقتصر على عرش سالامين وحدها ؛ وكانت خطته تهدف فرض سيطرته على كل الجزيرة، وطرد الفينيقيين منها ، وإعادتها إلى الاتجاه الهليني . وكان إيفاجوراس مرتبطاً بصداقة مع كونون ، الجنرال الآثينى الذى كان لاجئا فى سالامين ، فأخذ جانب الآثينيين فى صراعهم ضد إسبرطة . ولما رأى إيفاجوراس أن إسبرطة أصبحت تهدد قوته . لم يتردد فى أن يطلب العون من الفرس ، وإغرائهم على مهاجمة أسطول إسبرطه . وتمكن كونون ؛ بالإسطول الذى أعطاه له ، من أن ينتصر عند كنيد فى عام ٣٩٤ . ولم ينس أبناء أثينا هذه المعونة التى قدمها لهم إيفاجوراس وكنيد ، فصنعوا لها التماثيل ، ومنحوهما لقب « مواطن شرف » . واستمر إيفاجوراس فى تنفيذ خطته ، وأخذ فى غزو الممالك الأخرى الموجودة فى الجزيرة . وتمكن من فتح بعضها ، ومن شراء غيرها بالمال ، وفيما عدا مدن سيتيون ، وأماتونت ، وسولوى ، التى طلب ملوكها الفينيقيون إلى الفرس أن ينجدوهم .

وأصبحت هيبة إيفاجوراس مهددة ، ولكنه كان دبلوماسيا ، فى نفس الوقت الذى إشتهر فيه بالشجاعة فى الحرب . وبدلا من أن يخاطر بمواجهة مع قوات إمبراطورية الفرس ، التى تتفوق عليه عددا ، فضل التخلى مؤقتا عن خطته ، حتى يتمكن من الاستعداد بدرجة أفضل . وعلى أى حال ، فان الفرس أصبحوا لايثقون فيه .

وحين تأكد أرتاكسيريس من عدم ولائه ، أصدر الأمر إلى ممثليه فى الجزيرة لكى يستعدوا لمهاجمة ملك سالامين ، قبل أن تصبح قوته خطيرة . وهكذا تنشط حالة الحرب ، التى كانت موجوده بالفعل ، بين فارس وبين قبرص ، فى عام ٣٩١ . وتولى إبن أخ ملك الفرس قياده الجيش البرى ، بينما وصل عدد السفن الحربية إلى ثلاثمائة سفينة . ولكن إيفاجوراس لم يفقد شجاعته . وقبل أن يبدأ العمليات العسكرية ، طلب العون العسكرى من أثينا ، وكذلك من هاجورى ، ملك مصر ، الذى كان عدواً معلناً للفرس ؛ وبعد أن حصل على معونة من الرجال والمعدات من الجانبين ، بدأ فى تنفيذ خطته . وبدلا من أن يقوم بهجوم مباشر ، أخذ فى شن الهجمات الجزئية ، وفى معارك صغيرة ، على الوحدات المتفرقة ؛ كما عمل على إستخدام السفن لمنع وصول الامدادات إلى الفرس وأعوانهم . وبعد أن تأكد من فاعلية الحصار ، أخذ فى مهاجمة المدن الساحلية الموجودة فى سوريا وفى فينيقيا . وفى الاستيلاء عليها ، الواحدة بعد الأخرى ، ودون مقاومة كبيرة . وفى قبرص ، إضطر المدافعون الفينيقيون الموجودين فى سيتيون وفى أمانونت ، إلى التسليم ، نتيجة لحاجتهم إلى المدد وإلى التموين . ولقد إنتصر إيفاجوراس ؛ ولكن السلم الذى عقد فى عام ٣٨٦ بين مدن اليونان وبين الفرس حرمه من ثمار إنتصاره . وكان أرتاكسرسيس أكثر واقعية من أسلافه ، فتخلى عن كل حقوقه وإدعاءاته فى المدن اليونانية ، وإكتفى بممتلكاته الآسيوية ، وكذلك بجزيرة قبرص وهكذا وجدت قبرص نفسها ، وللمرة الثانية ، وقد تركت لمصيرها ، ولا يمكنها الإعتماد إلا على نفسها . ولقد إستمر إيفاجوراس فى الكفاح بمفرده . ولكنه رغم إنتصاراته الأساسية ، فقد الجولة بعد هزيمة أسطوله أمام أسيتيون . وإلتجأ إلى سالامين ، التى حاصرها الفرس بعد ذلك ؛ فإضطر إلى التفاوض مع الأعداء . وكانت الشروط التى يرغبون فى فرضها عليه مذلة للغاية ، حتى أنه قرر ضرورة الاستمرار فى الحرب .

ولقد خدمه الحظ بقيام منافسة بين القائدين الفارسيين ، ونجح فى آخر الأمر فى أن يحصل على شروط أفضل . وأصبح فى وسعه بهذه الطريقه ، أن يحتفظ بمملكته ، وإن كان عليه أن يحكى بقية المدن القبرصية . ولن يدفع الجزية .

ومنذ ذلك الوقت ، وحتى وفاته بعد عشر سنوات ، حكم إيفاجوراس فى سلم . ولقد وجه نشاطه إلى نشر الحضارة اليونانية ، وتجميل سالامين ، وتنمية التجارة .

ولقد قتله أحد الخصيان فى عام ٣٧٦ ، وحرمت قبرص بذلك من شخصية كبيرة ، فى عصرهما . ولقد وصفوه بالعدل ، وبأنه أعاد إلى سالامين قوة عزها . وشجع الآداب والموسيقى والفنون واستضاف رجالها فى قصره : وكان أولئك الذين يضطرون إلى ترك اليونان لأسباب سياسية ، يجدون لديه الملجأ والحماية والعون .

وتولى بعد إيفاجوراس إبنه الثانى نيكوكليس ، الذى كان قد تعلم فى أثينا . ولم يكن نيكوكليس محاربا مثل أبيه ، ولكنه ورث عنه صفات أخرى ، فسار على خطاه فى نشر اللون الهلينى الحضارى فى الجزيرة ، وشجع الأدباء والفنانيين . وكان عصره مثالا للعدالة ، وللإعتدال . ولقد اهتم باصلاح المالية ، التى كانت قد قاست من الحروب الطويلة ، ولسنوات ؛ كما إهتم بانشاء القصور ، وتجميل المدينة ، ولكنه لم يحكم لفترة طويلة ، فلقد إغتاله أحد أعوان الفرس ، الذى عارض أمر إنضمامه إلى الحكام الفينيقيين فى ثورتهم ضد الفرس وتلاه على العرش أخوه الأصغر إيفاجوراس الثانى . ولكنه شعر بأنه غير قادر على معارضة الرأى العام ، الذى كان يطالب بالدخول إلى الحرب ضد الفرس ، فلم يتردد فى ترك سالامين ، والإلتجاء عند الملك أرتاكسرسيس الثالث .

ولقد قام بنتياجوراس ، خليفته ، وأبن أخيه ، بتولى الحكم ؛ وترك نفسه مع

الشعور الذى ساد عند الأهالى ، وإنضم إلى بقية ملوك مدن قبرص فى ثورتهم ضد الفرس عام ٣٥٠ . ولكن هزيمة جيوش قبرص أعادت الجزيرة إلى حكم الفرس. وقام أرتاكسرسيس بمحاصرة سالامين ، وأجبر بنيتاجوراس على أن يطلب الصلح ، وعلى أن يظل ، كما كان فيما مضى ، ملكا للفرس . أما إيفاجوراس الثانى ، والذى كان أمر الصلح يمنعه من العودة إلى العرش ، فإنه قد أصبح حاكماً لمدينة صيدا ، فى فينيقيا . وبعد أن طرد منها ، نتيجة لسوء إدارته ، لم يجد مكانا يذهب إليه فعاد إلى قبرص ، حيث قتل .

وبعد هذا الدرس القاسى الذى أخذه القبارصة من ثورتهم ، لم يجرؤا بعد ذلك على أن يقوموا، من أنفسهم ، بحمل السلاح ضد الفرس . ولن يتم «تحرير» قبرص إلا على أيدى الاسكندر الأكبر . ومع ذلك فإنه من الخطأ أن نعطى » لكلمة «التحرير » معنى الإستقلال ، إذ أن الأمر لم يكن أكثر من تغيير السيادة ، ولاشك فى أن السيادة الجديدة كانت أكثر تحرراً ، ولكنها كانت دائما سيادة .

وبعد إنتصار الاسكندر فى موقعة إيسوس ، فى قيليقيا ، فى عام ٣٣٣ ، على جيش داريوس ، ذهب بنيتاجوراس ملك سالامين ، مع بقية ملوك مدن قبرص لمقابلة القائد اليونانى المنتصر فى صيدا ، ولكى يعرضوا عليه معونتهم ، ويضعوا أساطيلهم تحت تصرفه . وقاموا بالحرب مع قواته أثناء حصار صور ، وظلوا مخلصين له حتى النهاية . ولقد كافأهم الاسكندر على ذلك ، فترك لهم إستقلالهم الذاتى ، ومنحهم الهدايا . ومنح بنيتاجوراس ، علاوة على ذلك ، حكم مدينة تماسوس ، التى كانت تحت سيطرة الفينيقيين، وكانت لها مناجم نحاس لها قيمتها . ولكنه توفى فى عام ٣٢٣ ، وترك قبرص تحت رحمة خلفائه ، وخفاتهم .

٥ ـ حكم البطالمة ، ثم الرومان : ـ

ولم يحدث هناك تغيير كبير فى جزيرة قبرص فى السنوات التالية لحياة

الاسكندر الأكبر مباشرة . فلقد إنشغل خلفاء الاسكندر فى عملية تقسيم الأراضى الآسيوية والإفريقية التى كانت موجودة فى امبراطوريته ، وأهملوا أمر قبرص. ووجد ملوك الجزيرة أن من الحكمة أن يمتنعوا ، من جانبهم ، عن الإشتراك فى هذه الخلافات ، وإكتفوا بممارسة سلطاتهم المحلية . ولكن قبرص أصبحت ، بعد إنتهاء عملية التقسيم ، من نصيب بطليموس . وبعد أن دعم سيطرته فى مصر ، حافظ على العلاقات الحسنة مع الملوك القبارصة الرئيسيين. وبخاصة ملوك سالامين، وسولوى ، وبافوس ؛ وعقد معهم إتفاقيات تحالف ولكنه فكر ، حين إستعد خصمه أنتيجونوس لغزو أسيا الصغرى ، فى جزيرة قبرص ، نظراً لموقعها الاستراتيجى. وحاول أنتيجونوس بدوره أن يتحالف مع ملوك قبرص الآخرين، الموجودين فى سيتيون ، وأماثونت ، وماريون ، ولابيتوس ، وكيرينيا . وحينما بدأ الطرفان فى الاستعداد للحرب ، أصبحت قبرص منقسمة على نفسها إلى حزبين متعارضين . وسرعان ماأصبحت ميدان معركة بين بطليموس وانتيجونوس .

وكانت الحرب طويلة وغير حاسمة ، وإستمرت لعدة سنوات، دون الوصول الى نصر نهائى وفى المراحل الأولى ، تمكن بطليموس من الانتصار على خصمه ؛ ولكن سرعان ماتمكن أنتيجونوس من الثأر . وعجز ملوك قبرص عن معرفة الجانب الذى كان يجب عليهم أن ينضموا إليه ، وحاولوا أن ينضموا لمن إعتقدوا أنه سوف ينتصر ، ولكن بدون نتيجة . ولقد دفعوا ثمن أخطائهم غاليا ؛ وقام بطليموس بتخريب مدينة ماريون ، فى الوقت الذى تمت فيه معاقبة ملوك سيتيون ولابيتوس على تحالفهم مع أنتيجونوس . وحتى الملك نيكوكريون ، الحليف الأول لبطليموس ، لم ينج من العقاب ؛ فلقد شك بطليموس فى أنه كانت له علاقات سرية مع أنتيجونوس ، فأرسل إليه إثنين من رجاله المخلصين ، لقتله ؛ وفضل الملك القبرصى أن ينتحر فى قصره على أن يقتل ؛ وحذت حذوه زوجته ، وإخوته وزوجاتهم وكل أفراد أسرته ، التى لم يبق منها أحد .

وفى ذلك الوقت، كانت الحرب بين بطليموس وانتيجونوس مستمرة، ولكن الوصول إلى معركة حاسمة ، وحتى دخل إلى مسرح الأحداث ، ديميتريوس ، إبن انتيجونوس ومنذ وصوله إلى جزيرة قبرص ، إضطرت قوات بطليموس إلى أن تأخذ مواقع الدفاع، لكى ينهى بها الأمر إلى التحصن داخل مدينة سالامين، التى سيقوم ديميتريوس بمحاصرتها . ولم تتمكن الامدادات ، ولاحتى وصول بطليموس مع أسطوله ، من إنقاذ هذه المدينة . وإنتصر ديميتريوس فى المعركة البحرية ، وإضطر بطليموس إلى العودة إلى مصر . وخضعت سالامين لسلطة ديميتريوس ، الذى أصبح سيد الجزيرة كلها ، ولفترة عشر سنوات .

واستمر النزاع والتنافس بين الخصمين . وكان بطليموس يتحين دائما الفرصة لاستعاده قبرص . وسنحت هذه الفرصة أخيراً حين هزم ديميتريوس فى فى إيبسوس ، عام ٣٠١ . وأفاد بطليموس من ضعف قوة خصمه ، وبدأ مرة جديدة فى العمل على إستعادة الجزيرة ، التى سيسودها ، بعد أن يستولى على سالامين فى عام ٢٩٥ . ومنذ ذلك الوقت ، ولمدة قرنين و نصف قرن تقريبا ، ظلت قبرص من ممتلكات البطالمة ، وحتى غزو الرومان لها فى عام ٥٨ .

ومع غزو بطليموس للجزيرة، إختفى الملوك الموجودين فيها، وخضعت الجزيرة لسلطة حاكم عسكرى ، عينه بطليموس . أما الشئون الداخلية ، والتى لاتمس الدفاع ، فانها تركت لمجالس محلية . وتم إنشاء مجلس عام ، يضم ممثلى الدوائر الرئيسية ، لمراقبة الإدارة والشئون المحلية . وإصطبغت الحياة الثقافية ، والنظم ، والعادات ، بطابع التأثير البطلمى . كما أن تاليه ملوك أسرة البطالمة فى مصر ، مثل غيرها من الأسر التى سبقتها فى حكم مصر ، إنتشرت فى قبرص . وتم بناء معابد بأسمائهم ، كما بنيت مدينة أرسينوى تخليداً لذكرى بطليموس فيلاديلف . وأصبح لأوزيريس معبداً فى لابيتوس ، وكذلك الحال بالنسبة لسيرابيس ، التى

دخلت عبادته إلى الجزيرة فى عهد البطالمة كذلك . وسرعان ماأعطى السلم الذى خيم على الجزيرة ثماره . وإختفت المنافسة الطويلة التى كانت موجودة بين اليونانيين القبارصة وبين الفينيقيين . وبدون إنفاقات عسكرية كبيره ، عرفت الجزيرة عصر إزدهار ، حتى وإن كان استغلال المناجم قد ظل محتجزاً للبطالمة .

وكان التأثير أكثر وضوحاً فى المجال الثقافى.وزادت سمعه وشهرة شعراء وأدباء الجزيرة ، وإنتشرت فى كل العالم الهلينى الكبير .

وكان من نتيجة ضعف إمبراطورية البطالمة ،الذى بدأ قرب نهاية القرن الثانى زيادة سلطة الحاكم العام لقبرص ، الذى أصبح عليه أن يحمى الجزيرة ضد الهجمات التى كانت توجه إليها من قيليقيا ، وكذلك من جانب القرصنة . وفى أثناء فترة حكم كليوباترة، أصبحت إدارة الجزيرة ، ونتيجة لأهميتها ، تتمتع باستقلال ذاتى ، وحصل الحاكم العام للجزيرة على لقب ملك ذا سيادة ؛ رغم أن حقوقه كانت محدوده ، ورغم أنه كان دائما خاضعا لسيادة مصر .

ثم بدأت عملية محاصرة الرومان لإمبراطورية البطالمة ، منذ عام ٧٤ ، مع ضم برقة ، واستمرت مع عملية الاستيلاء على قيليقيا وسوريا ، ولم تتأخر كثيراً عن الوصول إلى قبرص . وإستناداً إلى أن ملك قبرص كان قد رفض دفع الفدية التى طالب بها القراصنة من أجل فكر أسره ، أصدر كلوديوس بولشر ، ممثل الشعب فى عام ٥٨ ، قانوناً بتحويل الجزيرة إلى إقليم رومانى ، وصادر فى نفس الوقت ثروات الملك وخزانته . ونجح ماركوس كاتون ،الذى كلف بتنفيذ هذه المهمة ،وبعد أن وصل إلى قبرص ، فى إقناع المَلك بألا يقاوم . ووعده بأن يبقى على حياته ، وثرواته ، ويتركه يمارس وظيفته ككاهن أعظم فى معبد أفروديت. ولكن كاتون لم يظهر أى إتجاه بعد ذلك ، وبعد أن إستولى على السلطة فى الجزيرة،

لتنفيذ ماكان قد قطعه على نفسه من وعود . فاستولى على كل ثروات ملك قبرص والتى كانت موجودة ومخزنة على السفن ، وقام ببيعها بالمزاد ، وأرسل إلى روما خمسة آلاف مثقال (تالنت) . وأظهر آبيوس كلوديوس بولشر ، الذى خلف كاتون ، كقنصل أول فى الجزيرة ، شراهة أكثر ، وأخذ فى مصادرة كل الثروات الموجودة فى الجزيرة ، سواء كانت عامة أو خاصة ، حتى أفقر البلاد ، ولذلك فانه حين تم تعيين شيشيرون ، الخطيب الرومانى الشهير ، قنصلا أول على الجزيرة فى عام ٥١ ، وجد الجزيرة فى حالة يرثى لها . وكان على سكان الجزيرة البؤساء أن يدفعوا للطاغية الذى يحكمهم ، وكان عليهم علاوة على ذلك أن يعملوا له تمثالا ، وأن يرسلوا البعثات إلى روما لكى تمجده فى روما ، على أنه صاحب فضل ،ومصلح لأحوال الجزيرة .

وعلينا أن نثق فيما ذكره شيشيرون ، إذ أنه هاجم،ومنذ وصوله إلى بافوس، التى أصبحت منذ ذلك الوقت عاصمة الجزيرة،إجراءات الحكومة السابقة، وعلماً، وعمل على خفض نسبة الضرائب من ٤٨ ٪ إلى ١٢ ٪ .

وفى أثناء التنافس بين يوليوس قيصر وبين بومبى ، ظلت قبرص تابعة لاقليم قيليقيا ،وأعيدت إلى سلطة البطالمة لمدة قصيرة . ولكن الجزيرة عادت وأصبحت إقليما إمبراطورياً ، بعد هزيمة أنطونيوس فى أكتيوم (عام ٣١) وبعد موت كليوباترا ، ثم أصبحت بعد عشر سنوات من ذلك اقليما تابعا لمجلس الشيوخ . ومنذ ذلك الوقت ، فقد التاريخ السياسى لقبرص الكثير من أهميته . وأصبح مصير الجزيرة مرتبطا بروما الامبراطورية ؛ ولكن رغم السلام الرومانى الذى ساد الخارج قرابة ثلاثة قرون ونصف قرن ، إضطربت الاحوال الداخليه ، فى عهد تراجان ، وإلى درجة كبيرة ، نتيجة لحركات التحرر التى قام بها اليهود .

ولقد شارك يهود سالامين فى خطة التحرر العام الذى قام به يهود فلسطين ،

ومصر ، وبرقة ضد السيطرة الرومانية ؛ وحملوا هم أيضا السلاح ضد سادتهم . ووصل هياج اليهود وشراستهم إلى حد أنهم لم يتركوا المدنيين الرومان ، ولاحتى اليونانيين . وبأوامر من آرتيموان ، قائدهم ، قاموا بمذابح فظيعة ، حتى زاد عدد القتلى عن ٢٤٠،٠٠٠ نسمة . وكذلك كانت عملية القضاء على الثورة قاسية ، وعنيفة . وقام الرومان بأعدام الثائرين فى الميادين العامة ، إلا من تمكن من الفرار من بينهم . ولكى يطمئنوا الأهالى المرتعبين، طلبوا إلى الامبراطور تراجان أن يصدر قراراً بمنع اليهود تماماً من الاقامة فى قبرص .

ولم تكن جزيرة قبرص ، علاوة على موقعها الاستراتيجى ؛ تمثل أى نفع للرومان سوى كونها مكاناً حصينا ضرورى من أجل محافظتهم على سلطتهم فى بلاد الشرق الأدنى . ومع ذلك ، فانهم وجهوا إهتماماً خاصا للشئون المحلية ؛ وبعد إنشائهم لشبكة من الطرق كانت لازمة لأغراضهم العسكرية ، بدأوا فى القيام بأشغال أخرى لها طابع النفع العام، والنفع الثقافى . مثل مجارى المياه ، والمدرجات العامة (الفورم)، والجمنازيوم ، والمكتبات العامة ، والمسارح ، والحمامات العامة؛ وكانوا يهتمون بنوع خاص بمدن بافوس ، العاصمة ، وكذلك سالامين ؛ فعملوا على تجميلهما . وحين خرب أحد الزلازل معبد أفروديت ، أمر الامبراطور أغسطس باعادة بنائه، على نفقته. وسمح هذا الكرم لمدينة بافوس أن تستعيد مجدها، وتصبح كما كانت فيما مضى، مركز عبادة إلهة الجمال، وحيث أصبح الحجاج، من كل أنحاء قبرص، وكذلك من بلاد أخرى عديدة. من بلدان العالم القديم، يحضرون كل عام، لعبادة أفروديت. وأصبح نظام «خونيا» الموجود فى الدوائر اليونانية ، بعد تعديله لمواجهة المتطلبات الجديدة ، هو الذى يطبق فى الجزيرة ، ودون تدخل من جانب الرومان ؛ بينما عهدوا بإدارة الأمور فى المدن الكبرى إلى مجالس ينتخبها السكان ؛ الأمر الذى سمح لأبناء الجزيرة بأن يهتموا ، وبحرية ، بأمر تقدم مدنهم وتنمية تجارتهم .

الفصل الثانى

قبرص تحت حكم البيزنطيين

١ - تأسيس الكنيسة :-

كان القديس برنابا ، الذى إعتنق المسيحية من صغره ، من مواليد جزيرة قبرص ، وصاحب القديس بولس أثناء الجزء الأول من حياته . وفى عام ٤٥ نزل الإثنان ، ومعهما القديس مرقس ، إبن عم برنابا ، فى سالامين ، وحيث أخذوا فى الدعوة للدين الجديد بين أعضاء الطائفة اليهودية فى هذه المدينة . ولكن اليهود أخذوا منهم موقفاً معادياً ، فإضطروا سريعاً إلى الاتجاه صوب العناصر اليونانية والرومانية ، والتى رحبت بهم بدرجة أكبر .

وسافروا على الأقدام بين المدن والقرى الموجودة فى الجزيرة ، وتمكنوا من إعداد النواة الأولى للمسيحيين فى الجزيرة ، وحتى من ترسيم بعض الأساقفة . وحصلوا على نشاطهم الأكبر فى بافوس العاصمة ، وحيث قابلهم سيرجيوس باولوس . ولقد قابلهم القنصل الأول الرومانى فى قصر ، وقام رغم إعتراض المحيطين به ، باعتناق الدين المسيحى . وهكذا كانت قبرص أول بلد يعتنق حاكمه المسيحية . وبعد رحيلهم ، إستمر عدد المسيحيين فى الجزيرة فى التزايد ، رغم ردود فعل اليهود ؛ وحين عاد برنابا مع القديس مرقس إلى قبرص بعد عشر سنوات ، كانت الكنائس موجودة فى أماكن عديدة. ولكن برنابا إستشهد على أيدى اليهود ، ودفن أبن عمه القديس مرقس جثمانه سراً قرب سالامين . وليست هناك معلومات تاريخية ثابته عن إنتشار المسيحية فى جزيرة قبرص خلال الثلاثة قرون الأولى لهذا العهد ؛ ولكن من المؤكد أن

المسيحيين هناك تعرضوا للعذاب والاستشهاد مثل غيرهم من أنصار الدين الجديد في بقية أنحاء الامبراطورية الرومانية .

ويذكر بعض المؤرخين أن عدد أسقفيات قبرص بلغ عند بداية القرن الرابع الميلادى عشر أسقفيات ، أو أكثر . وكان من بينها المقر المركزى فى سالامين ، ثم أسقفيات سيتيون ، وتريميتونت ، وبافوس ، وأماتونت ، وتماسوس . ولكنهم ذكروا أن الجزيرة لم تكن فى حالة إزدهار فى ذلك الوقت ، وأنها قاست من مصائب كثيرة ، ومن الأوبئة واستمرار الجفاف ، الأمر الذى أدى إلى هلاك المحاصيل . وفقد سكان الجزيرة آمالهم ، ويأس الكثير من بينهم من هذا الحال ، فهاجروا فى جماعات كبيرة إلى سوريا وإلى قيليقيا . وكان هذا هو حال الجزيرة وقت أن زارتها القديسة هيلانة ، والدة الامبراطور قسطنطين الأول . ولقد نزلت قرب مدينة سيتيون ، فى عام ٣٢٧، فى رحلتها للعودة إلى القسطنطينية ، وبعد إكتشافها للصليب المقدس ، فى مدينة القدس ؛ ولقد وجدت القديسة هيلانة البلاد فى حالة من الضنك ، وقد قل عدد سكانها ، وعصفت بها المجاعات والأوبئة . ولقد تأثرت بذلك وقررت مساعدة أبناء الجزيرة ، المسيحيين مثلها . وتروى القصص أن الحالة تغيرت بمجرد وصولها ، وجاءت أيام ممطرة ، هطلت فيها السماء بعد فترة الجفاف الطويلة ؛ ونسبوا ذلك إلى « معجزة » الصليب المقدس ، والذى منحت القديسة هيلانة جزء منه للدير الذى أمرت ببنائه على قمة أحد الجبال . وعين إنتشر خبر وصول القديسة هيلانة ، وخبر التغيير الذى حدث ، عاد كثير من المهاجرين القبارصة ، من البلاد القريبة التي كانوا قد هاجروا إليها ، إلى بلادهم الأصلية .

وكانت كنيسة قبرص ، منذ إنشائها ، تمثل فرعاً له إستقلاله الذاتى ، داخل الكنيسة المسيحية . ومع هذا الاستقلال فيما يتعلق بادارة شئونها الداخلية ، تمكنت كنيسة الجزيرة من أن تحافظ على إستقلالها الذاتى حتى بداية القرن الخامس

دون أى تدخل فى شئونها من جانب السلطات المدنية ، أو من جانب الكنائس الأخرى . وأصبحت سالامين . التى تحول إسمها إلى قسطنطية تكريما للإمبراطور قسطنطين ، هى عاصمة الجزيرة ، بدلا من بافوس .

ولكن بعض الكنائس المجاورة لم تحترم أمر إستقلال كنيسة قبرص بشكل مستمر . ومنذ بداية القرن الخامس ، حاول بطاركة أنطاكية أن يتدخلوا فى الشئون الكنسية لقبرص . ولقد بنوا إدعائهم على أساس حقهم فى ترسيم الأساقفة من مذهبهم . ونتيجة لإدخال الجزيرة فى إقليم أنطاكية المدنى ، طالبوا بممارسة هذا الحق على قبرص كذلك . وأمام مقاومة أساقفة قبرص ، الشديدة ، عجز بطاركة أنطاكية عن القيام بأى شىء . ولكن حينما توفى تيودور رئيس أساقفة قسطنطية ، فى عام ٤٣١ ، قامت كنيسة أنطاكية بتجديد محاولاتها لإخضاع كنيسة قبرص ؛ وأمام هذه المحاولة ، تمسك أبناء الجزيرة بحقوقهم ، ورفضوا الطاعة ؛ وقاموا بانتخاب ريجينوس كخليفة لتيودوروس ، وأرسلوه كممثل لهم فى مجلس الجامع الكنسية الذى إنعقد فى إيفيس عام ٤٣١ ؛ لكى يدافع عن وجهة نظرهم . ولقد أعطت إحتجاجات كنيسة قبرص على مخططات بطاركة نتائجها ، ووافق مجلس الجامع ، فى قراره الثامن ، على إعلان أن كنيسة قبرص مستقلة فى إدارة شئونها .

وبعد الاعلان الرسمى لاستقلال كنيسة قبرص ، أخذت هذه الكنيسة فى تنظيم أمورها ؛ وتمكن أساقفة قبرص من أن يحصلوا على حقهم ، ومن أن يمارسوا وظائفهم دون أى تدخل ؛ ولمدة تقرب من خمسين عاماً . ولكن كنيسة أنطاكية كانت تترقب الفرص ، ولم يكن بطاركها قد تخلوا ، رغم فشلهم ، عن فكرة إخضاع كنيسة قبرص ، وجعلها تابعة لهم . وبعد إنتخاب بطرس بطريركاً على أنطاكية ، فى عهد الامبراطور زينون (٤٧٤ — ٤٩١) ، إعتقد أن الفرصة كانت مواتية لكى يجدد المحاولات . وكان على صداقة مع الإمبراطور ، واستند فى مطالبه

الوصاية على كنيسة قبرص ، إلى العامل التاريخى : فالمسيحية لم تدخل إلى قبرص مباشرة من القدس ، ولكن عن طريق أنطاكية ، والتى يجب إعتبارها الأصل بالنسبة للكنائس الموجودة فى الجزيرة . ولم يكن فى وسع قبرص أن تعتمد على الامبرطور ، الذى كان الحكم فى هذا الخلاف ؛ ورأى أساقفتها أن الخطر يحيق من جديد بكل حقوقهم . ولكن سرعان ما حدثت مفاجأة : فلقد أكتشفوا قرب سالامين القبر السرى للقديس برنابا ، ونسخة إنجيل القديس متى . وكان ذلك كافياً بالنسبة للإمبراطور زينون ، الذى قبل هذه الهدية الثمينة ، وأعاد تأكيد إستقلال الكنيسة القبرصيه ، ومنح أنتيميوس ، كبير أساقفة قبرص ، ومن بعده خلفائه بعض المنح الامبراطورية ، متمثلة فى حق حمل الصولجان ، وارتداء المعطف ، والذى كان من حق الامبراطور وحده أن يرتديه ، وكذلك الحق فى أن يوقع ، مثل الامبراطور ، بالحبر الأحمر .

وبعد هذه القرارات ، ظلت كنيسة قبرص ، ومنذ ذلك الوقت ، محمية من كل مطالبات أخرى ، سواء من جانب أنطاكية ، أو غيرها من الكنائس المسيحية .

٢ ـ قبرص أحد أقاليم الامبراطورية الشرقية : ـ

منذ نقل مقر الامبراطورية الرومانية إلى القسطنطينية ، فى عام ٣٣٠ ، أصبحت قبرص جزءاً من ذلك الإقليم الشرقى . والذى كان يشتمل على ترافيا ، والممتلكات الآسيوية ، ومصر . وفى عام ٣٩٥ ، ضمت بشكل نهائى إلى الإمبراطورية الشرقية ، وقت التقسيم الإدارى للدولة بين إبنى الإمبراطور تيودوس الأول . وأصبحت الجزيرة منذ ذلك الوقت تابعه لحاكم أنطاكية ، وتحت قيادة حاكم عسكرى ، يخضع لسلطة كونت الشرق .

ولقد قسمت قبرص إلى أربعة عشر منطقة إدارية ، تتمشى مع عدد الابرشيات ،

بدلا من أربعة كانت موجودة فى العهد الماضى . ومع ذلك فإنها ، نتيجة لفقدها أهميتها الاستراتيجية ، قد أصبحت مجرد إقليم تهمله الإدارة المركزية . ولقد قل نشاطها التجارى ، كما قلت صناعاتها التعدينية . ولقد عاشت فى سلم ، أو فى نسيان ؛ ما يقرب من القرنين ؛ ولم تخرج من هذه العزلة إلا فى عهد الإمبراطور جستنيان (٥٢٧ — ٥٦٥) ؛ ويرجع الفضل فى ذلك للإمبراطورة تيودورا ، والتى كانت من مواليد هذه الجزيرة . وكانت للإمبراطورة شخصيتها وكانت إبنة لأحد مروضى الوحوش ؛ وكانت تعطف على الفقراء ؛ كما كان لها تأثير على الإمبراطور ، وكانت وراء إلغاء بيع مناصب الحكام لأقاليم الدولة ، وأصبح التعيين فى هذه المناصب مرتبط بتقاضى مرتب من الدولة .

ولقد أفادت قبرص ، والتى كان أهلها قد بدأوا بعد فترات طويلة من الركود التجارى فى الانصراف كلية إلى الزراعة ، من هذا الإصلاح إلى درجة بعيده . ذلك أن الفلاحين رفع عن كاهلهم ما كانوا يرزحون تحته من أعباء ثقيلة ، من ضرائب كانت لا تسمح لهم بجنى أى ثمار من فلاحتهم ؛ فعملوا بنجاح فى زراعة الكروم وأشجار الفاكهة ، إلى جانب زراعتهم للحبوب ، وصناعة الحرير ، التى أدخلت إلى الجزيرة ، وإلى بقية أقاليم الأمبراطورية فى عصر جستنيان . وفى نفس هذا العصر ، عادت الحرف ، بعد إهمال طويل ، إلى نشاطها السابق . وهكذا أصبح الفلاحون والحرفيون أكثر أهمية من العمال والتجار ، والذين كانوا ، ولمدة قرون طويلة ، يمثلان القاعدتين الأساسيتين للتكوين الإجتماعى للجزيرة . وأصبح إقتصاد الجزيرة يعتمد منذ ذلك الوقت على الزراعة ، وإحتفظ بهذا الشكل لفترة طويلة . وجاءت عوامل خارجية للإسهام فى هذا النمو الاقتصادى للجزيرة ، ذلك أنه أثناء حروب بيزنطة ضد الفرس ، كانت سوريا دائماً مهددة بقوات الفرس ؛ وكان قرب جزيرة قبرص يجعل منها نقطة مراقبة ، وقاعدة للتموين العسكرى ،

ولقد كان الانتصار الكبير للإمبراطور هرقل فى نينوى عام ٦٢٩ م على جيوش كسرى ، ورغم أنه كان هزيمة ضخمة للفرس ، لايكفى لحماية الممتلكات الآسيوية للإمبراطورية . وسرعان ماظهر المسلمون على الأفق وحرمت قوتهم المتزايدة البيزنطيين من جنى ثمار إنتصارهم على الفرس . فقام العرب بغزو فلسطين وسوريا ، واقتطعوهما من جسم الدولة البيزنطية .

ورغم أن الموقع الاستراتيجى كان يحمى جزيرة قبرص ، إلا أن ذلك لم يستمر لوقت طويل . وسرعان مابدأ البحارة المسلمون هجماتهم على المدن البحرية فى الجزيرة ، وكانت سيتيون أول موقع يهاجمونه ، فى عام ٦٣٢ . ولم تستمر هذه الهجمة الأولى لفترة طويلة ، وعاد بعدها المسلمون . ولكنهم رجعوا من جديد فى هجمة أقوى ، عام ٦٤٧ ، فى عهد ولاية معاوية للشام .

وكان المسلمون قد إحتلوا الشام ، وحصنوا موانيها ، وأخذوا يستعدون للخروج إلى البحر ، حتى يمنعوا إعتداءات الروم عليهم ، ويتمكنوا من الحصول على قواعد أمامية لهم فى هذا البحر . وكانت شخصية معاوية بن أبى سفيان ، أكثر إرتباطاً بالبحر المتوسط ، من إرتباطها بالصحراء . ولقد طلب معاويه ، وهو وال على الشام ، الإذن من الخليفه عمر بن الخطاب لكى يركب البحر ويفتح قبرص ، ولكن عمر إشترط عليه أن يأخذ معه زوجته فى حالة خروجه لهذا الغزو . وكان إصرار معاوية على فتح هذه الجزيرة ، وإلحاحه فى ذلك حتى وفق إليه ، لايخلو من الدلالة على إهتمامه بالبحر وشئونه ، ونظراً لعدم تعود المسلمين من قبل على ركوب البحر فإن ذلك يعد دليلا على فضل بنى أمية ، فى تمكين المسلمين من أمر البحر المتوسط ، وفاتحة لسيادة المسلمين عليه .

وكانت سفن المسلمين تقرب فى عددها من سبعمائة سفينة ، وكانت تهدف إخضاع جزيرة قبرص . ولقد حاصر المسلمون هذه المرة مدينة قسطنطية ، إلا

أن الأهالى واصلوا المقاومة ، وإنتظروا مجىء المدد من القسطنطينة . ولقد تمكن المسلمون من إحتلال المدينة ، وأقام معاوية فى قصر رئيس الأساقفة ، وأصبح سيد الجزيرة كلها لعدة أشهر ، وترك جيشه يقوم باخضاع بقية أجزاء الجزيرة . ولكن معاوية فقد زوجته ، التى سقطت من ظهر فرس أثناء نزهتها ، فأمر ببناء مقبرة لها لاتزال موجودة حتى الآن ، وتعرف باسم «أم حرم» .

ولقد وصل المدد أخيرا من القسطنطينة ، ولكنه وصل متأخراً ، وبعد أن كان المسلمون قد تركوا الجزيرة . ولقد عاد المسلمون إلى الجزيرة فى العام التالى ، وهاجموا بافوس ، أغنى مدن قبرص بعد قسطنطية ، واستمروا فى هجماتهم حتى قبل القبارصة دفع الجزية ، ووعدوا بعدم مساعدة إمبراطور بيزنطة . وحين أخل القبارصة بوعدهم ، قسا المسلمون فى عقابهم ، حتى إضطر الكثيرين من بينهم إلى ترك المزارع ، والإلتجاء إلى الجبال والغابات . وإضطر الأهالى فى نهاية الأمر إلى الخضوع ، وإتفق الإمبراطور مع العرب ، ولم تعد قبرص بيزنطية : ذلك أن الجزية السنوية أصبحت تقسم بين الإمبراطور وبين العرب . وسمحت هذه الهدنة للقبارصة بالعودة من الكهوف والغابات ، والعودة إلى أعمالهم . ولكن الحال كان صعباً عليهم ؛ فبدلا من أن يكون لهم سيد واحد ، من الناحية الإقتصادية ، أصبح لهم سيدان ، يدفعون إليهما الجزية كل عام . ومع ذلك فإن الجزيرة وصلت فى آخر الأمر إلى السلم والهدوء .

وفى عام ٦٩١ ، وجد البيزنطيون أنفسهم ، مرة جديدة ، فى حرب مع المسلمين ، نتيجة لدفعهم الجزية نقوداً تحمل شارة الصليب ، مع شارة الإمبراطورية ، ومنذ بداية العمليات الحربية ، فكر جستنيان الثانى فى إخلاء قبرص من السكان العرب ، ونقلهم إلى مكان آخر ، حتى يتحاشى أمر نشوب إضطرابات داخلية فى الجزيرة . ولكنه إضطر ، بعد هزيمته فى قيليقيا ، إلى أن يغير فكرته ؛ ذلك أنه

شعر بصعوبه حماية قبرص وسكانها اليونانيين من إنتقام العرب ؛ فقرر نقل السكان المسيحيين من الجزيرة إلى هيليس بونت . وبأوامر منه ، قام رئيس الأساقفة جان رأس كنيسة قبرص ، مع غالبية السكان بترك الجزيرة ، وذهبوا للإقامة على الساحل الأوربي فى هيليس بونت . وكانت هذه الهجرة الإجبارية مؤقتة ، ولم تستمر سوى فتره تقرب من عشر سنوات . وتم خلالها إنشاء مدينة جديدة لهؤلاء القبارصة فى المنفى ، سميت جستنيانيبوليس ، نسبة إلى الإمبراطور .

وبروح من التضامن ، قرر مجمع كنائس القسطنطينية منح رئيس أساقفة قبرص لقب «أسقف جستنيان بوليس » مع منحة حق ممارسة سلطته على كل إقليم هيليس بونت . ومنذ ذلك الوقت ، أصبح رؤساء أساقفة قبرص ، علاوة على لقبهم الرئيسى يحملون لقب مكان منفاهم ، والذى لم يعد له ، بعد عودتهم إلى قبرص إلا قيمة رمزية . ورغم عطف الإمبراطور ، والترحيب الودى الحار لأهالى منطقة هيليس بونت ، فإن القبارصة لم يتأقلموا جيداً مع حياة المنفى . وأخذهم الحنين للعودة إلى بلادهم ؛ ولكنهم لم يتمكنوا من العودة إلى قبرص إلا بعد عقد هدنة جديدة بين بيزنطة وبين المسلمين ، ولقد عادوا إلى بلادهم قرب بداية القرن الثامن ، ووجدوا الجزيرة شبه مهجورة ؛ ولكنه كان من الصعب أن يعيشوا فيها فى هدوء نتيجة لعودة الحرب . ولقد تنازع الجزيرة من جديد كل من المسيحيين والمسلمين . ولم يكن فى وسع البيزنطيين ، ولا فى وسع العرب أن يحتفظوا بالسيطرة الكاملة على الجزيرة لوقت طويل ، ولمدة قرنين ونصف قرن ، خضعت قبرص لما يقرب من أربع وعشرين هجمة عربية ، وكل منها لفترة قصيرة . ولقد تحررت مرات عديدة ، بواسطة البيزنطيين ، لكى تقع من جديد فى أيدى المسلمين ، حتى تحررت نهائيا فى عام ٩٦٤ ، على يد الإمبراطور نيسيفور فوكاس .

٣ - المرحلة الاخيرة لحكم البيزنطيين (٩٦٥-١١٨٤) : -

كان إنتصار نيسيفوز فوكاس يمثل بداية إنهيار قوة العرب في الحوض الشرقي للبحر المتوسط وفي الشرق الأدنى . فلقد طرد المسلمون من قبرص ، وأيضا من كريت ، كما أنهم أبعدوا عن قيليقيا . ولم يعودوا يمثلون خطراً على قبرص ، التي عادت إلى بيزنطة وحدها، وهي التي ستعيش في سلام لمدة تزيد على قرنين من الزمان، دون أن تخشى من تهديد الغزو العربي لها .

وما أن تخلص القبارصة من الأخطار الخارجية ، حتى أخذوا في إعادة بناء جزيرتهم ، التي كانت قد أصيبت بالدمار . ولم تكن المدن الكبرى شيئا أكثر من أكوام من الخرائب . وكانت التجارة والصناعة قد إختفت ، وتحدد الانتاج الزراعي بالحاجة المنزلية لكل فلاح . ولما عجز أبناء الجزيرة عن إعادة بناء المدن المخربة ، أخذوا في بناء مدن جديدة ، فنشأت مدينة جديدة إلى جوار قسطنطية ، هي مدينة أموجوستوس (فاجوستا) . وأخذت لارناكا مكان سيتيون، كما أخذت ليمسوس (ليماسول) مكان أماتونت ، ونشأت مدينة جديدة في وسط الجزيرة، وهي ليوكوسيا (نيقوسيا) ، والتي ستصبح عاصمة قبرص فيما بعد ، قرب مكان ليدرا القديمة . وبدأت مرحلة جديدة من تاريخ قبرص ، بعد أن تخلصت من دفع الجزية للإمبراطور ، وللعرب .

وأعطى إعادة التنظيم الإداري للامبراطورية البيزنطية فوائده للجزيرة . ولم تعد قبرص خاضعة لإقليم آخر، بل أصبحت إقليما يحكمه دوق مسئول عن الدفاع عنها، وكذلك عن إدارتها المدنية. وأصبحت نتيجة لموقعها الجغرافي، موقعاً إستراتيجياً أماميا للامبراطورية، لا يمكن للحكومة الامبراطورية أن تهمله، كما حدث في الماضي. وهكذا عرفت قبرص الإزدهار، نتيجة لتوسع إنتشار منتجاتها من الأنسجة، ولنمو تجارتها ، وكذلك نتيجة لإنشاء أديرتها الكبيرة ، والتي أصبحت بعد ذلك أماكن

يحج إليها المسيحيون من كل منطقة الشرق الأدنى.

وكان الدير الوحيد ، من بين الأديرة القديمة ، والذى ظل سليما ، هو دير الصليب فى ستافروفونى ، والذى كانت القديسة هيلانة قد أنشأته ، وقت زيارتها لقبرص فى القرن الرابع . أما بقية الأديرة، فكانت قد تخربت أو أحرقت .

أما الكنيسة القبرصية فأنها تمكنت ، بعد أن تحررت من الأخطار الخارجية ، من أن تعود سريعا إلى نشاطها وإلى سلطتها السابقة . وأصبحت مدعمة فى ذلك الوقت بتأييد الأباطرة ؛ والذى ظهر بالمنح الكبيرة للمنشئات الدينية فى الجزيرة . ولقد تميزت هذه الفترة كذلك بالحركة الديرية . ففى قبرص ، مثلها فى ذلك مثل بقية أجزاء الامبراطورية البيزنطية ، بدأ الشباب ، سواء كان ذلك نتيجة للاخلاص للدين ، أو من أجل التهرب من إلتزامات السخرة ودفع الضرائب والتى كان الرهبان معفون منها ، فى السير على طريق الحياة الديرية ومن بين الأديرة التى نشأت فى أثناء القرن الحادى عشر ، ومن أشهرها ، كان دير العذراء المقدسة فى كيكوس ، والذى يرجع أصله إلى إكتشاف ثلاث أيقونات تنسب إلى القديس لوقا . ولقد نشأ دير كيكوس ، وكذلك دير ماكايراس ، بمرسومات إمبراطورية ، ضمنت الإستقلال الداخلى ، لإدارتهم الداخلية .

وفى أثناء هذه المرحلة ، لم يضطرب السلم إلا مرتين : فى عام ١٠٤٢ ، وفى عام ١٠٩٢ ؛ ونتيجة لمحاولات فاشلة من جانب حكام الجزيرة لكى يعلنوها دولة مستقلة . وحين عين تيوفل إيروتيكوس حاكماً على قبرص ، فى عام ١٠٤٠ ؛ إنتشر عدم الرضاء فى كل مكان بسبب الضرائب الثقيلة وحين وعد باصلاح نظام الضرائب فى صالح المموّلين ، جمع حول نفسه جزءاً من سكان الجزيرة . وأعلن فى عام ١٠٤٢ إستقلاله . ولكن الثورة على السلطة الامبراطورية لم تستمر سوى بضعة أشهر . وانهزم إيروتيكوس أمام قوات الأميرال هاجى ،

وأسر ، ونقل إلى القسطنطينية .

وبعد خمسين عام أخرى ، قام راسبوماتيس ، وهو حاكم آخر للجزيرة ، بمحاولة مماثلة . وإستمرت الثورة هذه المرة لفترة أطول ؛ ولكنها فشلت ، مثل سابقتها ، وهزم راسبوماتيس ، وأرسل إلى القسطنطينية .

ولقد ساد النظام بعد هزيمة راسبوماتيس كما تدعمت السلطة الامبراطورية من جديد فى قبرص . وبعد أن إنتهت الفوضى الداخلية ، تمكن سكان الجزيرة من أن ينصرفوا فى سلام إلى أعمالهم . ولكن حياتهم ، التى تغيرت قليلا فى الظاهر ، ظلت خاضعة ، وبدرجة متزايدة ، للأحداث التى تقع فى الحوض الشرقى للبحر المتوسط . فبعد أربع سنوات من نهاية ثورة رابسوماتيس ، قام رؤساء مجموعة من الدول الغربية بأول حملة صليبية من أجل تخليص القدس من أيدى العرب ، ومن أجل إنشاء مملكه مسيحية هناك . وهكذا أصبحت المدن البحرية فى فلسطين وسوريا مراكز هامة . وحصلت البندقية ، والتى كانت تجارتها ونشاطها التجارى مزدهرين إلى حد كبير ، على ميزات وإعفاءات فى كل من كريت وقبرص . وجاء ولأول مرة ، تجار لاتين ، وأقاموا فى فاجوستا . أما بيزنطة فإنها ، رغم وصول أسرة كومنين إلى عرشها الامبراطورى ، لم يعد فى وسعها أن تمنع ولوقت طويل ، تفكك إمبراطوريتها الآسيوية . وتزايد التراخى ، وبشكل متزايد ، فى العلاقات بين الأقاليم وبين السلطة المركزية ، التى كانت موجودة فى القسطنطينية أما نزعة القوميات المحلية ، والتى كانت غير ظاهرة حتى ذلك الوقت ، فإنها ظهرت فى شكلها الحقيق . ولكن قبرص لم تشارك فى هذه الحركة ؛ وظلت دائما مخلصة لبيزنطة ، رغم كونها جزيرة . ومع ذلك ، فإن تجارتها لم تعد خاضعة منذ ذلك الوقت لبيزنطة البعيدة . وكانت تنميتها تتطلب توثيق الروابط مع مملكة القدس ، والتى كان النظام الإقطاعى الموجود فيها يسمح ، وهو يتبع فى ذلك الاتجاه

المركنتيلى الذى كان موجودا فى البندقية ، بتوسيع علاقاتها مع المدن البحرية الموجودة فى سوريا وفى فلسطين . ولقد أجبرتها الحاجة الضرورية على الخروج من عزلتها . ومع ذلك ، فإن إنفصالها عن بيزنطة لم يأخذ شكل التباعد المتزايد ؛ بل إن صلتها ببيزنطة قد إنتهت فجأة ، فى عام ١١٨٤ ، مع وصول إسحق كومنين ، حفيد الإمبراطور مانويل ، إلى الجزيرة .

وكان إسحق كومنين قد تحرر من أسرة ، بعد هزيمة الأرمن له ، ووصل إلى قبرص ، حيث إستولى على السلطة ، بوثائق مزيفة ، ذكرت أن الامبراطور قد عينه حاكماً على الجزيرة . وبعد أن إستقر فى الحكم ، إنتزع السيادة ، بإعلان الجزيرة مستقلة ، تحت سلطته الخاصة .

وحين إفاق أبناء الجزيرة من المفاجأة ، عارضوا موقف إسحق الإنفصالى وكانوا يخشون من أن تعود الجزيرة ، وللمرة الثالثة ، مسرحاً للمعارك ، ولمجرد خدمة طموحات مغتصبي السلطة . ورفضت الكنيسة ، وكانت دائما مخلصة لحاميها الدائم ، إمبراطور بيزنطة ، كل فكرة للقطيعة معه . وحين وجد اسحق نفسه دون سند من الأهالى ، جمع حوله مجموعه من المرتزقة ، حتى يتمكن من المحافظة على نظامه . وأصم آذانه عن نداءات الأساقفة والأعيان ، وفرض نفسه بالقوة . وخشى من إنتقام عمه ، الإمبراطور إسحق «الملاك» ، فتحالف مع ملك صقلية ؛ وتمكن بمساعدته من إبعاد الأسطول الذى أرسله الامبراطور ضده وبعد أن أصبح سيد الجزيرة بلا منازع ، أظهر طغيانه وشدة قسوته تجاه الأهالى وأنزل أشد العقاب بكل من خالف أوامره . وكان غليظا ، وعدوانياً ، وفرض سلطته بكل قسوة . وعاش عيشة بذخ ، فبذر الأموال العامة . فاضطر إلى فرض ضرائب جديدة ، أدت إلى إفقار الأهالى . واستولى على الأموال ، حتى من الكنائس، ومن الأديرة ، والتى كانت معفاة حتى ذلك الوقت من دفع الضرائب .

وتبعا للتقليد البيزنطي ، إعتبر نفسه على أنه الرئيس الأعلى للدين المسيحى الأرثوذكسي . وعاقب ، جسديا ، كل رجل دين تجرأ على عصيان أوامره . ولم يتردد ، من أجل تدعيم سلطته ، فى أن يتحالف مع صلاح الدين ، بعد إستيلائه على القدس . ولكن نهايته كانت قريبة ، وكان تطرف طغيانه سبباً فى فقده قبرص .

٤ - إحتلال ريتشارد قلب الاسد للجزيرة

هزت عملية إستيلاء جيش صلاح الدين على القدس ، فى عام ١١٨٧ ، العالم المسيحى الغربى ، الذى قرر أن يجمع قواته من جديد ، لكى يعمل من أجل تحرر الأراضى المقدسة . وتمت الاستعدادات لهذه الحملة الصليبية الجديدة ، فى عام ١١٩١ . ولقد ترك أسطول الصليبيين جزيرة صقلية ، وإتجه صوب عكا ، بقيادة فيليب ، ملك فرنسا ، وريتشارد ، ملك إنجلترا . ولكن العواصف تسببت فى جنوح ثلاث سفن إنجليزية إلى سواحل قبرص ، قرب ليماسول . وكانت إحدى هذه السفن تحمل الملكة الوالدة ، أخت ريتشارد ، وكذلك خطيبته ، بيرانجير صاحبة نافار . وما أن سمع إسحق بنبأ الجنوح ، حتى أسرع إلى ليماسول ، وضرب بكل تقاليد الضيافة المعمول بها تجاه الناجين من الغرق عرض الحائط ، وأسر رجال ريتشارد ، وأعلن الإستيلاء على السفن ، وأمر بانزال السيدتين منها بالقوة . وبمجرد أن علم ملك انجلترا بهذه الإهانة التى وجهها إسحق لأخته ولخطيبته ، أسرع ومعه جزء من الأسطول لنجدتها . ووصل فى الوقت المناسب ، قبل نزولها ، لكى يحاسب ملك الجزيرة على هذه الإهانة ، ويطالب بفك أسر البحارة المسجونين . ورفض إسحق ، بكل تعالى ، أمر التفاهم معه ، فأمر ريتشارد بمهاجمة الجزيرة . وحاول إسحق أن يقاوم ، ولكنه لم يكن من السهل عليه أن يقاوم القوات الكبيرة من قاذفى السهام ، الإنجليز والفرنسيين ، الموجودين فى

جيش ريتشارد ؛ فاضطر إلى الفرار . ثم عرض التفاوض مع ملك انجلترا .ووعد بالاشتراك فى الحملة الصليبية ، وبأن يدفع لملك إنجلترا مبلغ ٣٥٠٠ ماركاً ذهباً.

وقنع ريتشارد بنتائج هذه المغامرة البحرية ، وقرر البقاء بعض الوقت فى ليماسول ، وحيث أعلن زواجه من أميرة نافار . ولكن إسحق غير موقفه، وترك المدينة ليلا ، وإلتجأ إلى قلعة القنطرة ، فى شمال الجزيرة ، وإتجه صوب صلاح الدين ، وطلب إليه أن يأتى لمساعدته . فخرج ريتشارد وراءه ،وأجبره على التسليم . وتم عزل إسحق ، وفقد نفوذه ، وأحضروه أمام ريتشارد مكبلا بالسلاسل . وتذكر إحدى الروايات ، أنه شكى من قيده بالسلاسل الحديدية، وأن ريتشارد أمر بأن توضع بدلا منها سلاسل من فضة .

ويوصلنا هذا التسلسل إلى أمر بيع جزيرة قبرص لجماعة فرسان المعبد . ذلك أن ريتشارد لم يكن فى وسعه ، بعد إنتصاره السهل على إسحق ، أن يبقى فى الجزيرة لفترة طويلة وكان يرغب فى الإسراع إلى فلسطين . ويبدا أن هذا الغزو المفاجىء لجزيرة قبرص كان يضايقه ؛ وكان لاينوى الاحتفاظ بهذه الجزيرة بشكل دائم . فوافق على العرض الذى تقدمت به جماعة فرسان المعبد لشراء الجزيرة نظير مبلغ ١٠٠,٠٠٠ دينار . وقبل أن يترك جزيرة قبرص ، سلمهم إسحق ، سيد الجزيرة السابق ، يفعلون به مايريدون . وخشى فرسان المعبد مما قد يقوم به إسحق ، فنقلوه، لأسباب الأمن، إلى سوريا. حيث مات وهو فى السجن ، بعد بضعة أشهر .

وما أن أقامت جماعة فرسان المعبد فى الجزيرة ، حتى أخذت تعامل الأهالى على أنهم شعب مهزوم . وكانوا يبحثون بكل طريقة عن الأموال اللازمة ، حتى يدفعوها للملك ريتشارد ؛ فلم يترددوا فى فرض الضرائب العالية والأتاوات الضخمة على الأهالى ، والذين كانوا قد أرهقوا من قبل من كل ما كان قد فرضه عليهم نظام اسحق المتحكم ؛ فلم يعد فى وسعهم أن يتحملوا أكثر من ذلك .وكان

فرسان المعبد ، وهم يحملون شارة صليب القدس على أرديتهم ، يظهرون تعسفهم تجاه رؤساء الكنيسة الأرثوذكسية ؛ وكانوا يقهرون الفلاحين ، ويصادرون أملاكهم . فكرههم الأهالى ، ولم يتمكنوا من ممارسة سلطتهم إلا بالقوة . وكان عددهم غير كبير ، فلم يتأخر أبناء الجزيرة كثيراً عن أن يثوروا ضدهم ، وضد نظامهم .فرفضوا دفع الضرائب. وفى نيقوسيا ، حاصر الأهالى مجموعة تقرب من مائة من فرسان المعبد ، وطالبوهم بالتسليم ؛ ولكن الفرسان تمكنوا بحركة مفاجئة من الخروج ، ومن الفرار . ثم عادوا لكى ينتقموا من الثوار ، وقتلوهم جميعاً . وهكذا خضبت هذه الحركة الأرض بالدماء ، وحولت التمرد والعصيان إلى ثورة . وشعر فرسان المعبد أنهم لن يتمكنوا بعد ذلك من إحتواء الأهالى المعادين ، وأصبحوا يخشون من الإنتقام ،فتركوا قبرص فى عام ١١٩٢.وأعادوا ملكية قبرص إلى ريتشارد قلب الأسد ، الذى أعفاهم بدوره من دينهم وهكذا عاد ملك إنجلترا من جديد ، ودون أن يرغب ،لكى يصبح سيداً على قبرص . وكان عليه أن يبحث عن مشترى جديد ، لهذه الجزيرة التى غزاها .

الفصل الثالث

مملكة قبرص (١١٩٢ - ١٤٨٩) :

١ - إقامة النظام الجديد : -

فى عام ١١٩٢ ، وبمجرد الإتفاق مع ريتشارد قلب الأسد ، حضر السيد الجديد لجزيرة قبرص ، ومعه أفراد أسرته ، وبعض فرسان،من الأراضى المقدسة. وكان هو جى دى لوسينيان ، ملك بيت المقدس . ولم يكن من حقه أن يلقب نفسه بلقب ملك قبرص دون أن يتوج ، ودون أن يوافق البابا على ذلك ؛ ومع ذلك فانه قنع بلقب « سيد قبرص » . وفى أثناء ذلك الوقت ، لم يكن لوسينيان يهتم كثيراً بالشكليات والمسائل الشرفية ، خاصة وأنه كانت تواجهه مسائل عاجلة . فقد كان عليه أولا أن يدعم نظامه ، ويدفع ديونه لملك إنجلترا . وفهم، بعد تجربة فرسان المعبد ، أنه من الصعب عليه أن يحكم أهالى يختلفون عنه فى الجنس وفى اللغة ، دون أن يكون لديه حلفاء ، يقضون إلى جواره . ولذلك فانه قرر أن يفتح أبواب الجزيرة أمام فرسان الأراضى المقدسة . وأن يبيع لهم الأراضى ،ويوزع عليهم مناطق النفوذ ، حتى يحصل منهم على المال . ولم يحتفظ لنفسه الا بما كان ضرورى من أجل بلاطه . ولذلك فانه أتى إلى قبرص ، وفى بضعة أشهر ، مايزيد على ثلاثمائة فارس ، ومائتين من مساعديهم . وإعتقد جى دى لوسينيان أن مكانه قد تدعم ، فنقل إلى قبرص جماعه مملكة بيت المقدس، وأقام فيها كنيسة لاتينية ، ونظاما إقطاعياً ؛ ولكن وفاته المبكرة ، فى عام ١١٩٤ منعته من إتمام بقية أعماله . وخلفه أخوه آمورى (١١٩٤ - ١٢٠٥) ؛ وهو الذى أصبح أول ملك لقبرص . وتم تتويجه فى عام ١١٩٧ فى نيقوسيا ، بواسطة

المستشار كونراد ، الذى أرسله هنرى السادس . إمبراطور ألمانيا ؛ وأصبح مؤسس « مملكة قبرص وبيت المقدس » ، بزواجه الثانى ، من إيزابلا ، الملكة الأم لبيت المقدس . وفى أثناء عهده ، تم إنشاء الكنيسة اللاتينية فى قبرص .

ولقد وقعت فى أثناء فترة حكم آمورى بعض الأحداث الخطيرة . ذلك أن أحد القياصرة اليونانيين ، وهو كاناكيس ، أعلن الثورة ضد محاولات الملك لاسترقاق أهالى الجزيرة ، وحمل السلاح ضد الفرنسيين . وبعد أن هاجم ليلا ممتلكات الفرسان ، إنسحب عند الفجر ، ثم عاد فى الليلة التالية . ونجح فى إحدى اللحظات فى أسر الزوجة الأولى للملك ، وأولاده ، وأخذهم كرهائن عندإسحق، سيد أنطويكة . ولم يرجعهم إلا بعد تدخل ليون سيد أرمينيا الصغرى .

٢ ـ الاوضاع الاجتماعية : ـ

حتى وقعت وصول جى دى لوسينيان ، لم يكن فى الجزيرة تميز إجتماعى . وفى أثناء العصر البيزنطى،كان رجال الدين وحدهم هم المعفون من الضرائب .وكان الشعب ، والبورجوازيون ، والفلاحون يعاملون بنفس المعاملة . وكانوا جميعاً يخضعون لأعمال السخرة،والذى كان فى وسع الأغنياء وحدهم أن يتفادوها بدفعهم مبالغ معينة.وبادخال النظام الإقطاعى، تغير البنيان الإجتماعى للجزيرة كل التغيير. فانقسم سكانها إلى قسمين : المعمرون اللاتين ، والأهالى اليونانيين . وطوال كل عهد نظام الفرنجة ، لن يتداخل هذين العنصرين مع بعضهما أبداً . وسيعيشون منفصلين عن بعضهما ، الواحد إلى جوار الآخر، وبينهما عداوات إقتصادية ، ودينية ، أو كحلفاء ضد التهديد الأجنبى ، ولكنهم لن يكونا أبداً سوياً .

وسرعان ماحضر ، إلى جانب الفرسان ، بعض البورجوازين من اللاتين ، وبعض التجار ،والحرفيين ، الذين أقاموا فى أول الأمر فى نيقوسيا وفى فماجوستا، وحيث كونوا الطبقة البورجوازية ، التى تضم أصحاب المهن الحرة والتجار .

أما عند الأهالى الوطنيين ، فكان من الممكن تمييز ثلاث مجموعات :

أولا : ـ مجموعة الفلاحين ، وكانت تمثل غالبية السكان اليونانيين . وكانوا أقنان الملك ، وسادة المناطق . وكان عليهم أن يعملوا لمدة ثلاثة أيام من الأسبوع فى حقوله ، والثلاثة أيام الأخرى لحسابهم . ولم يكن من حقهم الخروج من أرض سيدهم ، دون إذن منه ؛ ولم يكن فى وسعهم حتى أن يتزوجوا دون تصريح منه . وكان من حق سيد المنطقة أن يعاقبهم كما يرغب ، ولكن دون أن ينزل بهم عقوبات بدنية ، أو يحكم عليهم بالاعدام .

ثانيا : ـ المجموعة الثانية ، وكانت أقل عدداً من الأولى ، وكان أفرادها مرتبطين كذلك بسيد المنطقة ، ولكنه كان لأفرادها الحق فى شراء حريتهم ، وحرية أبنائهم . وبدلا من أن يعملوا ثلاثة أيام أسبوعيا على أرض السيد ؛ كانوا يدفعون مبلغاً سنويا من المال ، قيمته خمسة عشر بيزنطى .

ثالثا ـ المجموعة الثالثة ، وهى مجموعة الاحرار ، وكانوا من الأقنان الذين قام سادتهم بتحريرهم ، وكان من حقهم الحصول على ملكيات شخصية . وكان عليهم كذلك ، إعطائه جزءاً من محصول الأرض . وكان من حقهم أن يتزوجوا كما يحلو لهم ، ولكن فى حالة زواج أحدهم من إمرأة من مجموعة أقنان الأرض ، فان أولاده لايصبحون أحراراً .

وإلى جانب هاذين العنصرين من الأهالى ، أى اليونانيين والمعمرين الفرنسيين ، الفرسان والبورجوازية ، كانت هناك كذلك جاليات أجنبية صغيرة ، وكانت أهمها جالية البنادقة البيض . وكانوا من سلالة الصليبيين ، وأقام هؤلاء البنادقة البيض منذ زمن بعيد فى قبرص ، وعملوا فى فلاحة الأرض . وكانوا يدفعون جزية سنوية لمالك زمام المنطقة ، ولكنه كان من حقهم أن يقدموا للمحاكمة أمام قنصل البندقية فى نيقوسيا .

٣ ـ النظام الادارى : ـ

ولقد تم تنظيم إدارة مملكة قبرص على نفس طريقة تنظيم بيت المقدس .وكان مجمع الفرسان ، أو المجلس الأعلى ، يمثل السلطة العليا فى المملكة . وكان يرأسه الملك ، وكان له الحق الكامل فى إدارة شئون الدولة ، وممارسة السلطة التشريعية وكان هذا المجلس الأعلى يمثل كذلك المحكمة العليا بالنسبة للنبلاء وله سلطة إصدار الاحكام ، وبدون إستئناف ، فى كل مسائل شرعية وراثة العرش ، أو الوصاية ، فى حالة وفاة الملك أو غيابه . وكان على الملك نفسه أن يتقدم أمام هذا المجلس الأعلى ، حتى يستوثق من أحقيته فى العرش ، قبل أن يرسم .

ومع ذلك ، فعلينا ألا نتصور أن ملك قبرص كان مجرد شخصية تمثيلية ، وبدون سلطات فعلية ، فلقد كان له الحق فى صك العملة ، وفى توزيع مناطق النفوذ،وفى منح الامتيازات التجارية للأجانب ، وممارسة العدالة بين البورجوازيين ؛ وكذلك أمر الاشراف على أموال الدولة ، بواسطه وزرائه . وكان على الفرسان أن يؤدوا القسم بالولاء له . وبدون حضوره ، لايكون للمجلس الأعلى كياناً شرعياً . وكان هو الذى يمنح العفو للمحكوم عليهم بالأعدام . وإلى جانب المجلس الأعلى ، كان هناك كذلك مجلس البورجوازيين ، أو المجلس « الأدنى » ، والذى كان أهم مايقوم به يتمثل فى الفصل فى القضايا بين البورجوازيين . وكان فيكونت نيقوسيا هو الذى يرأس المجلس الأدنى ، والذى كان يختص مدنياً وجنائياً فى كل الخلافات بين البورجوازيين وبعضهم ، وكذلك كل المنازعات بين البورجوازيين والطبقات الأخرى من الأهالى .

ومع ذلك فإن كل من المجلس الأعلى ، والمجلس الادنى لم تكن له سلطة فى الشئون الشخصية ، والتى كانت من إختصاص المحاكم الكنسية للكنيسة اليونانية

بالنسبة للأهالى الوطنيين ، ومن إختصاص الكنيسة اللاتينية بالنسبة للفرسان البورجوازيين .

وكانت الشخصيات الكبيرة فى البلاط هى التى ترأس الادارة المدنية . وكان حاكم فاجوستا هو أميرال المملكة . وكان الفيكونتات يحكمون المدن ، والأقاليم المختلفة فى الجزيرة . وكان هناك رجال الشرطة ، والذين يمكنهم أن يصبحوا محلفين أمام القضاء .

وكانت اللغه اللاتينية هى اللغة الرسمية للملكة فى أيام حكم جى دى لوسينيان وآمورى ، ولكن الفرنسية حلت محلها ، بعد عهدهم . ومع ذلك ، فإن اللغة اليونانية أدخلت كذلك كلغة رسميه فى الإدارة ، فى الفترة الأخيرة من حكم أسرة لوسينيان ، كما أدخلت إلى المحاكم ، وفى العلاقات مع الملوك الأجانب .

٤ ـ إنشاء الكنيسة اللاتينية والصراع المذهبى : ـ

ويرجع تاريخ إدخال الكنيسة اللاتينية إلى قبرص إلى عصر حكم الملك آمورى ففى عام ١١٩٦ ، كتب ملك قبرص إلى البابا سلستين الثالث ، وطلب إليه إقامة نظاماً كنسياً لاتينياً فى الجزيرة ، حتى يسهل من عملية تحويل الأهالى الخاضعين للكنيسة اليونانية . وكإجابة على هذا الطلب ، أرسل البابا إلى نيقوسيا مندوبين ، كلفهما بدراسة هذا الاقتراح ، فى قبرص ، وتسوية المسائل المالية . ولقد عرض الملك أن يدفع للأساقفة ورجال الدين من الخزانة الملكية ، ولكن المندوبين رفضا هذا العرض ، وعلى أساس ضرورة بقاء الكنيسة دائما مستقلة . وطالبوا بدخل ثابت ، وبأراضى ، وبجزء من العشور عن الأراضى الملكية وأراضى الفرسان . وبعد مفاوضات طويلة ، أعطى آمورى موافقته ، حتى يحصل على موافقة البابا على تتويجه . وبعد هذا الاتفاق ، تم إنشاء الكنيسة اللاتينية ،

قرب نهاية عام ١١٩٦ . وكانت تشتمل على رئاسة أسقفيات فى نيقوسيا . وثلاث أسقفيات فى فماجوستا ، وليماسول ، وبافوس ، ولكل منها أراضى ، أخذت من الكنيسة اليونانية . ومع رئيس الأساقفة ، والأساقفة اللاتين، وصلت إلى الجزيرة كذلك جماعات كاثوليكية ، حصلت ، هى كذلك ، على إمتيازات ، وعلى أراضى . وكرد على إحتجاجات الكنيسة اليونانية ، التى حرمت من بعض أملاكها ، قنع آمورى بأن يدعو لديه رئيس الأساقفة اليونانى ، ورئيس الأساقفة اللاتينى، وبأن ينصحهما بأن يعيشا فى سلام وفى إنسجام مسيحى . وجاء أمر إستيلاء الفرنجة على القسطنطينية فى عام ١٢٠٤ ، وفى أثناء الحرب الصليبية الرابعة ، لكى يحرم الكنيسة اليونانية فى قبرص من التأييد المعنوى الذى كان تحصل عليه من قبل : فلم يعد فى وسع البطريرك الأرثوذكسى الذى التجأ إلى نيقيه أن يمارس سلطاته ، كما كان فيما مضى . ولقد أفاد البابا إنوسنت الثالث من ضعف الكنيسة اليونانية ، وأرسل فى عام ١٢١٩ ، الكاردينال بيلاجيوس إلى نيقوسيا ، وزوده بكل السلطات اللازمة من أجل تدعيم الكنيسة اللاتينية فى الجزيرة . وأتم الكاردينال مهمته ، إن لم يكن بتعصب، فعلى الأقل بنشاط زائد ، وفى عام ١٢٢٢، جمع مجمعاً من رؤساء الكنائس اللاتينية فى فماجوستا ، تحت رئاسته ؛ وحضر هذا المجمع كذلك ممثلين للجماعات الكاثوليكية . ولم يقتصر عمل هذا المجمع على مجرد تسوية مسائل النظام الكنسى للكنيسة اللاتينية فى قبرص ، بل وضع كذلك أسس تفوق هذه الكنيسة الأخيرة على الكنيسة اليونانية . وقلل عدد الأساقفة اليونانيين من عشرة إلى أربعة ، ونقل مقارهم إلى بعض القرى ، حتى لا يكونوا فى المدن التى يقيم فيها الأساقفة اللاتين . وقرر كذلك ضرورة تحديد الملك ورئيس الأساقفة اللاتينى لعدد الرهبان اليونان، وضرورة موافقة الكنيسة اللاتينية فى قبرص على ترسيم أساقفة الكنيسة اليونانية . أما أولئك الذين يرفضون الطاعة ، فيتم نفيهم ،

وأصبح موقف الكنيسة اليونانية مأسوياً ، بعد مجمع فاجوستا . وحين رفض رئيس الأسافقة اليونانى قبول تفوق الكنيسة اللاتينية ، نفى من الجزيرة، مع أسقف سولى. فالتجأ إلى نيسيه ، عند البطريرك اليونانى للقسطنطينية . وشرحا له الوضع، وطلبا تأييده . ونتيجة لذلك ، أرسل البطريرك مندوباً إلى قبرص ، لكى ينصح الأسافقة والأهالى بعدم الخضوع . وأمام هذا الموقف ، طلبت اليكس ، الوصية على العرش ، من البابا ، وكانت تخشى من ثورة اليونانيين ، عدم تنفيذ قرارات مجمع فاجوستا ، ولكن أحداً لم يستمع إليها . ومع ذلك ، فانها رفضت الموافقة على تنفيذها الفورى، الأمر الذى سمح للأسافقة اليونانيين بالاحتفاظ بإمتيازاتهم لفترة حياتهم .

وكان من نتائج توسط الملكة أليكس ، فى صالح اليونانيين ، التهدئة المؤقتة لعملية إضطهاد الكنيسة اليونانية ، ولكنها لم تمنع تطرف التعصب الدينى وموت الرهبان اليونان فى دير القنطرة : وكانوا قد رفضوا التخلى عن كنيستهم، فوضعوا فى السجن لمدة ثلاث سنوات . ثم أعلنوا بأنهم من الهراطقة ، وتم حرقهم أحياءاً.

وفيما عدا هذا الحدث الخطير ، تمكنت الكنيسة اليونانية من أن تحافظ على موقفها حتى وقت وفاة البابا إنوسنت الرابع ، فى عام ١٢٥٤ . وبعد إنتخاب البابا إسكندر الرابع ، جدد رئيس الأسافقة اللاتينى لقبرص محاولته لإخضاع الكنيسة اليونانية؛ وترك البابا الجديد سياسة المصالحة التى كان قد سار عليها سلفه، ووافق على الطلب ، وأصدر فى عام ١٢٦٠ مرسوماً بابوياً، أيد به قرارات مجمع فاجوستا .

وكانت عملية إذلال الكنيسة اليونانية كاملة : فكان على الأسافقة اليونانيين أن يقسموا بالولاء لرئيس الأسافقة اللاتينى ، ولم يعد من حقهم الإقامة فى المدن ، بل يظلوا فى بعض القرى. وعند وفاة أحدهم، يقوم رئيس الأسافقة اللاتينى بإختيار

خلفاً له ، أما العشور التى كان الأساقفة اليونانيون يجمعونها ، فإنها نقصت ، وفى صالح الأساقفة اللاتينى . وقصرت سلطاتهم القضائية على الخلافات التى تقع فى نطاق قانون الأحوال الشخصية بين اليونانيين . وفى حالة وقوع خلاف بين اليونانيين واللاتنيين ، فإنه كان ينظر أمام المحكمة الكنسية اللاتينية .

ورغم إعتراض اليونانيين ، ونداءات المملكة والنبلاء الذين لم يكونوا من أنصار تدخل الكنيسة فى شئون المملكة ، تم تنفيذ المرسوم البابوى . ومن نوع الاستثناء ، وكمنحة شخصية ، سمحوا لرئيس الأساقفة جرمانوس بالاحتفاظ بحقوقه وبمركزه طوال حياته ، ودون أن يجبروه على إعلان الخضوع لرئيس الأساقفة اللاتينى فى نيقوسيا .

٥ ـ الحياة الاقتصادية والثقافية :

أما فيما يتعلق بالحياة الاقتصادية ، فانها شهدت تقدماً كبيراً . ولقد كانت إقامة التجار والحرفيين الذين جاءوا من الغرب فى نيقوسيا ، وفى بقية المدن البحرية الاخرى فى الجزيرة، وكذلك رفع قبرص من حالة دولة إقليمية إلى مرتبة المملكة ، من الأسباب التى أثرت تأثيراً إيجابيا فى تقدمها الإقتصادى، وسرعان ماأصبحت الجزيرة محطة هامة بين الغرب والشرق الأدنى ، ونمت فيها الصناعات ، كما إزدهرت الزراعة . وسمحت زراعات قصب السكر والكروم بتصدير السكر المسحوق والأنبذه إلى الخارج . وأصبحت الأنبذه الحلوة ، ومطرزات لافراكا، والمنسوجات الحريرية من بافوس ، ونتيجة لمستواها الرفيع ، من المنتجات الشهيرة فى كل بلاد الحوض الشرقى للبحر المتوسط ، وكذلك فى أوربا .

وإذا أضفنا إلى ذلك المنتجات الزراعية ، نجد أن هذه التجارة كانت تأتى للجزيرة بثروات كبيرة ، وأصبحت فماجوستا أكثر مدن الشرق الأدنى ثروة ،

والميناء الذى كان يصل إليه ، ويخرج منه كل يوم ، وحسب رواية فيليب دى ميزيير ، أكثر من مائة سفينة ، محملة بجميع أنواع السلع .

وكان غنى ورفاهية هذه المدينة تثير إعجاب زوارها . وكانت توجد فيها الأخشاب النادرة ، كما كانت التوابل موجودة فيها ، ومتوفرة ، بدرجة توفر الخبز ، على حد تعبير الحجاج السكسون . وكانت توجد عند بنات البورجوازيين مجموعات من الجواهر ، لم تكن متوفرة حتى عند ملكة فرنسا نفسها ، فى ذلك الوقت ، فى خزائنها . وكان التجار يدعون الملك والفرسان إلى حفلات إستقبال فاخرة ، تلمع فيها الجواهر الغالية ، وتتألق ، وكانوا يضعون الجواهر على صوانى من الفضة ، وكذلك يعرضون اللآلىء ، لكى تبهر الأبصار ، وكدليل على ثرواتهم وكانوا يطهون الأطباق التى تقدم فى هذه الولائم على نار أخشاب معطرة.وكانت السجاجيد التى تزين القصور مطرزة بخيوط من ذهب ، وخيوط من حرير . وكانت السفن تصل كل يوم وعليها لآلىء الخليج الفارسى ، والذهاب والعاج ، وتوابل الشرق . ومع ذلك فإن مستوى المعيشة كان مرتفعاً للغاية حتى أن الرجل الذى كان لديه ثلاثة آلاف فلورنسى ، كان أشد فقراً عما يكون عليه فى البلاد الألمانية ، وله دخل يقارب ثلاثة ماركات .

وأما فيما يتعلق بالعمارة ، فنجد أن العهد الفرنسى لجزيرة قبرص كان يتميز ببناء الكاتدرائيات الفخمة،والقصور التى ترك الفن الفرنسى عليها بصمات واضحة فكاتدرائيات القديسة صوفيا فى نيقوسيا ، والقديس نقولا فى فاجوستا ، والتى حولت فيما بعد إلى جوامع فى أثناء العهد العثمانى ، كانت عينات ممتازة لفن العمارة الفرنسى من العصر القوطى . أما صالة طعام أبرشية بلاباتى ، فإنها تشبه تلك التى كانت موجودة فى قصر أفينيون . وكانت قلعة سان هيلاريون ، والتى تسيطر على البحر عند كيرينيا،هى المقر الصيفى للأسرة الملكية . أما قلعتى بوفافنتو والقنطرة،

والموجودتين فى شمال الجزيرة ، فانهما بنيتا فى نفس موقع القلاع البيزنطية القديمة ، وذلك فى أثنا القرنين الثالث عشر ، والرابع عشر .

وأما الحياة الثقافية للجزيرة فى عهد حكم لوسينيان ، فإنها لم تكن على مستوى الفنون المعمارية . والحقيقة أنه يمكننا أن نميز فى هذه الفترة آدابا باللغة الفرنسية وآدابا باللغة اليونانية .

ومن بين المؤلفين الفرنسيين ، كان المؤرخ فيليب دى نوفار هو الأكثر شهرة ؛ وجاء كتابة عن الحرب بين الامبراطور فردريك وجان ديبيلان كتحفة رائعة. ويمكننا أن نذكر كذلك المؤرخ فلور بيسترون، والشاعر جيوم دى ماشو، والذى وصف فى ملحمته الشعرية « الاستيلاء على الاسكندرية » ، الحملة الصليبية للملك بطرس، ملك قبرص ، وكذلك فيليب دى ميزيير، وإستيفان دى لوسينيان .

ويمكننا أن نذكر ، من بين المؤلفين باللغة اليونانية ، وقبل غيرهم ، مورخى القرن الخامس عشر، ليونسن ماكايراس الذى كان أحد كبار موظفى أسرة لوسينيان وجورج بوسترون . ولدينا أيضا شعراء شعبيين يونانيين ، كتبوا بالعامية القبرصية ، والكثير من أغانى الحب .

٦ - التطورات السياسية (١٢٠٥ - ١٣٥٨) : -

وبعد وفاة الملك آمورى فى عكا ، فى الشام ، فى عام ١٢٠٥ ، تولى إبنه هيج وله من العمر إحدى عشر عاماً ، عرش قبرص . وكان الإبن الأكبر ، وتم تتويجه فى عام ١٢١١ . ولكنه لم يعش لمدة طويلة ، فتوفى وله من العمر ٢٣ سنة ، فى أثناء رحلة إلى الشام عام ١٢١٨ . وتولى بعده إبنه هنرى ، وهو طفل عمره تسعة أشهر ، ووضع تحت وصاية والدته أليكس ، ووريثة عرش بيت المقدس . ومع ذلك فان أليكس لم تبق كل الوقت فى قبرص . وبعد زواجها الثانى من أمير أنطاكية ، تركت قبرص نهائيا إلى الشام ، وذلك بعد خصومتها مع جان ديبيلان.

وفى ذلك الوقت عرفت قبرص ، ولأول مرة بعد إنشاء المملكة ، صراعا بين عناصر الفرسان.وبمجرد بدء هذا الصراع ، إستمر ، ولم ينته أبداً . ولقد إستمر بأشكال مختلفه ، حتى نهاية عهد أسرة لوسينيان ، وتحول فى بعض المراحل إلى عمليات قتل ، وحتى إلى حروب داخلية .

وفى أثناء المنافسة بين مجموعة إيبيلان ، وبين مسئول المملكة ، الذى عينته الملكة أليكس ، وصل إلى الجزيرة فردريك الثانى،إمبراطور ألمانيا،فى عام ١٢٢٨ وهو فى طريقه إلى بيت المقدس.وبعد أن أحسن إستقباله الحزب المعارض لمجموعة إيبيلان ، طلب فردريك إلى جان إيبيلان أن يوقف هجماته على مسئول المملكة . ولما رفض ، إستخدم فردريك القوة ، ووضع بعض الرهائن فى السجن ، مكبلين بالسلاسل . وكان فردريك يرغب فى الإسراع بالسفر إلى بيت المقدس ؛ فعين قبل سفره خمسة من بارونات الحزب المعارض ، كمسئولين للمملكة.وعندعودته، إحتفل فى قبرص بتزويج الملك هيج الشاب من إبنة أخيه،أليكس دى مونفيرات، ثم سافر إلى أوربا . وبعد سفره ، عمل مسئولوا المملكة الجدد على الانتقام من مجموعة إيبيلان وأعوانهم ، وصادروا أملاكهم . وفرضوا عليهم إتاوات كبيرة؛ ولكنهم لم يتمكنوا من الحكم لفترة طويلة . وتمكن جان ديبيلان من أن يعود من سوريا إلى قبرص ، بعد هزيمة خصومه ، وأصبح من جديد وصيا على الجزيرة ؛ وخلص الملك الشاب . ولكن الخصومة ، بين مجموعة إيبيلان وبين الامبراطور، إستمرت ،وامتدت إلى سوريا . وتم عقد صلح بعد محاصرة بيروت ، وعاد الملك هنرى إلى قبرص

وبعد إقامة السلم،عاد الهدوء ،وتمكنت قبرص أخيراً من أن تعيش ،وبدون إضطرابات داخلية ، لعدة سنوات . ومع ذلك فإن مسألة الوصاية على العرش طرحت من جديد،بعد وفاه الملك هنرى ،فى عام ١٢٥٣ ؛ وكان قد ترك كوريث

له إبنه هيج الثانى . الذى كان طفلا عمره بضعة أشهر . وتركت أرملته الشابة قبرص ، وذهبت إلى فلسطين ، لكى تتزوج من جديد ، تاركة الوصاية على إبنها لهيج ، إبن عمه ؛ وهو الذى سيخلفه على العرش، بعد وفاته المبكرة ،فى عام ١٢٦٧ .

وكان الملك الجديد ، هيج الثالث ، رجلا قوى الشكيمة ، وشارك فى حملات الفرنجة على الأراضى المقدسة . ولقد عمل على تدعيم نظامه ، بوضع حد للقوة المتزايدة والمهددة لجماعة فرسان المعبد ، وذلك عن طريق مصادرة ممتلكاتهم ، وتخريب قلاعهم فى ليماسول وبافوس . ولم يسمح بعد ذلك بقيام منافسات بين عناصر الفرسان . ومع ذلك ، فان النزاع حول العرش ظهر من جديد بعد وفاته فى عام ١٢٨٤ . ولم يعش إبنه جان الأول سوى عام واحد ، وتلاه على العرش أخوه هنرى الثانى ، وكان حكمه الطويل (١٢٨٥ - ١٣٢٤) حكما إسميا ، أكثر من كونه فعلى ولقد قام بانتزاع عرشه منه أحد إخوانه ، ثم الآخ الآخر : وهما جى ، وآمورى . وقضى الفترة الواقعة بين ١٣٠٦ و ١٣١٠ سجينا فى أرمينيا ، ولم يعد إلى قبرص إلا بعد مقتل أخيه آمورى ، لكى يعيش فى سلام ، حتى وفاته، فى عام ١٣٢٤ . وحكم بعده إبن عمه هيج الرابع .

وكان وصول هيج الرابع إلى عرش قبرص يمثل بدء المرحلة الأكثر أهمية فى تاريخ أسرة لوسينيان ،وكذلك بالنسبة لازدهار الأوضاع فى الجزيرة.ذلك أنه بعد إستيلاء المسلمين على عكا ، وكانت آخر معاقل الصليبيين فى الشام ، أصبحت قبرص هى البلد الوحيد فى الحوض الشرقى للبحر المتوسط الذى يخضع لنظام مسيحى . وجاء التجار البنادقة ، الذين خرجوا من الأراضى المقدسة ، لكى يقيموا فى فاجوستا ، الميناء الرئيسى للتجارة مع الشرق ، ومركز التهريب ، والنشاط التجارى غير المشروع ، بين البندقية ، وسلطنة المماليك ، والأتراك العثمانيين . ولقد شارك هيج فى التحالف المسيحى ، الذى تم تكوينه ضد المسلمين،وإنضم إليه،

وأرسل أسطوله لكى يستولى على جزيرة إيمبروس ، وعلى ميناء أزمير ، فى آسيا الصغرى . وحين شعر بقرب منيته ، تنازل عن العرش ، فى عام ١٣٥٨ ،فى صالح إبنه بطرس ، وتوفى بعد عام من ذلك .

٧ ـ حملة بطرس الاول وضعف المملكة :ـ

وبدأ الملك بطرس الأول ، بمجرد وصوله إلى العرش ، فى العمل من أجل إعداد حملة صليبية ضد الاتراك . وكان جريئا ، ويعتبر نفسه على أنه يمثل روح الفروسية السابقة ، وكان آخر ممثل لحركة المد الصليبى ، وآخر أمل للغرب المسيحى .وبعد قيام بطرس بالاستيلاء على أضاليا ، وعلى جوريكوس ، فى آسيا الصغرى ، قام برحلة إلى أوربا ، لكى يحصل على تأييد البابا ، ومعونة الملوك الغربيين من أجل الاعداد لحملة صليبية جديدة . ولكنه لم يحصل ، رغم ترحيبهم الكبير به ، والوعود الشفهية بالدعم ، على أى شىء . فعاد إلى قبرص خاوى الأيدى ، وإن كان قد إستمر على تصميمه على تنفيذ مشروعه . ولقد سافر فى عام ١٣٦٥ على رأس أسطوله إلى جزيرة رودس ، وفرض الغرامة والتحالف على بعض رؤساء آسيا الصغرى .ثم عمل على مهاجمة مصر ، وحاصر ميناء الاسكندرية وبحركة سريعة ، تمكن رجاله من الاستيلاء على هذه المدينة . وفكر بطرس فى إمكانية التقدم صوب القاهرة ، ولكن رجاله وحلفاءه رفضوا إتباعه.وبعد ثلاثة أيام من نهب المدينة ، ترك بطرس الاسكندرية ، وعاد إلى قبرص.ولقد إحتفظ حتى آخر أيامه بأمل العودة إلى حملة صليبية جديدة . ولقد عقد إتفاقيات تحالف وذهب من جديد إلى أوربا يطلب معونة البابا ،ولكنه عاد مرة أخرى إلى قبرص وأيديه خالية .وكانت الحالة المالية للجزيرة سيئة ، والخزانة شبه خاوية ،بسبب نفقات الحرب الباهظة . وعلاوة على سوء الأحوال الاقتصادية ، كان على الملك أن يواجه منافسات جديدة ظهرت بين مجموعات الفرسان ، وكذلك مشكلات

أسروية . ولم يقبل الاهانة التى وجهت إلى شرفه ، فحاول أن يثأر ، ولكنه أغتيل على أيدى منافسيه ، وبمساعدة إخواته . وقطعوا رأسه ، وعرضوها على الأهالى المتجمهرين أمام القصر ، ثم أعلنوا إرتقاء إبنه القاصر ، بطرس الثانى ، عرش قبرص .

ومنذ وفاة بطرس الأول ، أصبحت المملكة ، فى قبرص ، تحت رحمة مجموعات البارونات ، ومنافسات المعمرين البنادقة وأبناء جنوا . وفى عام ١٣٧٢ ، وفى وقت تتويج الملك الشاب بطرس الثانى ، تنازع أبناء الجاليتين من المعمرين على أهمية كل من الجاليتين بالنسبة للجالية الأخرى . وتطورت الخصومة إلى معركة دموية ، ثم إلى صدام معلن ، كانت نتيجته إستيلاء أبناء جنوا على فماجوستا فى عام ١٣٧٤ ، ولم يعد الملك سيدا على كل الجزيرة ، وأصبح عليه أن يطلب التصريح من أبناء جنوا قبل زيارة فماجوستا ، وقام من خلفه ، وهو الملك جاك الأول ، بحماية المناطق الخلفية من البلاد ضد هجمات أبناء جنوا . وإتخذ لارناكا مقراً له ، بدلا من فماجوستا ، وكانت لارناكا قد أهملت حتى ذلك الوقت . ولقد واصل ، وحتى وفاته فى عام ١٣٨٩ ، محاولاته الفاشلة من أجل إستعادة فماجوستا والتى بقت فى أيدى أبناء جنوا . وبعد وفاة رئيس الأساقفة اللاتينى لنيقوسيا ، أقنعت هيلانة الملك بأن يعين كخليفة له أحد أعضاء الكنيسة اليونانية . وأمام رفض البابا الموافقة على هذا التعيين ، قام الملك بمصادرة أملاك الكنيسة ؛ ولكنه إضطر ، ونتيجة لتدخل النبلاء ، إلى إعادتها ، وقبل تعيين رئيس الأساقفة الذى إختاره البابا . وكانت هيلين لاتقبل تدخل زوج إبنتها الوحيدة ، شارلوت ، فى شئون الدولة ولا توافق على طريقته فى حماية الكنيسة اللاتينية ، فمارست كل نفوذها حتى تنفيه بعيداً عن قبرص .

٭ ٭ ٭

وهكذا ضعفت قبرص بشكل واضح ، من عام ١٤٥٨ حتى عام ١٤٨٩ ،

والذى تمثل نهاية حكم كاترين ، آخر من حكم قبرص من أسرة دى لوسينيان . إنها فترة إحتضار المملكة ، ووقوعها تحت سيطرة ونفوذ كل من المماليك فى مصر ، البنادقة ، من جانب آخر .

ولذلك فانه من الأصوب الحديث عن هذه المرحلة ، مع الحديث عن نظام حكم البنادقة للجزيرة ، إبتداء من عام ١٤٨٩ — وذلك كفترة تمهيدية تصل إلى عام ١٥٧١ ، والذى تمت فيه عملية إستيلاء العثمانيين على جزيرة قبرص . إنه موضوع الفصل الرابع .

الباب الثاني

قبرص تحت الحكم العثماني

الفصل الرابع

ضعف قبرص ونفوذ المماليك والبندقية .

١ - إحتضار مملكة قبرص (١٤٥٨ - ١٤٨٩) : -

بعد وفاة الملك حنا الثانى ، والتى حدثت فى عام ١٤٥٨ ، وبعد بضعة أشهر من وفاة زوجته ، شارلوت ؛ أصبحت إبنتها الوحيدة ملكة شرعية على قبرص . وبعد عام من ذلك ، تزوجت من إبن عمها لوى دى سافوا . ولم تحكم إلا لمدة بضعة أشهر : وطالب جاك ، الإبن الطبيعى لحنا الثانى ، بعرش قبرص لنفسه . وكان جاك محبوباً للغاية بين اليونانيين ، ولكن الفرسان كانوا يكرهونه ، بسبب طريقة مولده ؛ ولذلك فانه عجز عن الوصول إلى هدفه . ولقد خشى على حياته فسافر سراً من الجزيرة ، وإلتجأ عند صاحب السيادة على قبرص ، سلطان المماليك فى مصر . وقدم نفسه إليه على أنه هو الوارث الشرعى الوحيد لعرش الجزيرة ، وطلب منه أن يعطيه العون ، فى نظير دفع جزية سنوية .

ومع هذا العون ؛ عاد فى عام ١٤٦٠ إلى قبرص ، وإحتل مدينة لارناكا بدون مقاومة . وتقدم إلى داخل الجزيرة مع هتافات الأهالى ، وأصبح سيداً عليها فى فترة عدة أيام ، بينما إضطرت شارلوت ، مع زوجها وعدد من الفرسان المخلصين ، إلى أن تلتجىء إلى كيرينيا . ودون أن يخسر الوقت ، توج نفسه فى نيقوسيا ، ملكا على قبرص وبيت المقدس وأرمينيا ؛ ثم إستولى على مدينة فاجوستا من أبناء جنوا .

وفى أثناء ذلك الوقت . كانت شارلوت وزوجها المحصورين منذ ثلاث سنوات فى قلعة كيرينيا ، قد رفضا دائما التخلى عن حقوقهما فى العرش ؛ ولكنهما

إضطرا . بعد خيانة الفرسان لهما ، إلى الفرار إلى روما ، حيث عاشا فى المنفى . ولم يكن لها أولاد ؛ فقررت شارلوت أن تتنازل عن حقها فى عرش قبرص إلى أسرة سافوا ، التى كان ينتسب إليها زوجها .

وكان رد فعل الملك جاك سريعا ؛ فأرسل سفارة إلى البندقية ، لكى تطلب له يد الأميرة كاترين ، سليلة أسرة كورنارو النبيلة ؛ وتطلب عقد التحالف بين قبرص وبين جمهورية البندقية . وبعد الزواج ، الذى تم بتوكيل فى كاتدرائية القديس مرقس ، ذهبت كاترين ، ومعها مائة ألف دوقى ، منحتها لها الجمهورية ، وسافرت إلى فماجوستا . ومنذ هذا الوقت ، حانت نهاية أسرة لوسينتان . فلقد عهدوا بأمر حماية المملكة إلى البنادقة . وتم تعيين بيير موشنيجو أميرالا لقبرص . ولم يعد فى وسع الفرسان أن يقاوموا عملية تغلغل البنادقة فى القصر الملكى ، وفى الجيش .

وفى عام ١٤٧٣ ، توفى الملك جاك ، بعد مرض قصير ، وترك أرملته حامل . وتم تعيين كاترين ، ويعاونها مجلس من النبلاء ، كوصية على العرش ، حتى يولد الطفل . والواقع أن عمها ، أندريه كورنانو ، كان هو السيد الفعلى للجزيرة . ولقد إتهمه الفرسان بأنه قد دس السم للملك جاك . وبعد بضعة أشهر ، ولدت كاترين إبناً ، هو جاك الثالث ، الذى لم يعش إلا عام واحد . وبعد موته ، خشى الفرسان من أن يقوم البنادقة باحتلال الجزيرة ، فقرروا منح تاج قبرص لألفونس ، الإبن الطبيعى لفرديناند ، ملك نابولى . وحصلوا على تصريح بذلك من البابا ، عن طريق رئيس أساقفة نيقوسيا اللاتينى . ولقد أعلن الفرسان أن أندرية كورنارو وهو الذى قتل الملك ، ودخلوا فى أثناء الليل إلى القصر الملكى ، وقتلوه وقتلوا فى نفس الوقت مارك بامبو ، خال الملكه كاترين ، ومستشارها ومع ذلك ، فإنهم لم ينجحوا فى تنفيذ خطتهم للنهاية ، وذلك بسبب معارضة الأهالى اليونانيين . وكانت كاترين هى آخر ملكة لقبرص ، حتى وقت التنازل عن الجزيرة للبندقية ، فى عام ١٤٨٩ .

٣ ـ نظام حكم البنادقة (حتى عام ١٥٧١) : ـ

فى عام ١٤٧٤ ، و بعد واحد من مقتل عمها ، وأكبر مستشاريها، فقدت كاترين كذلك إبنها الوحيد ، الملك جاك الثالث الصغير و إنتهت بذلك أسرة لوسينيان .

وعندئذ أصبحت كاترين هى الملكة الأم فى قبرص . و لكنها كانت وحدها ، وكانت مؤمرات الأحزاب مستمرة . ولم تعد السلطة الملكية إلا ظلا لما كانت عليه من قبل . ولم تعد الملكة سوى سيدة إسمية للجزيرة ، بدون قوة ، وغير قادرة على أخذ قرار ، وتحت رحمة منافسة المجموعات . ولم يعد فى وسعها أن يسيطر على الصراع المستمر الذى تقوم به المعارضة ؛ وكانت محبوبة للغاية من جانب الشعب ، و لكن النبلاء كانوا يكرهونها ، وينظرون إليها على أنها أجنبية ، وكان عليها أن تواجه هذا العداء الواضح،وكذلك أمر التهديد من جانب العثمانيين. وحين لم تجد التأييد من حولها ، فإتجهت إلى البندقية ، التى أرسلت لها إثنين من المستشارين . ومنذ ذلك اليوم أصبح تدخل البندقية متزايدا فى قوته . وإستولى البنادقة على أزمة الأمور فى الحكومة ، رغم معارضة النبلاء . ومرت الإدارة كلها بين أيديهم ، ولم يعد للملكة سوى التوقيع على أوامرهم . والحقيقة أن إستقلال الجزيرة قد إنتهى . وفى عام ١٤٨٧ تم رفع علم القديس مرقس على نيقوسيا . ولم يبق سوى أمر الضم الرسمى إلى جمهورية البندقية ، الأمر الذى حدث بعد عامين من ذلك ، وفى عام ١٤٨٩ ، دعيت كاترين إلى البندقية ، حيث تم إستقبالها بكل تقدير ملكى ، ولكنهم أجبروها هناك على التنازل عن العرش فى صالح جمهورية البندقية . ولقد منحوها ، وفى نظير تنازلها عن العرش ، قصر أسولو ، الذى أمضت فيه حياتها فى عزلة ،حتى وفاتها فى عام ١٥١٠ .

وكانت البندقية تعرف تماماً الصعوبات الخاصة التى تواجه حكومة الجزيرة وكذلك الأخطار الخارجية ، فوضعت نظامها هناك بكل حذر . ولكى تبعد كل سوء تفاهم مع الخارج ، ضمنت لسلطنه المماليك فى مصر دفع الجزية السنوية

بانتظام . وعرضت على نبلاء الجزيرة ألقاب صرف من جمهورية البندقية، ولكنهم رفضوها باحتقار . ومنحت سكان أمر الاستمرار فى تطبيق النظام الذى كان متبعا فى بيت المقدس ، ولكنها ألغت نظام «المجلس الأعلى» . وأعادت تنظيم الإدارة على نفس الطريقة المتبعة فى البندقية، وذلك بوضعها على رأسها حاكماً من البندقية، من النبلاء ، ويعاونه إثنان من المستشارين ، ويشكل معهما «مجلس رئاسة» للجزيرة Rectorat . وهؤلاء الرؤساء الثلاث يكونون القيادة العليا لقبرص . وليست لهم مسئولية سوى أمام مجلس شيوخ الجمهورية » بشأن الإدارة الداخلية للجزيرة ، ويكلف مراقب عام Provéditeur بالشئون الخارجية وبالدفاع عن هذه الممتلكات الجديدة . ولكى يحافظوا على إحترام القوانين والنظم ، منحوا النبلاء الحق فى أن ينتخبوا من بينهم ، وكل عامين ، أحد السادة الذى يحمى التشريع. وفيما عدا هذه التعيينات، وبعض التغييرات الادارية والعسكرية الأخرى، لم تكن هناك ، فيما يتعلق بشعب الجزيرة ، إختلاف كبير بين النظام الجديد، وبين نظام أسرة لوسينيان . ولم تتغير وضعية الكنيسة اليونانية . وظل التمييز الإجتماعى كما كان . وحين كان البنادقة يحتاجون المال (وكانوا دائما فى حاجة إلى الأموال نتيجة لخلو خزانتهم بشكل دائم) كانوا يلجئون ، وكما كان يحدث فى عهد حكم آل لوسينيان ، إلى بيع الأراضى للتابعين ، ويسمحون للعناصر الفرنجية الأصل بإعادة شراء إعفاءاتهم من السخرة . وكانت النفقات العسكرية الضخمة تستدعى فرض ضرائب جديدة ، وطلب تقديم كميات نوعية من المنتجات الزراعية .

أما من الناحية الاستراتيجية ، فان البنادقة قد عملوا ، منذ سيطرتهم على الجزيرة ، على تحصينها ، الأمر الذى كان قد أهمل فى أثناء الفترة الأخيرة من حكم أسرة لوسينيان . فنفذوا أعمالا وأشغالا عسكرية ضخمة فى فاجوستا ، وفى

نيقوسيا،وفى كيرينيا،وكذلك فى المدن الأخرى . وكانوا يخشون من خطر العثمانيين فأرسلوا إلى الجزيرة مجموعة من أحسن مهندسيهم المعمارين ، لكى يقوموا ببناء التحصينات فى فماجوستا ،وفى نيقوسيا ، وهى التحصينات التى لاتزال موجودة حتى الآن . وأنشئوا هناك أبراج مراقبة على قمم الجبال ، وعلى سواحل الجزيرة كانت تراقب ليلا ونهاراً ، حتى تسرع بابلاغ السلطات حين إقتراب سفن القراصنة .

وليست هناك إحصاءات دقيقة عن عدد سكان الجزيرة وقت حكم البنادقة . ولكن وصف المؤرخين يمكننا من إستخلاص أن عدد السكان . والذين كانوا يعملون فى غالبيتهم بالزراعة ، كان يتراوح فى هذه الفترة فيما بين ١١٠,٠٠٠ و ١٩٧,٠٠٠ نسمة ، بمافى ذلك ٦,٠٠٠ يمثلون رجال الحامية من البنادقة .

ولقد ساد السلم قبرص ، وحتى وقت إستيلاء الاتراك العثمانيين عليها ، فى ١٥٧٠ — ١٥٧١ ، فيما عدا ثلاثة أحداث ، عكرت صفوه . وكان الحادث الأول يتمثل فى الهجوم على بعض السفن العثمانية . ففى شهر نوفمبر ١٥٣٣ ، أصدر «مراقب» عام الجزيرة أوامره بمهاجمة السفن العثمانية التى تسير قرب سواحل قبرص ، ومعاملتها على أنها سفن قراصنة . ولكن هذه المسأله سويت سريعاً ، بعد الاعتذارات التى قدمتها البندقية للدولة العثمانية . أما الحادث الثانى فقد وقع بعد بضع سنوات ، وحينما تعرضت جزيرة قبرص للهجوم العثمانى الأول ،وذلك فى الوقت الذى قام فيه خير الدين بربروسا إحتلال جزر بحر إيجه ، ولم تفلت جزيرة قبرص من التعرض لهذا الخطر . وفى عام ١٥٣٨ تعرضت مدينة ليماسول البحرية لهذه الهجمة ،وتم إحتلالها : ولكن هذا الاحتلال لم يستمر لفترة طويلة . وفى عام ١٥٤٠ ، وبعد عقد الصلح ، إنسحب الاتراك من المدينة . أما الحادث الثالث ، فكان داخليا ؛ ولقد وقع فى عام ١٥٦٥ ، وبسبب المجاعة

واليوس ، اللذين انتشرا فى الجزيرة فى هذه الفترة . وقام أهالى نيقوسيا ، وهم مسلحون بالحجارة ، بغزو قصر «المراقب» العام ، وطالبوا بالخبز ؛ ولكنهم تفرقوا بعد أن وعدوا بتحسين الأحوال ، وتوزيع مواد المعيشة .

ولكن نهاية إحتلال البندقيه للجزيرة كان قريباً . وكان تزايد قوة الدولة العثمانية يثير مخاوف جمهورية البندقية ، التى كانت ترغب فى نفس الوقت فى الاحتفاظ بممتلكاتها ؛ فإضطرت إلى البقاء على الحياد التام . ولكنها عجزت عن تطبيق ذلك الحياد .

٣ - إستيلاء العثمانيين على الجزيرة (١٥٧١) : -

ولقد قام العثمانيون ، فى عام ١٥٦٦ بالإستيلاء على جزيرة خيوس ؛ وقاموا فى عام ١٦٦٧ بالاستيلاء على جزيرة ناكسوس . وأصبح السلطان سليم الثانى يزيد من طلباته ، وبشكل مستمر ، من البنادقة ؛ ولم يخف نيته فى إحتلال جزيرة قبرص . وفى عام ١٥٧٠ ، أرسل سفيرا إلى البندقية ، لكى يطالب بالتنازل له عن جزيرة قبرص ، لأسباب تتعلق بالأمن ، وبالجوار الجغرافى .

ولكن مجلس الشيوخ فى البندقية ، رفض هذا الطلب ، وبشكل إحتقار ، وأفهم السفير العثمانى أن جمهورية البندقية مصممة على الإحتفاظ بجزيرة قبرص ، مهما كان الثمن . ومنذ ذلك الوقت ، بدأ الصدام المسلح .

وكانت لإجابة البندقية قد أخذت شكل إهانة للسلطان ؛ فأصدر أمره إلى الامصطفى ، قائد جيشه ، لإعداد حملة على قبرص ؛ وبعد بضعة أشهر ؛ وصل الأسطول العثمانى الى ميناء لارناكا ، وإحتلها بسهولة . ولكن البنادقة كانوا قد إحتفظوا بقواتهم من أجل الدفاع عن نيقوسيا ، العاصمة ، وفماجوستا ، الميناء الرئيسى ؛ كما كانوا قد إحتفظوا باحدى الحاميات للدفاع عن مدينة كيرينيا الصغيرة ، فى شمال الجزيرة .

وقرر مصطفى باشا أن يهاجم فى أول الأمر نيقوسيا ، والتى كانت تحصيناتها أقل من تحصينات فاجوستا ، حتى تكون له حرية عمل أكبر ، ويحتفظ بالبلاد الخلفية تحت تصرفه . أما سكان المدينة من اليونانيين فكانوا غير راضين عن البنادقة ، ولم يظهروا أى عداء للعثمانيين . ولقد عملت سلطات نيقوسيا على أن تستثير اليونانيين على القتال ، وتؤكد لهم أنها سوف تقوم باصلاحات ، فى صالحهم ، ولكن بلا جدوى . وتم حصار نيقوسيا ، قرب نهاية شهر أغسطس بقوات مصطفى باشا . ولقد دافع البنادقة عنها بكل بسالة ، رغم إنسحاب قائد جيشهم ، الذى إختلف مع القائد الثانى ، وترك العاصمة ، وذهب إلى المدافعين عن مدينة فاجوستا . ولم ينجح العثمانيون ، رغم هجماتهم المتكررة ، فى الإنتصار على البنادقة ؛ وإقترحوا كذلك على المدافعين أمر التسليم ، ولكن البنادقة ، رفضوا ذلك .

وفى ذلك الوقت ، تدعم موقف المهاجمين نتيجة لوصول جيش بيالى باشا ، ونزوله إلى الجزيرة، فعادوا إلى عملية تحويل الحصار إلى عملية هجوم على نيقوسيا . وأصبح موقف البنادقة ، ومنذ الأيام الأولى من شهر سبتمبر ، بلا أمل ؛ وإضطروا إلى التسليم يوم ٩ سبتمبر . ورفع العلم العثمانى ، الذى يحمل الهلال على تحصينات المدينة . وبعد ثلاثة أيام من تطهير للمدينة ، تم تحويل كاتدرائية القديسة صوفيا إلى جامع . وإنتهت المقاومة .

وبعد سقوط مدينة نيقوسيا قليل ، تم سقوط فماجوستا . ولقد بدأ مصطفى باشا محاصرة فماجوستا فى أثناء شهر أبريل ١٥٧١ ؛ وكانت قواته قد تدعمت بقوات أتت إليه من سوريا ، ومن آسيا الصغرى ؛ فركز حصاره لهذه القلعة الأخيرة للبنادقة فى قبرص . وفى داخل هذه المدينة المحاصرة ، قام مارك أنطوان براجادينو القائد العام ، بمواصلة الحرب والمقاومة ، ومع قواته التى بلغت

٧٠٠٠ مقاتل ، وحتى النهاية . ولمدة عدة أشهر ، لم يتمكن المحاصرون من من الحصول على أى نتيجة ، ولكن المدافعين عن المدينة أصبحوا محصورين من ناحية البر ، وكذلك من ناحية البحر ، ونقصتهم الذخائر ومواد التموين وقرب بداية شهر أغسطس ، عرضوا على مصطفى باشا أمر تسليم فماجوستا ، بشروط مشرفة ، وقبل مصطفى باشا ذلك . ويقال أنه ضمن سفر الجيش إلى كريت ، مع أسلحته ومهماته ، وأنه وعد سكان المدينة بحرية ممارسة طقوسهم الدينية ، مع إحترام أملاكهم . ولكن مصطفى باشا أمر ، بعد وصول براجادينو إلى مقر قيادته ، بالقاء القبض عليه ، وتكبيله بالسلاسل ، ثم أمر بقتله . ولقد عرضت رأسه على سكان المدينة ، ثم أرسلت إلى إستنابول . ولقد قام أخاه بشراء هذه الرأس بعد بضع سنوات ، ودفنت فى أحد كنائس البندقية .

وبعد مأساة فماجوستا ، دار الزمن على الدوله العثمانيه ، فى موقعة ليبانتو . فعلى القرب من هذه المدينة البحرية ، الواقعة على خليج باتراس ، إنتقم الغرب المسيحى من الأتراك ، ومن عمليه إستيلائهم على قبرص . ففى يوم ٧ أكتوبر ١٥٧١ ، إنتصرت الأساطيل المتحدة للبندقية وإسبانيا ، على الأسطول العثمانى ؛ وتمكنوا من أخذ خمسة عشر ألف أمير مسيحى ، كانوا يجدفون على السفن العثمانية . وبعد عامين من ذلك ، وقعت البندقية على الصلح مع الدولة العثمانية ، وتنازلت عن كل حقوق لها على قبرص ودخلت قبرص عهداً جديداً ، هو العهد العثمانى .

الفصل الخامس

العهد العثماني (١٥٧١ – ١٨٧٨).

١ – التنظيم الادارى : –

كان غزو الأتراك العثمانيين لقبرص يمثل نهاية السيطرة اللاتينية على الجزيرة، والتى كان عليها بعد ذلك أن تعيش تحت نظام « غير مسيحى » ، حتى وقت التنازل عنها لبريطانيا العظمى ، فى عام ١٨٧٨ . ولكن الغزو التركى لم يكن مجرد تغيير فى السلطة ، كما كان إحتلال البنادقة ، وبدون تغييرات فى البنيان الإجتماعى والكنسى والدينى : بل لقد قام تنظيم جديد للأمور ، وفى كل ميادين الحياة فى الجزيرة .

وسرعان ما حلت الإدارة المدنية محل السلطات العسكرية، بعد وقف العمليات الحربية . وعين السلطان حاكماً عاماً للجزيرة ، يحمل لقب باشا . وكان يعاونه إثنان من الباشوات الآخرين ، وكانا مكلفان بالإدارة المحلية لإقليمى بافوس وفماجوستا. وكان الباشا هو سيد الجزيرة ، وكانت مسئوليته أمام الصدر الأعظم. وتم إلغاء النظام الاقطاعى ولم يعد هناك سادة ،ولا تمييز بين الطبقات الاجتماعية، بين الأهالى اليونانيين ؛ ولم تسمح الادارة الجديدة بوجود أرستقراطية محلية ،أو طبقات مميزة .

وبدلا من قوانين مملكة بيت المقدس التى كانت مطبقة ، أدخل الأتراك العثمانيون نظامهم القضائى،وكان القانون الشرعى مستمد من القرآن،ولقد قسمت الجزيرة إلى سبعة عشر قضاءاً ، أو منطقة قضائية ، مع محاكم من الدرجة الأولى ، وأنشئت محكمة إستئناف فى نيقوسيا ، تحت رئاسة قاضى شرع ، ولكنه لم يكن من

حق اليونانيين أن يعينوا فى مناصب القضاء ، كما أنهم كانوا لايقبلون كشهود فى القضايا بين المسلمين والمسيحيين .

وتم فرض النظام الضرائبى ، الذى كان مطبقا على بقية أنحاء الامبراطورية العثمانية،على سكان قبرص . فأصبح عليهم دفع نفقات الحامية العثمانية ؛ وأصبحوا يدفعون الضرائب على الأراضى وعلى المياه ، ورسوم للجمارك ،وضرائب نوعية على المحصولات الزراعية . وكان على المسيحيين ، أو « الرعية » أن يدفعوا علاوة على ذلك ضريبة الرؤوس ، نتيجة لاعفائهم من التجنيد .

ولكى يحددوا عدد دافعى الضرائب ، أخذ الأتراك العثمانيون ، بعد إقامتهم فى الجزيرة بعدة أشهر ، فى عمل احصاء للسكان ، الذين وصل عددهم فى ذلك الوقت إلى ١٦٠ر٠٠٠ من المسيحيين ، و٢٠ر٠٠٠ جندى من الأتراك . ولقد ذكرت المصادر الرسمية أنه لم يعد هناك لاتين فى الجزيرة بعد الاحتلال العثمانى . ولكن من المؤكد أن غالبيتهم كانت قد فرت بعد وصول العثمانيين ، ومن المؤكد تقريبا أن بعض أفراد الأسرة اللاتينية والمارونية،والتى كانت قد إلتجأت إلى قبرص بعد سقوط عكا ، لم تتمكن من ترك الجزيرة ، وكانت موزعة على القرى ، ودخلت إلى الاسلام حتى لاتتعرض للإضطهاد . ومع ذلك فإن بعضهم قام بذلك ظاهرياً وكونوا بذلك طائفة خاصة من المسيحيين القبارصة،ويطلق عليهم إسم لينوبمباكى (مرتدى التيل والقطن) ؛ وكانت بعض سلالاتهم موجودة حتى وقت الاحتلال البريطانى للجزيرة . ورغم أنهم كانوا قد أعلنوا دخولهم إلى الاسلام ، فانهم لم يتخلوا أبدا،فى حقيقه الأمر ، عن دينهم . وكانو يعمدون أطفالهم سراً،ويحملون أسماء مسيحية ، فى السر ، علاوة على أسمائهم المسيحية .

ولكى يسهلوا أمر إقامة الأتراك فى الجزيرة ، قام السادة الجدد بتوزيع قطع من الأراضى ، مجانا ، على المحاربين القدماء ،وأخذوا هذه الأراضى من الأراضى

السابقة للسادة البنادقة ، والفرنجه . ولكنهم باعوا كذلك مساحات من الأرض للأهالى اليونانيين ، ولم يعاملوهم معاملة شعب مقهور . ومع ذلك ، فإنهم لم يسمحوا لهم بحمل السلاح ، ولا بركوب الخيل ، وهى الميزات التى إحتفظوا بها للأتراك وحدهم ، كما هو الحال فى بقية أنحاء الدولة العثمانية . وكان على اليونانيين أن يدفعوا الجزء الأكبر من نفقات الاحتلال . وكانوا يعهدون بمسئولية جمع الضرائب إلى ملتزمين خاصين، يشترون بالمزاد حق جمع الضرائب فى منطقة معينة. وكانوا يجمعون الضرائب، وبزيادة ، أو فائض ، حتى يعوضوا مجهودهم . وهكذا كان على الأهالى أن يدفعوا ، علاوة على ضرائبهم ، أرباح الملتزم ، ومصاريف جمع الضرائب .

٣ ـ إعادة إنشاء الكنيسة اليونانية : ـ

ولقد أرسل يونانيو قبرص ، بعد إنشاء السلطات المدنية العثمانية فى جزيرتهم مباشرة ، وفداً من أعيانهم إلى إستانبول ، لكى يطلبوا إلى السلطان إعادة إنشاء الكنيسة اليونانية الأرثوذكسية ، والتى كانت قد ظلت تقريبا غير موجودة خلال الثلاثة قرون الماضية . ولقد قابل الوفد الصدر الأعظم ، الذى حصل منه على تأكيد بولاء سكان الجزيرة للنظام الجديد ، وحصل فى نظير ذلك على الحرية الدينية ، والتصريح باعادة إنشاء الكنيسة الأرثوذكسية ، بحقوقها ، وتقاليدها السابقة . وحصل ، علاوة على ذلك ، على حق إعادة شراء الأديرة التى كان العثمانيون قد صادروها . وحرية إمتلاك الكنيسة للدور وللأراضى ، وحتى فى مدينة فماجوستا ، والتى كانت محجوزة للمسلمين . ولكن هذه الامتيازات لم تمنح إلا على أساس عدم السماح لأى شخص من المذهب اللاتينى بالدخول فى الكنائس اليونانية .

وبعد عودة الوفد إلى جزيرة قبرص ، قام الأساقفة بانشاء المجمع المقدس ،

وعاد رئيس الأساقفة إلى نيقوسيا ، كما عاد بقية الأساقفة من الأماكن التى كانوا فيها ، إلى مدن فماجوستا ، وليماسول ، وبافوس . وبعد بضع سنوات ، أخذت أسقفية كيرينيا مكان أسقفية فماجوستا . وهذه الامتيازات التى منحتها السلطات العثمانية للكنيسة اليونانية فى قبرص ، تلتها منح أخرى،فى أثناء القرن الثامن عشر. فلقد أصدر السلطان خطاً (مرسوماً) شاهانيا ،فى عام ١٧٥٤ ، يعترف فيه رسمياً برئيس أساقفة قبرص ، والثلاث أساقفة الآخرين فى الجزيرة ، ممثلين للأهالى اليونانيين فى قبرص ، مع حق الاتصال مباشرة مع الباب العالى ، دون المرور عن طريق الحاكم العام للجزيرة . أما فيما يتعلق بعلاقاتهم مع السلطات المدنية المحلية ، فإن الأساقفة أصبحوا يستخدمون إدارة المترجم الرسمى فى قصر الحاكم . وكان هذا المترجم دائما من اليونانيين،ويتم إختياره من بين نبلاء نيقوسيا ، وسرعان ماحصل على سلطة كبيرة ، وإن كانت أقل من سلطة كل من الحاكم ورئيس الأساقفة . وكان رئيس الأساقفة هو الذى يعينه ، وكان فى نفس الوقت يعبر عن رغباته لدى الحاكم ، كما كان هو المتحدث باسم الحاكم عند رئيس الأساقفة .ولم يكن من الممكن فرض أى نص على المسيحيين إلا بعد إستشارة رئيس الأساقفة وعن طريق المترجم .وفى حالة إصرار الحاكم ، كان من حق رئيس الأساقفة أن يرفع الأمر إلى الباب العالى.وكان من حق رؤساء الكنيسة،هم كذلك ، أن يأخذوا الضرائب من المسيحيين ، من أجل صيانة الكنائس ، كما كان لهم الحق الكامل فى ممارسة النظام الكنسى على القسس ، وأن يحكموا ، وطبقا للقانون الكنسى ، فى خلافات الأحوال الشخصية بين اليونانيين .

وهكذا ، أصبح رئيس الأساقفه هو السلطة الادارية الثانية فى الجزيرة . وباعتراف السلطان به كرئيس وممثل الأهالى اليونانيين فى الجزيرة ، وطبقا لنص « براءة » الترسيم ، أصبح هو الرئيس الروحى لقبرص ، وهو اللقب الذى

إحتفظ به طوال العهد العثمانى ، وحتى كذلك أثناء الحكم البريطانى .

ومع ذلك فان بعض الأحداث الداخلية وقعت ،وبشكل مؤقت ، فى الكنيسة القبرصية ، فلقد وقعت بعض المنافسات بين المقدمين لكرسى رئاسة الأسقفيات، وتسببت فى بعض الأحيان فى نشأة صعوبات بين الكنيسة وبين الأهالى فى قبرص. ولكن هذه الأمور كانت عارضة،وكثيراً ماكانت تسوى بواسطة بطريرك إستانبول، وبقية البطاركة اليونانيين .وبشكل عام ، كان مركز الكنيسة القبرصية ثابتاً فى هذه الفترة ، وذلك حتى وقت نشوب حرب إستقلال اليونان ، فى عام ١٨٢١ ، حين قام الأتراك بقتل رئيس الأساقفة ، وغيره من رؤساء الكنيسة ، نتيجة لتحريكهم للثورة ، كما سنشرح فيما بعد .

وإلى جانب وظائفهم الكنسية ، كان رؤساء الكنيسة القبرصية يظهرون دائما إهتماما بتعليم الشباب،وبنشر الثقافة اليونانية . وقاموا بإنشاء المدارس الابتدائية فى مدن وقرى الجزيرة،وعلى حساب الكنيسة. كما قام رئيس الأساقفة،فيلوتيوس، بانشاء مدرسة عليا فى نيقوسيا ، منذ أواسط القرن الثامن عشر .

٣ ـ التطورات السياسية : ـ

ولقد مرت بالجزيرة بعض التطورات السياسية ، تمثلت فى محاولات أولى للتمرد ، ثم خضعت بعدها جزيرة قبرص للحكم العثمانى ، وأصبحت ولاية عثمانية من عام ١٥٧١ حتى عام ١٨٢١ ، وفى أثناء هذه الفترة وقعت كذلك ثورة فى عام ١٧٦٤ ، كما وقعت فيها ثورة تالية ، تعرف باسم ثورة خليل أغا .

أما عن المحاولات الأولى للتمرد فتتلخص فى أن بعض أبناء الجزيرة، قدصدقوا تأكيدات عملاء البنادقة ، الذين وعدوهم بالعون السريع ؛ وحملوا السلاح فى عام ١٥٧٨ ضد سلطات الجزيرة .ولكن سرعان ماخابت آمالهم ؛ ولم يأت أى عون من البندقية ، أو إسبانيا ، أو البابا . ولم تستمر هذه الثورات إلا لفترة عدة أسابيع فقط .

وقامت بعد ذلك محاولة ثانية ، فى بداية القرن السابع عشر ، وقام بها القبرصى فيكتور زيبيتوس ، ولم يكن مصيرها خير من مصير سابقتها . وقرب عام ١٦٠٠، قام دوق سافوا شارل إيمانويل فيليبير ، وكان يدعى حقه فى عرش قبرص ، لقرابته للملكة شارلوت دى لوسينيان ، بوضع خطة جاده لغزو قبرص ، وإعاده النظام السابق . فدخل من أجل ذلك فى علاقات مع رئيس الأساقفة ورؤساء الكنيسة القبرصية ، وأرسل إليهم ممثلان شخصياً . ووافق على شروط أبناء الجزيرة بشأن تفوق الكنيسة اليونانية ؛ ولكن الحالة الداخلية فى دوقية سافوا لم تسمح له بتحقيق خطته . ومع ذلك ، فإن زيبيتوس ظل يأمل دائما فى الحصول على العون ، وحمل السلاح ضد العثمانيين . ولكنه ظل بمفرده ، مع بعض المخلصين له ؛ وإضطر بعد بضعة أشهر ، إلى أن يترك الجزيرة، حتى لايقع فى الأسر وإلتجاء إلى سافوا .

وظلت جزيرة قبرص عثمانية، من عام ١٥٧١ . وطبقا للنظام المطبق فى الدولة العثمانية، كثيراً ماكان السلطان يمنح ، وكمنحه شخصية ، إدارة أحد الأقاليم إلى أحد رجال الدولة ، نظير دفع الجزية السنوية لخزانة الدولة ، أو حتى كمنطقة نفوذ شخصى ، ودون أن يدفع المستفيد من ذلك أى مبلغ مقدماً .

وفى عام ١٦٧٠ ، وبعد قرن كامل من نظام الإدارة المباشرة، وضعت قبرص تحت إدارة أمير البحار العثمانى ، القبودان باشا . ومع هذا النظام الجديد ، أصبح على القبارصة أن يدفعوا ، علاوة على الضرائب العادية ، ضريبة سنوية خاصة فى صالح القبودان باشا . وسرعان ماأثارت هذه الضريبة الجديدة غضب الأهالى ، اليونانيين وكذلك العثمانيين ، الموجودين فى الجزيرة ، ورفضوا دفعها . وتحول هذا الرفض إلى ثورة ، بقيادة أحد كبار الأتراك فى نيقوسيا ، الذى قام ، بمعاونة الآخرين، بعمليات مقاومة إمتدت إلى فترة سبع سنوات، وحتى وصول الإمدادات

من إستانبول . ولكنهم إضطروا أخيراً ، ونتيجة لنقص التموين ، إلى أن يتراجعوا عن المقاومة . وتمكنت قوات الباشا من أسرهم ، وشنقتهم فى الأماكن العامة فى نيقوسيا ولم يتغير نظام الضرائب .

ورغم المظاهر الواضحة لمساوىء الإدارة غير المباشرة ، إستمر البؤس الناتج عن جشع الكثيرين من الموظفين . وفى عام ١٧٠٢ قرر السلطان أن يعهد بإدارة الجزيرة إلى الصدر الأعظم . ولكن هذا التغيير لم يحسن من النظام السابق ، وأجبر الفقر السائد فى الجزيرة العديد من السكان إلى الهجرة إلى الخارج ، أملا فى الحصول على حياة أفضل . وظل عدد الأهالى يتناقص ، سنة بعد أخرى ، حتى إضطر السلطان فى عام ١٧٤٥ ، وتحت تأثير الطلبات الملحة للأساقفة والأعيان الأتراك ، إلى أن يرفع الجزيرة إلى مستوى الولايات الممتازة ، ويجعلها من الباشالك . وعين لادارتها أحد رجال خاصته ، ثم أبو بكر باشا ، فى عام ١٧٤٦ ، وهو الذى أبدى إهتماماً كبيراً بشئون قبرص . وكانت فترة حكمه هى الفترة الأولى ، منذ الغزو العثمانى ، التى عرفت فيها الجزيرة مزايا الادارة الحسنة . وكان أبو بكر باشا ينفق ، حتى من أمواله الخاصة ، من أجل تنفيذ المشروعات ذات النفع العام ، والتى كان من بين أهمها مشروع مجارى مياه مدينة لارناكا . ولكن هذه الفترة لم تستمر سوى ثلاث سنوات ؛ وفى عام ١٧٤٨ ، وترك أبو بكر باشا وظيفته ، نتيجة لمؤامرات القصر ، وعادت إدارة قبرص من جديد إلى أيدى الصدر الأعظم ، ووقعت قبرص فى البؤس ، ودون أمل فى التغيير . أما مطالب الأساقفة من أجل تقليل المساوىء ، من جانب الحاكم وموظفيه ، فقد ظلت ، فيما عدا إستثناءات نادرة ، بدون نتيجة . وهذه الحالة البائسة دفعت كذلك أتراك الجزيرة أنفسهم إلى أن يفقدوا الأمل . ومرات عديدة ، قام اليونانيون والأتراك فى الجزيرة ، بالاحتجاج لدى الباب العالى ، على شراهية الحكام ؛ وشكوا من حالة الإهمال التى تركوا فيها الجزيرة ،

ولكن مجهوداتهم لم تؤد إلى تحسن الأحوال . وكان الحكام فى غالبيتهم ، بدون كفاءة ، وغالباً ما كان هؤلاء الباشوات غارقين فى الديون ، التى نزلت بهم نتيجة للإنحراف ، والوصول إلى منصب الحكام ، وكانوا بعد تعينهم ، يحاولون الإفادة من سلطتهم ، وإستغلالها ، من أجل تكوين ثروات على حساب الأهالى .

وأما عن ثورة عام ١٧٦٤ ، فنجد أن الأزمة المستعصية للجزيرة قد زادت خطورة ، فى هذا العام ، نتيجة لتعيين غيل عثمان كحاكم للجزيرة . وبمجرد وصوله إلى نيقوسيا ، أبلغ رئيس الأساقفة أنه سيفرض ضرائب إضافية ، حتى يتمكن من أن يدفع ديونه فى إستانبول : وكانوا قد عينوه حاكماً . وكان قد وعدهم بدفع ديونه بما يمكنه أن يحصل عليه من منصبه الجديد . ورفض رئيس الأساقفة أن يوافق على ذلك . وعندئذ هدده الحاكم بالحجز على ممتلكات الأديرة . ولكى يتحاشى تفاقم الحال ، فى حالة تنفيذ هذه التهديدات ، أرسل رئيس الأساقفة ، سراً ، وفداً إلى إستنانبول ، لكى يطلب تدخل الباب العالى فى الأمر . وأجاب الصدر الأعظم هذا الطلب ، وأصدر الأمر إلى الحاكم بألا يطالب بأية ضرائب ، غير المبالغ المحددة فى الأوامر السلطانية ، وإلا فإنه يعرض نفسه للفصل . وحين وصلت الأوامر من السلطان ، طلب الحاكم إجتماع الأساقفة والأعيان الأتراك فى قصره ، من أجل قراءة الفرمان ؛ ولكن حدث ، إما بتعمد أو كمجرد حادث ، أن وقعت أرضية صالة الإجتماع تحت ثقل الأشخاص المدعوين ، والذين وقعوا جميعاً فى سرداب القصر . ونتيجة لصياحهم ، إعتقد الأهالى ، اليونانيون والأتراك ، والذين كانوا متجمهرين أمام القصر ، فى أن هناك مؤامرة مدبرة لإغتيال ممثليهم ، فهجموا على القصر ، من أجل إنقاذ رؤساء الكنيسة وأعيان الأتراك . وقتلوا الحاكم ، ونهبوا القصر ، ثم أحرقوه . وبعد أن عاد النظام ، إختار الأتراك واحداً منهم لكى يحكم الجزيرة مؤقتاً ، وأرسلوا إلى إستانبول لكى يشرحوا أسباب الحادث ، ويقدموا

أسف سكان الجزيرة على الجريمة التى إرتكبت ضد ممثل السلطان.

ومع تعيين الصدر الأعظم لحاكم جديد للجزيرة ، أرسل معه ثلاثة من المسئولين لعمل تحقيق ، ولتحديد قيمة التعويض الذى سيدفع لأسرة الحاكم المقتول ، والذى سيدفع لخزانة السلطان . وعندئذ إجتمع اليونانيون والأتراك ، وشرحوا أن غيل عثمان كان طاغية ، وأنهم لم يتمكنوا من تحمل طغيانه أكثر من ذلك ، سواء فى ذلك الأتراك أو « الرعية » من اليونانيين . ووعدوا باعادة بناء القصر الذى إحترق ، وبدفع التعويض المطلوب .

وبعد أن قام مندوبو الصدر الأعظم بإتمام عملهم فى الجزيرة،ووزعوا الغرامة بين السكان اليونانيين والأتراك ، عادوا إلى إستانبول ، وتركوا للحاكم الجديد أمر جمعها . ولكن الأتراك رفضوا ، بعد سفر المندوبين ، دفع نصيبهم فى هذه الغرامة ، وإدعوا أنهم لم يكونوا مسئولين عما حدث . وحاول الحاكم العام أن يجبرهم على أن يدفعوا ، بالقوة ، ولكن ثلاثمائة من بينهم قاموا باحتلال طواحين كيتريا ، وحرموا بذلك نيقوسيا من الدقيق ومن الأكل . وبعد بضعة أيام أظهر خليل أغا ، قائد قلعة كيرينيا ، وعلناً ، نيته فى معارضة دفع الغرامة ، سواء كانت من جانب الأتراك ، أو من جانب اليونانيين . وأرسل مندوبين إلى مدن وقرى الجزيرة ، ومعهم أوامر للسكان برفض دفع أية ضريبة . وأمام مثل هذا الموقف، عجز الحاكم عن مجرد جمع الغرامة ، بل وأيضاً عن القيام بواجبات عمله ، إذ أنه لم يكن لديه سوى عدد بسيط من الجنود . ولذلك فانه أرسل رئيس الأساقفة سراً إلى إستانبول ، لكى يطلب المدد ، حتى يتمكن من إعادة النظام وتدعيمه . وبعد وصول الإمدادات ، تحصن خليل إغا فى كيرينيا ، حيث إستمر فى المقاومة لمدة أسابيع . ولكن الجوع إجبره ، مع رجاله ، على التسليم . وتم تنفيذ حكم الإعدام فيهم .

٤ ـ التجاوب مع ثورة اليونان :

كان من حظ قبرص أن يكون لها رئيس أساقفة ، منذ عام ١٨١٠ ، شاباً نشطاً ، إسمه كيبريانوس ، الذى لم يهتم فقط بالمسائل الكنسية ، وتحسين أحوالها المالية ، بل إهتم كذلك إهتماماً كبيراً بزيادة تعليم الشبان اليونانيين فى الجزيرة . وكان يميل ، منذ البداية ، لحركة الجامعة الهلينية،وإعادة بعث اليونان ؛ ومع ذلك فإنه كان متحفظاً فيما يتعلق بثورة جزيرة قبرص ضد الحكم العثمانى ، ولم يعد إلا بالتأييد المعنوى والمادى ، وإعتذر بعدم قدرته على القيام بدور أكثر نشاط من ذلك ، بسبب قرب جزيرة قبرص من آسيا الصغرى،وسوريا .

وفى أثناء حرب إستقلال اليونان ، ظلت جزيرة قبرص هادئة . ولكن حاكم الجزيرة، كوجك محمد ، كان يخشى من أن يقوم يونانيو قبرص،هم كذلك ، بحمل السلاح ضد العثمانيين ، كما فعل يونانيو جزر بحر إيجة ؛ فطلب إلى كيبريانوس، تأكيدات عن ولائه ، وقدمها رئيس الأساقفة له دون تردد . ورغم ذلك فإن كوجك محمد ظلت تساوره الشكوك ؛ فطلب إرسال ٢٠٠٠ جندى تركى إلى الجزيرة ، لكى يضمن الأمن. كما أصدر الأوامر بنزع السلاح من كل اليونانيين فى الجزيرة ؛ وعلاوة على ذلك، وكأنه لم يكن كافياً ، أمر بالقاء القبض على أعيان اليونانيين ، وقتل المترجم . وجاءت عملية توزيع بعض المنشورات لكى تزيد من شكوكه ؛ ولم يعد يثق فى تأكيدات رئيس الأساقفة .

ولقد كتب حاكم الجزيرة إلى الباب العالى ، وإتهم رؤساء الكنيسة اليونانية، والأعيان اليونانيين فى الجزيرة ، بأنهم على صلات مع الثوار . وطلب معاقبتهم ، الأمر الذى عارضه السلطان ، ورفض تنفيذه فى أول الأمر . ولكن كوجك محمد أصر حتى حصل على موافقة السلطان .

وبعد أن حصل الحاكم على الموافقة بالتنفيذ، دعا رؤساء الكنيسة إلى قصره فى

نيقوسيا ، بدعوى التوقيع على « تصريح بالولاء » . وكانت الدعوة محددة بصباح يوم ٩ يوليو ١٨٢١ ؛ وحين دخل رئيس الأساقفة ، مع الأساقفة ، إلى داخل القصر ، ووراءهم كبار رجال الكنيسة،أمر الحاكم بإغلاق الأبواب ،وباحضارهم أمامه مكبلين بالسلاسل . وبدلا من أن يقترح عليهم نصاً ، يمكنهم أن يوافقوا عليه ، قرأ عليهم قراره بالحكم عليهم بالإعدام، وهو القرار الذى تم تنفيذه،بدون تأخير ، فى الميدان الكبير ، فى نيقوسيا . وبعد تنفيذ حكم الإعدام ، أمر كوجك أيضا بمصادرة أملاك الكنيسة ، وقتل الأعيان اليونانيين فى كل من الجزيرة.وقتل فى هذا الحادث مايزيد على ٤٥٠ شخص،ولم يتمكن من النجاه سوى أولئك الذين كانوا قد إلتجئوا إلى قنصليات فرنسا ، وانجلترا ، وروسيا ، ولكى يسافروا بعد ذلك سراً إلى الخارج .

٥ ـ فترة الاصلاحات : ـ

وحتى وقت قتل رئيس ، الأساقفة كيبريانوس ، لم يكن للعناصر العلمانيةمن اليونانيين صوت فى إدارة الشئون البلدية . وكان لرئيس الأساقفة ، مع سلطته فى تمثيل اليونانيين القبارصة ، الحق الكامل فى إدارة المالية ، ليس فقط للكنيسة ، ولكن كذلك للطائفة اليونانية ، وفى فرض الضرائب ، و إدارة المدارس،ومراقبة طريقة عمل المنظمات العامة.ولكن هذا النظام الأوتوقراطى إنتهى فى عام ١٨٢١ . وبعد تنفيذ حكم الإعدام فى رؤساء الكنيسة ، أعيد إنشاء هذه الكنيسة اليونانية ، ولكن الأساقفة الجدد لم تكن لهم السلطة ولا الهيبة السابقة .

ولقد أخذ الأهالى فى المطالبة بحقوقهم . وفى عام ١٨٣٠،وبعد عودة وفد كان قد أرسل إلى إستانبول ، لنيقوسيا ، تم عقد مجلس من الأساقفة وممثلى الشعب اليونانى ، فى نيقوسيا . وبرئاسة رئيس الأساقفة ، كتب المجلس نظام إدارة الشئون البلدية ، وعلى أساس « المبادىء البرلمانية » حسب تعبير النص . ولم تعد

هناك ، عند الحاكم ، ذلك المترجم الذى كان هو المتحدث باسم رئيس الأساقفة ، بل أنشئت لجنة من أربعة أشخاص ، يمثلون الطائفة اليونانية . وفى عام ١٨٣٨ ، وبعد الإصلاحات الادارية فى الدولة العثمانية ، تعدلت الوضعية . ولم يعد رئيس الأساقفة والأساقفة هم رؤساء اليونانيين ، وأصبحت إدارة الشئون البلدية فى أيدى عشرين من الممثلين المنتخبين عن طريق المجلس .

وظل هذا النظام معمولا به حتى نهاية العصر العثمانى .

أما الإصلاحات الادارية فإنها إمتدت من عام ١٨٣٩ حتى عام ١٨٥٦ . وفى عام ١٨٣٩، قرر السلطان عبد المجيد (١٨٣٩ - ١٨٥٦) القيام باصلاحات إدارية فى الدولة العثمانية ، طبقا للمبادىء الحديثة للقانون . وأصدر فى هذا العام خطى شريف كلخانة ، الذى ألغى نظام بيع المناصب فى الدولة ، وأحل محله نظام التعيين المباشر، مع تقاضى مرتب ثابت . وفى وقت هذه الاصلاحات ، أصبحت جزيرة قبرص ولاية من الدرجة الثانية، وأصبح لقب حاكمها هو « قائممقام » . ولأول مرة فى تاريخ الدولة العثمانية ، سمح للمسيحيين بالمشاركة فى الديوان ، أى المجالس الإدارية والقضائية، والتى أنشئت فى كل إقليم . وفى قبرص ، كان الديوان يتشكل من ثمانية أعضاء ، أربعة من الأتراك ، وأربعة من المسيحيين ، كان إثنان منهما من اليونانيين (رئيس الأساقفة وممثل للطائفة اليونانية) ، علاوة على أحد الموارنة وأحد الأرمن .

وفى عام ١٨٥٦ ، وبعد حرب القرم ومعاهدة باريس ، أدخل السلطان إصلاحات جديدة على الامبراطورية العثمانية . وباصدارة فرمانه الشهير فى هذه السنة ، والمعروف باسم خطى شريف همايون ، فى عام ١٨٥٦ ، أصبح من حق الأقليات المسيحية فى الدولة العثمانية إدارة شئونها البلدية ، دون تدخل من السلطات التركية . وتم الإعتراف من جديد بالرؤساء الدينيين لليونانيين على أنهم

الرؤساء الروحانيين للرعية المسيحية ، وأصبحوا ، بحكم وظائفهم ، أعضاء فى مجالس المقاطعات ، وشاركوا فى إدارتها .

وفى قبرص ، أصبح الديوان ، الذى أعيد تشكيله ، بعد مشاركة رئيس الأساقفة والأعضاء الثلاث الذى ينتخبهم ممثلو الطائفة اليونانية ، لايضم بعد ذلك أعضاء ينتسبون إلى الأقليات المارونية أو الأرضية . وأصبح من حق الأساقفة كذلك حق المشاركة فى مجالس المدن القبرصية الأخرى . وأصبحت الوضعية الشخصية للمسيحيين تسوى طبقاً للقانون الكنسى لدياناتهم . وأصبح للأساقفة الحق الكامل فى إدارة شئون الميراث . ولأول مرة ، أصبحت الخصومات تنظر أمام محاكم تتشكل من قضاة أتراك وقضاة يونانيين . وقبلت شهادة المسيحين فى الخصومات المدنية ضد الأتراك .

ولقد تلى هذه الاصلاحات، فى عام ١٨٧٠ ، تطبيق القانون الفرنسى (الجنائى، والتجارى والبحرى) ، فى الامبراطورية العثمانية ، مع إعادة تنظيم المحاكم . وأصبحت هناك محاكم من الدرجة الأولى فى كل المدن الرئيسية فى الجزيرة ، ومحكمة إستئناف فى نيقوسيا ، ومحكمة تجارية فى لارناكا، تتكون من إثنتى عشر عضواً ، ستة من الأتراك ، وستة من المسيحيين .

ولقد ظل النظام الذى أنشأته إصلاحات عام ١٨٥٦ ، يمثل ميثاق الحرية الشخصية والبلدية للمسيحيين فى جزيرة قبرص ، مثلهم فى ذلك مثل غيرهم من المسيحيين فى بقية أنحاء الدولة العثمانية . وظل نافذاً حتى نهاية العصر العثمانى . ولكن التقدم الاقتصادى للجزيرة كان بطيئاً .

وفى عام ١٨٦٨ . تم إلغاء ولاية قبرص ، وضمت الجزيرة إلى تقسيم إدارى آخر، هو « ولاية الجزر » ، والتى كانت عاصمتها هى تشاناق قلعسى ، فى الدردنيل؛

الأمر الذى تسبب فى إستفحال الأزمة الاقتصادية ، وأهمال الزراعة ، وركود التجارة. ونتيجة لتدخل أعيان الجزيرة ، من الأتراك، أعيد العمل بالنظام الادارى السابق للجزيرة،فى عام ١٨٧١ ، ولكن دون أن تتحسن الادارة كثيراً . وأفادت مدينة لارناكا وحدها من هذا التغيير ، وذلك بسبب تطبيق نظام الامتيازات الاجنبية ، ووجود بعض الأوربيين هناك ، فى حماية قنصلياتهم.وأصبحت لارناكا هى الميناء الرئيسى لقبرص ، وأهم مدينة فى الجزيرة ، بعد نيقوسيا .

ونصل بذلك إلى عام ١٨٧٨ ،ومرور الجزيرة من الدولة العثمانية إلى بريطانيا العظمى. وهذا الحدث مرتبط،فى جذوره ، بسياسة روسيا القيصرية حيال الدولة العثمانية ، ومحاولتها الخروج إلى البحر المتوسط ، وفى شكل أزمات متتالية ، حتى حرب البلقان ، ومعاهدتى سان استيفانو ، وبرلين عام ١٨٧٨ . وهذا هو موضوع الفصل التالى .

الفصل السادس

الضغط الروسى للوصول إلى البحر المتوسط

كانت الدولة العثمانية قد إتسعت من قارة آسيا إلى أوربا، عبر المضايق وتوسعت فيها حتى سيطرت على اقاليم البلقان. ووصلت إلى وسط أوربا، قرب فينا، كما توسعت فى الجزء الشمالى من القارة الافريقية، بعد إحتلالها مصر، وانضمام الجزائر إليها، وعملها على تحرير كل من تونس وطرابلس من السيطرة الاسبانية. وكانت هذه الدولة قد وصلت إلى أوجها، وتوقفت عن النمو، فى نفس الوقت الذى وصلت فيه إلى إحتلال قبرص، أى مع معركة ليبانتو. وخضعت الدولة بعد ذلك لعمليات ضغط عليها، وبخاصة مع زيادة قوة دولة روسيا، وعملها على التوسع، صوب أوربا وصوب الدولة العثمانية.

١ - الضغط الروسى ومعاهدة كجك قينارجى :-

بعد أن ظلت الدولة العثمانية تمثل خطراً على أوربا المسيحية، ولمدة قرنين، منذ نهاية القرن الخامس عشر، وصلت إلى نهاية القرن السابع عشر، لكى تفقد هذه الصفة.

ومن ناحية أخرى، نجد أن روسيا، والتى كانت دولة شبه آسيوية فى أثناء القرن السابع عشر، قد حاولت، تحت حكم أسرة رومانوف الجديدة، أن ترتبط بأوربا، ووصلت إلى أخذ مكانها بين الدول العظمى الأوربية أثناء القرن الثامن عشر. ولقد وصلت إلى ذلك على مرحلتين. فقادها فى المرحلة الأولى بطرس الأكبر، وتمكنت منها من تحطيم سيطرة السويد على بحر البلطيق؛ ثم وصلت مع كاترين الثانية إلى إلغاء مملكة بولندا. وفى نفس الوقت الذى عمل فيه بطرس الأول على جعل روسيا دولة أوربية، من الناحية السياسية، عمل كذلك على تغيير عادات شعب روسيا، وفرض عليه الحضارة الأوربية. وواصلت كاترين الثانية هذا

العمل ، الذى بدأه بطرس الأول ، وزادت عليه .

ولقد وجد بطرس الأول أن السويد كانت تسيطر على سواحل بحر البلطيق ، وتمنع روسيا من الوصول إليه . أما روسيا فإنها كانت تسيطر على مصبات الدون والدنيبر ، وتمنع روسيا من الوصول إلى البحر الأسود ؛ كما أن بولندا كانت تمنع روسيا من الاتصال بوسط أوربا . وكان بطرس فى حاجة إلى فتح نافذة تطل على أوربا ، وأنفق سنوات حكمه الستة والثلاثين (١٦٨٩-١٧٢٥) للوصول إلى هذه النتيجة .

وصمم بطرس الأول على الحصول على إحدى الموانى ، إما على بحر البلطيق ، وعلى حساب السويد ؛ وإما على البحر الأسود ، وعلى حساب الأتراك . ولقد بدأ بالعمل ضد الأتراك ، خاصة وأنهم كانوا فى ذلك الوقت أكثر ضعفاً ، وكانوا مشغولين بالحرب ضد النمسا والبندقية ؛ وكان فى وسع الحرب ضدهم ، وهم مسلمين ، أن تأخذ شكل حرب صليبية ، علاوة على كونها السياسى . وكان بقاء الأتراك فى إستانبول ، القسطنطينية فيما مضى ، والعاصمة الأرثوذكسية السابقة للعالم ، يعمل على إيقاظ الروح الوطنية لدى الروس الأرثوذكس .

ولقد عمل بطرس على الاستيلاء على ميناء آزوف ، الواقعة على مصب نهر الدون ، من الأتراك ، فى عام ١٦٩٥ ، بالهجوم عليه من البر . ولكنه فشل فى هذه المحاولة ؛ فاردفها بمحاولة ثانية ، فى العام التالى ، بالهجوم عليه من البر ، وبمعاونة بعض السفن لحصاره من البحر ، ونجح فى الاستيلاء عليه . وكان لذلك صدى فى أوربا وشارك بطرس فى هذه العمليات ، بصفته أحد رجال المدفعية ، وكان له من العمر ثلاثة وعشرين عاماً .

ورغم أن الاستيلاء على آزوف كان هاماً ، إلا أنه لم يسمح لبطرس إلا بنجاح بسيط للإتصال بأوربا ، خاصة وأن هذا الميناء كان يطل على بحر آزوف ، الذى لايتصل إلا بالبحر الأسود ، والذى كانت كل سواحله ومخارجه فى البوسفور

والدردنيل ، تحت سيطرة الأتراك . وعلى العكس من ذلك كان بحر البلطيق يمثل مزايا كثيرة لروسيا . ولذلك فإن بطرس قد إتجه إليه . وبعد أربع سنوات من الاستيلاء على آزوف ؛ عمد بطرس إلى تحطيم ذلك الجدار السويدى الذى كان يحيط ببحر البلطيق ، ويفصل روسيا عن غرب أوربا . ولقد استمرت الحروب فى هذا الاتجاه مدة إحدى وعشرين عاما ، من عام ١٧٠٠ حتى عام ١٧٢١ . ولقد إنتصرت روسيا على قوات السويد فى معركة بولتافا ، فى شهر مايو ١٧٠٩ . ولقد جرح شارل ، ملك السويد ، فى رجله ، واضطر إلى أن يلتجىء من إقليم أوكرانيا ، التى وقعت فيه الموقعة ، إلى أقرب الحدود إليه ودخل لاجئا إلى الدولة العثمانية . وكانت معركة بولتافا من المعارك الفاصلة فى التاريخ ، والتى جعلت من روسيا أكبر دولة فى شمال أوربا .

ولقد واصل بطرس عملياته العسكرية ضد الدولة العثمانية ، وهجم بقواته على البغدان . ولكن القوات العثمانية حاصرته فى عام ١٧١١ ، واضطرته إلى أن ينسحب ويعيد آزوف إليهم ؛ بعد أن دفع ثلاثة ملايين فرنك ذهب للصدر الأعظم محمد بلطجى .

وبعد أن توفى بطرس الأكبر فى عام ١٧٢٥ ، تتالى على العرش عدد من القياصرة الضعفاء . ولكنهم عملوا على الضغط كذلك على الدولة العثمانية ، للوصول إلى مياه البحر الأسود . ونشبت الحرب بين الدولتين ، فى عام ١٧٣٥ ، ولكن روسيا فشلت فى تحقيق أهدافها ، واضطرت إلى عقد معاهدة بلجراد ، فى شهر سبتمبر ١٧٣٩ ، وهى المعاهدة التى نصت على ضرورة الاحتفاظ بالحدود السابقة بين الدولتين ؛ وإن كانت قد قررت هدم قلعة آزوف ؛ إلا أنها قررت منع روسيا من بناء أو إبقاء أساطيل لها أو أى سفن فى البحر الأسود ، وأن يمارس الروس نشاطهم التجارى فى البحر الأسود على سفن تركية .

وفى عام ١٧٦٢ وصلت كاترين الثانية إلى عرش روسيا ، وكان لها من العمر ثلاثة وثلاثين عاماً ، وحكمت لفترة ثلاثة وثلاثين عاماً أخرى ، أى حتى عام ١٧٩٦ . وكانت ذكية ، ونشطة ، وطموحة ، وجريئة . ورغم أنها كانت من أصل ألمانى ، إلا أنها كانت أقرب القياصرة إلى قلوب الروس ؛ وعرفت كيف تتعامل مع أبناء البلاد .

وكان من أهم أعمال كاترين الثانية مجهوداتها للاستعمار على الطريقة البروسية ، وجذبت عدداً من الأجانب إلى المقاطعات الجنوبية فى روسيا ، وخاصة مناطق الفولجا وأوكرانيا ،والتى كانت تتميز بالخصوبة وقلة السكان .وأحضرت الحكومة الآلاف من المهاجرين ، ومن الزراع والحرفيين ، وكانت تزودهم بالمساكن ، والمواشى،وأدوات العمل؛ وأنشأت بهذه الطريقة ما يقرب من مائتى قرية ومدينة صغيرة . ووضعت هذا المشروع تحت إدارة بوتمكين ، الذى كان ضابط صف ، ثم صديق لها ، على طريقة صديقات لوى الخامس عشر . وبدأ هذا المشروع وفى مناطق جنوب روسيا ٢٠٠ ألف نسمة ،ووصل عددهم عام ١٧٩١إلى ٨٠٠ ألف، وكان الهدف منه ، علاوة على التنمية ، تكوين كثافة سكانية فى المناطق القريبة من الدولة العثمانية .

أما فى السياسة الخارجية ، فإن كاترين قد واصلت سياسة بطرس الأكبر ، الخاصة بتحطيم الجدار الذى كان يفصل روسيا عن أوربا ، متمثلافىتركياوبولندا وحاولت أن تمد روسيا إلى البحر المتوسط فى الجنوب ، وإلى الحدود الألمانية والنمسوية فى الغرب . وإذا كانت عملية « تقسيم بولندا » التى تمت بالاشتراك مع بروسيا والنمسا (١٧٧٢ — ١٧٩٥) قد سمحت بإعطاء روسيا واجهة على أوربا الوسطى ، تكمل تلك الواجهة التى كان بطرس الأكبر قد حصل عليها على حساب السويد ؛ فإننا نجد على العكس من ذلك أن كاترين لم تنجح فى إتجاه الجنوب ،

ورغم أنها كانت تحلم بتقسيم الدولة العثمانية، وإنشاء إمبراطورية يونانية لحفيدها في القسطنطينية . ذلك أن الدول العظمى خشيت من سرعة توسع روسيا ، ووقفت ضدها في حربين ، وأعطتها شبه جزيرة القرم ، والسواحل الشمالية للبحر الأسود ، بدلا من إعطائها مخرجاً على البحر المتوسط . هذا من وجهة نظر روسيا .

أما من وجهة النظر العثمانية ، والتى رأت زيادة خطر روسيا ، وضغطها صوب الجنوب ، فإن معاهدة كجك قينارجى ، التى أتت بعد حرب إستمرت سنوات مع روسيا ، ومنيت فيها القوات العثمانية بخسائر فادحة ، كانت ضربة شديدة للدولة العثمانية ، ولسيادتها على البحر الأسود والمضايق . ولقد تم التوقيع على هذه المعاهدة في ٢١ يوليو ١٧٧٤ ؛ وسمحت هذه المعاهدة لروسيا ، وأعطتها الحق في إنشاء بعض القواعد العسكرية ، البرية البحرية ، على سواحل البحر الأسود ؛ وبذلك أصبحت روسيا إحدى دول البحر الأسود ، الذى تحول من بحيرة عثمانية روسية ؛ كما أنها أعطت روسيا الحق في إستخدام سفنها التجارية في إستخدام البوسفور والدردنيل للخروج إلى البحر المتوسط .

ولقد أعطت هذه المعاهدة لروسيا ميناء آزوف ، مع بحر آزوف ، وكذلك شبة جزيرة القرم ، بما فيها من قلاع ، علاوة على قلعة عند مصب نهر دنيبر .

أما من حيث حقوق الملاحة لروسيا في البحر الأسود والمضايق ، فإن معاهدة كجك قينارجى قررت أن تكون الملاحة حرة في البحر الأسود حرة ومفتوحة وبدون أى قيد بالنسبة للسفن التجارية الروسية ، تلك السفن التى سيكون من حقها كذلك حرية المرور في المضايق بين البحر الأسود والبحر المتوسط ، مع حرية دخول موانى البحر الأسود . وسمحت الدولة العثمانية ، بهذه المعاهدة ، للروس بالقيام بأعمال التجارة في جميع ولايات الدولة ، براً وبحراً ، وعلى نهر الدانوب ؛ وأن يحظى الروس بنظام الامتيازات الأجنبية وأن يكون من

حقهم أن يدخلوا بسفنهم إلى إستانبول ، مع دفع الرسوم المقررة.

وهكذا وصل الضغط الروسى ، على الدولة العثمانية ، وبمعاهدة كجك قيناردجى ، فى عهد كاترين الثانية ، وصوب البحر المتوسط ، إلى مزايا ومحققات إيجابية ، كانت خطيرة بالنسبة للدولة العثمانية . وحين توفيت كاترين الثانية ، فى عام ١٧٩٦ ، كان الجنرال بونابرت قد إنتصر فى موقعة أركول ، فى إيطاليا . إنها مرحلة جديدة .

٣ ـ حملة دكوبرث وفشل إنجلترا فى إقتحام المضايق : ـ

كان لمجيء حملة الجنرال بونابرت إلى مصر ، فى عام ١٧٩٨ تأثيراً كبيراً على الدولة العثمانية ، إذ أنه كان أول هجوم لدولة أوربية على إحدى الولايات الاسلامية فى الدولة العثمانية . وكانت مصر تعتبر أكبر درة فى عمامة السلطان العثمانى .

فاسرع السلطان العثمانى بعقد معاهدة تحالف دفاعى ، مع إمبراطورية روسيا ، يوم ٢٣ ديسمبر ١٧٩٨ . ولقد كان هذا التحالف لمدة ثمانية سنوات ، وتعهدت روسيا بأن تمد الدولة العثمانية باثنتى عشرة قطعة بحرية ، وفى حالة تطور الظروف العسكرية بأن تمدها بقوات يتراوح عددها بين ٧٥ و ٨٠ جندى روسى . وفى مقابل ذلك وافقت الدولة العثمانية على منح روسيا حق مرور سفنها الحربية ، هذه المرة فقط ، وبحرية ، من المضايق . وهكذا نجح بول الأول قيصر روسيا ، فى أخذ خطوة جديدة صوب البحر المتوسط ، فى عهد السلطان سليم الثالث .

وفى العام التالى ، منحت الدولة العثمانية لبريطانيا العظمى ، حق مرور سفنها التجارية فى البوسفور والدردنيل ، من وإلى البحر المتوسط .

وفى عام ١٨٠٢ ، تم عقد صلح إميان ، بين الدولة العثمانية وفرنسا ، وحصلت فرنسا على حق مرور سفنها التجارية من وإلى البحر الأسود كذلك .

وفى وقت تجديد معاهدة التحالف الدفاعى ، بين تركيا وروسيا ، فى شهر سبتمبر ١٨٠٥ ، حصلت روسيا على إمتياز جديد ، أكثر خطراً من كل ماكانت قد حصلت عليه حتى ذلك الوقت ، إذ أن الدولة العثمانية إعترفت هذه المرة بأن الدفاع عن المضايق يعتبر مسئولية مشتركة ، تقع على كل من الدولة العثمانية وروسيا فى نفس الوقت . ولقد سمح للسفن الحربية الروسية . وناقلات الجنود ، بعبور المضايق من أجل خدمة وتموين القوات الروسية التى تحتل الجزر الأيونية ، وقد اشتملت هذه المعاهدة على مادة هامة ، نصت على أن روسيا ، والدولة العثمانية قررتا إغلاق البحر الأسود ، وعدم السماح لأية سفينة حربية تابعة لأى دولة أخرى بعبور المضايق ، وكل محاولة لإنتهاك هذا القرار تعتبر عملا عدوانياً موجهاً لهاتين الدولتين ، العثمانية والروسية ، اللتين تقرران إستخدام قواتها البحرية فى وجه كل سفينة تحمل مواد حربية تحاول الدخول إلى البحر الأسود .

وكانت معاهدة جائرة بالنسبة للدولة العثمانية . وسرعان ماجاءت إنتصارات نابليون فى موقعة أولم ، ضد النمسا ، ثم موقعة أوسترليتز ، ضد النمسا وروسيا ، لكى يضطر قيصر روسيا إلى الانسحاب صوب بلاده شرقاً . وتمكن نابليون بعد ذلك من الانتصار على بروسيا فى موقعة إينا ، عام ١٨٠٦ ، وأعلن الحصار البرى على بريطانيا العظمى ، الأمر الذى زاد من هيبته ، وقلل من قيمة أعدائه ، ومنهم روسيا .

وقلت هيبة روسيا فى إستانبول ، وقلت إمكانيات وجودها فى الجزر الأيونية ، وتشجعت الدولة العثمانية وألغت جميع الامتيازات التى كانت قد أعطتها للبحارة الروس ، ولم تلتفت لموقف السفير البريطانى إلى جانب السفير الروسى . ثم وصل

إلى استانبول الجنرال سباستيانى ، كسفير لفرنسا ، فى ١٠ أغسطس ١٨٠٦ ، وشعر الجميع بأنه سوف يعمل على تحصين البوسفور والدردنيل . ولقد طلب سباستيانى إلى الباب العالى إغلاق البوسفور والدردنيل فى وجه السفن الحربية الروسية. وقال أن كل تحالف جديد أو استمرار بالعمل بتحالف سابق بين الدولة العثمانية وبريطانيا وروسيا ، وهما أعداء فرنسا ، لن يكون مجرد نقض صريح لمبدأ الحياد، بل سيكون كذلك مساعدة إيجابية من جانب الدولة العثمانية فى الحرب التى تشنها بريطانيا وروسيا ضد فرنسا . واستجابت الدولة العثمانية لهذا النفوذ الفرنسى ، وقرر فى ١٤ نوفمبر ١٨٠٦ فسخ معاهدة التحالف المجددة مع روسيا ، وقررت كذلك ؛ وفى نفس اليوم فسخ إتفاقها مع بريطانيا العظمى ؛ والذى كان قد عقد فى شهر يناير ١٧٩٩ .

وكانت فكرة إقتحام المضايق تراود السفير البريطانى فى إستانبول ، قبيل وصول الجنرال سباستيانى إلى عاصمة الدولة ، وزادت هذه الفكرة عند السفير ، وعند وزارة لندن بعد وصول هذا السفير الفرنسى إلى استانبول، وفسخ الدولة العثمانية لتحالفها مع روسيا ، ولإتفاقها مع بريطانيا .

وأصدرت الحكومة البريطانية أوامرها بإرسال اسطول قوى، للتقدم ، واتخاذ مواقعه أمام إستانبول ، وبشكل يسمح له بالقيام بالعمليات الحربية ، فى حالة فشل مجهودات السفير البريطانى فى العاصمة العثمانية ، فى الوصول إلى أهدافه بطرق الضغط الدبلوماسى . وكان الاميرال السير جون دكورث هو قائد هذا الأسطول . وكان عليه أن يقوم بهذه المظاهرة البحرية ؛ لتأييد موقف السفير البريطانى ، وأن يطلب إلى الدولة العثمانية قطع علاقاتها مع فرنسا ، وإعادة دعم العلاقات والتعاون مع الحكومة البريطانية . وكان معنى ذلك إجراء مفاوضات تحت تهديد السلاح . وفى حالة رفض الدولة العثمانية تنفيذ ذلك ، يقوم القائد العام للقوات البريطانية

فى صقلية بارسال قوات إلى الاسكندرية لاحتلالها ، واتخاذها نقطة إرتكاز للقوات البريطانية فى شرق البحر المتوسط ضد فرنسا والدولة العثمانية . وهكذا كانت هذه العملية تهدف إكراه الباب العالى على إبعاد النفوذ الفرنسى ، وإعادة علاقاته ببريطانيا العظمى وروسيا .

ولقد عبر اسطول الاميرال دكويرث الدردنيل ، ورسى أمام استانبول يوم ١٩ فبراير ١٨٠٧ ؛ وكانت أول مرة يدخل فيها الاسطول البريطانى إلى المضايق . ولكن السفير البريطانى كان قد غادر استانبول ، ومعه الرعايا البريطانيين ؛ كما كان سفير روسيا قد ترك استانبول أيضاً . وبعد تقديم الاميرال دكويرث مطالبة للحكومة العثمانية ، شعر أنها تسوف فى عملية الرد عليه ؛ ثم خشى من استمرار عمليات التحصينات فى منطقة البوسفور والدردنيل ، ومشاركة السفير الفرنسى ، وعدد من المهندسين الفرنسيين فيها ؛ فقرر ضرورة الخروج من منطقة المضايق ، قبل أن يتحرج موقفه هناك . وعند تحرك الاسطول البريطانى وهو عائد إلى البحر المتوسط ، أطلقت المدفعية التركية النيران عليه ، وأعطبت بعض قطعه . وفشلت هذه الحملة فى تحقيق مهمتها فى استانبول ، وإن كانت بريطانيا قد انفذت بعد ذلك الجزء الثانى من خطتها ، وهى إرسال حملة لاحتلال الاسكندرية . وكانت بقيادة الجنرال فريزر ، وهى لاتتصل بموضوعنا ، الخاص بالضغط الروسى للوصول إلى البحر المتوسط .

وعلى أى حال فان رأى الحكومة البريطانية قد استقر على صرف النظر عن ارسال حملة أخرى إلى المضايق ، واكتفت بتشديد الحصار على موانى الدولة العثمانية ، وتضييق الخناق على تجارتها ، حتى تعود هذه الدولة إلى صوابها وتستأنف علاقاتها الطبيعية مع بريطانيا .

ولكن العلاقات الدولية لم تستقر على ماكانت عليه . فبعد صلح تلست ، فى

عام ١٨٠٧ بين نابليون وقيصر روسيا ، إنتهى التحالف الانجليزى الروسى ، وتمهد السبيل ، وبدلا منه ، لتقارب بين بريطانيا والدولة العثمانية .وتم فى ٥ يناير ١٨٠٩ عقد معاهدة صلح وتجارة وتحالف ، بين بريطانيا والدولة العثمانية ، وهى المعاهدة المعروفه بإسم معاهدة الدردنيل . ولقد أعادت هذه المعاهدة العلاقات بين الدولتين إلى ماكانت عليه من قبل ، مع سريان نظام الامتيازات الأجنبية ، والتجارة فى البحر الأسود ، وإعتبار المعاهدات والاتفاقيات السابقة بين الدولتين سارية المفعول منذ عقدها ، وكأنها لم تلغى أو يعطل العمل بها . والشىء الهام فى هذه المعاهدة الجديدة ، وفى ظروف إنضمام روسيا إلى فرنسا .كان يتمثل فى قرار منع السفن الحربية ،فى أوقات السلم وفى وقت الحرب ، من عبور المضايق ، ومن الدخول إلى البحر الأسود .وبذلك أصبحت بريطانيا أول دولة تتمثل مصلحتها وتتطابق مع مصلحة الدولة العثمانية فى إغلاق المضايق فى وجه السفن الحربية فى أوقات السلم وأوقات الحرب،وحرمت بذلك روسيا من امكانية خروج أسطولها من البحر الأسود إلى البحر المتوسط ، وفى كل الأوقات ؛ وشرطت ضرورة مراعاة كل دولة فى المستقبل هذا النظام الذى كان معمولا به من وقت طويل فى فى الدولة العثمانية .

٣ ـ معاهدة إنكار أسكلسى :ـ

ولقدظلت روسيا تحاول التخلص من هذه الوضعية التى تحرم على سفنها الحربية الخروج أو الدخول من وإلى البحر الأسود ؛ وكانت بريطانيا تقف إلى جانب الدولة العثمانية ضد روسيا .

ومع نشوب الثورة فى بلاد اليونان ، وتسوية هذه المشكلة بمعاهدة أورنه عام ١٨٢٩ ، نصت هذه المعاهدة على أن يصبح من حق السفن الروسية التجارية ، ومن أى حجم ، الملاحة فى البحر الأسود ، والتجارة فيه ، وكذلك المرور عبر المضايق .

ولقد نصت نفس المعاهدة على حصول ولايتى الأفلاق والبغدان ، وهما يكونان رومانيا حالياً ، على الاستقلال الداخلى ، وتحت نفوذ روسيا ؛ وكان هذا النص يدعم مركز روسيا فى البحر الأسود ،ويضيف إليها دولا ، وإن كانت ناقصة السيادة ، تطل على هذا البحر الداخلى .

ولم يمر وقت طويل حتى سنحت الفرصة أمام روسيا ، للوصول إلى أهدافها فى المضايق . ذلك أن قوات والى مصر ، محمد على ، تقدمت فى الشام شمالا ، وإستولت عليها ،ثم بدأت زحفها ،وراء جبال طوروس،حتى وصلت إلى قونية، ووصلت بعض طلائعها إلى أزمير . ولقد ظهر بشكل واضح أن استانبول قد أصبحت مهددة،وأن قوات مصر قد تستولى على عاصمة الدولة العثمانية . ولم يكن فى وسع بريطانيا أن تتدخل ،مع الظروف التى كانت موجودة فى اسبانيا والحوض الغربى للبحر المتوسط ، كما أنه لم يكن فى وسع الاسطول البريطانى أن يدافع عن الأناضول أو حتى تراقيا الشرقية. ولم يكن من السهل على النمسا أو بروسيا التدخل؛ فاصبحت روسيا هى الدولة الوحيدة التى يمكنها أن تتدخل ، وفى صالح الدولة العثمانية ، وبهدف تحقيق أحلامها فى الوصول إلى البحر المتوسط .

وقد تم عقد معاهدة بين روسيا والدولة العثمانية فى شهر يونيو ١٨٣٣،وهى معاهدة تحالف دفاعى ، عرفت باسم معاهدة إنكار أسكلسى. وكان هذا التحالف لمدة ثمانية سنوات . ونصت المعاهدة على أن يقوم السلطان باغلاق المضايق أمام السفن الحربية لجميع الدول ، ماعدا روسيا ، التى يكون من حق سفنها الحربية وحدها عبور المضايق.وكانت روسيا قد أسرعت بارسال اسطولها إلى البوسفور، فوقفت قطعه هناك ، وكأنها تحمى إستانبول.كما أرسلت قوات برية إلى هناك، وكذلك إلى سينوب ، فى شمال الأناضول ، وإحدى الموانى الصغيرة المطلة على البحر الأسود .

ولقد رأى البعض أنه فى الوقت الذى تعهدت فيه روسيا بتقديم مساعدة مسلحة للدولة العثمانية، وكان فى وسع القوات الروسية عندئذ أن تحتل مضايق البوسفور والدردنيل فى حالة قيام دولة ثالثة بمهاجمة تركيا، لن يطلب القيصر إلى الباب العالى مدداً فعلياً إذا ماوجدت روسيا نفسها فى حالة حرب مع دولة أخرى؛ بل يكتفى، فى مثل هذه الحالة، بعملية «إقفال» البوسفور والدردنيل، ويمنع بالتالى عدو روسيا من إدخال أسطول فى البحر الأسود وفى هذا الشكل، لم تكن هذه المعاهدة تضمن لسياسة روسيا سوى حل جزئى لمسألة المضايق؛ ولكنه أصبح لروسيا نفوذاً متفوقاً فى توجيه السياسة العثمانية. وفى هذه النقطة، أصبحت المصالح الإنجليزية مهددة بطريق مباشر.

ورغم ذلك، فإن الحكومة الانجليزية إكتفت باحتجاج دبلوماسى. وكانت تعلم عدم قدرتها على الذهاب أبعد من ذلك، إذ إنه لم يكن فى وسعها أن تستند إلى فرنسا، والتى كانت سياستها فى اسبانيا تقلق بريطانيا، ولم يكن فى وسعها كذلك أن تستند إلى النمسا، والتى كانت قد وعدت باتفاقية مونشنجراتز (٦ سبتمبر ١٨٣٣) وفى نظر وعد بالتعاون فى شئون أوربا الوسطى، بعدم معارضة السياسة العثمانية لروسيا.

ومع ذلك، فإن السياسة الإنجليزية لم تتقاعس عن البحث عن وسائل أخرى تواجه بها عمل روسيا. وفى ٦ ديسمبر ١٨٣٣، وسم بلمرستون برنامجه، والذى يتلخص فى إظهار مخاطر «التحالف المميت» الروسى التركى للسلطان، وهو التحالف الذى يضع الامبراطورية العثمانية تحت إشراف دولة تبقى أهدافها الرئيسية، فى حقيقتها، معادية لبقاء هذه الإمبراطورية نفسها؛ ومنح مساعدة بريطانيا العظمى للباب العالى، لكى يعيد تنظيم قواته المسلحة، ولكن دون أن يعرض عليه تحالف يمكنه أن يعطى الحكومة العثمانية الأمل فى شن حرب إنتقامية ضد مصر، والحصول

فى نظير ذلك على مزايا إقتصادية فى الأقاليم العثمانية . وفى شهر أغسطس عام ١٨٣٨ عقدت معاهدة تجارية ، معروفة باسم معاهدة بلطة ليمان ، حددت الرسوم الجمركية فى الدولة العثمانية بنسبة ٣٪ ، وهى المعاهدة التى سمحت لبريطانيا العظمى بزيادة مشترياتها من المواد الخام ؛ ومن الزيت والحبوب . كما عقد إتفاق فى فى شهر مارس ١٨٣٩ ، أعطى لبعثة من ضباط البحرية الإنجليزية مهمة إعادة تنظيم الاسطول العثمانى . وأما بالنسبة للجيش ، فإن السلطان قد إلتجأ إلى بعثة من الضباط البروسيين . وهكذا أظهرت الحكومة العثمانية رغبتها فى التحرر من الإشراف الروسى.

٤ – إتفاقية المضايق عام ١٨٤١ : –

وحين طرحت الأزمة المصرية الثانية ، فى سنة ١٨٣٩ ؛أخذت هذه المسألة، فى المجال الدولى ، شكلا مختلفاً عن ذلك الذى ظهر فى المرحلة السابقة . وهذه المرة ، كانت بريطانيا العظمى هى التى فرضت نفسها ، وكحامية للإمبراطورية العثمانية ، حتى يتجنب عودة أحداث عام ١٨٣٣ ، وعمل روسيا . وكانت إنجلترا ترغب فى إجبار والى مصر على التنازل عن سوريا رغم إنتصاره فى موقعة نصيبين . وتخلت الحكومة الروسية عن معاهدة انكيار أسكلة سى ، فى الوقت الذى واتتها الفرصة لإستخدامها ، وأعلنت استعدادها لتسوية المسائل الشرقية «بالإتفاق مع الدول الأخرى» . وظهرت مقاومة السياسة الإنجليزية فى فرنسا وحدها ؛ وبينما كانت الحكومة الفرنسية فى تركت سفيرها فى استانبول يقوم بسياسة «موالية للأتراك» فى عام ١٨٣٣ ، أعطت هذه الحكومة الآن تأييدها لمصر ، مخاطرة فى ذلك بأن تجد نفسها فى معارضة مع الدول العظمى الأخرى .

وكانت حكومة روسيا حذرة : فكان نيقولا الأول يعرف جيداً أنه ليست

له أية فرصة لكى يحصل ودياً من السلطان ، فى عام ١٨٤١ ، على تجديد معاهدة انكيار أسكله سى ، لأن الباب العالى لم يعقد هذه المعاهدة إلا بسبب ظروف إستثنائية . وبعد محصول سيء ، تسبب فى قلة موارد الضرائب ، أصبحت الخزانة الروسية فى حالة ضعف ، لاتسمح لحكومة القيصر بالمخاطرة بالحرب . ولكن هذا الحذر كان متأثراً كذلك بأهداف السياسة العامة . ومادام نيقولا الأول كان لايشعر بقدرته على فرض رغبته ، فإنه قد فكر فى أن من مصلحته أن يترك بريطانيا العظمى تعمل ، وحتى فى أن يشجعها ، إذ أن ذلك سيكون الوسيلة لتحطيم الوفاق الفرنسى الانجليزى فى أوربا .

وأخذت بريطانيا العظمى موقفاً من فرنسا ، التى كانت تؤيد محمد على ، بعد أن كانت قد إحتلت الجزائر ، وخشيت بريطانيا من سيطرته فرنسا بسهولة بعد ذلك على طرابلس وتونس ، وبشكل يمد السيطرة الفرنسية على سواحل البحر المتوسط من قرب مضيق جبل طارق حتى خليج الاسكندرونة . ولذلك فان بريطانيا جمعت حولها روسيا والنمسا وبروسيا ، واتفقت معهم لندن (١٥ يوليو ١٨٤٠) . وكانت هذه المعاهدة درساً لفرنسا . خاصة وأنها كانت فى ذلك الوقت منافسا خطيراً لبريطانيا فى بلجيكا ، وهى البلاد الأوربية المواجهة للجزر البريطانية.

ولقد نصت هذه المعاهدة على أن الباب العالى تلتزم بمنع السفن الأجنبية من المرور فى المضايق . وفى حالة إقدام والى مصر على توجيه قواته البرية والبحرية ضد استانبول ، فان الدول الأوربية تقوم ، وبنا على طلب صريح من السلطان ، بالإستجابة لطلبه ، وتتخذ الاجراءات لحماية عرشه ، عن طريق التعاون الذى يتم بموافقة مشتركة من الدول الموقعة على المعاهدة ، وبذلك تصبح المضايق ، وكذلك باقى الأراضى العثمانية ، فى مأمن من كل إعتداء .

ولقد تراجعت فرنسا عن موقفها ، وانضمت ، فى ٣ مارس ١٨٤١ للدول

الموقعة على معاهدة لندن ، فسمح ذلك بعودة وحدة الصف إلى الدول الأوربية الكبرى ، فيما يتعلق بتسوية المسألة الشرقية .

وبعد تسوية المسألة المصرية ، قامت الدول الأوربية الست ، التى وقعت على المعاهدة السابقة ، وهى الدولة العثمانية .وبريطانيا العظمى . وفرنسا،وروسيا، والنمسا،وبروسيا ، بعقد معاهدة ، فى ١٣ يوليو ١٨٤١ عرفت بإسم معاهدة لندن بشأن المضايق . وتقع هذه المعاهدة فى ثلاث مواد ؛ وأعلن السلطان تعهده وتصميمه على أن يلتزم فى المستقبل بالمبدأ الثابت فى الدولة العثمانية ، والذى حرم على كل السفن الحربية لجميع الدول الأجنبية ، وفى كل الأوقات ، أمر الدخول إلى المضايق ؛ وطالما كان السلطان فى حالة سلم فانه لن يسمح لأية سفينة أجنبية بدخول المضايق . ومن ناحية أخرى ، أعلن أباطرة وملوك الدول الأوربية أنهم يتعهدون باحترام تصميم السلطان ، وبالتزام هذا المبدأ . وإحتفظ السلطان لنفسه بحق منح تراخيص بمرور السفن الحربية الخفيفة ، التى سوف تستخدم ،فى خدمة السفارات والقنصليات الأجنبية .

وهكذا نصت هذه الإتفاقية على أن عبور المضايق «يقفل دائماً أمام سفن الحرب الأجنبية ، مادام الباب العالى فى حالة سلم» . ولقد أصبح من «واجب» الحكومة العثمانية أن ترفض هذا العبور ، وتعهدت الدول العظمى ، باحترام هذا الوضع ولكن السلطان لم يقيد بمبدأ «الاغلاق»،إذا ماوجد نفسه مشتركا فى حرب،وأصبح من حقه ، فى مثل هذه الحالة ، أن يستدعى أسطول إحدى الدول الصديقة إلى المضايق .

وكانت هذه الوضعية تنقص من سيادة الباب العالى ، من حيث المبدأ ، مادام السلطان ، الذى كان حراً فى الماضى فى فتح وإقفال العبور حسب رغبته ، قد أصبح الآن وفى زمن السلم ، «حارساً للأبواب» تحت إمرة أوربا . ولكن

الحكومة العثمانية وجدت فى حقيقة الأمر بعض الميزات فى هذه الوضعية ، إذ أنها لم تكن تشعر ، حين كانت حرة ، بقوة كافية لمنع توغل أى أسطول أجنبى داخل المضايق ، حيث كان وجود هذه السفن الحربية يهدد إستقلال سياستها . وأصبح فى وسعها ، منذ ذلك الوقت ، أن تتهرب بسهولة من مثل هذه الضغوط، وتحمى نفسها وراء سلطة أوربا.

وإن مايثير الدهشة من الوهلة الأولى هو رؤية قبول الحكومة الروسية لهذا النظام ، مادام «الاقفال» يحرم أسطولها فى البحر الأسود من الخروج إلى البحر المتوسط : الأمر الذى جعل السياسة الروسية تتنازل عن الضغط الذى كان فى وسعها ممارسته على بريطانيا العظمى .ومع ذلك فإن مدى هذا التنازل كان بسيطاً، لأن هذا الأسطول لم يكن فى حالة تسمح له بمنازلة الأساطيل الانجليزية . وعلى العكس من ذلك ، نجد أن الإقفال كان يعطى ميزة لروسيا ، مادام يمنع القوة البحرية الانجليزية من الظهور فى البحر الأسود . ولذلك فان الإتفاقية ، فى هذه النقطة ، كانت تؤكد المادة السرية فى معاهدة انكيار أسكله سى . وبالإختصار ، فإن نظام المضايق كان ضماناً أخذته كل من روسيا وبريطانيا العظمى، الواحدة ضد الأخرى ، وبرهان على الوفاق الذى عقدوه ، فى عام ١٨٣٩ – ١٨٤٠ فى مسألة «المحافظة» على الامبراطورية العثمانية .

وهكذا فشلت روسيا من جديد، ولفترة،عن الخروج من مياه البحر الأسود إلى مياه البحر المتوسط .

ولكن ، هل إستنفدت روسيا وسائل عملها ، بعد أن منعت من الخروج البحرى . لقد كانت هناك ذرائع أخرى ، ووسائل عمل أخرى ، تهدف نفس الهدف ، مادامت مصلحة روسيا كانت تسيرها صوب الخروج إلى البحر الحر ، فلقد كانت هناك مسألة الأهالى الأرثوذكس فى الدولة العثمانية ، وكانت هناك

مسألة العناصر السلافية فى البلقان ، بعد ذلك ؛ وكانوا هم أيضا من الارثوذكس. وكانت هذه ذرائع جديدة لتدخل روسيا فى الدولة العثمانية ، ومحاولة الوصول إلى أراضى ، وأهالى تطل بلادهم على البحر المتوسط .

٥ ـ حرب القرم والوقوف فى وجه روسيا : ـ

كانت هناك دوافع تدفع روسيا صوب العمل ضد الدولة العثمانية ، فى أواخر سنوات الاربعينات ،وأوائل سنوات الخمسينات . ذلك أنها ،من الناحية الاقتصادية كانت ترغب فى زيادة تصدير حاصلاتها من القمح صوب أوروبا الغربية، وكانت من الناحية الدينية تحاول زيادة روابطها بالكنائس الأرثوذكسية ، وبالشعوب الأرثوذكسية الموجودة فى البلقان ، وفى فلسطين ؛ كما كانت من الناحية السياسية ترغب فى مد مجال نفوذها السياسى فى البلقان ،وإبتداء من ولايتى الافلاق والبغدان ، صوب بلغاريا فى الجنوب .

وإدعت روسيا أن الاصلاحات التى أعطتها الدولة العثمانية باسم «خطى شريف كلخانة » كانت غير محددة ،وغير كافية ، وأنه من حق روسيا أن تمارس حق حماية الرعايا الارثوذكس فى الدولة العثمانية ، تشبها بفرنسا التى كان لها حق حماية الرعايا الكاثوليك فى هذه الدولة .

ولقد فكرت روسيا فى ذلك الوقت حتى فى مشروع تقسيم الدولة العثمانية مع بعض الدول الأوربية ، وخاصة مع النمسا ، وعلى أن تعطى بريطانيا مصر أو كريت .

ولكن هذا الاتجاه كان ضد مصالح بريطانيا العظمى التى كان حجم تبادلها قد زاد مع الدولة العثمانية من ٠٠٠ر٣٩٤ر١ فى عام ١٨٢٩ إلى ٠٠٠ر١٦٠ر٨١١ر١١ فى عام ١٨٤٨ . وكان هذا العامل الاقتصادى هاماً بالنسبة لبريطانيا العظمى ، ويمكننا أن نضيف إليه مشغولية بريطانيا العظمى فى المحافظة على التفوق الانجليزى على الطرق الملاحية فى البحر المتوسط .

أما فرنسا فإنها كانت تخشى من إقامة سلطة أرثوذكسية، فى استانبول ، تقلل من قيمه البابوية ، وكان نابليون الثالث يرغب فى ضم بريطانيا إليه ، فى مشروعاته الأوربية ، لكى يضرب بها روسيا .

ولذلك فإن هاتان الدولتان وقفتا فى وجه المشروع الروسى ، ونجحتا فى ضم النمسا إليهما ، خاصة وأن تفوق النفوذ الروسى فى الأغلاق والبغدان ، وهما يطلان على مصب الدانوب ، كان أمراً يخيف النمسا . وأخيراً ، وأمام مثل هذا التكتل ، فلم يكن من مصلحة بروسيا أن تشاهد استفحال النفوذ الروسى ، كدولة مجاورة لها ، وتتوسع فى اتجاه الجنوب . وأخيراً انضمت دولة بيدمونت إلى هذا التكتل ، الذى أرسل قوات عسكرية لنجدة الدولة العثمانية .

ولقد إنتهت حرب القرم بعد عدة معارك ، ومن أهمها معركة سباستبول، وإن كان سبب انتهائها سياسى ، أكثر منه عسكرى ، إذ أن كل من الطرفين كان يصعب عليه فرض نفسه على الجانب الآخر بقوة السلاح .

وجاءت معاهدة باريس ١٨٥٦ لكى تنتهى هذه الحرب، وفى نفس الوقت أعلنت الدولة العثمانية «خطى شريف همايون» للإصلاحات فى ولاياتها ، ومع رعيتها .

وفى نفس الوقت الذى تم التوقيع فيه على معاهدة باريس ، ٣٠ مارس ١٨٥٦، تم التوقيع كذلك على إتفاقية خاصة بالمضايق والتواجد البحرى فى البحر الأسود . وكانت تكرر نفس التزامات اتفاقيه لندن بشأن المضايق ، وعام ١٨٤١؛ وإن كانت قد زادت عليها فقرة خاصة بشأن السفن الحربية الأجنبية التابعة للدول الموقعة على معاهدة باريس ، والمسموح لكل منها بالتواجد فى مصبات نهر الدانوب فى البحر الأسود ، ضماناً لتنفيذ اللوائح الموضوعة لكفالة حرية الملاحة فى هذا النهر، وبحيث لا يزيد عدد هذه السفن عن سفينتين لكل دولة .

وهكذا أوقفت عملية محاولة توسع روسيا وضغطها الوصول إلى البحر المتوسط،

رغم أنها تذرعت هذه المرة بحقها فى حماية المسيحيين الارثوذكسيين فى الدولة العثمانية ، ووقفت أمام روسيا كل الدول العظمى الأوربية ، وأجبرتها على الاستمرار فى احترام وضعية المضايق ، التى وجدت منذ عام ١٨٤١ .

ومع ذلك فإن الدولة العثمانية قد زاد ضعفها ، نتيجة لعواملها الداخلية العديدة ، وعدم كفاءتها فى التعامل مع الدول العظمى ، وبشكل أغرى روسيا من جديد . إلى القيام بمحاولات للتوسع فيها ، بهدف الوصول إلى البحر المتوسط .

وكانت حرب البلقان ١٨٧٥ — ١٨٧٨ فرصة لمحاولة روسية جديدة ، وهى الحرب التى ستعطى ، مع معاهدة سان استيفانو ، ثم مع مؤتمر برلين ، فى عام ١٨٧٨ ، فرصة لبريطانيا العظمى لكى تحصل على قبرص .

الباب الثالث

قبرص تحت الحكم البريطاني

الفصل السابع

حصول بريطانيا على قبرص (١٨٧٨)

١ - روسيا وحرب البلقان (١٨٧٥) :-

كانت إثارة المسألة الشرقية ، إبتداء من عام ١٨٧٥ متوقعة ، خاصة وأن نمو حركة القوميات فى شبه جزيرة البلقان كان يضعف من السيطرة العثمانية على هذه المنطقة ؛ كما أن إمكانيات تدخل الدول العظمى تزايدت ، مع تزايد مصالحها فى هذه الأقاليم ، وعبرها .

ولقد كان التقسيم الجزئى للدولة العثمانية فى أثناء القرن التاسع عشر، مع إنشاء إمارات الصرب والجبل الأسود ، ومملكة اليونان ، وأخيراً إمارة رومانيا ، يزيد من الصعوبات فى المناطق التى كانت لا تزال خاضعة للسيطرة العثمانية ، والتى عاشت فيها شعوب صربية وبلغارية ويونانية ورومانية . وكانت هذه الإمارات وهذه المملكة مراكز جذب بالنسبة لتلك الشعوب . وكان البلغار هم وحدهم ، من بين مسيحى الإمبراطورية العثمانية الذين لا يجدون فى الخارج وطناً قومياً ، مستقلا أو شبه مستقل ، يمكنهم أن يوجهوا أنظارهم نحوه ؛ ولذلك فإن يقظتهم القومية كانت أكثر بطئاً من يقظة الشعوب المسيحية الأخرى . ولكنهم حصلوا من السلطان ، وبمساعدة روسيا ، فى شهر أبريل ١٨٧٠ على نظام دينى جديد : فبدلا من أن يخضعوا لبطريرك إستانبول الأرثوذكسى ، والذى كان يونانياً ، أصبحت لهم كنيسة قائمة بذاتها ، تخضع لرئيس بلغارى . وساعد وجود هذه الكنيسة البلغارية على نمو الشعور القومى .

ولقد تسببت الأوضاع الموجودة فى البلقان فى ظهور حركة ثورة

كبيرة ، بدأت فى عام ١٨٧٥ ،ووصلت فى خلال بضعة أشهر من البوسنة والهرسك إلى بلغاريا .

ولقد كانت الظروف الإقتصادية والأحوال الإجتماعية ، هامة بالنسبة للبوسنة والهرسك ، وحيث كانت أغلبية الشعب تتحدث اللغة الصربية ، وتتبع المذهب الأرثوذكسى . وكان النبلاء المحليين هناك قد وافقوا على سياسة البقاء منضمين إلى الدولة العثمانية ، حتى يحافظوا على إمتيازاتهم . ولقد إشتكى الفلاحون ، وخاصة حين كانوا من المستأجرين ، من التضخم المستمر لحقوق السادة ، ومن زيادة كل الرسوم والأعباء الضرائبية . وفى عام ١٨٧٥ جاء سوء المحصول لكى يزيد من بؤسهم ؛وفى المدن رأى الحرفيون — من صانعى الأحذية والنساجين — أن حالتهم تتدهور منذ إلغاء نظامهم التعاونى فى عام ١٨٥١ ، وزيادة منافسة المنتجات المستوردة . ولقد إستغلت طبقة صغار القسس الأرثوذكسيين مشاعرعدم الرضاء هذه. ولكن العامل الدينى لم يكن له، مع ذلك، إلا دوراً ثانوياً ، خاصة وأن الشعوب الأرثوذكسية كانت ممتزجة بمجموعات كاثوليكية ، كان رؤساؤها حذرين بالنسبة للحركة القومية ، وكانت ممتزجة بالإسرائيليين الذين كانوا يؤيدون السلطة العثمانية .

ولقد كان دور حكومة الصرب أكثر أهمية . وكانت دعاية الحركة القومية الصربية مستمرة فى البلقان ، وإستمرت فى البوسنة والهرسك بنوع خاص ؛ وكانت الصرب ترغب فى أن تلعب فى البلقان دوراً مماثلا لذلك الذى لعبته بيدمونت فى إيطاليا .

وأما فى بلغاريا ، فإن الحركة الثورية لم تظهر على أنها متأثرة ، بطريق مباشر، بالمصالح الإقتصادية أو بالأحوال الإجتماعية : ذلك أن المعارضة كانت من عمل رجال الدين والمدرسين ، ويشرف عليها عدد من المثقفين الشبان ، وكان يغذيها

شعور وطني ولكن هذه الحركة كانت أكثر تنظيماً من حركة البوسنة ، رغم أنها لم تضم إلا أقلية من الشعب ، وقام ليفسكى ، الداعى لها ، ومنذ عام ١٨٧٣ ، بتنظيم مائتين من اللجان الثورية السرية . وحاولت اللجنة الثورية المركزية ، لكي تقود الجماهير ، أن تقنعهم بأن فى وسع الثورة أن تعتمد على معونة خارجية ، ولم تتردد فى بعض الحالات ، ولكي تقنعهم ، من إستخدام القوة ، وهددت بإحراق القرى إذا رفض سكانها الإشتراك فى العمل . ومع ذلك فإنها لم تتمكن من الحصول على التأييد الفعلى والكامل إلا فى قسم من البلاد . ولذلك فإن هذه الثورة البلغارية لم تكن « حركة جماهيرية » .

ولم يكن فى وسع الدوافع المحلية وحدها أن تكفى لإثارة الثورة ، إذا لم يكن لدى رؤسائها أملا فى معونة تأتى من الخارج . وهذه المعونة كان فى وسعهم أن ينتظروها إما من روسيا ، وإما من النمسا والمجر . ومن المرجح أن الرحلة التى قام بها الإمبراطور فرانسوا جوزيف فى دالماشيا فى ربيع ١٨٧٥ ، وعلى طول الحدود مع البوسنة والهرسك ، قد شجعت الصرب فى هذا الإقليم على الثورة . ومن المرجح أكثر من ذلك أن موقف عملاء روسيا قد أعطى للصرب وللبلغار إعتقاداً بأنهم لن يكونوا بمفردهم ، إذا ما بدأوا الثورة ضد السيطرة العثمانية .

ولقد بدأت الثورة فى البوسنة والهرسك ، فى شهر أغسطس ١٨٧٥ ، وإمتدت فى ربيع ١٨٧٦ إلى بلاد البلغار . ولقد قاسى من ذلك الآلاف من الأتراك المسلمين المقيمين فى هذه المناطق ؛ ولذلك فان القمع كان سريعاً وحاسماً وخاصة فى بلاد البلغار . وعندئذ أعلنت الصرب والجبل الأسود الحرب على الإمبراطورية العثمانية ، وكان من الطبيعى أن تسحق هاتين الإمارتين إذا لم تحصلا على تدخل أجنبى .

ولقد وجدت روسيا فى هذه الأزمة فرصة لإضعاف الإمبراطورية العثمانية ،

ولتدعيم نفوذها على الشعوب السلافية فى شبه جزيرة البلقان ؛ وكان يكفيها أن تؤيد آمالهم فى الإستقلال الذاتى أو فى الإستقلال . ولكنه كان على روسيا أن تتوقع مقاومة من جانب النمسا والمجر ، ومن جانب بريطانيا العظمى . وفى أول الأزمة ، قيم جورتشاكوف الخطر : فكان يرغب فى تأييد مصالح العناصر السلافية البلقانية ، ولكنه كان يرغب فى أن يعمل بالإتفاق مع الدول الأخرى إلى أبعد درجة ممكنة . وأشار إجناتييف ، سفير روسيا فى إستانبول ، والذى كان على إتصال بأوساط حركة الجامعة السلافية ، على العكس من ذلك ، بعمل « مستقل » : فكان فى وسع روسيا ، إذا ما تصرفت بمفردها ، أن تأخذ فى يدها زمام الحركة السلافية فى البلقان ، وتحصل على نفوذ مسيطر فى شبه الجزيرة . ولقد عطل هذا الخلاف فى الرأى أمر إتخاذ قرار المدة عدة أشهر . ومع ذلك ، فقد إعترف جورتشاكوف ، فى خريف عام ١٨٧٦ ، بأن نفوذ روسيا فى البلقان سيأخذ ضربة قوية وخطيرة ، إذا ما ترك الصرب والجبل الأسود تسحق . ولذلك فإن حكومة روسيا أعلنت للدول أنها ، إذا لم تتفق لكى تفرض على السلطان برنامجاً للإصلاحات فى صالح الشعوب المسيحية ، فإنها لن تتردد فى التدخل بمفردها .

وكانت النمسا والمجر تراقب « طريق سالونيك » . وكانت تفكر فى إقامة نفوذها فى البوسنة والهرسك ، وهما ظهير مقاطعة دلماشيا النمسوية . وكانت تنظر كذلك صوب صنجق نوفى بازار ، الإقليم العثمانى المحصور بين الصرب والجبل الأسود . وكانت هذه هى مشغولياتها المباشرة . ولكنها لم تكن بطبيعة الحال ترغب فى نمو حركة سلافية تحت إشراف روسيا فى البلقان .

وكانت من مصلحة بريطانيا العظمى ، فى هذة الأزمة الجديدة ، مثل غيرها من الأزمات السابقة ، أن تحتفظ بسلامة الإمبراطورية العثمانية . وفى حالة تفككها ، كانت بريطانيا تخشى من أن ترى روسيا تستولى على المضايق . أما بالنسبة لإمكانية

القيام بضغط على السلطان لإجباره على تحسين حال الشعوب المسيحية ، فلم تكن هناك وحدة بشأنها فى وجهات نظر الساسة . وكانت مشاركة بريطانيا فى الضغط على السلطان فى هذه المسألة تهدد بالتأثير على النفوذ الذى كانت الدبلوماسية البريطانية تحظى به فى إستانبول ، وتهدد بامكانية أن يؤدى ذلك إلى تنفيذ سياسة روسيا .

وظهرت الأزمة الدولية حينما أعلن القيصر ، فى خطبة ألقاها فى موسكو ، يوم ١١ نوفمبر ١٨٧٦ ، أنه مصمم على إستخدام السلاح ، إذا لم تقرر الدول التدخل بقوة لدى الحكومة العثمانية . وإحتفظت هذه الأزمة بأوربا فى حالة طوارىء ، لمدة تقرب من عامين .

ولقد كان من اللازم أن تحصل الدول العظمى من سلطان الدولة العثمانية على تطبيق برنامج إصلاحات ، حتى يتفادوا تدخل روسيا . وكان سلطان الدولة العثمانية فى ذلك الوقت هو السلطان عبد الحميد الثانى ، الذى كان قد وصل إلى العرش بعد أزمة ، وهزة عنيفة لنظام الدولة . ذلك أن السلطان عبد العزيز كان قد عزل عن العرش يوم ٣٠ مايو ١٨٧٦ ، بناء على فتوى مبنية على تبذيره وعجزه عن حكم الدولة . أما إبن أخيه ، الذى إحتل عرش السلطنة بعده ، وهو مراد الخامس ، فلم يبق على العرش سوى ثلاثة أشهر ، عزل بدوره بعدها ، نتيجة لإختلال قدرته العقلية ، وعجزه عن الحكم فى هذا الوقت العصيب . وجاء بعده أخاه ، ، عبد الحميد ، فى شهر أغسطس ١٨٧٦ ، ووجد الثورة قد إشتملت أقاليم البلقان ، وإمتدت من البوسنة والهرسك صوب بلغاريا . وكانت روسيا تهدد ، والدول الأوربية تطالب بضمانات فى صالح المسيحيين فى البلقان . وطالبت روسيا بضرورة فرض الهدنة فى البلقان ، وإجراء مفاوضات بين الدولة العثمانية وبعض الولايات البلقانية من أجل عقد الصلح . ثم تقدمت بإنذار بضرورة منح الإستقلال

الإدارى لبعض هذه الولايات البلقانية ، وأن تضمن الدول الأوربية حقوق سكانها المسيحيين . ووافق السلطان على ذلك ، خاصة وأنه كان من اواضح أن روسيا كانت مصممة على منازلة العثمانيين ، لتحقيق أطماعها التوسعية ، فى الدولة العثمانية ، تحت ستار الإنتصار لمبدأ حرية الشعوب فى البلقان .

ونضجت عند بريطانيا العظمى فكرة الدعوة لعقد مؤتمر دولى فى الاستانة ، بهدف العمل على ضمان تحسن حالة الرعايا المسيحيين فى الدولة العثمانية، وبالتالى تجنباً لقيام روسيا بدورها الذى رسمته لنفسها ، كحامية للمسيحيين فى البلقان ، وللوصول إلى أهدافها التوسعية من وراء هذا الستار .

ولقد ألقى قيصر روسيا خطاباً مثيراً ، أثنى فيه على إستبسال أهل الصرب والجبل الأسود ، فى حربهم ضد الدولة العثمانية ؛ ثم قامت روسيا بعملية تعبئة لقواتها الموجودة على الحدود .

ووافقت الدول الأوربية على عقد المؤتمر الدولى ، الذى إجتمع فى إستانبول يوم ٢٣ ديسمبر ١٨٧٦ ؛ وكان يضم ممثلين عن فرنسا وبريطانيا وإيطاليا، وروسيا وألمانيا والنمسا والمجر ، علاوة على ممثل الدولة العثمانية . وكانت هذه الوفود قد إتفقت مسبقاً ، وقبل بذلك ببضعة أيام ، وبدون المندوب العثمانى ، على الإقتراحات التى سوف تتقدم بها وتعرضها على المؤتمر بصفة رسمية ، وتطلب موافقة السلطان عليها كمطالب .

وقرر السلطان عبد الحميد أن يعلن إصدار الدستور ، أو المشروطية ، فى نفس اليوم الذى إفتتح فيه مؤتمر الآستانة الدولى . وكان هذا الدستور يقرر المساواة بين جميع الرعايا أمام القانون ، وينص على وحدة الدولة وعدم إمكان فصلها أو تجزئتها؛ ووضع ضمانات ضد مصادرة الأموال، والتعذيب. كما أنه وضع نظاما لإنشاء الحكم التمثيلى ، وذلك عن طريق الإنتخاب من أجل مجلس المبعوثان،

وقيام الدوله باختيار أعضاء لمجلس الأعيان . ولقد نص الدستور على سيادة القانون ، وضمان عدم التدخل فى القضاء ، وأعلن حرية التعليم . وحرية الصحافة .

وهكذا أسقط فى يد مندوبى الدول ، رغم أن البعض إدعى بأنها كانت مجرد مسرحية ، من جانب الدولة العثمانية ، لتفويت الفرصة على الدول الاوربية ، من أجل التدخل ، ومن أجل الحصول على ضمانات دولية . فدعا السلطان عبد الحميد إلى إجتماع ، يوم ١٨ يناير ١٨٧٧ ، حضره مايقرب من المائتين من أعيان الدوله ، ورؤساء الديانات ، وعرض عليهم مطالب الدول ؛ ولقد أجمعوا على رفضها . وهكذا رفض السلطان عبد الحميد مطالب مندوبى الدول الأوربية ؛ عملا برأى كبراء الأمة ، ورؤساء المذاهب والديانات ؛ وحفظاً لكرامة الدولة وصيانة لشرفها . وإذا كانت الدولة مستعدة للنظر فى بعض طلبات المؤتمر ، فانها كانت غير مستعدة للتنازل عن أى جزء من أراضيها ، سواء للصرب ، أو للجبل الأسود أو غيرها ؛ مادامت قد أصدرت الدستور ، وسوت بين رعاياها .

وكان الإصرار من جانب الدول على ضرورة أخذ ضمانات من الدولة العثمانية ، بعد إصدار الدستور ، يعتبر أمراً غير ذى موضوع . فأنهى المؤتمر الدولى أعماله ، يوم ٢١ يناير ، وسافر المندوبون راجعين إلى بلادهم . وفتح ذلك الطريق لحرية عمل روسيا ، وعملها المسلح .

٣ - معاهدة سان إستيفانو : -

وكانت روسيا قد أخذت إحتياطها ، قبل أن تستخدم القوة المسلحة ضد الدولة العثمانية ، خاصة وأنها كانت لاترغب فى الاصطدام ، فى نفس الوقت بانجلترا ،

وبالنمسا والمجر . ولذلك فإنها تفاوضت مع حكومة النمسا والمجر . وهذه المفاوضات ، التى كانت قد بدأت فى عام ١٨٧٦ ، وإستمرت بعد فشل مؤتمر الآستانة ، إنتهت فى يوم ١٥ يناير ١٨٧٧ بالتوقيع على إتفاقية سرية . ووعدت النمسا والمجر روسيا بأن تحتفظ ، فى حالة نشوب الحرب الروسية التركية ، بحالة «حياد ودى» ، وحتى بأن تعمل دبلوماسياً على إبعاد إمكانية تدخل «دولة ثالثة» ، أى إنجلترا . وحصلت النمسا والمجر ، وفى نظير هذا الوعد ، على حق إحتلال البوسنة والهرسك ، وتعهدت روسيا بأنها لن تمد عملياتها فى أثناء الحرب الروسية التركية داخل ذلك الجزء الغربى من شبه الجزيرة . وبالاختصار ، فإن حكومة النمسا والمجر قد عرفت أنه لا يمكنها أن تتفادى تدخلا روسيا ، ولذلك فإنها قد فضلت حلا وسطاً ، يحدد الخسائر ، ويضمن لها تعويضاً .

ولقد عملت روسيا على تصعيد الموقف ، فى نفس الوقت الذى عملت فيه على بذل مجهودها من أجل ضمان حياد الدول الأوربية فى الحرب . وأوفدت روسيا إجناتييف إلى العواصم الأوربية . وإتفق ، فى لندن ، على عقد مؤتمر دولى فى العاصمة البريطانية ، يحضره سفراء الدول الموقعة على معاهدة باريس ١٨٥٦ . وإنعقد هذا المؤتمر ، ولم تشارك فيه الدولة العثمانية ، وأصدر «بروتوكول لندن» ، فى ٣١ مارس ١٨٧٧ ، وكان عبارة عن إنذار جماعى من الدول للباب العالى ، بضرورة عقد معاهدة صلح مع الجبل الأسود ، على أساس منح هذا الإقليم إضافات إقليمية كان يطالب بها ، وإنقاص أعداد الجيش العثمانى الموجود فى البلقان ، وتحسين أحوال الرعايا المسيحيين فى الدولة وسوف تتخذ الدول الإجراءات الفعالة ضد الدولة العثمانية فى حالة رفض هذه الطلبات .

ولقد عرض السلطان عبد الحميد هذه المطالب على مجلس المبعوثان ، فرفضها . فأصبحت الحرب وشيكة الوقوع .

وكانت روسيا قد أخذت إستعداداتها من أجل الحرب . منذ نشوب الثورة في البلقان . وكان هناك الكثيرون من الضباط الروس قد حصلوا على إجازات من عملهم ، حتى يتمكنوا من قيادة ثوار البلقان ضد الدولة العثمانية . واخيراً تمكنت روسيا ، في هذا المناخ السياسي الذي سيطر على أوربا ، من الإتفاق مع رومانيا ، وبإتفاقية سرية ، على مرور قواتها عبر أراضي رومانيا . في زحفها على الدولة العثمانية . وأعلنت روسيا الحرب على الدولة العثمانية . يوم ٢٤ أبريل ١٨٧٧ ، وعبرت قواتها حدود الدولة في البلقان . وفي آسيا ، في نفس اليوم .

وكانت روسيا تعتمد على قوات برية ضخمة، حشدتها على طول حدودها الجنوبية مع رومانيا ، وستكون هذه هي القوات الرئيسية والحرب ضد الدولة العثمانية، وبشكل يجعلها تزحف جنوباً إلى بلغاريا ، وتنفصل إقليم الروميلي عن بقية الأراضي العثمانية في البلقان . وبذلك يحصل الثوار في الصرب والبوسنة والجبل الأسود على تفوق واضح ضد جيوش الدولة ، التي ستقطع خطوط مواصلاتها مع إستانبول . ويمكن لهذه القوات أن تهدد أدرنة وإستانبول ، وتقضي على الحكم العثماني في البلقان ، وتهدد عاصمة الدولة. إنه سهم يهدد بالوصول إلى البحر المتوسط ، أو على الأقل إلى المضايق .

وفي نفس الوقت جهزت روسيا هجوما ثانيا ، يقوم به القوازق ،على منطقة جورجيا ، وبلاد الجراكسة الواقعة فيما بين البحر الأسود وبحر قزوين، وهدفت الوصول منه ، والدولة العثمانية مشغولة في البلقان ، إلى أقاليم الأرمن ، عبر آذربيجان ، وبعد أن تقضي على الجراكسة ، حراس الحدود الجبلية .

وأما في البحر الأسود ، فإن الأسطول الروسي كان ضعيفاً ، وكان لا يمكنه أن يدخل في معارك ضد سفن الجهادية العثمانية . ولذلك فإن الحرب ستكون برية، وفي ميدانين : البلقان ، وتدعي فيه روسيا أنها تحمي الثوار ، وتفيد من وجودهم

ومعونتهم لها . ومعونتها لهم ؛ وفى آسيا ، وحيث يمكن روسيا أن تتوسع بسهولة ، نتيجة لإنشغال الدولة العثمانية بثورات البلقان .

وعلينا ألا ننسى أن الدولة العثمانية كانت تمر بأزمة إقتصادية ومالية حادة ، منذ بضع سنوات ، وأن ماليتها كانت قد خضعت ، فى إستانبول ، للرقابة المالية الأوربية ، منذ عام ١٨٧٦ ، مثلها فى ذلك مثل مالية كل من مصر ، وتونس .

ودخلت القوات الروسية رومانيا ، وبإتفاق مع هذه الإمارة ، التى كانت لا تزال خاضعة للسيادة العثمانية . فصدرت الأوامر لوحدات البحرية العثمانية الموجودة فى مصب نهر الدانوب بقذف شواطىء رومانيا . وردت رومانيا على ذلك بإعلان إستقلالها يوم ١٤ مايو ١٨٧٧ ، ثم أعلنت دخولها الحرب إلى جانب روسيا . وإنضم جيش رومانيا ، والذى كان يبلغ ستين ألفاً ، إلى جانب روسيا ، الأمر الذى سهل على جيش روسيا أمر عبور نهر الدانوب ، فى أواخر شهر يونيو ؛ وغير ذلك من موازين القوات الموجودة فى البلقان . وكان الجبل الأسود قد إنضم إلى روسيا ، منذ الأيام الأولى للحرب ، الأمر الذى إضطر الدولة العثمانية إلى تحويل جزء من قواتها لمواجهة هذه الحالة فى غرب البلقان ، بدلا من تجميع كل قواتها فى مواجهة قوات روسيا . ودخلت الصرب بعد ذلك الحرب ، الأمر الذى جعل الدولة العثمانية تواجه تكتلا من روسيا ، ورومانيا ، والجبل الأسود والصرب ضدها ، وكان تكتلا مسيحياً واضحاً ، خاصة وأن مسيحى الدولة العثمانية فى البلقان إنضموا إلى هذا التكتل ، حتى أخذت هذه الحرب شكلا صليبياً واضحاً ضد الاتراك والمسلمين فى شبه جزيرة البلقان . ولقد قاموا بمهاجمة أحياء المسلمين فى المدن ، وإقتحموها وأعملوا القتل والنهب والسلب ، والسبي وإشعال الحرائق فيها ؛ وحتى المساجد لم تسلم منهم ،

وكان الهجوم الروسى قوياً ، وزاد إشتعال الثورة فى البلقان ، مما إضطر

قوات الدولة إلى أن تتخلى عن كثير من المواقع ، وتتقهقر جنوباً ؛ كما تقدمت قوات روسيا فى القوقاز ، وإنتشر الذعر فى إستانبول .

وإنضمت بلغاريا إلى هذه الجبهة المعادية للدولة العثمانية وإن كانت المعارك تجرى فى أراضيها ، ووقفت الدولة العثمانية بمفردها ، ولأول مرة ، فى وجه مثل هذا التكتل . ولم تجرؤ إنجلترا وفرنسا على التدخل ، كما حدث فى حرب القرم من قبل ؛ وظهر نجاح روسيا فى عزل الدولة العثمانية دبلوماسياً ، بعد أن إتفقت مع إمبراطورية النمسا والمجر على أن تحتل إقليمى البوسنة والهرسك ، وأكدت لبريطانيا وفرنسا أن مصالحها لن تتعرض للخطر ، وأن العمليات العسكرية لن تمتد إلى مصر ، وإلى قناة السويس ، ولن تعوق حرية الملاحة فيها .

ولقد أثبت الجيش العثمانى جدارته ، وتميز الكثير من قواده فى أثناء هذه الحرب ، وبخاصة عثمان باشا ، الذى قاد موقع بلفنا ، ببسالة منقطعة النظير . وكانت بلفنا فى موقع ممتاز ، وفى غاية الأهمية من الناحية الإستراتيجية ، إذ أنها كانت تتحكم فى الطرق الرئيسية الموصلة بين نهر الدانوب ، وغرب بلغاريا ، وممرات جبال البلقان . ولقد قام عثمان باشا ببناء التحصينات والإستحكامات فيها ، وبشكل جعل هجمات الروس القوية والعنيفة تفشل فى إقتحامها ، وتعود بعد كل هجوم ، وقد تركت الأرض مغطاة بالقتلى والجرحى . ولقد حضر قيصر روسيا بنفسه ، مع أمير رومانيا ، لرفع الروح المعنوية عند القوات الروسية ، ولكنهم إضطروا فى النهاية إلى فرض الحصار المحكم على هذا الموقع ، بعد أن فشلوا فى عمليات الهجوم عليه . وإستمر هذا الحصار مدة ستة أشهر كاملة ، من يوليو إلى ديسمبر ١٨٧٧ ؛ وحين نفذت الذخائر من أيدى المدافعين العثمانيين ، إضطروا إلى التسليم ، بعد أن فقد الجيش الروسى أمام هذا الموقع ٣٨,٠٠٠ جندى ، ووصلت خسائر العثمانيين فيه إلى ١٥,٠٠٠ رجل . ولقد أشاد قيصر روسيا نفسه

بيسالة عثمان باشا ، قائد موقع بلفنا ، كما أرسل إليه السلطان عبد الحميد مكبراً بطولته و بطولة رجاله وبسالتهم

ومنذ بضعة أسابيع من ذلك كانت قوات روسيا قد أحرزت إنتصاراً فى جبهة القوقاز ، وإستولت على مدينة قارص ، يوم ١٨ نوفمبر ١٨٧٧ ؛ ثم جاء سقوط بلفنا يوم ١٠ ديسمبر . ولقد وجهت روسيا جيوشها صوب بلغاريا والروميللى ، وسقطت فى أيديها صوفيا ، وأدرنة ، و بذلك أصبحت هذه القوات على مسافة ٤٥ كيلوا متراً من إستانبول .

وأمام هذا الزحف ، قام المسيحيون بالانتقام من المسلمين ، الأمر الذى أدى إلى هجرة الكثيرين من المسلمين صوب استانبول ، تاركين ديارهم وأملاكهم وأمتعتهم . وإمتلأت بهم شوارع العاصمة ، إذ أن أعدادهم زادت على مائة وخمسين ألفاً . ووقع على الحكومة أمر إغاثتهم ، وتقديم المأوى والملابس والطعام لهم ؛ وزاد الطين بلة إنتشار وباء التيفوس بينهم .

وإضطر الباب العالى إلى أن يطلب إلى الدول الموقعة على معاهدة باريس ١٨٥٦ التوسط لدى روسيا لوقف إطلاق النار ، تمهيداً لعقد الصلح ، ولكن الدول تباطأت . وكان الموقف يهدد باشتراك اليونان فى الحرب ، وضد الدولة العثمانية كذلك ، ومن أجل تحقيق أطماع فى البلقان ، وفى جزر البحر المتوسط ، وعلى أساس الوصول إلى إرضاء الإتجاه «الهليني» ، وعلى حساب الدولة العثمانية . وأعلنت الحكومة اليونانية تأييدها للحركات الثورية التى نشبت فى إبيروس وتراقيا وجزيرة كريت ، وإستعدادها لإحتلال هذه الأقاليم .

وأمام هذا الموقف ، طلب السلطان إلى روسيا وقف إطلاق النار ، وعقد هدنة وفرضت روسيا أمر الموافقة على إستقلال الصرب ، ورومانيا ، والجبل الأسود ، وتنازل الدولة العثمانية لهذه الدول عن بعض الأراضى ، ومنح بلغاريا إستقلالا

داخليا ، وجعل الإدارة فى البوسنة والهرسك مستقلة ؛ ودفع غرامة حربية . وتم عقد الهدنة فى أدرنة ، يوم ٢٠ يناير ١٨٧٨ .

وكانت عملية وصول القوات الروسية قرب إستانبول ، بعد هذا الإنتصار السريع ، وفرض هدنة أدرنة ، قد أظهر الدولة العثمانية على أنها قد خضعت وأصبحت تابعة لروسيا . فخشيت بريطانيا على مصالحها فى المضايق ، وفى الشرق الأوسط ، وفى قناة السويس ؛ وأسرعت بارسال أسطولها إلى إستانبول ، بدعوى المحافظة على أرواح رعاياها ، وطلبت إلى سلطاتها فى الهند الإسراع بارسال قوات إلى مالطة ، وفى مناخ يهدد بخطر الحرب .

ولقد ترتب على ذلك أن طلب القائد الروسى إدخال بعض القوات الروسية إلى استانبول ؛ كما طلبت روسيا السماح لأسطولها بدخول البوسفور ، لحماية المسيحيين . وإحتجت بريطانيا على ذلك ، وشرحت أنه ليس هناك وجه مقارنة بين إرسال أسطولها إلى إستانبول وبين إحتلال القوات الروسية لإستانبول عسكرياً ؛ وأنذرت روسيا بأنها لن تسمح على الإطلاق باحتلال إستانبول ، وأن الحكومة الروسية ستكون مسئولة ، فى حالة دخول قواتها عاصمة الدولة العثمانية ، عن الأخطار التى ستنجم عن هذا العمل العسكرى . وإضطرت روسيا إلى التراجع ، محتفظة لنفسها بهذا الحق فى حالة نزول القوات البريطانية إلى البر .

وبدأت المفاوضات من أجل عقد معاهدة الصلح فى أدرنة ، ثم نقلت إلى سان إستيفانو ، على البوسفور ، بعد ذلك . ونشبت اجناتييف ، المندوب الروسى ، بضرورة التوقيع على المعاهدة قبل عيد القيصر ، وهو يوم ٣ مارس ١٨٧٨ ؛ وإلا فإن القوات الروسية ستعتبر أن الهدنة قد إنتهت ، ودون تجديد ، وستدخل إستانبول ، وكان جورتشاكوف قد وصل إلى هناك ، ومعه حرس من ألف جندى ، تزيد فيما بعد إلى عشرين ألف ، ودون أن يتمكن أحد من الوقوف فى وجهه ،

وكان العثمانيون يشعرون بألم الهزيمة ، وبأنهم بمفردهم فى مواجهة الروس ، ودون وسائل للمقاومة ، أو جدوى للمناقشة أو المساومة . فتم التوقيع على معاهدة سان إستيفانو ، يوم ٣ مارس ١٨٧٨ .

ولقد حصلت روسيا بهذه المعاهدة ، على نفوذ سياسى وعسكرى كبير فى البلقان ، نتيجة لحصولها على حق الإحتلال المؤقت لدولة «بلغاريا» الكبرى ، التى تم إنشائها ، وبدعوى تنظيم شئون هذه الدولة ، ومساعدتها على إنشاء جيشها وإداراتها . كما حصلت روسيا على توسعات إقليمية على حساب الدولة العثمانية ، فى آسيا وفى أوربا ، ووضعت نظاماً جديداً لمرور السفن فى البوسفور والدردنيل ، لتحقيق مصالحها الحربية والتجارية ، كما فرضت على الدولة العثمانية غرامة حربية ضخمة .

وكانت الظاهرة الملفتة للنظر فى هذه المعاهدة ، تتمثل فى إنشاء دولة بلغاريا الكبرى ، التى تمتد حدودها من نهر الدانوب شمالا إلى سواحل البحر الأسود شرقاً ، وإلى ألبانيا غرباً ، وإلى بحر إيجة جنوباً . وأصبح على الدولة العثمانية أن تسحب قواتها من بلغاريا ؛ وأصبح من حق القوات الروسية البقاء فى هذه الدولة الجديدة لمدة عامين ، حتى يتم إنشاء قوات مسلحة يصل تعدادها إلى خمسين ألف جندى . حقيقة أن هذه الدولة الجديدة كانت ستدفع للدولة العثمانية مبلغاً معلوماً ، وبدون تحديد ، كجزية ؛ ولكن ذلك الأمر كان مرتبطاً بالظروف الإقتصادية التى تواجهها بلغاريا فى أول عهدها . ولقد تقدر كذلك هدم القلاع على شواطىء نهر الدانوب ، ومنع السفن الحربية من التواجد فى مياه هذا النهر فى بلغاريا ورومانيا والصرب ، إلا السفن الصغيرة والقوارب المستخدمة فى أعمال الشرطة النهرية . وأصبحت بذلك دولة بلغاريا تضم مساحات إقليمية واسعة ، إقتطعت من الدولة العثمانية ؛ وأصبحت روابطها ضعيفة بهذه الدولة ، وتتمثل فى الجزية

السنوية ، و تعيين أمير بلغاريا ، و ذلك فى الوقت الذى أصبحت فيه لروسيا قوات فى هذه الدولة الجديدة ، التى أصبحت سواحلها الجنوبية تطل على مياه بحر إيجه . وهكذا نجد أن روسيا لم تخرج إلى البحر المتوسط عن طريق البوسفور والدردنيل ، ولكن قواتها وصلت إلى سواحله ، وعن طريق البر ، مع بلغاريا .

ولقد قررت هذه المعاهدة أمر إستقلال الجبل الأسود ؛ وزيادة مساحته على حساب ألبانيا ، وإعطائه مينائين على بحر الإدرياتيك. كما قررت إستقلال رومانيا إستقلالا كاملا، وحصولها على جزء من إقليم دبروجة ، فى الوقت الذى تركت فيه إقليم بسارابيا لروسيا. وقررت كذلك إستقلال الصرب. أما ولايتى البوسنة والهرسك فإنهما وضعتا تحت الاشراف المشترك للنمسا ولروسيا ، وإن كانتا قد ظلتا إقليمين خاضعين للسيادة العثمانية . وكانت كل هذه الانتصارات لأهالى البلقان المسيحيين تعتبر مكاسباً سياسية لروسيا ، وزيادة لنفوذها السياسى فى البلقان .

ولقد حصلت روسيا على مكاسب واضحة فى معاهدة سان إستيفانو، علاوة على إستيلائها على إقليم بسارابيا ، الذى أوصل حدودها إلى نهر الدانوب ، وإنشائها دولة بلغاريا الكبرى ، الذى أوصل تواجد قواتها المسلحة إلى سواحل البحر المتوسط . وكانت هذه المكاسب تتمثل فى : إستيلاء روسيا على أقاليم هامة فى آسيا هى أردهان ، وقارص ، وباطوم ، وبايزيد ؛ وتقرير حرية المرور فى البوسفور والدردنيل فى أوقات السلم والحرب للسفن التجارية المتجهة إلى روسيا، والعائدة منها ، على أن تكون هذه السفن تابعة لدول محايدة، مع تعهد الباب العالى بعدم فرض الحصار على سواحل البحر الأسود وبحر آزوف ؛ وأخيراً الغرامة الحربية الضخمة ،التى فرضت على الدولة العثمانية ،والتى بلغت ٣٠٠ مليون روبل، بعد إستنزال قيمة الأراضى والأقاليم التى حصلت عليها روسيا.

ومع هذه المعاهدة ، ضاعت على الدولة العثمانية بلاد البلقان ، التى لم يبق لها

منها سوى سالونيك ، وتراقيا ، وتساليا ، وابيروس ، وألبانيا . ولقد أثارت هذه المعاهدة سخط كل من رومانيا واليونان ، كما أنها واجهت هجوماً عنيفاً من الدول العظمى ، الأمر الذى أظهر فشل دبلوماسية روسيا ، والحاجة إلى تصحيح معاهدة سان إستيفانو بمعاهدة جديدة ، تنتج عن مؤتمر دولى ، هو مؤتمر برلين ١٨٧٨ .

٣ - مؤتمر برلين : -

وبمجرد معرفة محتويات معاهدة سان إستيفانو ، ساد الاستياء معظم الدول الأوربية الكبرى ، وخاصة مع إنفراد روسيا بالمكاسب الضخمة فى البلقان وآسيا وفى المضايق ، ودون أن تحصل الدول الأخرى على نصيبها . ولقد إعترضت كل بريطانيا العظمى والنمسا والمجر على هذه المعاهدة ، ورأتا أن روسيا قد وضعت أوربا أمام الأمر الواقع ، رغم التحذيرات التى كانت حكومتى لندن وفينا قدمتاها لروسيا .

ولقد إعترضت إمبراطورية النمسا والمجر على معاهدة سان إستيفانو لأنه لم يرد فيها نص على إحتلالها لولايتى البوسنة والهرسك ، الأمر الذى يعتبر نقضاً من جانب قيصر روسيا لتعهداته التى إتفق عليها مع النمسا والمجر ، بعد إنتصاره على الدولة العثمانية . وكانت النمسا ترغب فى إحتلال هاتين الولايتين ، لأسباب سياسية ، واستراتيجية واضحة .

أما بريطانيا العظمى فإنها خشيت من أن تصبح روسيا هى الدولة صاحبة النفوذ الأول فى البلقان ؛ ومن دولة بلغاريا الكبرى التى أنشأتها المعاهدة ، والتى كانت تعتبر ولاية بحرية تمتد من الدانوب حتى سواحل البحر المتوسط ، وتحت السيطرة الروسية ؛ وكانت هذه الدولة الجديدة تمثل تهديداً لإستانبول ، وقاعدة

عسكرية لما قد تقوم به روسيا من هجوم على منطقة قريبة منها فى شرقى البحر المتوسط ، كما أن المعاهدة كانت قد ضمنت حرية مرور السفن الروسية فى المضايق لكى تصل إلى البحر المتوسط ، مع إقفال المضايق فى زمن الحرب فى وجه السفن التى تحارب روسيا ، الأمر الذى يجعل من البحر الأسود بحيرة روسية . وكان إحتلال روسيا لأردهان وقارص وباطوم يقربها من منطقة شمال العراق وسوريا ، ويجعلها قريبة من الطريق البرى المؤدى إلى الهند . ولذلك فان بريطانيا فكرت ، مثل النمسا والمجر ، فى ضرورة تغيير معاهدة سان إستيفانو ، وفكرت فى نفس الوقت فى ضرورة الحصول على نقطة إرتكاز قريبة من خطوط التوسع الروسى ، وإتجهت أنظارها إلى قبرص .

وطالبت النمسا والمجر بضرورة عقد مؤتمر دولى ، ولم تتشبث روسيا كثيراً ، وإقترح المستشار الألمانى برلين كمقر لعقد المؤتمر ، ووافقت الدول الأوربية على ذلك . وكان المهم هو إبعاد روسيا عن هذا الموقف الذى أفادت منه .

ولقد عملت بريطانيا العظمى والنمسا والمجر من أجل ذلك ، بمفاوضات مباشرة ومنفصلة مع حكومة روسيا . وكانت هذه المفاوضات السابقة لإجتماع المؤتمر حاسمة . وكانت حكومة روسيا تعرف أن جيشها الذى تحمل كثيراً فى الحرب مع تركيا لم يكن فى حالة تسمح له بمواجهة حرب أوربية ، وكانت تلاقى كذلك صعوبات مالية ، وتطلب بالحاح ، وبدون جدوى ، عرض قرض على السوق الفرنسية . وهكذا أجبرت على التراجع ، وتقهقرت بوضوح أمام تهديد بريطانى يتمثل فى إستدعاء دزرائيلى فى ٢٧ مارس لإحتياطى الجيش الإنجليزى للخدمة العاملة ، ولكنها تراجعت أساساً لأنها كانت تعلم جيداً أن النمسا والمجر لن تتأخرا عن التدخل ، فى حالة قيام حرب روسية إنجليزية .

ولقد جاءت المفاوضات ، وكانت مريرة للغاية بين بريطانيا العظمى وروسيا

من جانب ، وبين النمسا والمجر وروسيا ، من جانب آخر. وطبقاً لهذه المفاوضات، نصت الإتفاقات ، المعقودة مع بريطانيا العظمى فى ٣ مايو ، ومع النمسا والمجر فى ٦ يونيو ، على «إختفاء» بلغاريا الكبرى ؛ وسيؤدى ذلك إلى إنشاء إمارتين فى الأراضى البلغارية، هما بلغاريا، ذات الاستقلال الداخلى، والروميلى التى ستستمر فى خضوعها للإمبراطورية العثمانية. ولكن تحت حاكم مسيحى؛ وفى جنوب الروميللى ستبقى منطقة ساحل بحر إيجة عثمانية بدون أى شروط. وهكذا منعت روسيا من إمكانية بقاء قواتها فى دولة تطل سواحلها على بحر إيجة، أى على البحر المتوسط. وإشتمل الإتفاق الإنجليزى الروسى، علاوة على ذلك ، على فقرة خاصة بعمليات الضم الروسية فى تركية آسيا : فتحتفظ روسيا بقارص وباطوم ، ولكنها تترك بايزيد ، رأس الطريق المؤدى إلى الفرات ، وتعطى تعهداً رسمياً بالا تحاول التوسع أكثر من ذلك فى هذه المنطقة فى المستقبل .

ولقد تم بذلك ما هو أساسى . ولم يقم المؤتمر ، الذى إجتمع فى برلين من ١٥ يونيو إلى ١٣ يوليو برئاسة بسمارك ، إلا بالموافقة على الاتفاقيات التى عقدت من قبل ، وإضافة بعض التفاصيل إليها : تقليل واضح للمزايا الإقليميته التى أعطتها معاهدة سان إستيفانو للصرب وللجبل الأسود ؛ ووعد أعطى لليونان بالحصول على توسع إقليمى فى تساليا ؛ وتعهد من رومانيا بأن تتنازل لروسيا عن بسارابيا الجنوبية . وأن تحصل فى نظير ذلك على دبروجة ، التى كانت معاهدة سان إستيفانو قد فصلتها عن الإمبراطورية العثمانية . ولكن المؤتمر أعطى النمسا والمجر التعويضات التى كانت تأمل فيها : مثل حق إدارة البوسنة والهرسك « مؤقتا » ، ودون أن تقوم بالضم ؛ والحق فى الاحتفاظ بحاميات فى صنجق نوفى بازار ، لكى تحمى « طريق سالونيك » . وهكذا سوت الدول العظمى هذه المسائل طبقاً لمصالحها ، ودون أن تحسب حساباً لمصالح الشعوب البلقانية وآمالها.

وهكذا . صلت النمسا والمجر على نجاح واضح ، وضمنت لنفسها مركزاً مسيطراً في الجزء الغربي من شبه جزيرة البلقان ، نتيجة لإحتلالها البوسنة والهرسك ، والحق في الإحتفاظ بحامية في الصنجق ، وعن طريق التضييقات التي أدخلتها على المطالب الإقليمية للصرب وللجبل الأسود . وحصل أندراسي على هذه النتائج بحذق ، ودون أن يلتجيء إلى وسائل التعبئة : وترك بريطانيا العظمى تأخذ المواجهة ، ومر في ظلها .

أما روسيا فإنها حصلت على نتائج أقل بكثير من آمالها . ولاشك في أنها هزت الإمبراطورية العثمانية ، وأنها أخذت شكل حامية السلافيين ، ولم يكن هذا أمراً هيناً بالنسبة للحاضر ، فإنها أخذت ضربة قوية لنفوذها ، مادامت قد أجبرت على التنازل عن إنشاء بلغاريا الكبرى ، ومنعت من الوصول إلى البحر المتوسط . والحقيقة أن السياسة الروسية لم تجد من يسيرها: وكانت دوافع إجناتييف الشخصية هي التي أوقعتها في مأزق . ومع ذلك فإن الأوساط الروسية المسئولة إتهمت بطبيعة الحال الدول الأخرى ، بدلا من أن تعترف بأخطائها الخاصة ؛ ولم يقتصر حقدهم على بريطانيا العظمى ، والنمسا والمجر — التي كانت منافساً واضحاً لها في المسألة الشرقية — بل إمتد أيضاً ضد ألمانيا ، التي إتهموها بمحاولة إقامة «تكتل أوربي» ضدهم .

وأما بريطانيا العظمى ؛ فإنها منعت تفكك الأمبراطورية العثمانية ، وهو الكثير ؛ ولكنها لم تتمكن من أن تجعلها تفادى ضعفاً واضحاً وخسائر إقليمية . وكانت في واقع الأمر مضطرة إلى أن تقوم بعملية «إنسحاب إستراتيجي» ، رغم الموقف المهدد الذي إتخذه دزرائيلي . ولكنها وجدت الوسيلة لكي تعطي نفسها إحدى الميزات التي دفعت الإمبراطورية العثمانية ثمنها ؛ وذلك بالاتفاق الإنجليزي التركي ، في ٤ يونيو ١٨٧٨ ، والخاص بقبرص .

٤ ـ الاتفاق الانجليزى التركى عام ١٨٧٨ :ـ

وكانت بريطانيا تنظر دائما بعين الإهتمام إلى الجزء الشرقى من البحر المتوسط، كمنطقة هامة فى مواصلاتها مع الشرق. وزاد إهتمامها بهذه المنطقة منذ فتح قناة السويس للملاحة البحرية، فى عام ١٨٦٩، ودون أن تنسى الطريق البرى الموصل للشرق، عبر الشام والعراق. وقامت فى عام ١٨٧٥ بشراء نصيب مصر فى أسهم شركة قناة السويس، وأصبحت، كحكومة، ذات مصلحة فى هذه الشركة، علاوة على مصلحتها فى العبور منها، وأكبر دولة تستخدم سفنها هذه القناة.

وحين إضطربت الأحوال فى البلقان، مع نشوب الثورات، وظهرت إمكانية تدخل روسيا فى هذه المنطقة، زاد شعور بريطانيا بحاجتها للتوسع فى منطقة شرقى البحر المتوسط، وإمتلاك إحدى القواعد البحرية، التى يمكنها أن تخدم أسطولها فى هذه المنطقة. وكانت أنظار بريطانيا تتنقل بين مصر وسواحل الشام، وكريت، وقبرص.

وقامت بريطانيا العظمى بدراسات عن المنطقة، ومن بينها الدراسة التى قام بها الكولونيل هوم، فى عام ١٨٧٦، حين أرسلته حكومته فى مهمة إلى استانبول، لبحث أفضل الوسائل لتعزيز الدفاع عن عاصمة الدولة العثمانية، والتى نشرت فيما بعد. ولقد إستعرض الكولونيل هوم السواحل والموانى والجزر الموجودة فى منطقة شرقى البحر المتوسط، والتى كانت لها أهمية عسكرية، يمكنها أن تخدم المصالح الإستراتيجية لبريطانيا العظمى فى المنطقة؛ وإختار جزيرة قبرص، وفضلها على غيرها، لكى تكون قاعدة يمكن إستخدامها فى عمل حشود عسكرية، برية وبحرية، لبريطانيا العظمى، يمكنها أن تعمل فى كل المنطقة المحيطة بها.

وجاء دخول روسيا الحرب ضد الدولة العثمانية، وعبور قواتها لرومانيا ونهر الدانوب، ودخولها إلى بلغاريا وأدرنة، لكى يوصل القوات الروسية إلى سواحل

البحر المتوسط ، من هذه الناحية ؛ كما جاء زحف القوات الروسية فى أقاليم القوقاز وصوب طريق الفرات الأعلى ، من الناحية الثانية ، لكى يظهر أهمية جزيرة قبرص بالنسبة للبلقان ، ولآسيا الصغرى ، وطريق الفرات الأعلى ، فى نفس الوقت ، علاوة على إمكانية الاستناد إليها فى أية عمليات مقبلة فى مصر ، أو سوريا أو كريت ، مع إكمالها لنظام القواعد العسكرية . البرية والبحرية ، الموجودة فى البحر المتوسط ، من الغرب إلى الشرق ، ومن جبل طارق إلى مالطة، وإلى قبرص ؛ إمكانية مد هذا الخط فيما بعد إلى قناة السويس .

وهكذا كان إحتلال الروس لمناطق قارص، وأردهان ، وباطوم ، قد زاد من مشغولية ضمان الحصول ، وبأى ثمن ، على قاعدة قرب مصر ، يمكن إستخدامها فى الدفاع عن الطرق الموصلة إلى الهند . وكان الموقع الجغرافى لجزيرة قبرص يرشحها للقيام بهذا الدور . كما أن التوقيت كان مناسباً ؛ ذلك أن تركيا كانت قد ضعفت من الحرب ، وأذلتها شروط معاهدة سان إستيفانو ، وكانت تبحث من ناحيتها عند حلفاء يمكنهم أن يضمنوا لها سلامة أراضى إمبراطوريتها . وأفادت بريطانيا العظمى من هذه الفرصة، وإقترحت على السلطان أمر عقد تحالف دفاعى، وبشرط أن يضع السلطان تحت تصرف بريطانيا العظمى قاعدة بحرية ، تسمح للأسطول البريطانى بالتدخل بسرعة وفاعلية أكثر ، حين يجىء وقت تنفيذ هذا التحالف . ولقد وافق السلطان ، خاصة وأنه كان فى حاجة إلى قرض مالى من بريطانيا لدفع مرتبات جنوده . وهذه هى الطريقة التى وضعت بها جزيرة قبرص تحت الإدارة « المؤقتة » لبريطانيا العظمى ، بإتفاق ٤ يونيو عام ١٨٧٨ .

ولقد تم التوقيع على هذا الإتفاق فى إستانبول ، وقبل بضعة أيام من إنعقاد مؤتمر برلين ؛ وكان هدفه أن يضمن لسلطان الدولة العثمانية ، وفى المستقبل ، أراضيه الموجودة في آسيا .

ولقد نصت المادة الأولى من هذا الإتفاق ، والمكتوب باللغتين الإنجليزية والفرنسية ، على أن تتعهد بريطانيا العظمى بأن تنضم إنجلترا إلى صاحب الجلالة سلطان الدولة العثمانية ، فى حالة إحتفاظ روسيا بباطوم وأردهان وقارص ، أو أحد هذه الأقاليم ، أو فى حالة قيامها فى أى وقت فى المستقبل بمحاولة للإستيلاء على أية أقاليم أخرى للسلطان فى آسيا . وهى الأقاليم التى ستحدد بمعاهدة الصلح النهائى .

وفى مقابل ذلك ، وعد السلطان إنجلترا بإدخال الإصلاحات الضرورية (التى يتم الاتفاق عليها فيما بعد بين الدولتين) والتى تتصل بحسن الإدارة وحماية الرعايا المسيحيين وغيرهم من رعايا الباب العالى ، والذين يوجدون على هذه الأراضى المذكورة . ولكى تحصل إنجلترا على الوسائل اللازمة لتنفيذ تعهداتها ، يوافق السلطان على أن تقوم بريطانيا العظمى باحتلال وإدارة جزيرة قبرص .

ولقد أكمل إتفاق ٤ يونيو ١٨٧٨ ، بملحق فى أول يوليو ١٨٧٨ : نص أولا على بقاء المحاكم الشرعية الاسلامية فى الجزيرة ، وأنها ستختص بمجرد الشئون الدينية (الأحوال الشخصية) لمسلمى قبرص ؛ وثانياً ، على وضع إدارة الممتلكات والأراضى والأوقاف التابعة للمساجد ، وكذلك المقابر والمدارس الإسلامية ، وغيرها من المنشآت الدينية ، تحت إدارة مندوبين : مأمور تعينه نظارة الأوقاف فى إستانبول . ومندوب تعينه السلطات البريطانية ؛ وثالثاً ، على أن تدفع بريطانيا العظمى سنوياً للباب العالى ، وكجزية نظير إحتلال الجزيرة ، فائض الإيراد الموجود ، بعد إستنزال مصاريف الإدارة العثمانية . وسوف يحسب هذا الفائض ويقرر على أساس متوسط دخل الخمس سنوات الأخيرة ، والمحدد بقيمة ٢٢٫٩٣٦ كيس ؛ ورابعاً ، على حق الباب العالى فى أن يبيع ويؤجر الأراضى الزراعية وأراضى المبانى وغيرها من أملاك الدولة العثمانية الموجودة فى قبرص ؛ وخامساً ، على إمكانية ممارسة الحكومة البريطانية ، وعن

طريق سلطاتها المختصة ، حق نزع الملكية، وبثمن مناسب، للأراضى غير المزروعة وأراضى البناء اللازمة للمنافع العامة ؛ وسادساً وأخيراً ، على إخلاء إنجلترا لجزيرة قبرص ، وإلغاء إتفاق ٤ يونيو ١٨٧٨ فى حالة قيام روسيا بارجاع قارص والأقاليم الأخرى التى قامت بغزوها فى أرمينيا خلال الحرب الأخيرة ؛ إلى الدولة العثمانية.

ولقد ظل الإتفاق سراً ، حسب الاتفاق المعقود بين بريطانيا العظمى والدولة العثمانية ، وكذلك ملحق أول يوليو ، حتى لايثير نشره شكوك الدولة العظمى المشتركة فى مؤتمر برلين . ولكن كل من بسمارك، المستشار الألمانى ،والكونت أندراسى ، وزير الخارجية النمسوية علم بأمر الإتفاق والملحق ؛ ولم يعترضا عليهما، نظير تعهد سالسبرى لهما بمساعدتهما فى تقرير أمر إحتلال امبراطورية النمسا والمجر للولايتين العثمانيتين البوسنة والهرسك . وفى يوم ٧ يوليو ، وفى إحدى الجلسات الخاصة ، فى جوانب مؤتمر برلين ، رأى سالسبورى ، وزير خارجية بريطانيا ، أن يخبر زميله وادنجتون ، وزير خارجية فرنسا ، بأمر إتفاق قبرص ؛ فثارت ثائرة الوزير الفرنسى ، وأبرق به إلى باريس ؛ وثارت ثائرة الرأى العام الفرنسى ، وهاجم الإتفاق هجوماً عنيفاً .

وفى يوم ٨ يوليو ١٨٧٨ نشرت جريدة الديلى تلجراف فى لندن ملخص الإتفاق ، الأمر الذى أثار الحماس عند البريطانيين . وكتب دزرائيلى ، لورد بيكنزفيلد ، والذى كان هو صانع هذا الاتفاق ، إلى الملكة فيكتوريا ، وذكر لها أن كل البلاد مبتهجة به ، فيما عدا المستر جلادستون ، الذى ثار غضبه . ولقد أثار نشر خبر هذا الإتفاق بعض ممثلى الدول فى مؤتمر برلين ، وجعلهم يعلقون بتعليقات فى غير صالح بريطانيا العظمى . وسرعان ماقامت بعض الصحف بمهاجمة دبلوماسية دزرائيلى ، وإتهمتها بالغش . وذكرت صحيفة ديبا Debats أن تقاليد إنجلترا لم تمنع ،

بل إنها لاتزال تعيش فى تفكير إحدى السيدات ، وأحد رجال الدولة الهرمين .
وحتى معارضة الأحرار فى بريطانيا ، إحتجت على هذه الإتفاقية ، وذكر رئيسها ،
جلادستون ، فى مجلس العموم ، أن التنازل عن قبرص يعتبر « إنتهاكا صريحاً
ولايغتفر للقانون الدولى» . ومع ذلك ، فان الإتفاق الانجليزى التركى كان قد
أصبح واقعاً دولياً . وهكذا بدلت قبرص سادتها ، دون موافقة الشعب، صاحب
المصلحة ، شعب قبرص .

الفصل الثامن

بداية الإحتلال البريطاني

١ - إقامة النظام الجديد :

فى يوم ٢٢ يوليو ١٨٧٨ ، نزل الجنرال السير جارنت وولسلى إلى لارنكا ، واحتل الجزيرة باسم الملكة فيكتوريا ، وأصبح أول مندوب سامى بريطانى فى الجزيرة . وفى البلاغ الأول الذى أصدره إلى شعب قبرص ، وعد من جانب حكومة لندن وعوداً ثلاث :

أ — عمل اللازم من أجل تنمية التجارة والزراعة ؛

ب — منح القبارصة الحرية ، والعدالة ، والأمن ومساواتهم جميعا وبدون تمييز أمام القوانين ؛

ج — إحترام العادات والتقاليد القديمة والسائدة فى الجزيرة .

ولقد تحدث الأسقف كيبريانوس ، أسقف سيتيون ، باسم اليونانيين ، وأشار إلى اتحاد الجزر الإيونية مع اليونان ، وذكر أن القبارصة يوافقون على تغيير النظام ، وهم يأملون فى أن تقوم بريطانيا العظمى بنفس الشىء بالنسبة لقبرص ، ومساعدتهم على أن يتحدوا مع اليونان ، وبصفتها الوطن الأم . وكان هذا هو الاتجاه الذى قابل فيه الشعب اليونانى فى قبرص مسألة الاحتلال البريطانى ، وكانوا يعتقدون فى أن النظام الجديد لم يكن سوى نظاماً مؤقتاً .

وفى أول شهر أغسطس عام ١٨٧٨ ، تم عقد اتفاق إضافى بين بريطانيا العظمى والباب العالى ، حصلت به بريطانيا العظمى على حق سن القوانين فى جزيرة قبرص باسم الملكة ، وعلى حق تسوية كل المسائل التجارية والقنصلية .

والفصل فيها ، دون تدخل الباب العالى . وعلى أساس هذه الاتفاقية ، قام مجلس الملكة المخصوص فى ١٤ سبتمبر ١٨٧٨ باصدار مرسوم بقانون نص على التصريح للمندوب السامى باصدار القوانين ، ويعاونه فى ذلك مجلس تشريعى ، يتكون من ثمانية أشخاص ، كان أربعة منهم من الموظفين الانجليز ، والأربعة الآخرين من القبارصة الذين يقوم بتعيينهم .

٣ - الوضعية الدولية لقبرص :

واستمرت قبرص ، من وجهة نظر القانون الدولى ، بعد الاحتلال البريطانى ، تكون جزءا من الامبراطورية العثمانية . ولقد اعتقد البعض أن التنازل عن الجزيرة لإنجلترا لم يكن يمثل إلا تنازلا مقنعاً عن السيادة ، وذلك طبقاً للادارة العامة التى أشرفت على تسيير أمور قبرص فى بريطانيا العظمى . ولقد ألحقت إدارة قبرص وخضعت ، فى أول الأمر ، لوزارة الخارجية البريطانية ، ثم نقلت إلى وزارة المستعمرات . ولكن هذا الرأى كان خطأ ، ويتعارض مع الاتفاقات الدولية ، ونصوصها الصريحة فيما يتعلق بمسألة السيادة .

حقيقة أن بريطانيا قامت ، ومن جانب واحد ، فى عام ١٨٧٩ ، بالغاء نظام الإمتيازات الأجنبية ، وذكرت أن هذه العملية كانت طبقاً لمبادىء القانون الدولى . وأعلنت الحكومة البريطانية ، بمذكرة وجهتها إلى الدول المعنية ، أن هذا الإلغاء يتم كأمر واقع ، وطلبت موافقة هذه الدول على ذلك ، إستناداً إلى وقوع التغيير الإدارى . ولكن بريطانيا العظمى إضطرت ، أمام إحتجاج هذه الدول ، إلى تغيير النظام القضائى الموجود ، وذلك عن طريق إدخال نص خاص ، ذكر أن الرعايا غير العثمانيين لن يخضعوا لسلطة القبارصة ، بل سيخضعون لمحاكم يرأسها قاضى إنجليزى . ولقد استمر هذا النظام حتى عام ١٩٢٨ ، ثم إنتهى العمل به نهائياً فى هذا التاريخ .

أما فيما يتعلق بالوضعية الوطنية ، فإن القبارصة كانوا رعايا عثمانيين ، ولم يكن من حقهم الحصول على جواز سفر بريطاني، بل كانوا يحصلون على «تذكرة مرور» كانت تعتبرهم مجرد « سكان قبرص » ، ولم تعطهم حق حماية السلطات القنصلية البريطانية من الخارج .

٣ - النظام الادارى :

وصل عدد سكان قبرص ، تبعاً لإحصائية عام ١٨٨١ ، إلى ١٨٦٫٠٠٠ نسمة ، كان منهم ١٣٧٫٦٣١ من اليونانيين و ٤٥٫٤٥٨ من الأتراك . ولقد قسمت الجزيرة إلى ست مقاطعات : نيقوسيا،وفماجوستا ، ولارنكا ، وليماسول ، وبافوس ، وكيرينيا . وتم تنظيم القضاء ؛ وتم إنشاء محكمة عليا فى نيقوسيا كما تم إنشاء محاكم أخرى ، يرأسها رئيس إنجليزى ، وتتكون من قاضيين ، أحدهما من أصل يونانى ، والثانى من أصل تركى فى كل مدينة من مدن قبرص الستة ؛ كما تم إنشاء محاكم من الدرجة الأولى ، أو محاكم المصالحة ، فى المدن وفى معظم القرى الكبيرة فى الجزيرة .

وفى عام ١٨٨٢ ، تغير المجلس التشريعى للمندوب السامى ، وحل محله مجلس آخر ، يتكون من ١٨ عضوا ، منهم ستة من الموظفين الانجليز ، يعينهم التاج ، وإثنى عشر عضواً منتخبين : تسعة من اليونانيين وثلاثة من الأتراك .

أما السلطة التنفيذية فانها بقيت فى أيدى المندوب السامى ، ويعاونه فى ذلك مجلس تنفيذى يتكون من سبعة أشخاص ، كان أربعة من بينهم من الموظفين الانجليز ، وأثنان من اليونانيين ، وواحد من الأتراك . وعهد بالإدارة المحلية ، فى المدن الست وفى بعض القرى الكبيرة ، إلى مجالس بلدية ، ينتخبها الأهالى ، ويرأسها أحد العمد الذى يتم إنتخابه بواسطة أعضاء المجلس . وكان إنتخاب الممثلين البلديين يقوم على أساس عدد السكان ، اليونيين والأتراك ، إذ أن كل

طائفة كان من حقها إنتخاب ممثليها ، تبعا لنسبة عدد الناخبين . وهكذا كان هناك من كل المدن والقرى الكبيرة فى قبرص عملوا من اليونانيين ، فيما عدا قرية اليفكا، التى كان عمدتها تركيا . وفى كل قرى قبرص الأخرى ، كانت هناك سلطات محلية منفصلة ، لليونانيين من جانب ، وللأتراك من جانب آخر .

ولقد عهدوا بشئون التعليم كذلك إلى لجان محلية، تحت رئاسة الإساقفة، بالنسبة لليونانيين ، وتحت رئاسة الأعيان ورجال الدين الأتراك بالنسبة لمدارس طائفتهم. وكانت الدولة تشرف على التعليم العام ، ولكن مرتبات المدرسين فى المدارس كانت على حساب أعضاء كل طائفة ، والتى كانت تجمع ضرائب خاصة من بين أعضائهما من أجل ذلك . وكانت حكومة الجزيرة قد إقتصرت على أمر إعانة التعليم الإنجليزى . ولقد وقعت محاولات ، من جانب المندوب السامى البريطانى، لابدال التعليم اليونانى بالتعليم الإنجليزى فى المدارس الإبتدائية ، ولكن هذه المحاولة رفضها وزير المستعمرات البريطانية ، اللورد كيمبرلى . وهكذا ظلت اللغة اليونانية إحدى اللغات الرسمية الثلاث فى الجزيرة ، مع الانجليزية والتركية ،حتى نهاية عهد الاحتلال البريطانى .ومع ذلك فعلينا أن نلاحظ أن المذكرات التى كان يونانيو الجزيرة يقدمونها إلى وزارة المستعمرات فى السنوات الأولى ، كانت تكتب باللغة الفرنسية ، والتى كانت هى اللغة الأجنبية الوحيدة التى كان اليونانيون يتحدثون بها فى هذا العصر .

أما الشرطة ونظام السجون فإنها أصلحت وعدلت على نفس النمط الذى كان سائداً فى بقية المستعمرات الانجليزية .

٤ — الجزية :

ولقد سيطرت إحدى المسائل على التاريخ الاقتصادى لقبرص ، منذ وصول الانجليز إلى الجزيرة حتى عام ١٩٢٧ ، وهى مسألة إجبار سكان الجزيرة على دفع

جزية سنوية تبلغ ٩٢,٠٠٠ جنيها لانجلترا كجزية سنوية للسلطان، نظير إحتلال إنجلترا للجزيرة .

ولقد نظر اليونانيون إلى هذا المبلغ أنه كان يدفع لانجلترا،لا للسلطان، وبنوا على ذلك أمر إنتهاء السيادة العثمانية على الجزيرة . والواقع أن هذا المبلغ كان لا يدفع للسلطات ، وأن الحكومة البريطانية كانت تحتجزه بعد ذلك ، ولكن على أساس أنه جزية للسلطان ، ثم تعيد حجزه ، كجزء من سداد الديون العثمانية ، التى تمت تسويتها منذ عام ١٨٥٥ .

وفى عام ١٩٠٧ ، وبعد طلبات متكررة من مندوبى اليونانيين تم تخفيض الجزية السنوية من ٩٢,٠٠٠ جنيه إلى ٤٢,٠٠٠ جنيه ، ثم تم إلغاؤها نهائيةفىعام ١٩٢٧ ، وحل محلها مبلغ سنوى يبلغ ١٠,٠٠٠ جنيه ، كمساهمة من قبرص فى نفقات الدفاع عن الامبراطورية البريطانية .

وفى أثناء الفترة الأولى من الاحتلال البريطانى للجزيرة كان أمر دفع هذه الجزية يمثل عبئا ثقيلا على الميزانية العامة . وطبقا للدراسة التى تمت فى عام ١٨٨١ ، كانت الضرائب تصل إلى نسبة ١٧,٥ ٪ من الدخل السنوى ، وكان الجزء الأكبر منها يرصد لدفع الجزية ، ولقد قدروا أن أكثر من مليونين ونصف مليون جنيه كانت قد دفعت إلى الخزانة البريطانية حتى عام ١٩٠٦ ، وأن هذا المبلغ وصل فى مجموعه ، وحتى وقت الإلغاء النهائى للجزية فى عام ١٩٢٧ إلى مايزيد على ثلاثة ملايين واصف مليون جنيه . وكانت هذه الجزية السنوية تثقل على الميزانيةالعامة لبلاد ضعيفة ومتخلفة مثل قبرص . واذا ماعرفنا أن الميزانيةالسنويةللجزيرة كانت لاتزيد على ١٤٨,٠٠٠ جنيه فى عام ١٨٧٩ ، وعلى ١٩٨,٠٠٠ جنيه فىعام ١٩٠٢ ، وعلى ٢٨٧,٠٠٠ جنيه فى عام ١٩١١ لفهمنا سبب أن دفع بلغ ٩٢,٠٠٠ جنيه كان يتسبب فى الكثير من الشكوى من جانب سكان الجزيرة وكان هذا المبلغ يتضمن

جزءاً هاما من إيراد الجزيرة ، ولايترك شيئا تقريباً لتنمية الموارد الطبيعية، وكان هو السبب الرئيسى لتأخر التقدم الاقتصادى فيها . ولولا بعض المعونات من الخزانة البريطانية ، وبعض المنح من الجاليات القبرصية المقيمة فى الخارج ، لتم تحطيم الجزيرة من الناحية الإقتصادية . ومع ذلك ، فان الحكومة الانجليزية كانت تصم أذانها دائما عن مذكرات وإحتجاجات أهالى قبرص ، وكانت تعتذر بالالتزامات التعاقدية مع السلطان ، أى تعتذر بدعوى إضطرارها إلى دفع الجزية سنويا للسلطان.

٥ - الأحداث السياسية :

لقد أظهر القبارصة اليونانيون ، ومنذ بداية الحكم البريطانى للجزيرة، آمالهم من أجل توحيد جزيرتهم مع اليونان . وكانت الأعلام اليونانية المرفوعة على كل الكنائس والمدارس ، والمؤسسات الخاصة ، فى المدن والقرى ، تذكر البريطانيين بهذه الآمال القومية . وفى نفس الوقت ، لم تكن الحركة الوطنية فى قبرص تظهر أى عداء تجاه إنجلترا ، والتى كان سكان الجزيرة يعتبرونها دائما على أنها دولة صديقة لوطنهم الأم . وكان القبارصة الأتراك ، مع إظهارهم مطالبهم القومية ، وتقديمها بشكل مشروع ، يطلبون بريطانيا بتطبيق مبادئها الحرة على جزيرة قبرص . وفى كل عام ، وفى مناسبة إفتتاح جلسات المجلس التشريعى ، كان النواب اليونانيون يتقدمون ، ومع إجابتهم على خطاب التاج ، بالتماس من الإتحاد مع اليونان . ولم يكن الاساقفة ، والأعيان ، وسلطات القرى يتركون إحدى الفرص لكى يؤكدوا أملهم الوطنى الوحيد . وفى عام ١٨٨٩ ، وفى وقت زيارة وفد قبرص للندن ، برئاسة رئيس الأساقفة سوفرونيوس ، الذى كان قد ذهب لمناقشة المشكلات الإقتصادية للجزيرة مع وزير المستعمرات ، أظهر ممثلو الشعب ، وقبل أى شىء آخر ، فى مذكرتهم ، التى كتبوها بالفرنسية ، آمالهم القومية بهذه الألفاظ :

«إن شعب قبرص ، الذى لم ينس أصله وتقاليده ، يتجرأ ويأمل دائما فى الوصول إلى مستقبل وطنى» .

وكانت إجابة الإنجليز تستند دائما إلى أساس شروط الاتفاق الانجليزى التركى لعام ١٨٧٨ . «إننا نحترم مشاعركم ، ولكن إنجلترا لا توجد فى قبرص إلا بصفتها منتدبة من جانب السلطان . والجزيرة تتبع دائما الامبراطورية العثمانية ، ولم يتنازل السلطان أبداً عن حقوق سيادته عليها» .

ومع ذلك ، فان السلطات البريطانية لم تتخذ أية إجراءات ضد الآلاف من المتطوعين القبارصة فى سنوات ١٨٩٧ و١٩١٢ -١٩١٣ ؛ فلم تعارض فى سفرهم ، كما لم تعارض فى عودتهم إلى الجزيرة ، وحيث كانوا يستقبلون كأبطال ، وكانوا قد حاربوا الدولة العثمانية وفى صفوف اليونانيين ، وإجابة على إحتجاج أحد النواب من الأتراك القبارصة ، على موقف الحكومة التى سمحت لرعايا عثمانيين بالإشتراك فى حرب ضد الدولة العثمانية ، أجاب ممثل المندوب السامى البريطانى إنه على الأتراك القبارصة أن يظهروا كذلك ولاءهم الوطنى ، بدلا من الإحتجاج على أعمال القبارصة اليونانيين .

وفى عام ١٩٠٧ ، قام المستر ونستون تشرشل ، والذى كان حينئذ وكيلا لوزارة المستعمرات بزيارة للجزيرة لدراسة الأوضاع فيها . ولقد قابلوه عند وصوله وهم يحملون الأعلام اليونانية ، ويهتفون بحياة الإتحاد مع اليونان . وذكر له النواب اليونانيون القبارصة ، فى المذكرة التى قدموها له ، السابقة النبيلة التى قامت بها بريطانيا العظمى ، والتى تتمثل فى تنازل بريطانيا عن الجزر الأيونية لليونان . ولقد كرر ونستون تشرشل ، فى إجابته ، حجج سيادة السلطان ، ولكنه وافق على أنه «من الطبيعى ، بالنسبة لأهالى قبرص ، الذين هم من أصل يونانى ، أن يعتبروا إنضمامهم إلى مايسمونه الوطن الأم ، كمثل أعلى جدير بالعمل جديا من

أجله ، وبنشاط وإصرار ». ولقد أضاف أن هذه المشاعر كانت دلالة على الولاء الوطنى الذى يمثل الأمة اليونانية النبيلة .

وفى أثناء هذه الفترة ، كانت علاقات قبرص مع اليونان ودية للغاية . فكان القبارصة يشاركون فى كل الاحتفالات والمناسبات ذات الطابع الهلينى ،وكذلك فى الكثير من الحركات الثقافية والرياضية ، وحتى التجارية. وكان شباب القبارصة اليونانيين يذهبون للدراسة الجامعية فى أثينا ؛ وكانت صحف قبرص تنشر أنباء اليونان ، وكانوا يحتفلون فى قبرص بالأعياد الوطنية لليونان ، وبكل حماس .

ورغم سوء الأحوال الاقتصادية ، كان القبارصةاليونانيون يحرمون أنفسهم من الضرورى لإرسال التبرعات فى المناسبات الوطنية لوطنهم الأم.وفى عام١٩١٢، قام النواب اليونانيون فى قبرص بتقديم إستقالاتهم، بعدأن رفض وزير المستعمرات قبول طلبهم لتعديل الدستور ، والبدء فى عملية إصلاحات فى الادارة.أما الشعب القبرصى اليونانى ، فإنه قام بتأييدهم ، وقام بمظاهرات للتضامن،وعقدالاجتماعات فى نيقوسيا ، وغيرها من المدن ، وأرسل فى نفس هذه السنة ، وفداً إلى لندن ، لكى يقدم للحكومة الإنجليزية مطالبه الوطنية ، وشكاواه فى الجزية السنوية،ومن النظام الإدارى المطبق .

أما العلاقات بين اليونانيين القبارصة،والقبارصة الأتراك،وهم أقلية فى الجزيرة، فانها كانت خلال هذه الفترة تتسم بالإحترام المتبادل ، فيما عدا بعض المراحل النادرة، وفى المجلس التشريعى كان النواب اليونانيون والنواب الأتراك يتعاونون، فى المسائل المحلية ، وكانت علاقاتهم الإجتماعية ، وعلاقاتهم التجارية دائماجيدة. وكان اليونانيون والأتراك يتبادلون الزيارات فى مناسبات الأعياد الدينية المسيحية والاسلامية ؛ وكانوا يعملون سويا فى المشروعات التجارية والصناعية ، ووصل الأمر حتى ببعض أطفال الأتراك إلى أن يدرسوا فى المدارس اليونانية . وكانت الغالبية العظمى من القبارصة الأتراك تتحدث اللغة اليونانية .

الفصل التاسع

قبرص فى أثناء الحرب العالمية الأولى وما بعدها .

١ - ضم قبرص إلى الامبراطورية البريطانية (١٩١٤) :-

فى يوم ٥ نوفمبر ١٩١٤ ، قامت الدولة العثمانية باعلان الحرب على بريطانيا العظمى وفرنسا . وفى نفس اليوم أصدر ملك إنجلترا قراراً بالغاء الإتفاق الإنجليزى التركى لعام ١٨٧٨ ، وأعلن ضم قبرص إلى ممتلكاته . وفى نفس الوقت أعلنت حالة الحرب فى الجزيرة على الدولة العثمانية ، وكذلك أمر إلغاء السيادة العثمانية على قبرص . وأصبح جميع الرعايا العثمانيين الموجودين فى الجزيرة فى يوم الضم رعايا بريطانيون ، كما أصبح على الموظفين أن يقسموا بالولاء لملك إنجلترا وخلفائه .

ولقد قابل القبارصة اليونانيون هذا التغيير بحماس ، وذلك بأمل أن يسهل النظام الجديد لقبرص أمر تحقيق مطالبهم القومية . أما القبارصه الأتراك فانهم لم يظهروا إحتجاجاً ، بل قبلوا بهدوء ، إن لم يكن بخضوع ، هذا النظام الجديد ، وكانوا لا يرغبون، بنوع خاص ، بخلق ظروف غير مناسبة لمركزهم كموظفين للدولة.

ومع ذلك ، فإن ضم الجزيرة للإمبراطورية البريطانية ، لم يكن يتمشى مع مبادىء قانون الغزو ، على أرض مؤجرة ، أو يوجد بشأنها إتفاق ، إلا فى حالة قيام الطرف الثانى باعلان رغبته فى إنهاء إتفاق عام ١٨٧٨ . ولكن إنجلترا لم تهتم كثيراً بالصيغ القانونية فى أثناء الحرب العالمية الأولى ؛ ورأت أنه من الممكن تسوية عدم شرعية هذا الضم من جانب واحد فيما بعد ، ومع معاهدات الصلح .

وكان هذا هو ماتم عن طريق معاهدة سيفر فى عام ١٩١٩ ، ثم معاهدة لوزان فى عام ١٩٢٣ .

وفى عام ١٩١٧ ، وحين قامت روسيا ، بعد ثورة أكتوبر ، بعقد صلح برست — ليتوفسك المنفرد مع ألمانيا وحلفائها ، طالبت تركيا بعودة قارص ، وأردهان ، وباطوم . وكان فى وسعها أن تحصل على حقها ، بهذه الطريقة فى استعادة قبرص ، ولكنها إضطرت ، بعد هزيمتها فى عام ١٩١٨ إلى أن تتخلى عن ذلك .

٣ - عرض قبرص على اليونان (١٩١٥) :-

وفى شهر أكتوبر عام ١٩١٥ ، قامت بريطانيا العظمى بعرض قبرص على اليونان ، فى نظير دخولها الحرب إلى جانب الحلفاء . ولم تقبل اليونان هذا العرض ، بسبب معارضة روسيا ، التى أعلن وزير خارجيتها أن وجود القوات اليونانية فى القسطنطينية أمر لا يمكن الموافقة عليه بأى شكل من الأشكال .

وكانت اليونان فى ذلك الوقت منقسمة على نفسها ، نتيجة للصراع الموجود بين الأحزاب ، فلم تتمكن من أن تفيد من الفرصة السانحة . أما فى قبرص ، فانهم لم يعلموا بالنبأ إلا حينما كان العرض قد سحب . وهكذا فقد القبارصة اليونانيون فرصة إتحادهم مع اليونان ؛ ومع ذلك فإن القبارصة لم يفقدوا الأمل ، وظلوا يشيرون إلى هذا العرض فى مذكراتهم . كدليل على قبول إنجلترا للصفقة اليونانية لقبرص .

وعند نهاية الحرب ، أرسل القبارصة اليونانيون وفداً إلى لندن ، برئاسة رئيس الأساقفة ، لكى يطلبوا من جديد أمر إتحادهم مع اليونان ، ولكنهم لم يتمكنوا من الحصول إلا على بعض الوعود غير المحددة ، ودون أية نتيجة إيجابية.

ولقد أكد لويد جورج ، رئيس وزراء بريطانيا ، لرئيس الأساقفة أنه كان يعلم عواطف الأهالى اليونانيين فى قبرص ، فى صالح إتحاد الجزيرة مع اليونان ، وأضاف أن رغباتهم سوف « تؤخذ بعين الإعتبار من جانب الحكومة البريطانية، وبكل إهتمام بالغ وتعاطف ، فى وقت تحديد مستقبل الجزيرة » . وفى نفس الوقت ، أعلن مكدونالد ، رئيس حزب العمال ، فى المؤتمر الاشتراكى الدولى ، الذى إجتمع فى برن فى عام ١٩١٩ ، أن حزب العمال البريطانى سوف يطبق مبدأ حرية الشعوب فى تقرير مصيرها على قبرص . وبعد أن حصل الوفد على هذه الوعود ، عاد إلى قبرص ، ولكن سرعان ما أعلنت الحكومة البريطانية ، وبعد وقت قصير ، أنها تنوى الإحتفاظ بالجزيرة .

٣ ـ قبرص ومعاهدات الصلح :ـ

وحين تم عقد معاهدة سيفر ، فى عام ١٩٢٠ ، تنازلت تركيا ، وبالمواد ١١٥ — ١١٧ عن كل حقوقها وصفاتها على وفى جزيرة قبرص ، بما فى ذلك أمر الجزية ، ووافقت على أمر ضم جزيرة قبرص إلى الممتلكات البريطانية ، منذ ٥ نوفمبر ١٩١٤ . وباتفاق آخر ، تم التوقيع عليه من جانب إيطاليا واليونان (والذى لم يتم تصديق إيطاليا عليه) ، كان على جزر الدوديكانيز ، وفيما عدا جزيرة رودس ، أن تعاد إلى اليونان ، وكان من حق أهالى رودس أن يمارسوا حقهم فى تقرير أمر مصير جزيرتهم ، فى نفس اليوم الذى تقرر فيه إنجلترا أمر إعطاء قبرص لليونان .

ولكن معاهدة سيفر ظلت بدون تنفيذ ، وحلت محلها معاهدة لوزان ، التى عقدت يوم ٢٤ يوليو ١٩٢٣ ، بعد الهزيمة التى أنزلها الكماليون باليونانيين فى آسيا الصغرى وأزمير ، فى عام ١٩٢٢ . وكانت شروط المعاهدة الجديدة هى نفس

شروط معاهدة سيفر فيما يتعلق بموضوع ضم جزيرة قبرص ، وتخلى تركيا عن حقوقها فى هذه الجزيرة : فأصبح الرعايا العثمانيين المقيمين فى الجزيرة رعايا بريطانيين ، بحق الضم ، ومع ذلك فقد كان من حقهم ، وفى خلال فترة سنتين ، أن يختاروا الجنسية التركية ، وذلك من تاريخ تنفيذ معاهدة لوزان ؛ وفى هذه الحالة الأخيرة ، عليهم أن يتركوا جزيرة ، قبرص فى خلال فترة الإثنى عشر شهراً التالية لممارسة حق الإختيار . ولقد قامت بالفعل بعض مئات من القبارصة الأتراك بترك جزيرة قبرص فيما بين عامى ١٩٢٤ و ١٩٢٦ ، وذلك من أجل الإقامة فى آسيا الصغرى . وكانت المميزات التى تعرضها تركيا عليهم ، من أجل إعادة التواطن فى المدن والأحياء التى أخلاها اليونانيون ، وغيرهم من العناصر المسيحية ، تجذبهم صوب بلادهم الأصلية . أما بقيه القبارصة الأتراك فإنهم ظلوا يمارسون حياتهم كما هى ، فى جزيرة قبرص ، وجنباً إلى جنب مع إخوانهم القبارصة اليونانيين .

٤ ـ قبرص مستعمرة للتاج :ـ

ولقد تسبب رفض الحكومة البريطانية لمطالب القبارصة اليونانيين فى نشأة أزمة سياسية . وقام النواب القبارصة اليونانيون بتقديم إستقالاتهم ، تعبيراً عن إحتجاجهم ، وقامت الغالبية العظمى لسكان الجزيرة بالامتناع عن المشاركة فى الانتخابات الجديدة ، والتى تم فيها إنتخاب إثنين من الموازنة وسبعة من القبارصة اليونانيين .

وقامت الإدارة البريطانية باتخاذ إجراءات صارمة ؛ وقام المندوب السامى باصدار الأمر بطرد إثنين من كبار الرجال السياسيين ، من القبارصة اليونانيين، من الجزيرة ، وكان من بينهما نائب لارناكا السابق . وتحولت كل الحركة السياسية من المجلس التشريعى إلى قصر رئيس الأساقفة ، وحيث قام مجلس وطنى

يونانى ، يتألف من الأساقفة ، والنواب المستقيلين ، وغيرهم من الأعيان ، بتسيير شئون الأهالى ، متناسين فى ذلك أمر وجود السلطات البريطانية . وظل الحال كذلك حتى وقت تغيير وضعية الجزيرة فى عام ١٩٢٥ .

وفى يوم ١٠ مارس ١٩٢٥ ، منحت بريطانيا العظمى قبرص وضعية مستعمرة التاج . وتغير لقب المندوب السامى إلى لقب حاكم . وإرتفع عدد النواب القبارصة اليونانيين إلى إثنى عشر ، بينما ظل عدد النواب القبارصة الاتراك ثلاثة ، كما كان . وفى أثناء ذلك الوقت ، كانت الأغلبيه اليونانية محرومة من السلطات البرلمانية . ولكى يعادلوا الإثنى عشر نائباً من اليونانيين ، رفع الانجليز عدد الأعضاء المعينين من ستة إلى تسعة .

ولقد ظل هذا النظام الجديد يعمل لمدة ستة سنوات ، قام خلالها القبارصة اليونانيون بارسال وفد جديد إلى لندن ، لكى يطالب باتحاد قبرص مع اليونان ؛ ويطالب كذلك بإجراء إصلاحات دستورية تسمح لشعب الجزيرة بتسيير الشئون المحلية . ولكن إجابة حكومة العمال لم تكن تختلف عن إجابة الحكومات السابقة . وتحت ضغط الأهالى ، إضطر النواب القبارصة اليونانيون إلى تقديم إستقالاتهم . وفى ذلك الوقت قام أسقف سيتيون ، نائب لارناكا ، باصدار إعلان ، فى ليماسول ، عن إتحاد جزيرة قبرص مع اليونان ، وعدم إطاعة السلطات البريطانية وفى ليلة ٢١ أكتوبر ١٩٣٠ ، قام المتظاهرون من القبارصة اليونانيين فى نيقوسيا بالزحف على قصر الحاكم ، وطالبوا بالاتحاد مع اليونان . وحين رفض طلبهم ، قاموا باحراق القصر . وفى نفس الوقت ، قام أهالى الجزيرة بمظاهرات ضخمة معادية للبريطانيين ، فى المدن الأخرى والقرى ، ورفضت السلطات المحلية ، من القبارصة اليونانيين ، ممارسة وظائفها .

وسرعان ما أعلنت حالة الطوارىء : فتم إلغاء حرية الصحافة وحرية

الإنتقال والمراسلة ، والغى المجلس التشريعى، وإضطر الأهالى القبارصة اليونانيون إلى دفع غرامة ، ودفع تكاليف إعادة بناء قصر الحاكم، وصدرت الأوامر بطرد أسقف سيتيون وأسقف كيرينيا ، وكذلك نائبين وعدد من الأعيان ، من جزيرة قبرص ؛ كما تم إلقاء القبض على مايزيد على ألف شخص ، أو وضعهم فى إقامة محددة . ومنع تدريس تاريخ اليونان ؛ وظلت الكنيسة اليونانية بدون أساقفة ، وبدون مجلس كنسى ؛ أما حق التشريع فانه رجع إلى حاكم الجزيرة البريطانى .

ولقد ظل هذا النظام سارياً حتى وقت إعلان الحرب العالمية الثانية ، فى عام ١٩٣٩ . وفى أثناء ذلك الوقت ، قام الانجليز بإنشاء لجنة إستشارية ، فى عام ١٩٣٣ ، تتكون من أعضاء معينين بواسطة الحاكم ، حتى تعطيه رأيها فيما يحتاجه من إجراءات داخلية . ومع ذلك ، فإن التضييق الذى فرض على التعليم وعلى الكنيسة اليونانية ظل كما هو . وبعد وفاة رئيس الأساقفة كيرلس ، فى عام ١٩٣٣ ، ظل عرشه خاوياً ، دون خليفة ، إذ أن السلطات البريطانية رفضت أن تتم الانتخابات طبقاً للقانون الكنسى ؛ وكانت قد أمرت بنفى أساقفة سيتيون وكيرينيا . وحين قام أسقف بافوس بالاحتجاج على الإجراءات التى قامت بها إدارة التعليم بالنسبة لتعليم تاريخ اليونان ، حكمت عليه المحكمة البريطانية ، وعلى أساس إرتكاب جريمة التمرد ، ووضع فى إقامة محددة وإجبارية ، فى قصر الأسقفية ، لايبرحه .

وجاء بعد ذلك العدوان الفاشستى الإيطالى ، يوم ٢٨ أكتوبر ١٩٤٠ على اليونان ، لكى يغير الوضع فى فترة ساعات معدودة . وما أن علموا بالنبأ حتى إمتلأت جزيرة قبرص بالأعلام اليونانية من جديد ، وبعد أن كان الأهالى قد خبؤها لمدة سنوات طويلة ، ولأول مرة ، منذ عام ١٨٧٨ رفعت الأعلام اليونانية إلى جانب الأعلام البريطانية . ورغم منع المظاهرات ، عبر شعب قبرص

وبحماس عن مشاعره ، وسايرت المظاهرات فى شوارع المدن القبرصية ، وحتى فى القرى ، وطالب القبارصة اليونانيون بالتطوع ، وبالسفر إلى اليونان للمشاركة فى الحرب والمقاومة . ولكن الانجليز لم يسمحوا لهم بذلك .

وبعد الإحتلال الألمانى لجزيرة كريت ، فى عام ١٩٤١ ، عاشت جزيرة قبرص أياماً عصيبة . وكانت السلطات تخشى من وقوع هجوم على قبرص ، فأمرت بإخلاء السكان المدنيين من المدن ؛ ولكن نشوب الحرب بين ألمانيا وروسيا ، فى صيف عام ١٩٤١ ، أنقذ الجزيرة من بؤس الوقوع تحت الاحتلال الأجنبى .

وفى هذا الوقت العصيب ، وأمام الخطر ، قامت السلطات البريطانية بالتوجه إلى المشاعر الوطنية للقبارصة ، حتى يقبلون الخدمة فى القوات المسلحة ، من أجل تحرير اليونان . وهكذا قام أكثر من ٣٠٫٠٠٠ شخص بقيد أسمائهم ، كمتطوعين ، من أجل الخدمة فى الخارج ؛ وحاربوا بكل بسالة ، على جبهات فرنسا ، وإيطاليا ، واليونان ، وشمال إفريقية . كما قام أكثر من ١٠٫٠٠٠ شخص بالتطوع من أجل الدفاع عن الجزيرة . وفى عام ١٩٤٣ ، قام المستر ونستون تشرشل ، وهو فى طريق عودته إلى إنجلترا ، بزيارة رسمية لقبرص ، وللمرة الثانية . وصرح أمام أسقف بافوس ، وأمام الأعيان المجتمعين بهذه المناسبة فى حديقة قصر الحاكم : « حينما تنتهى الحرب ، سيكون إسم قبرص بين تلك الأسماء التى إستحقت الجدارة ، ليس فقط من جيلنا ، ولكن كذلك من الأجيال المقبلة » .

وبعد نهاية الحرب ، قام القبارصة ، وطبقاً لنصوص ميثاق الأطلنطى ، والوعد بالتحرر السياسى للشعوب الخاضعة للنظم الاستعمارية ، بإرسال مندوبيهم من جديد إلى لندن ، لكى يطالبوا بالإتحاد مع اليونان . ولكنهم صدموا بنفس الرفض التقليدى . ومع ذلك ، فإن الانجليز قاموا هذه المرة بتقديم بعض التنازلات : فوعدوا بعودة الأشخاص المبعدين منذ عام ١٩٣١ ، وبإعادة تشكيل

المجلس الكنسى الخاص بالكنيسة اليونانية ، كما حاولوا وضع ميثاق دستورى يوافق عليه الشعب . وهذا الدستور الذى فكروا فيه كان يتعلق باستقلال ذاتى يحدده حق الإعتراض ، « الفيتو » ، الذى يحتفظ به الحاكم . وأمام رفض الأهالى من القبارصة اليونانيين ، وباستثناء الشيوعيين ، المشاركة فى وضع هذا الميثاق الدستورى ، فشل المشروع الانجليزى . وقام الشعب من جديد بالتظاهر فى الشوارع ، معلناً مطالبة الوطنية ، وأخذ على البريطانيين أنهم كانوا يرغبون فى الاحتفاظ بسيطرتهم على الجزيرة بشكل أبدى ، وعلى عكس ما أعلنوه .

أنها مرحلة جديدة فى تاريخ قبرص ، إنها مرحلة الاستقلال .

الباب التاسع

إستقلال قبرص

الفصل العاشر

الحركة الوطنية فى قبرص

١ ـ إزدياد الاهمية الاستراتيجية لقبرص :ـ

مع نهاية الحرب العالمية ،فى عام ١٩٤٥بدأت تغيرات هامة فى كل منطقة الشرق الأوسط ، نتيجة لانتصار مبادىء الديمقراطيات ، وإنتشار فكرة حق الشعوب فى تقرير مصيرها ، مع نشأة الأمم المتحدة . وكان كل ذلك يدفع شعوب العالم التى خضعت للاستعمار إلى العمل من أجل الحصول على حريتها وإستقلالها ،سواء كانت قد أسهمت فى بذل مجهود ، برضاها ، ساعد الديمقراطيات على الوصول إلى النصر ، أو أنها وقفت تنتظر ساعة خلاص العالم من شرور النازية والفاشستية ، حتى تطالب بتحقيق أمانيها الوطنية ، وفى الإستقلال .

ولقد ساعد على إزدياد قوة هذه الحركة التحررية ، والتى كانت تعنى بالفعل بداية النهاية بالنسبة للنظام الاستعمارى والإمبريالى ، وتصفيته ، ذلك التطور العميق الذى حدث للدول الإستعمارية السابقة ، والتى فقدت الإمكانيات المادية ، وحتى المعنوية ، التى كانت تستخدمها حتى ذلك الوقت لقهر الشعوب . فلقد خرجت كل من إنجلترا وفرنسا ، رغم إنتصارهما ، أو مشاركتهما فى النصر على إيطاليا وألمانيا واليابان ، وهما مكبلتين بالديون ، وقد تخربت الكثير من مدنهما ومصانعهما ، والتجهيزات العامة الموجودة فى بلادهما . وكانت الخسائر البشرية فادحة فى هذه الحرب ، وشعرت فيها الدول الإستعمارية بحاجتها إلى الدول الخاضعة لها ، إستراتيجيا وإقتصاديا ، وحتى سياسياً ومعنوياً ، حتى تستمر فى مواصلة الحرب . كما شعر فيها أبناء المستعمرات بأنهم قد قاموا بدور إيجابى لولاه

لما تمكنت الدول العظمى ، التى تستعمرهم ، من أن تنتصر فى الحرب . هذا علاوة على صدور بعض التصريحات من جانب المسئولين فى هذه الدول الاستعمارية ، حتى وإن كان بعضها قد صدر لكسب الوقت ، تعترف بما قامت به هذه الشعوب ، وتعدها بمستقبل أفضل بمجرد نهاية الحرب . وجاءت مبادىء ميثاق الأطلنطى ، وإنشاء هيئة الأمم المتحدة لكى تدعم السير فى هذا الاتجاه .

وفى منطقة الشرق الأوسط كانت عملية النمو مستمرة ، وبشكل يهدد سيطرة الإمبراطورية البريطانية ، كما كان الحال فيما مضى . ومع ضعف الإمبراطورية البريطانية ، زادت مبادىء التحرر من قوة الدول الحديثة فى المنطقة ، وبدا وكان النفوذ الأمريكى المتزايد ، يمثل شكلا جديداً ، فى ذلك الوقت ، لتدعيم حركات التخلص من السيطرة الإستعمارية السابقة وإن كان يحتفظ بما يليق به من قوة سيطرة إقتصادية يمارسها ، ويدعمها ، برؤوس أمواله وبقوة إنتصاره ،على البلاد الجديدة ، وعلى الدول التى كانت تستعمرها فى نفس الوقت . وكان كل ذلك يزيد من صعوبة الموقف أمام بريطانيا العظمى فى منطقة الشرق الأدنى .

أما من حيث العلاقة بين بريطانيا العظمى، وبين دول وأقاليم المنطقه، فكانت قوة التيار تسير فى إتجاه مضاد للسياسة البريطانية ، وكان ذلك واضحاً فى كل من مصر ، والعراق ، وفلسطين ؛ وذلك فى نفس الوقت الذى كان فيه على فرنسا أن تصفى نفوذها فى لبنان ، بعد أن أجبرت على تصفيته فى سوريا .

ورغم أن إنشاء جامعة الدول العربية لم يكن يمثل قوة مادية تخشاها بريطانيا، إلا أن نمو الحركات الوطنية فيما كان يمثل مناطق النفوذ البريطانى ، كان أمراً يحسب له كل حساب ، ورغم أن المفاوضات كانت سلاحاً يمكن لبريطانيا أن تؤجل به أمر الوصول إلى إتفاق ، إلا أن قوة الدفع الوطنى ، كان يعوض ذلك، واضطرته بريطانيا العظمى فى عام ١٩٤٦ إلى إخلاء قواعدها العسكرية فى كل

من القاهرة والاسكندرية،وإلى نقل قواتها إلى القواعد الموجودة فى قناة السويس؛ وكان الضغط عليها فى الرأى العام وفى الأمم المتحدة يجعلها تشعر بأن بقاءها كان عسكرياً ، وأنها فقدت أى تأييد فى أراضى مصر ، من جانب أبناء البلاد .

وكان الأمر بالنسبة لبريطانيا فى العراق لا يقل خطورة . وحتى من فلسطين كان نمو القوة اليهودية الوافدة إلى البلاد قد بدأ فى أخذ موقف صريح ضد بريطانيا ، كدولة صاحبة إنتداب ، وأخذ فى الإستعانة بتأييد الولايات المتحدة، ضد بريطانيا العظمى ، حتى يصل إلى إنشاء دولة إسرائيل .وإستخدمت المنظمات الصهيونية سلاح الإرهاب وسيلة فعالة ضد القوات البريطانية ، الوصول إلى أهدافها ، وفى الوقت الذى كان فيه العرب والفلسطينيون يضغطون على بريطانيا من جانب آخر ، حتى لا تضيع حقوقهم عليهم ، وفى بلادهم .

وكانت كل من قناة السويس فى مصر ، وحيفا فى فلسطين ، وكذلك العراق، تمثل أهمية كبرى بالنسبة للامبراطورية البريطانية ، من أجل مواصلاتها مع الهند والشرق الأقصى، وفى الوقت الذى واجهت فيه بريطانيا عنف الحركة الوطنية فى شبه القارة الهندية ، وعدم إستقرار الأوضاع ، مع إستمرار بعض حروب التحرير، فى بورما ، وأخذت فيه إندونيسيا تضغط علىسنغافورة . لقد أصبحت طرق المواصلات الإمبراطورية ، بحريا ، عبر قناة السويس ، وجوياً عبر منطقة الشرق الأوسط ، مهددة ؛ كما أصبحت حيفا ، كمخرج لبترول الشرق الأوسط ، غير آمنة .

لقد أصبح على بريطانيا أن تعيد حسا باتها من جديد ، بالنسبة لكل المنطقة ، وتختار لنفسها خطاً ثانياً ، فى حالة فقدها للخط الأول . وإذا كانت خطوط البترول التى تصل إلى حيفا هى خطوط بترول شركة أرامكو، أى الشركة العربية

الأمريكية للنفط ، وكان الضغط الذى تمارسه الولايات المتحدة على بريطانيا من أجل الحركة الصهيونية قد تزايد فى هذه الفترة ، وأصبح الوجود البريطانى فى فلسطين غير محتملا ، وأصبحت قواتها تشعر بأنها موجودة فى أرض معادية ، فيمكن لبريطانيا أن تتراجع عن فلسطين ، وتعلن عجزها عن حل المشكلة العربية اليهودية ، أمام الأمم المتحدة ، وأمام الجميع . ويمكنها بذلك أن تترك اليهود يتعاملون مع العرب ، وتساير النفوذ الامريكى ، الذى كان له ثقله فى أوربا الغربية ، وفى بقية العالم فى ذلك الوقت .

وهذا الموقف ، الذى إتضح منذ عام ١٩٤٧ ، كان يجبر بريطانيا على أن تتخذ إحتياطاتها بالنسبة لخط ثان ، يمكنها منه أن تستمر فى مراقبة تطور الأحداث فى مصر ، وفى العراق ، وفى كل منطقة الشرق الأدنى ؛ وكان هذا الخط الثانى يتمثل فى قبرص ، التى كان موقعها الجغرافى يجعل منها قاعدة إستراتيجية لها قيمه كبيرة ، وقت الحاجة . ولذلك فإن بريطانيا سوف تتمسك بوجودها فيها .

ومنذ نهاية الحرب العالمية كانت المنظمات الصهيونية قد أخذت فى إعداد قوات لها ، وقامت بتدريبها فى معسكرات أنشئت فى فرنسا والنمسا ، لتزويدها برجال أصحاء مدربين ، يمكنهم المشاركة فى إنشاء دولة إسرائيل . وكما كانت بريطانيا هى « الحاضنة » التى إحتضنت الحركة الصهيونية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى ، ورعت نموها فى فلسطين ، إستمرت هذه المنظمات فى الإفادة من النفوذ البريطانى ، من أجل توصيل الكثير من المتطوعين اليهود ، بطريق الهجرة غير المشروعة ، إلى فلسطين ، وعن طريق أكثر المراكز البريطانية أمناً لهم ، وقرباً لهم ؛ وكان ذلك عن طريق قبرص ، التى إعتبرت محطة لتزويد اليهود فى فلسطين بما يلزمهم من رجال العصابات .

أما قوات الفيلق اليهودى ، والتى كانت بريطانيا قد أنشأته فى أثناء الحرب

العالمية الثانية ، كوحدة من وحدات الجيوش الإمبراطورية ، فإن بريطانيا قد إحتجزتها فى جزيرة قبرص كذلك. وحين استعدت القوات البريطانية للإنسحاب من فلسطين قبل يوم ١٥ مايو ١٩٤٨ ، كان هذا الفيلق يمثل إحتياطياً هاماً بالنسبة للمنظمات الصهيونية ، التى كانت تستعد من أجل الإستيلاء على ما يمكن أن تستولى عليه من أراضى فلسطين ، وتعلن قيام دولة إسرائيل . وإذا كانت بريطانيا قد أعلنت أن قوات هذا الفيلق لن تصل إلى فلسطين ، إلا أنها إضطرت بعد ذلك ، وأمام الأمر الواقع ، إلى أن تعلن أنه لم يكن فى مقدورها منع رجال هذا الفيلق من الذهاب إلى فلسطين .

وهكذا نرى أهمية قبرص بالنسبة لبريطانيا العظمى بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة ، وعملها على الإحتفاظ بهذه الجزيرة تحت سيطرتها ، وتزايد هذه الأهمية الإستراتيجية بالنسبة لكل منطقة الشرق الأدنى ، فى نفس هذه الفترة ، وكخط ثان للامبراطورية البريطانية، ترقب منها تطور الأحداث فى مصروالعراق وسوريا . وزاد من أهميتها وأهمية التواجد البريطانى فيها ، بداية التوتر بين الكتلة الشرقية والكتلة الغربية ، مع حادث برلين ، فى عام ١٩٤٨ ، وتقلقل الأوضاع ثم قيام الحرب الأهلية فى اليونان ، بين أصحاب الإتجاهات اليسارية ، وأصحاب الاتجاهات اليمينية ، من بين ملكيين ، ومن جمهوريين .

فما هو موقف شعب قبرص ، وأهلها ، وما هى حركاتهم فى هذه الفترة ؟

٢ ـ الاستفتاء الوطنى عام ١٩٥٠ :

منذ بداية عام ١٩٥٠ زاد ظهور مشاعر القبارصة اليونانيين لتحقيق أملهم فى الإتحاد مع اليونان . ولقد وجدوا أنه من الصعب عليهم الإعتماد على مجرد تقديم « المذكرات » للحكومة البريطانية ، إذا ما كانوا يرغبون فى الوصول إلى أهدافهم؛

ولذلك فانهم قرروا ضرورة رفع الأمر إلى الأمم المتحدة . وعمل على تشجيعهم ، ذلك القرار الذى كان مجلس النواب اليونانى قد وافق عليه بأغلبية شبه جماعية ، فى ٢٧ فبراير ١٩٤٧ ، وفى صالح مطالبهم الوطنية ، فبدأوا فى تنظيم عملية إستفتاء وطنى ، يوم ١٥ يناير ١٩٥٠ ، شاركت فيه الغالبية العظمى للقبارصة اليونانيين . وكان حاكم الجزيرة قد حرم على الموظفين الإدلاء بأصواتهم ؛ ومن بين ٢٢٤ر٧٤٧ صوتاً ، كان ٢١٥ر١٠٨ صوتاً فى صالح الإتحاد مع اليونان .

وبعد الإستفتاء ، سافر وفد من قبرص ، لاعطاء نسخ من بطاقات التصويت ، ونتائج الإستفتاء إلى أثينا ، ولندن ، ونيويورك ، ولتسليم هذه المجلدات إلى مجلس النواب اليونانى ، وللحكومة البريطانية ، وللسكرتير العام للأمم المتحدة .

وبعد عام من ذلك ، طلب مكاريوس الثالث ، رئيس أساقفة قبرص ، إلى الحكومة اليونانية ، أن تثير مسألة قبرص أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة . ولكن الحكومة اليونانية رفضت القيام بذلك ، وإكتفت ، فى أول الأمر ، بأن تتصل بالحكومة البريطانية ؛ ولم تعط هذه الإتصالات نتائج أكثر من رفض الحكومة البريطانية مناقشة الموضوع القبرصى . ولكن القبارصة لم يفقدوا الأمل .

وفى يوم ١٠ أغسطس ١٩٥٣ ، كتب رئيس الأساقفة مكاريوس ، باسم شعب قبرص ، إلى الأمين العام للأمم المتحدة ، وطلب إليه قيد موضوع قبرص فى جدول أعمال الدورة الثامنة للجمعية العمومية .

وكان رئيس الأساقفة مكاريوس يهدف الوصول إلى أن يحصل القبارصة على حق تقرير المصير . ولقد إستند فى ذلك إلى قرار الأمم المتحدة ، فى ١٦ ديسمبر ١٩٥٢ ، بالعمل على الإعتراف بحق تقرير المصير لجميع الشعوب غير المتمتعة بالحكم الذاتى ، حسب روح ومبادىء الهيئة ، فى حرية تعبير هذه الشعوب عن رغبتها بالاستفتاء أو بأية وسيلة ديمقراطية أخرى ، تجرى تحت إشراف الهيئة ؛

وكذلك على المادة الثالثة من ميثاق الأمم المتحدة ، التى تنص على إحترام رغبات الشعوب وحقوقها فى إختيار الحكومة التى تريدها ، وتمتع الشعوب المحرومة بسيادة حقيقية وحكم ذاتى ؛ وأخيراً إلى تصريح المستر آتلى ، فى مجلس العموم البريطانى ، عام ١٩٤٦ عندما كان رئيساً للوزراء ، بشأن المباحثات التى أجريت مع بورما لانهاء وضعها كمستعمرة ، وتمتعها بالحكم الذاتى .

ولكن أحداً لم يستمع إليه . وقرر حينئذ أن يبدأ فى محادثات ودية بين الأطراف ذات المصلحة ؛ وإن كان هذا الأمل قد ظل بلا جدوى . وفشلت مجهودات القبارصة فى تسوية المسألة ودياً ؛ ولم يستمع أحد إلى نداءاتهم . أما الطلبات الدبلوماسية ، التى كانت حكومة اليونان قد تقدمت بها ، فإنها إصطدمت برفض الحكومة البريطانية ، والتى لم توافق حتى على مناقشة المطالب الوطنية للقبارصة .

ولقد أعلن المستر هوبكنسون ، وزير الدولة لشئون المستعمرات ، يوم ٢٨ يوليو ١٩٥٤ ، وبشكل قاطع ، أمام مجلس العموم البريطانى بشأن قبرص : « إن بعض الأقاليم من الكومنولث لا يمكنها أبداً أن تدعى الوصول إلى إستقلال كامل » . وأمام مثل هذا الموقف الرافض تماما ، قررت الحكومة اليونانية أن تلتجىء إلى الأمم المتحدة . وفى يوم ١٦ أغسطس ١٩٥٤ ، كتبت إلى الأمين العام ، وطلبت قيد المسألة القبرصية فى جدول أعمال الدورة التاسعة للجمعية العامة . ولقد أشار الماريشال باباجوس ، رئيس الوزراء اليونانى ، فى خطابه ، إلى أن اليونان قد إستنفدت كل الوسائل للوصول إلى إتفاق ، عن طريق مباشر ؛ وبعد أن مرت كل الفترات التى تسمح بها الملاءمة الداخلية للجمعية العامة ، ترى نفسها مضطرة إلى الالتجاء إلى الأمم المتحدة ، لكى تطلب إليها إيجاد حل لهذه المشكلة ، والموافقة على الإعتراف بالحل الذى تفرضه العدالة ، والكرامة ،

والمبادىء المقدسة التى أعلنها الميثاق . وأنها تلتجىء إلى الجمعية العامة ، وهى واثقة من أنها ستقوم بعمل بناء ، من أجل السلم والحرية .

٣ ـ عرض القضية على الأمم المتحدة :

ولقد كتب الأسقف مكاريوس ، فى ٢٢ أغسطس ١٩٥٤ إلى سكرتير الأمم المتحدة ، خطاباً مؤيداً فيه موقف الحكومة اليونانية بعرض موضوع قبرص على الدورة التاسعة للجمعية العمومية ؛ وذكر فيه أنه سيكون لقرارات الأمم المتحدة أثرها الحيوى على حياة ومستقبل شعب قبرص اليونانى .

ثم شرح مكاريوس فى خطابه أنه يتحدث بالنيابة عن شعب قبرص ، ولكونه منتخباً كرئيس وطنى لهذا الشعب ؛ وذكر التالى :

أولا : أن جزيرة قبرص لا تتمتع بالحكم الذاتى ، وتقع تحت حكم بريطانيا العظمى فى الأمم المتحدة .

ثانيا : أن القبارصة اليونانيين يكونون ٨٠ ٪ من تعداد سكان الجزيرة ؛ وأشار إلى الاستفتاء الحر الذى تم فى عام ١٩٥٠ ، وكان من نتيجته أن ٨٠ ٪ من مجموع سكان الجزيرة قد طالبوا بالانضمام لليونان ، البلد الأم ؛ وأن نتائج هذا الاستفتاء قد سلمها وفد قبرص للحكومة البريطانية ، ولسكرتير الأمم المتحدة .

ثالثا : أن الحكومة البريطانية ترفض الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب القبرصى ؛ رغم أن ميثاق الأمم المتحدة (المادة ١ فقرة ٢ والمادة ٥٥) ينص على حق تقرير المصير للشعوب ، كمبدأ أساسى معترف به ؛ ورغم أن قرارات الجمعية العمومية ، فى ١٦ ديسمبر ١٩٥٢ ، توصى بضرورة إحترام حقوق الغير، متمتعين بالحكم الذاتى ومبدأ تقرير المصير .

رابعاً : أنهم طالبوا الحاكم العام الانجليزى بتنفيذ قرارات إستفتاء عام ١٩٥٠، وتنظيم إستفتاء آخر ، ولكنه رفض ذلك ، وأفاد أن الحكومة البريطانية لا تفكر فى إجراء أى تغيير فى السيادة على قبرص .

خامساً : أن بريطانيا أهملت تطبيق ميثاق الأمم المتحدة ؛ كما أن الأوضاع الموجودة فى قبرص غير ديمقراطية ، تمنع حرية الصحافة والقول . ولذلك فإنه يؤيد طلب الحكومة اليونانية إدراج الموضوع فى جدول أعمال الجمعية العمومية.

وكان هذا موقف جانب القبارصة اليونانيين ؛ فماذا كان موقف الجانب الآخر ، أى القبارصة الأتراك ؟

لقد كتب مفتى قبرص ، فى ٣٠ أكتوبر ١٩٥٤ ، إلى سكرتير الأمم المتحدة ، بنفس المناسبة ، والخاصة بعرض قضية قبرص على الأمم المتحدة .

ولقد أراد، من جانبه ، أن يشرح موقف مائة ألف مسلم قبرصى فى المشكلة، وكانت أهم نقطه عمل على توضيحها هى أن مطالب القبارصة اليونانيين للإنضمام، تحت عنوان تقرير المصير ، إلى اليونان ، أمر مرفوض ، ولأسباب كثيرة :

أولا : من حيث اللغة ؛ حقيقة أن الغالبية العظمى لسكان الجزيرة تتحدث اللغة اليونانية ، ولكن هذه الأغلبية تمثل شعباً غير متجانس .

ثانيا : من حيث المبدأ الديمقراطى ، والذى يعترف بحقوق أغلبية السكان على الإقليم الذى يسكنوه ؛ فهذا المبدأ نفسه قد إعترف أيضاً للأقلية بحق الحياة فى إقليمها فى سلام وأمان . ومن الواجب فى هذا النطاق أن تقيد حقوق الأقلية من حقوق الأغلبية ، خاصة وأن ما ينادى به المتحدثون باليونانية من الانضمام إلى اليونان يؤثر على سلامة الأقليات فى الجزيرة ؛ الأمر الذى يخالف مبادىء العدالة والحقوق البشرية .

ثالثا : أن الشعب اليونانى يميل إلى العمل حسب شعوره ، وليس وفقاً للتعقل ، الأمر الذى يجعل إدارتهم للحكم خطيرة ، وخاصة بالنسبة للجاليات غير اليونانية . كما أن عدم إستقرار الحكومة اليونانية ، والصراع الدموى الموجود بين الأحزاب اليونانية فيها ، وإختلاف المذاهب الفكرية ، يظهر ضعف الإدارة اليونانية .

رابعا . ومن حيث المعطيات الجغرافية والتاريخية ، فإن قبرص لم تكن أبداً فى يوم من الأيام جزءاً من اليونان ، والمسافة بينهما تصل إلى ١١٠٠ كيلومتر ، وليس هناك إرتباط إستراتيجى فيما بينهما .

خامسا : وحتى من حيث السكان ، فإن الأغلبية الخاصة بالقبارصة اليونانيين لم تزد إلا فى خلال الستين عاماً الماضية . فقد كان فى الجزيرة ٢٠ ألف يونانى فقط فى عام ١٧٩٠ ، فى الوقت الذى كان بها ٦٠ ألف تركى (أرقام مأخوذة من تقرير فيزن ، قنصل إنجلترا فى قبرص حينئذ) . وفى عام ١٨٩٦ كان تعداد سكان الجزيرة ٢٠٩ر٢٩١ نسمة ، ثلثهم من الأتراك ،والثلثان من غير الأتراك ؛ وكان من ضمنهم كل الأقليات غير التركية (أخذت هذه الأرقام من كتاب تاريخ قبرص لفيليب نيومان) . أما الغالبية اليونانية الحالية بقبرص ، فهى ليست من القبارصة أصلا ، إنما هم من مواليد المهاجرين الذين حطوا على الجزيرة ، مفيدين من ضيافة الأتراك والحكومة الانجليزية . كما أن ستون عاماً ليست بالمدة الطويلة فى التاريخ ،والتى يمكنها أن تعطى الأغلبية اليونانية القوة فى تغييرسيادة الجزيرة، لصالح الدولة التى لم تكن جزءاً منها ، أى اليونان .

سادسا : من حيث سلامة البلاد المحيطة بها ، فأن المسافة الطويلة التى تفصل بين قبرص واليونان ، وهى ١١٠٠ كيلومتر تجعل الادارة اليونانية ، غير القوية

فى البلد الأصلى، أى اليونان ، أكثر ضعفاً فى الجزيرة ؛ وسوف يستغل الشيوعيون هذا الموقف لغير صالح الجزيرة والبلاد المحيطة بها ، الأمر الذى قد يحول الجزيرة إلى حالة تهدد بها السلام والأمن فى البلاد المحيطة بها .

وهكذا يكون حق الحياة فى سلام وأمن ، أهم من حق التمتع ببهجة الحياة . وباختصار ، فإن المسلمون طالبوا بعدم إنضمام جزيرة قبرص إلى اليونان .

ولقد وافق مجلس الأمن على إدراج القضية فى جدول أعمال الدورة التاسعة للجمعية العمومية للأمم المتحدة ، بتسعة أصوات ، مقابل ثلاثة أصوات ، هى أصوات تركيا وبريطانيا وفرنسا ؛ وإمتناع ثلاثة آخرين . وكان هذا القرار بناء على أن هذا الإدراج لا يمثل تدخلا فى الشئون الداخلية لبريطانيا العظمى .

ولقد ظهرت الحجج ، والمواقف التالية ، عند عرض الموضوع ، بعد أن شرح الوفد اليونانى حق القبارصة فى تقرير مصيرهم :

أولا : موقف تركيا : رفض حق تقرير المصير للقبارصة ، وعلى أساس أن ميثاق الأمم المتحدة ينص على «إحترام الحق المشروع فى الدفاع المفرد والجماعى أو المنظمات الإقليمية » ، وأن هذا الحق فى الدفاع يستهدف الخطر الذى سوف ينشأ إذا ما إنفصلت قبرص عن الإمبراطورية البريطانية .

وحاول المندوب التركى أن يستند إلى العامل الجغرافى ، وبغض النظر عن رأى أغلبية السكان ، وبناء عليه فمن الواجب ضم قبرص إلى تركيا ، على إعتبار أنها إمتداد لهضبة الأناضول،وأنها أقرب بكثيرإلى مياهها الاقليمية ،منها لليونان.

كما إستند إلى العامل السكانى، وظروف تطوره ، فذكرأنه بالرغم من وجود ٣٠٠٫٠٠٠ قبرصى يونانى فى الجزيرة ، فإنه كان هناك كذلك ٣٠٠٫٠٠٠ قبرصى تركى ، غادر الكثيرون منهم الجزيرة ، مهاجراً إلى الولايات المتحدة وأمريكا

الجنوبية وتركيا ، ودول أخرى ، لأسباب عديدة ، منها السعى وراء العيش ، ولذلك يجب أخذ أصواتهم إذا تم إجراء إستفتاء لأهالى الجزيرة ، طبقاً لمبدأ تقرير المصير . ولقد إستشهد بما تم بهذا الشأن فى سيليزيا العليا ، بعد نهاية الحرب العالمية الأولى ، وعند بحث موضوع ضمها إلى بولندا ، ومعارضة ألمانيا لذلك الاقتراح ، إستناداً إلى أنه يجب إجراء إستفتاء عام يشترك فيه سكانها لتقرير مصيرهم ، وتم ما أرادت ألمانيا . وكانت النتيجة أن أخذت أصواتاً تقرب من ٣٥٠٫٠٠٠ ألمانى ، ممن ولدوا فى سيليزيا العليا ، وهاجروا منها ؛ فرجحت كفة ألمانيا بحصولها على أغلبية ٧١٦٫٠٠٠ صوت ، مقابل ٤١٧٫٠٠٠ ؛ وبذلك ضمت سيليزيا العليا إليها .

كما أن المندوب التركى حاول أن ينفى إدعاء أن القبارصة اليونانيين الحاليين ينحدرون من أصل يونانى ، وإستند إلى أنهم ينتمون إلى أصل سكان البحر المتوسط ، أو أصل سكان الحوض الشرقى للبحر المتوسط (أصل ليفانتى) .

ثانيا : موقف اليونان : ولقد قسم المندوب اليونانى مناقشته إلى ثلاثة أقسام هى الموضوع العام بالنسبة لجزيرة قبرص ، وعرض فيه حق تقرير المصير ، الذى ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة ؛ وأشار إلى إستفتاء عام ١٩٥٠ ، الذى وصفه بأنه يعبر عن شعور سكان الجزيرة ؛ وطالب بعمل إستفتاء آخر ، يتم تحت إشراف الأمم المتحدة . وتحدث عن الوحدة بين شعبى اليونان وقبرص ، وعن وحدة اللغة ، والدين ، والجنس ، والأمانى ، والتقاليد بينهما . وأكد أن ضم الجزيرة لن يغير الوضع بالنسبة لإلتزامات اليونان أمام حلفى البلقان وشمال الأطلنطى .

وقام المندوب اليونانى بعد ذلك بمحاولة لتنفيذ حجج مندوب تركيا ، الخاصة بالقرب الجغرافى . وتحدث عن السكان ، وذكر أنه لم يكن هناك أتراك

فى جزيرة قبرص فى عام ١٥٧١، حين قام العثمانيون باحتلالها . وذكر أن الرحالة إيفل تشلى، الذى زار الجزيرة فيما بين عامى ١٦٧٠و١٦٧٥ وجد أنه كان بالجزيرة ١٥٠,٠٠٠ يونانى و ٣٠,٠٠٠ تركى. وأن طلعت أفندى، حاكم قبرص التركى، قدر فى عام ١٨٤١ ، عدد القبارصة اليونانيين بـ ٧٥,٠٠٠ يونانى ؛ والأتراك بـ ٣٥,٠٠٠ تركى .

وأخيراً ، فإن المندوب اليونانى حاول أن يفند رأى بريطانيا العظمى الخاص باعتراف اليونان بسيادة بريطانيا على الجزيرة ، وذكر أن توقيع اليونان وغيرها من الدول على المعاهدة التى تنازلت فيها تركيا ، وطبقاً للمادة ٢٠ منها ، عن جزيرة قبرص ، لا يعنى أن تقوم بريطانيا بضم الجزيرة إليها ، ولكنها شهادة شاهد بأن تركيا قد تنازلت عن الجزيرة فقط .

ثالثاً : موقف بريطانيا العظمى وقد إستند إلى النقاط التالية : —

١ — أن موضوع قبرص يعتبر موضوعاً داخليا ، وليس للأمم المتحدة ، إستناداً إلى ميثاقها ، أى حق فى بحثه .

٢ — إن إعطاء قبرص لليونان يخالف معاهدة لوزان ، التى تنازلت فيها تركيا عن الجزيرة لبريطانيا ، وقد وقعت اليونان على هذه الوثيقة مما يثبت موافقتها .

٣ — أن مناقشة قبرص سوف يؤدى إلى إنهيار حلف البلقان .

٤ — أن حركة « أيوكا » التى تطالب بضم الجزيرة إلى اليونان ما هى إلا حركة مفتعلة نظمتها حكومة اليونان .

٥ — أن السلطه البريطانية فى الجزيرة تقوم بجهودات إصلاحية فى الجزيرة ، لا تستطيع الحكومة اليونانية القيام بها .

٦ ــ أن الحكومة البريطانية تعد مشروعاً لمنح الجزيرة حكماً ذاتياً ، مع حفظ حقوق الأقلية التركية .

ولقد إستند المندوب البريطانى إلى أسانيد قانونية ، ومنطقية، مما أعطى قوة لموقفه ، وكان له أثر على موقف الدول الأعضاء ؛ بينما كان دفاع مندوب اليونان مرتكزاً على نواحى عاطفية ، وعلى بعض الأرقام ، ومع تحاشى النظر إلى النتائج.

ونجد أن الولايات المتحدة وقفت إلى جانب بريطانيا العظمى ، ورفضت حق تقرير المصير ، عن طريق الاستفتاء ، فى هذه المشكلة .

وهكذا ظهر واضحاً أن عملية الاستفتاء تهدف ، فى الدرجة الأولى، أمر ضم قبرص إلى اليونان ، ودون أن يؤدى ذلك إلى تحسين فى شئون أهلها ، بل يهدد بالتالى فى قيام صراع بين طائفتى سكان الجزيرة . كما أن هذا الإتجاه يؤدى إلى سوء العلاقة بين تركيا واليونان ، ودون مقابل . وأخيراً فان الدول ذات الكلمة فى الاتفاقيات الدولية التى تمس المنطقة ، وهى حلف شمال الأطلنطى وحلف البلقان ،وهما الولايات المتحدة ،وإنجلترا ، كانتا لاتوافقان على مثل هذا الاتجاه.

وتدخل مندوب نيوزيلندا ،وطلب إرجاء المناقشة ، إستناداً إلى أن إستمرار مناقشة القضية سوف يؤدى إلى شقاق ، ويضر بالعلاقات بين عدد من الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة ،كما أن إرجاء بحث المشكلة سوف يعطى فرصة للطرفين لتصفية الموقف بينهما ، بما يتفق مع الصالح العام .

وحين وصلت هذه الأنباء إلى قبرص،خرج الطلاب فى مظاهرات فى الشوارع، تطالب بضرورة الوحدة مع اليونان .

الفصل الحادى عشر

الكفاح من أجل الإستقلال

١ ـ الكفاح :

فى ليلة أول أبريل ١٩٥٥ ، إهتزت نيقوسيا والمدن الأخرى فى الجزيرة ، نتيجة للإنفجارات العنيفة للقنابل . وتخربت محطة الإذاعة فى الجزيرة تخريباً شبه كاملا ، كما حدثت إصابات بالغة للمبانى الحكومية . ومات أحد القبارصة اليونانيين ، بعد أن صعقه قوة ضغط التيار الكهربائى ، حين حاول قطع أسلاك الكهرباء التى تصل لارناكا بفماجوستا . وفى نفس الوقت ملأت المنشورات كل المدن والقرى القبرصية ، وكانت تحمل توقيع ديجينيس ، رئيس منظمة أيوكا E.O.K.A. السرية (المنظمة الوطنية للمحاربين القبارصة ، والتى كانت تعلن بدء الكفاح المسلح من أجل الحرية .

ومنذ هذا اليوم ، إستمرت الإنفجارات ؛ وكان الوطنيون من القبارصة اليونانيين يقومون كل ليلة بمهاجمة المبانى والإدارات الحكومية . ولقد إعتقدت السلطات المحلية ، فى أول الأمر ، أن المسألة كانت عابرة ومؤقتة ، ولم تأخذها مأخذ الجد .

وفى شهر يونيو ، قام ألان لينوكس بويد ، وزير المستعمرات ، بزيارة الجزيرة ؛ وتباحث مع البطريرك مكاريوس ، وأبلغه أن الحكومة البريطانية كانت تنوى أن تعقد فى لندن ، مؤتمراً بشأن قبرص ، قرب نهاية الصيف . والواقع أن وزراء خارجية بريطانيا العظمى ، واليونان ، وتركيا ، قد إجتمعوا فى

لندن ، يوم ٢٩ أغسطس ، فى مؤتمر ثلاثى ، كان هدفه بحث مشكلات الحوض الشرقى للبحر المتوسط ، بما فى ذلك مشكلة قبرص .

ولم يكن شعب قبرص ممثلا فى هذا المؤتمر . وبعد عرض وجهة النظر اليونانية، والتى كانت فى صالح فكرة إتحاد الجزيرة مع اليونان ، أعلن ممثل تركيا معارضته لتحقيق هذه الفكرة ، لأسباب تتعلق بالأمن ، وبسبب قرب جزيرة قبرص من سواحل آسيا الصغرى . ولعبت الحكومة البريطانية بطاقة تركيا ضد اليونان، وأعلنت نيتها على أن تبقى حكمها للجزيرة ، وذلك فى نفس الوقت الذى وعدت فيه بمنح شعب قبرص إستقلالا داخلياً محدوداً . وأمام هذا الطريق المسدود ، أوقف المؤتمر أعماله ، يوم ٧ سبتمبر ١٩٥٥ ، و أصبح من حق اليونان بعد ذلك أن تستمر فى إلتجائها إلى الأمم المتحدة .

وفى أثناء ذلك الوقت ، إستمر الوطنيون من القبارصة اليونانيين فى الجزيرة، فى عمليات المقاومة ، وبكل شدة ؛ وإزدادت عمليات التخريب ، والهجمات على الإدارات العامة يوماً بعد يوم فى خطورتها بالنسبة للسلطات البريطانية. وبدأوا فى تنفيذ قانون سجن الأشخاص المشتبه فيهم بالقيام بأعمال تخريب،ودون محاكمة ، وكذلك حظر التجول ؛ ولكن بدون نتيجة فعالة . وكان الوطنيون يعلمون أن كفاحهم من أجل الحرية سيكون طويلا،وصعباً ؛ وأن عليهم أن يواجهوا معارضة تركيا ، علاوة على معارضة بريطانيا .

وإنتهت فترة حكم الحاكم أرميتاج ، وجاءت فترة حكم المارشال هاردينج ، الذى أخذ إجراءات صارمة ضد السكان المدنيين من اليونانيين،وبمجرد وصول الحاكم الجديد إلى الجزيرة ، أعلن تصميمه على سحق المقاومة المسلحة التى يقوم بها اليونانيين ، وبأى ثمن .

ولقد جمع فى يديه كل السلطات ، وأعلن حالة الطوارىء وأدخل نظام الغرامات الجماعية ، بالنسبة لكل حادث تخريب ؛ وأغلق المدارس . ولم يعد فى وسع أى شخص أن يدخل إلى المحاكم دون تفتيشه . وكان لايثق فى رجال الشرطة من اليونانيين ، فأنشأ فرقة من رجال البوليس المساعدين ، تتكون فى غالبيتها العظمى من الأتراك ولما كانت أعداد الأشخاص المقبوض عليهم تتزايد فى كل يوم ، لم يعد فى وسع السجون أن تأويهم جميعاً ؛ فقرر إنشاء معسكرات إعتقال للوطنيين من القبارصة اليونانيين ، وفصلهم بهذا الشكل ، عن مجرمى القانون العام . وكانت الداوريات تسير فى المدن والقرى ليلا ونهاراً ، من أجل المحافظة على النظام ، وللبحث عن السلاح . وتم التخلى عن كل مشروعات التنمية الإقتصادية فى الجزيرة . أما الإدارة فانها عملت وكأنها فى حرب ، مع إعطاء أولوية لأعمال الدفاع والحماية ضد الوطنيين من القبارصة اليونانيين .

ولم يتردد الماريشال هاردينج فى الدخول فى محادثات مع رئيس الأساقفة مكاريوس فى بداية شهر أكتوبر ١٩٥٥ ، من أجل إيجاد حل للمشكلة القبرصية . وكانت المفاوضات طويلة ، وصعبة . وفى خلال أشهر طويلة ، وحتى بداية شهر فبراير ١٩٥٦ ، كان الحاكم ورئيس الأساقفة يتبادلان وجهات النظر والمقترحات ، ويتصلان بحكومة لندن ، وحكومة أثينا .

وأخيرا ، فإن الحكومة البريطانية وافقت على أن تمنح شعب قبرص إستقلالا ذاتياً محلياً ، وبشكل فعلى ، وإحتفظت لنفسها بالاختصاصات المتعلقة بشئون الدفاع والعلاقات الخارجية . أما فيما يتعلق بالأمن الداخلى ، فلقد تم الإتفاق على أن تستمر الحكومة البريطانية فى أن تقوم به ، والمدة عام بعد بدء تطبيق الدستور . وكانت على الوضعية الدولية المقبلة للجزيرة ، أن تسوى ، فى فترة مقبلة ، غير محددة ، حينما يسمح الموقف الدولى بذلك ، وقرر رئيس الأساقفة مكاريوس ، وبعد

موافقة ممثلى القبارصة اليونانيين ، أن يقبل المشروع البريطانى ؛ ووصل وزير المستعمرات البريطانية إلى قبرص قرب نهاية شهر فبراير ١٩٥٦ .

٣ — نفى البطريرك إلى سيشل :

وكان العالم كله يعتقد فى أن الإتفاق كان قريبا . ومع ذلك فإنه قد إصطدم ، وفى اللحظة الأخيرة، بمعارضة إنجلترا،لموضوع إطلاق السراح الفورى للوطنيين، من القبارصة اليونانيين،وإنهاء إعتقالهم . وأدى إلى ذلك الأمر إلى قطع المحادثات. وعاد وزير المستعمرات إلى لندن ؛ وفى الوقت الذى كان فيه رئيس الأساقفة مكاريوس يستعد لأخذ الطائرة إلى أثينا ، قبضوا عليه ، مع أسقف كيرينيا ،وعلى إثنين من الوطنيين ، من اليونانيين ، ونفوهم إلى جزر سيشل ، فى المحيط الهندى . وتم إغلاق قصر الأسقفية ، بأمر من السلطات، بعدأن طردوا منه كل رجال الدين. ولقد أعلن الأهالى اليونانيون فى الجزيرة الحداد لمدة ثلاثة أيام ، كوسيلة للتعبير عن سخطهم لنفى البطريرك .

وحين وصلت أنباء إبعاد البطريرك إلى أثينا ، تسببت فى نشأة إحتجاجات عنيفة من جانب الأهالى ، وفى الصحافة اليونانية ؛ وإستدعت حكومة اليونان سفيرها فى لندن وفى بريطانيا العظمى ، إحتج حزب العمال المعارض ، وبقوة،على عمل وزير المستعمرات . وقامت السلطات فى قبرص بأخذ إجراءات متشددة للغاية ضد الأهالى من القبارصة اليونانيين ؛ وأخذت فى تقديم المضربين إلى المحاكم، وصدرت الأحكام ضدهم .

أما الماريشال هاردينج ، فانه شرح السياسة البريطانية تجاه قبرص ،فى خطابه الذى ألقاه يوم ٢٣ مارس ١٩٥٦ . وكانت هذه السياسة تقوم على أسس ثلاث:—

أولا : المصالح السياسية والاستراتيجية البريطانية ؛

ثانيا : المحافظة على حسن العلاقات بين بريطانيا العظمى وتركيا ؛

ثالثا:ـ أعطاء بعض التنازلات لأمانى القبارصة .

وأعلن الحاكم ، فيما يتعلق بالنقطة الثالثة ، أن رجل القانون الإنجليزية، اللورد رادكليف قد كلف بكتابة الدستور المقبل للجزيرة ، ودعا الأهالى إلى التقدم بآمالهم . ولكن القبارصة رفضوا كل تعاون وأعلنوا أن رئيس الأساقفة مكاريوس كان هو الشخص الوحيد الذى يمثلهم، وطالبوا بضرورة إطلاق سراحه، دون أن يتخلوا عن هذا الموقف، وفى الوقت الذى إستمرت فيه الأحداث الدامية فى الجزيرة.

ولقد كان على الأهالى المدنيين فى قبرص أن يعيشوا تحت نظام منع التجول لفترة طويلة ، ولم يكن يسمح لأى فرد بالخروج عن نطاق المدن. وقامت الحكومة بإصدار الأوامر بغلق المقاهى ، وبقية المحلات العامة . وكانت كل حركة ممنوعة بعد غروب الشمس ، وكان على اليونانيين أن يبقوا فى منازلهم ، ومع الإبقاء على نوافذها مغلقة .

وفى شهر مايو ١٩٥٦ ، ورغم النداءات الصادرة من المنظمات الدينية والثقافية فى قبرص وفى اليونان ، تم شنق إثنين من الوطنيين من القبارصة اليونانيين، هما كراوليس وديميتريو ، فى سجن نيقوسيا المركزى .

ولقد إعتقد الماريشال هاردينج أنه يمكنه القضاء على منظمة «إيوكا»، ورفض إقتراح الهدنة ، الذى كان قد تقدم به رئيسها ، الجنرال جريفاس — ديجينيس ، وإستمر فى إستخدام القمع؛ وحاول أن يصل بذلك إلى الروح المعنوية للشعب ، الذى ظل ، رغم كل ذلك ، سليما ، وقوى العزيمة .

٣ ـ مشروع دستور لورد رادكليف :ـ

كان اللورد رادكليف قد زار جزيرة قبرص فى شهر يوليو ١٩٥٦ ، ثم عاد وزارها ثانية فى ٢٦ سبتمبر ، ومكث فيها حتى ١٥ أكتوبر من العام نفسه ، وذلك لدراسة الأوضاع هناك ، وإمكانية وضع دستور ، يمكن على أساسه تسوية مشكلة قبرص.

و لقد أعلن لينوكس بويد ، وزير المستعمرات البريطانية ، فى مجلس العموم ، يوم ١٤ سبتمبر ١٩٥٦ ، أنه قد وضعت الأسس التى سوف يقدم على ضوئها اللورد رادكليف مقترحاته ، و كانت هذه الأسس تشتمل على وضع التوصيات بشأن شكل الدستور الجديد المزمع وضعه لقبرص ، والذى سوف يتمشى مع :-

أولا . أن تظل قبرص تحت السيادة البريطانية خلال فترة سريان الدستور ؛

ثانيا إعتبار إستخدام قبرص كقاعدة ، ضرورة ملحة ، حتى تتمكن الحكومة البريطانية من الوفاء بالتزاماتها ، والدفاع عن المصالح البريطانية فى الشرق الأوسط ، ومصالح الدول المتحالفة الأخرى أو التى ترتبط ببريطانيا ؛

ثالثا : أن يكون الدستور قائما على مبادىء الديمقراطية الحرة ، وأن توضع على عاتق ممثلى الشعب المنتخبين مسئولية الحكم الذاتى فى قبرص ، على أن يتضمن التحفظات والضمانات التى تتخذ لحماية الجماعات الخاصة فى الجزيرة من ناحية الدين والجنس .

وقرب نهاية شهر ديسمبر ١٩٥٦ ، أعلن وزير المستعمرات البريطانى أمام مجلس العموم مشروع الدستور الذى وضعه رادكليف . وكان هذا الدستور يضع ، فى ديباجته ، مبدأين هامين هما . أنه سيكون هناك حكم ذاتى فى الجزيرة تلغى فيه جميع قوانين الطوارىء ، وتكون هناك إنتخابات برلمانية تعبر عن الرأى الشعبى ؛ كما أن قبرص سوف تكون خاضعة للسيادة البريطانية ، و لن يتغير هذا الوضع إلا إذا مارغبت بريطانيا فى ذلك .

وكان هذا الدستور ينص على إنشاء مجلس تشريعى ، أو برلمان ، يشتمل على ٣٦ عضواً ، منهم ٢٤ من القبارصة اليونانيين ، وستة من القبارصة الأتراك ، وستة أعضاء يقوم حاكم الجزيرة باختيارهم .

كما كان ينص على إنشاء مجلس وزراء يتشكل من سبعة وزراء هم . رئيس

المجلس، ووزير الشئون التركية، ووزير المالية، ووزير الداخلية، ووزير المواصلات، والأشغال العمومية، ووزير الخدمات الإجتماعية ووزير الموارد الطبيعية.

أما حاكم قبرص فيتم تعيينه بواسطة التاج، وله حق الإعتراض، فى مسائل الدفاع، والأمن الخارجى، والعلاقات الدولية. كما سيتم إنشاء «محكمة ضمانات»، تتشكل من أحد اليونانيين، وأحد الأتراك وأحد المحايدين، وستكون إختصاصاتها مشابهة لإختصاص «مجلس الدولة» فى فرنسا.

وعند تقديم هذا المشروع لمجلس العموم، أضاف الوزير أن الحكومة البريطانية فى حالة رفض شعب قبرص له، لن تتمكن من أن تجد حلا آخر سوى إقتراح تقسيم الجزيرة بين القبارصة اليونانيين، والقبارصة الأتراك.

ورغم رفض الماريشال هاريفج للتفاوض مع رئيس الأساقفة مكاريوس، لم تتردد الحكومة البريطانية فى أن توصل إليه خطتها، مع بعثة أرسلتها خصيصاً لذلك إلى سيشل. ولكنه رفض المشروع، مثله فى ذلك مثل حكومة اليونان، وكذلك سكان قبرص، أما الأتراك، فإنهم رفضوا المشروع كذلك، وطالبوا بتقسيم الجزيرة بينهم وبين اليونانيين.

وأمام مطالب أبناء قبرص بأن تسبق عملية إطلاق سراح البطريرك أية مفاوضات، قررت الحكومة البريطانية، فى شهر مارس ١٩٥٧، وتحت ضغط من رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، ضرورة إطلاق سراح البطريرك والثلاثة الآخرين المنفيين معه إلى سيشل، وعلى شرط ألا يعودوا إلى جزيرة قبرص.

وفى أثناء ذلك الوقت، كانت الجمعية العمومية للأمم المتحدة، قد صوتت، فى ٢٦ فبراير ١٩٥٧ على قرار بشأن الطلب اليونانى: «بعد فحص مسألة قبرص، ونظرا لأن حلها يتطلب مناخا من السلام وحرية التعبير، تبدى الجمعية العمومية رغبتها الصادقة فى إيجاد حل ديمقراطى، وسلمى، وعادل، طبقاً لمبادىء ولأهداف

ميثاق الأمم المتحدة ، وتأمل فى عودة المفاوضات واستمرارها ، من أجل الوصول إلى هذا الهدف» .

وجاءت أنباء إطلاق سراح البطريرك ، لكى تملأ قلوب القبارصة فرحاً ، وإمتلأت الجزيرة بالزهور وبالأعلام اليونانية . ولكن الماريشال هارينج عاد إلى الجزيرة فى اليوم التالى، وأصدر أوامره من نيقوسيا بمنع كل المظاهرات، وذكر أهالى قبرص بأن حالة الطوارىء لاتزال معلنة . وبعد بضعة أيام من ذلك ، دخل الأساقفة ، مكاريوس إلى أثينا ، وسط هتاف وحماس الشعب اليونانى .

الفصل الثاني عشر

الإستقلال

١ - المرحلة الاخيرة للنظام الاستعماري (١٩٥٧ - ١٩٥٩) :

فى شهر أكتوبر ١٩٥٧ ، ترك الماريشال هاردينج جزيرة قبرص ، الأمر الذى جعل أهل قبرص يتنفسون الصعداء . ولقد حاول خليفته ، السير هاج فوت ، وقت إستلامه السلطة ، أن يعيد التفاهم ، الذى كان قد إنقطع منذ شهور طويلة ، بين السلطات البريطانية وبين أهالى قبرص. ومنذ وصوله ، وعد بأن يبحث حالة المعتقلين فى معسكرات الإعتقال ، وإن يطلق سراحهم تدريجيا . وكان أكثر دبلوماسية من سابقه ، وسرعان ما فهم أنه لا يمكنه أن ينجح دون أن يعمل أولا على إبعاد مناخ عدم الثقة ، الثقيل ، والذى كان يخيم على الأهالى اليونانيين،ويضع حداً للإتهامات بالتعذيب ، تجاه المعتقلين . ومع ذلك فإن مهمته لم تكن سهلة ، وذلك نتيجة لتصلب الأتراك ، ولموقف بعض الوزراء البريطانيين ضد رئيس الأساقفة مكاريوس . وكان القبارصة الأتراك ، وبخاصة بعد أن أيدهم نظام هاردينج ، غير مستعدين للتنازل عن مصالحهم . وكانت مقابلة حاكم قبرص ، مع وزير خارجية تركيا ، فى أنقرة ، فى شهر فبراير ١٩٥٨ ، تمثل فشلا واضحاً . أما القبارصة اليونانيون، والذين شجعتهم وعوده ، فانهم إستمروا فى المطالبة بإلغاء حالة الطوارىء ، وإطلاق سراح المعتقلين ، وعودة البطريرك .

وفى أثناء صيف عام ١٩٥٨ وقعت أحداثاً خطيرة بين القبارصة الأتراك ، والقبارصة اليونانيين . ذلك أن بعض القبارصة اليونانيون من سكان القرى تعرضوا ، فى أثناء عودتهم لقراهم ، لهجوم قام به بعض القبارصة الأتراك.وذلك

قرب نيقوسيا ، كما تم إحراق بعض المساكن وبعض الكنائس اليونانية . وأدى ذلك إلى إصدار الأوامر بمنع التجول فى نيقوسيا ، وفى القرى الأخرى . وقامت السلطات بالقاء القبض على ما يزيد على ٢٫٠٠٠ قبرصى يونانى ، ووضعتهم فى معسكرات الإعتقال ، تفادياً لقيامهم بأعمال إنتقامية .

وفى ذلك الوقت ، أعلن ماكميلان ، رئيس وزراء بريطانيا ، خطته من أجل إيجاد حل مؤقت لمشكلة قبرص . وكانت النقط الرئيسية فيه تنص على فترة سبع سنوات ، تظل خلالها جزيرة قبرص تحت السيطرة البريطانية ، مع نوع من الإستقلال الذاتى المحلى . أما المجلس التنفيذى ، الذى يرأسه الحاكم الانجليزى ، فيضم أربعة وزراء من القبارصة اليونانيين ، ووزيرين من القبارصة الأتراك . ويكون هناك مجلسان منفصلان ؛ الأول للأغلبية من القبارصة اليونانيين ، والثانى للأقلية من القبارصة الأتراك ، ويختص كل منهما بشئون طائفته . أما الوضع المقبل للجزيرة فلا يمكن دراسته إلا بعد إنقضاء فترة السبع سنوات .

ولقد رفض القبارصة اليونانيون هذا المشروع ؛ كما أن رئيس الأساقفة ، بعد إستشارته لعمد الجزيرة ، ولأعضاء المجلس ، رفضه كذلك .

وتدخل المستر سباك ، السكرتير العام لحلف شمال الأطلنطى ؛ ولكن هذا التدخل لم يؤد إلى أية نتيجة . أما اليونان ، فانها رفضت ، وبناء على إصرار رئيس الأساقفة مكاريوس ، أن تشترك فى المؤتمر الذى إقترحوه من أجل مناقشة المشروع الإنجليزى والتعديلات التى إقترح المستر سباك إدخالها عليه . وفضلت أن تطلب ، من جديد ، عرض المشكلة على الأمم المتحدة .

٣ - إتفاقيات زيوريخ ولندن (فبراير ١٩٥٩) :

أدى إلتجاء اليونان إلى الأمم المتحدة إلى صدور قرار ، من الجمعية

العمومية ، بالرغبة فى رؤية « الأطراف المعنية تستمر فى بذل جهودها ، من أجل الوصول إلى حل سلمى ، وديمقراطى ، وعادل ، طبقاً لميثاق الأمم المتحدة » .

ومع ذلك ، فإن الحالة ظلت فى قبرص فى منتهى الخطورة ، وبشكل جعل كل البناء الدفاعى لحلف شمال الأطلنطى مهدداً بالخطر ، بسبب سوء العلاقات بين اليونان ، وبين تركيا . وفى ذلك الوقت ، قررت الولايات المتحدة الأمريكية ضرورة العمل على التقارب بين اليونان وتركيا . وتحت ضغط منها ، وبغية البحث عن حل لمشكلة قبرص ، قام المندوبون اليونانيون ، والمندوبون الأتراك ، فى شهر ديسمبر ١٩٥٨ ، بأول إتصالات دبلوماسية . وبعد تبادل وجهات النظر الأولية ، على أساس إستقلال جزيرة قبرص ، وإستبعاد أمر إتحادها مع اليونان ، وكذلك أمر تقسيمها بين اليونانيين والأتراك ، إتفق وزيرا خارجية اليونان وتركيا على إستمرار محادثاتهما فى أثينا ، وفى أنقرة .

وفى يوم ٥ فبراير ١٩٥٩ ، وبعد إتصالات دبلوماسية عديدة ، تقابل رئيسا الوزراء ، التركى واليونانى ، ومعهما وزيرا الخارجية ، فى زيوريخ ، من أجل تسوية تفاصيل حل المشكلة . وبعد جلسات طويلة وصعبة ، إستمرت مدة ستة أيام ، إتفقوا أخيراً ، يوم ١١ فبراير ، ووقعوا على الوثائق التى تنشىء البنيان الأساسى لجمهورية قبرص ، وتقسم الوظائف الإدارية والحكومية بين القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين فى الجزيرة .

ولقد إتفقوا فى نفس الوقت على أن تحتفظ بريطانيا العظمى ، بالقواعد العسكرية فى قبرص ، ووقعوا على مشروعات لمعاهده للضمانات ، وعلى معاهدة تحالف بين بلادهم وجمهورية قبرص المقبلة . وفى نفس اليوم ذهب أفيروف وزورلو ، وزيرا خارجية اليونان وتركيا ، بالطائرة إلى لندن ، لعرض الاتفاق على الحكومة البريطانية .

ولقد أعلن أفيروف ، عند وصوله إلى العاصمة البريطانية ، أن الاتفاق الذى عقد يسوى الخلافات بين حكومتى أثينا وأنقرة بشكل نهائى . ولقد كان إتفاقاً يقوم على أساس التوافق ، والحل الوسط ، وصلوا إليه رغم الصعوبات الضخمة . ووجدت الحكومة البريطانية نفسها أمام الأمر الواقع ، بهذا الاتفاق اليونانى التركى ، فلم تتمكن من التراجع ، وإضطرت إلى الموافقة عليه ، بعد إبداء بعض التحفظات بشأن القواعد البريطانية ، والتسهيلات فى أمور المواصلات مع داخل الجزيرة ، وإستخدام مطار نيقوسيا ومطار فماجوستا .

وفى ١٥ فبراير ١٩٥٩ ، قدم رئيس وزراء المملكة المتحدة دعوة ، إلى زميليه ، اليونانى والقبرصى ، للحضور إلى لندن ، للمشاركة فى المؤتمر الذى سيقرر التسوية النهائية لمشكلة قبرص . ومن جانبها ، قامت اليونان وتركيا ، بدعوة رئيس الأساقفة ، مكاريوس ، وكذلك كوجوك ، ومستشاريها ، لكى يوقعوا على الاتفاق باسم طوائفها . وفى يوم ١٩ فبراير ١٩٥٩ تم التوقيع على الوثائق الخاصة بميلاد الدولة الجديدة فى لانكستر هاوس ، من جانب رؤساء وزراء بريطانيا وتركيا واليونان ، وقبلها رئيس الأساقفة مكاريوس ، بطريرك قبرص ، نيابة عن القبارصة اليونانيين ، وكوجك كممثل للقبارصة الأتراك .

وكانت الاتفاقيات التى تم التوقيع عليها تشتمل على :

أولا : وثيقة أساسية بشأن جمهورية قبرص ؛

ثانيا : معاهدة ضمانات ، بين قبرص من ناحية ، واليونان ، والمملكة المتحدة ، وتركيا من ناحية أخرى ؛

ثالثا : معاهدة تحالف بين قبرص ، واليونان ، وتركيا ؛

رابعا : إعلان من جانب الحكومة البريطانية ، بشأن القواعد العسكرية

وضمان سلامتها ، من جانب اليونان ، وتركيا ، وجمهورية قبرص ؛

خامساً : تشكيل ثلاث لجان تكلف باعداد :

أ — دستور الجمهورية .

ب — شروط نقل السلطات .

حـ — الاحتفاظ بالسيادة البريطانية على القاعدتين العسكريتين البريطانيتين في قبرص .

ولقد نصت هذه التسوية على أنه لا يجوز ، بأى حال من الأحوال، أن تزيد الفترة الانتقالية ، الخاصة بنقل السلطات ، بما فى ذلك وضع الدستور وتطبيقه ، على إثنى عشر شهراً ، إبتداء من يوم ١٩ فبراير ١٩٥٩ .

٣ - الجمهورية :

حين وصلت أنباء التوقيع على الاتفاقيات إلى قبرص ، ساد الفرح، وزينت المدن والقرى بالزهور وبالأعلام . وإحتفل الشعب ، فى فرحته ، بالأفراج عن ٢٫٠٠٠ معتقل ، كانوا محتجزين فى معسكرات الاعتقال ، وخروجهم ؛ ولقد ساروا فى موكب شعبي حتى كاتدرائية نيقوسيا . وفى يوم أول مارس ١٩٥٩ ، قام أكثر من مائتى ألف شخص ، مجتمعين فى نيقوسيا ، باستقبال مكاريوس ، رئيس الأساقفة ، بكل حماس ، حين عودته إلى جزيرة قبرص ، بعد نفى إستمر لمدة ثلاث سنوات .

ومع ذلك ، فان الفترة الانتقالية لم تكن أقل صعوبة من عملية ميلاد جمهورية قبرص . فلقد تبع إتفاقات لندن مفاوضات طويلة بشأن إمتداد إتساع القواعد العسكرية البريطانية، على الساحل الجنوبى للجزيرة.وحتى يوم ١٩ فبراير ١٩٦٠،

وهو اليوم المحدد لإعلان الجمهورية ، لم يكن هناك أى شىء تمت تسويته سوى إنتخاب رئيس الأساقفة مكاريوس رئيساً للجمهورية ، وكوجك نائباً للرئيس . ولقد إستمرت المفارضات بين الرئيس المنتخب وبين الإنجليز حتى شهر مايو ، وهو الوقت الذى تمت فيه أخيرا الموافقة على الدستور ، وتمت فيه تسوية مسألة إمتداد إتساع القواعد العسكرية البريطانية .

٤ ـ دستور جمهورية قبرص : ـ

تتمثل النصوص الأساسية لدستور جمهورية قبرص فيما يلى :ـــ

أولا : دولة قبرص جمهورية ، ذات نظام رئاسى ، يكون رئيسها يونانيا ، ونائب الرئيس تركيا ؛ يتم إنتخاب كل منهما على التوالى بواسطة الطائفتين اليونانية والتركية فى الجزيرة ، بنظام الانتخاب العام ، ولفترة خمس سنوات.

ثانيا : يشرف على السلطة التنفيذية الرئيس ، ونائب الرئيس، ويعاونهما مجلس وزراء ، يتكون من سبع وزراء يونانيين ، وثلاث وزراء أتراك .

ثالثا : اللغات الرسمية هى اللغة اليونانية واللغة التركية .

رابعا : يمارس السلطة التشريعية مجلس للنواب، يتكون من خمسين نائبا.منهم خمسة وثلاثون من اليونانيين ، وخمسة عشر من الأتراك .

خامسا : يكون للرئيس ولنائب الرئيس، بشكل منفصل،وسويا، حق الإعتراض النهائى على كل قانون أو قرار يتعلق بالشئون الخارجية ، إلا ،وفيما يتعلق بمشاركة جمهورية قبرص فى المنظمات الدولية ، ومواثيق التحالف ، والتى تكون اليونان وتركيا كلاهما أعضاء فيها ، وبشئون الدفاع والأمن .

سادسا ـ يكون لكل طائفة مجلسها الطائفى ، يتكون عدد من الممثلين تقوم هى نفسها بتحديده. ويكون من حق المجالس الطائفية فرض الضرائب والرسوم

الشخصية على أعضاء طائفتها ، وتكون مختصة فى كل المسائل الدينية ، وسائل التربية ، والثقافة والتعليم ، وكذلك فى الأحوال الشخصية .

سابعا : تتكون الإدارة من ٧٠٪ من اليونانيين ، و٣٠٪ من الأتراك .

ثامنا : سيكون للجمهورية جيش من ٢٠٠٠ رجل ، يكون ٦٠٪ منهم يتحدثون اليونانية ، و ٤٠٪ يتحدثون التركية .

تاسعا يتم إنشاء بلديات منفصلة فى الخمس مدن الكبرى ، بواسطة السكان اليونانيين ، وبواسطة السكان الأتراك فى هذه المدن .

عاشرا : يتم عقد معاهدة، تضمن الاستقلال ، وسلامة الأراضى،والدستور، بين جمهورية قبرص ، واليونان ، والمملكة المتحدة ، وتركيا . ويتم كذلك عقد معاهدة دفاع عسكرى بين جمهورية قبرص . واليونان . وتركيا .

حادى عشر : أمور الإتحاد الكامل ، أو الجزئى ، لقبرص مع أية دولة ، أو الاستقلال الإنفصالى ، ممنوعة .

ثانى عشر : تمنح جمهورية قبرص معاملة الدولة الأكثر وداً للمملكة المتحدة، ولليونان وتركيا ، ولكل الاتفاقات ، مهما كان نوعها .

ثالثا عشر : تتكون المحكمة العليا من إثنين من اليونانيين،وأحد الأتراك، وأحد المحايدين .

رابع عشر : القوانين والقرارات التى يعتبرها الرئيس أو نائب الرئيس على أنها تميز إحدى الطائفتين على الطائفة الأخرى ، تعرض على محكمة عليا دستورية ، يمكنها أن تنقض ، أو تصدق أو تعيد مثل هذا القانون أو هذه القرارات إلى إلى مجلس النواب .

خامس عشر : فى حالة عمل إصلاح زراعى ،لايترك توزيع الأراضى إلا على أشخاص من نفس الطائفة التى يكون منها الشخص الذى نزعت ملكيته .

وبعد إنتخاب أعضاء مجلس النواب ، فى شهر يوليو ، تحدد موعد إعلان الجمهورية بيوم ١٦ أغسطس ١٩٦٠ . وإنتهى الحكم البريطانى على جزيرة قبرص عند منتصف ليل ١٥ أغسطس . وبعد بضع دقائق استلم رئيس الاساقفة ، مكاريوس ، رسمياً ، وأمام ممثلى الشعب ، سلطاته كأول رئيس للجمهورية . ودخلت قبرص فى شهر سبتمبر عضوا فى الأمم المتحدة ، ثم إنضمت فى شهر مارس ١٩٦١ إلى مجموعة الكومنولث البريطانى .

بعض المصادر لزيادة الاطلاع

ALASTNS; D.; Cyprus in History.
London, 1955.

BEUGNOT, Comte; Les Assises de la Cour des Bourgeois.
Paris. 1843.

CASSON, Stanley; Ancient Cyprus.
London, 1937.

COBHAM, Cl. D.; Excerpta Cypria.
Cambridge, 1908.

DESCHAMPS, E.; Au pays d'Aphrodite.
Paris, 1898

DENDIAS, M; La Question Chypriote.
Paris 1934.

DURRELL, L.; Citrons Acides.
Paris, 1961.

ENLART, C.; l'Art Gothique et la Renaissance en Chypre.
Paris, 1899.

GIERSTAD, E.; Studies in Prehistoric Cyprus.
Uppala; 1926.

GAVIERE, Jurien de La; La Guerre de Chypre.
Paris. 1888.

GROUSSET, R.; L'Empire du Levant.
Paris, 1949.

HACKETT, J.; A history of the Orthodox Church of Cyprus.
London, 1901.

HILL, Sir Georges; A History of Cypsus. (4 Vols).
London. 1940-1948.

IORGA, N.; France et Chypre.
Paris. 1931.

LEE, D. E.; Great Britain and the Cyprus Convention of 1878.
Cambridge, 1934.

LUKE, H. C.; Cyprus under the Turks.
Oxford, 1920.

MAS — LATRIE, L. de; Histoire de l'ile de Chypre.
(Vol. 1-III).
Paris, 1855.

NICOLSON, H.; Peace Making 1919.
London, 1923.

ORR, C. W.; Cyprus under British Rule.
London, 1918.

POLITIS, J.; Chypre.
Paris 1959.

PERROT et CHIPIEZ; Phenicie et Chypre.
(Histoire de l'Art dans l'Antiquité.).

RICHTER, O.; Kypros, the Bible and Homer.
London, 1893.

SCHAEFFER, C.; Mission en Chypre.
Paris, 1936.

TOYNBEE; A.; The Western Question in Greece and Turkey.
1923.

VELLAY, Ch.; L'irrédentisme Hellénique.
Paris, 1913.

La Documentation Française; La République de Chypre.
(Notes et études documentaires, 28 Juillet 1961,
No. 2860, Secrétariat général du Gouvernement,
Paris.

القسم الثاني

مشكلة قبرص المعاصرة

دكتور

محمد نصر مهنا

الباب الخامس

المشكلة

وتأثير الانقلابات العسكرية

الفصل الثالث عشر

معاهدة الضمان وتأثيرها على الأوضاع فى قبرص

رأينا كيف إضطرت بريطانيا ، بعد تطور الأوضاع فى الجزيرة إلى منحها (١) الاستقلال وذلك فى عام ١٩٥٩ بالاشتراك مع اليونان وتركيا ، طبقا لمعاهدتى زيوريخ عام ١٩٥٩ (٢) ولندن عام ١٩٦٠ .

وفى ١٧ فبراير ١٩٥٩ كان قد عقد مؤتمر آخر بين رؤساء وزارات بريطانيا واليونان وتركيا والرئيس مكاريوس ممثل قبرص وقتئذ وتمت الموافقة على النقاط التالية :

١ ـ أعتبار مؤتمر زيوريخ قاعدة أساسية لتسوية المشكلة القبرصية .

٢ ـ عقد معاهدة تضامن بين بريطانيا وتركيا واليونان وجمهوريه قبرص .

٣ ـ عقد تحالف بين اليونان وتركيا وقبرص .

٤ ـ السماح لبريطانيا بامتلاك قواعد عسكرية فى منطقتين من الجزيرة .

١ ـ معاهدة الضمان سنة ١٩٦٠ : ـ

فى ١٦ أغسطس ١٩٦٠ تم التوقيع على معاهدة الضمان فى نيقوسيا بين جمهورية

---

(١) حمدى حافظ ، المشكلات العالمية المعاصرة ، القاهرة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٦ ص ص ٤٣٨ ـ ٤٥٥ .

(2) Craw shaw, Nancy, "The Republic of Cyprus from the Zurich Agreement to Independent", in : the World Today, Vol. 16, No. 12 December 1960, p. 531.

قبرص من جهة وبريطانيا واليونان وتركيا من جهة أخرى ، ووفقا لهذه المعاهدة ضمنت هذه الدول إستقلال قبرص وسلامتها ، وأهم ما جاء فيها :

أولا : تتولى جمهورية قبرص صيانة إستقلالها ووحدتها الإقليمية وأمنها وكذلك أحترامها لدستوردها . وتعهد بعدم اشتراكها كليا أو جزئياً فى أى إتحاد سياسى أو أقتصادى مع أى دولة كانت ، ووفقا لذلك فانها تعلن منع أى نشاط من شأنه أن يشجع بصورة أو بأخرى الاتحاد مع أى دولة أخرى أو تقسيم الجزيرة .

ثانيا . تتعهد اليونان وتركيا وبريطانيا بضمان إستقلال الجمهورية القبرصية الذى قررته المادة الأولى من المعاهدة الحالية وتضمنت الاستقلال والسلامة الاقليمية وأمن الجمهورية القبرصية والذى قررته المواد الأساسية فى الدستور . وتتعهد هذه بمنع أى نشاط مباشر أو غير مباشر يهدف إلى إتحاد قبرص مع أى دولة أخرى أوتقسيم الجزيرة .

ثالثا . تتعهد الجمهورية القبرصية واليونان وتركيا علىإحترام المناطق الواقعة تحت السيادة البريطانية منذ تأسيس الجمهورية القبرصية وضمان إستخدام وتمتع بريطانيا بجميع حقوقها فى الجزيرة .

رابعا : فى حالة خرق نصوص هذه المعاهدة تتعهداليونان وتركيا والمملكة المتحدة بالتشاور معها لضمان مراعاة هذه النصوص .

خامسا : تصبح المعاهدة سارية المفعول من تاريخ التوقيع عليها .

وتجدر الاشارة إلى أنه قد وقعت فى نفس الفترة معاهدة التحالف (١) بين

(1) The Turkish Year Book of International Relations 1963, pp. 298-302.

اليونان وتركيا وجمهورية قبرص فى نيقوسيا فى ١٦ أغسطس ١٩٦٠ وكانت أهم نقاطها مايلى :

١ - تتعهد الاطراف المتعاقدة بالتعاون للدفاع المشترك والتشاور معا للمشاكل التى يتطلبها هذا الدفاع .

٢ - تتعهد الاطراف المتعاقدة بمقاومة أى هجوم أو عدوان مباشر أو غير مباشر لاستقلال أو الوحدة الإقليمية للجمهورية القبرصية .

٣ - تنشأ قيادة عليا ثلاثية فى الجمهورية القبرصية لتحقيق الهدف من هذا التحالف .

٤ - يتولى القيادة العليا الثلاثية بالتناوب لمدة عام واحد : ضابط يونانى وتركى وقبرصى .

٥ - تصبح هذه المعاهدة سارية المفعول من تاريخ التوقيع عليها .

وقد اعتبرت تركيا أن هذه المعاهدات هى الأساس الملائم والسليم لتنظيم العلاقة بين الطائفتين التركية واليونانية ، كما إعتبرت تركيا أن معاهدة الحماية الموقعه وفقا لهاتين الاتفاقتين تمثل ضمانا لها من جانبها فى مواجهة أى عدوان من جانب القبارصة اليونانيين أو اليونان نفسها . غير إن تركيا فى الفترة التالية للصراع أخذت تنادى بتقسيم الجزيرة ، أما اليونان فكانت تهدف إلى ضم الجزيرة لها فى حين إن الجمهورية القبرصية أرادت أن تبقى مستقلة .

٢ - تأثير معاهدة الضمان على أوضاع قبرص :

ولقد رحبت الحكومة اليونانية بالاتفاقية لما لها من أثر فى تخفيف حدة النزاع الذى إستمر سنوات طويلة خاصة وأن الأسقف مكاريوس وافق عليها ؛

ونصت هذه المعاهدة والتي صدقت عليها كل من بريطانيا واليونان وتركيا — على ضمان إستقلال الجزيرة بشرط ضمان وجود قاعدتين إستراتيجيتين لبريطانيا في قبرص. ويرى أندرياس بابا ندريو في كتابه[1] Democracy at the Gunpoint — بأنه على الرغم من أن بريطانيا كانت واثقة من أنها ستجلو يوما ما من جزيرة قبرص إلا أنها كانت تحرص على الابقاء على قاعدة عسكرية في الجزيرة لمواجهة التواجد العسكري السوفيتي (٢) ولحماية مصالحها في الشرق الأوسط ؛ وفي نفس الوقت كانت بريطانيا تحرص على عدم قيام وحدة بين اليونان وقبرص لأن هذه الوحدة ستقلب ميزان القوى في منطقة البحر المتوسط .

ونصت المعاهدة على الاعتراف بوجود جماعتين هما الجماعة اليونانية التي تضم القبارصة من أصل يوناني ولهم لغتهم اليونانية ولهم حق ممارسة شعار الديانة الأرثوذكسية ؛ والجماعة التركية التي تضم القبارصة من أصل تركي ولهم لغتهم التركية وتقاليدهم المنبثقة من الاسلام ،وأن يختار رئيس الجمهورية من بين الجالية اليونانية ،أما نائب رئيس الجمهورية فيكون من بين الجالية التركية،وتكون العلاقة بين الرئيس ونائبه ، ليست مثل النظام الرئاسي المتبع في الولايات المتحدة الأمريكية حيث يتولى نائب الرئيس السلطة في حالة وفاة الرئيس أوعدم قدرته ؛ وإنما نص الدستور القبرصي على أنه في حالة وفاة الرئيس أو عجزه فإن مهامه يتولاها معا الرئيس ونائب الرئيس في المجلس النيابي المنتخب (المادة ٣٦ من الدستور

(1) Papandreou, Andreas : Democracy at Gunpoint "The Great Front" Penguin Books with Andre Deutsch, 1973 pp. 130—140.

(٢) راجع : دكتور اسماعيل صبري مقلد ، الوجود السوفيتي في البحر المتوسط ؛ في : السياسة الدولية ، القاهرة العدد ٤٨ ، أبريل ١٩٧٧ ص ص ٦ — ٢٥

القبرصى) ؛ وهو ما يوضح طبيعة نظام الحكم فى قبرص من أن اختيار رئيس الجمهورية يتم مستقلا عن نائب الرئيس، فالرئيس ينتخب بواسطة القبارصة اليونانيين ونائب الرئيس ينتخب بواسطة القبارصة الاتراك وسلطات كل منهما تتم بالتعاون والتنسيق حيث يقوم الرئيس بانتخاب سبعة من الوزراء ؛ ويقوم نائب الرئيس بانتخاب ثلاثة من الوزراء (المادتين ٤٨، ٤٩ من الدستور القبرصى)؛ ويكون لكل من الرئيس ونائبه سلطة الاعتراض على القرارات التى يتخذها مجلس الوزراء فيما يخص الشئون الخارجية والدفاع والأمن (المادة ٥٠ من الدستور القبرصى).

أما المجلس النيابى فيتكون من ٥٠ عضوا ينتخب القبارصة اليونانيون ٧٠٪ منه وينتخب القبارصة الاتراك ٣٠٪ منه ؛ ويتولى رئاسة هذا المجلس أحد القبارصة اليونانيين ، ويكون نائبه من القبارصة الاتراك ؛ وقد تعهد الاطراف الثلاثة (اليونان وتركيا وبريطانيا) بتنفيذ دستور سنة ١٩٦٠ وأن أى تعديل فيه يجب أن يتم بناء على موافقة جميع الأطراف المعنية ؛ وقد نصت معاهدة الضمان التى وقعتها كل من بريطانيا واليونان وتركيا عام ١٩٦٠ على أن هذه الدول الثلاثة تضمن سلامة واستقلال الجزيرة وسلامة أراضيها وبالتالى يكون من حقها أن تتخذ إجراء يتم تنسيقه بينها أو تقوم به إحدى هذه الدول عقب مشاورات مسبقة بين الدول الضامنة لاستعادة الوضع الراهن فى دستور الجمهورية القبرصية ؛ ورغم هذا الاستقلال فان التوتر والصراع بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الاتراك قد استمر .

وعموما فان هناك ملامح رئيسية للمراحل التى مرت بها المشكلة القبرصية منذ ظهورها على مسرح السياسة الدولية ؛ سواء قبل استقلال الجزيرة أو فى الفترة اللاحقة للاستقلال مباشرة .

ويمكن إبراز هذه الملامح — وخاصة تجاه وجهتى النظر المختلفتين بين اليونانيين القبارصة والاتراك القبارصة ؛ وعلى صعيد الصراع الطائفى ؛ وفى ردود

الفعل المختلفة عن الدستور والمطالبة بتعديله — يمكن إبراز ذلك فى التفسيرات الآتية :

أن هذه الفترة قد اتسمت بأن السبب الأساس فى الصراع الطائفى إنما هو العرض الذى كان قد تقدم به منذ أكثر من عشر سنوات (١) مضت — الملك بول — ملك اليونان إلى الحاكم البريطانى من أجل إقامة إتحاد مع قبرص . وعلى الرغم من رفض بريطانيا لهذا الاقتراح ؛ إلا أن مكاريوس أعلن وقتئذ — أى فى عام ١٩٥٠ — أن ٩٥٫٦ فى المائه من القبارصة يفضلون الاتحاد مع اليونان ، ثم تكونت المنظمات السرية ؛ وعلى رأسها منظمة « ايوكا » للكفاح من أجل الانضمام إلى اليونان — union with Greece مما دفع الاتراك القبارصة إلى إعلان معارضتهم لهذا الاتحاد أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة . فضلا عن مطالبتهم بتقسيم الجزيرة التى يشكلون ١٨ فى المائة من سكانها ؛ بينهم وبين اليونانيين القبارصة ؛ أى أن رفع شعار الاتحاد مع اليونان ؛ كانت له أثار تراكمية على المشكلة الطائفية. وتشدد الاتراك القبارصة فى ضرورة وجود نوع من الاستقلال الذاتى لهم ؛ وجاءت إتفاقيتا زيورخ ولندن الموقعتان من فبراير ١٩٥٩ لتنظما العلاقة بين الجانبين داخل قبرص ؛ بالاضافة إلى تنظام علاقة قبرص بكل من بريطانيا تركيا واليونان إذ بمقتضاها تم إعلان إستقلال قبرص فى أغسطس ١٩٦٠ .

وعلى الرغم من أن اتفاقيتى زيورخ ولندن كانتا الأساس فى إعلان إستقلال قبرص وتنظيم العلاقة بين الجانبين اليونانى والتركى داخل قبرص ، وكذلك علاقتها فى مواجهة الدول الثلاث المعنية بها ؛ إلا انها كانت السبب الأساسى فى تفجير الحوادث الدامية بين الطائفتين ، وتوتر العلاقات بين كل من تركيا من

(١) كان ذلك على وجه التحديد فى ٢٧ يوليو ١٩٤٧ .

جانب ؛ واليونان وقبرص من جانب آخر ، منذ عام(١) ١٩٦٣ .

٣ - وجهة نظر اليونانيين القبارصة -

ا — ترى وجهة نظر اليونانيين القبارصة أن هاتين الاتفاقيتين قد أجحفتا بحقوقهم لصالح الأتراك القبارصة فبينما تبلغ نسبة هؤلاء ١٨ فى المائة من السكان؛ إلا أنهم حصلوا على نسبة تختلف كثيرا عن حجمهم ؛ إلا وهى ٣٠ فى المائة فى الخدمات المدنية ، وعلى نفس النسبة فى المقاعد البرلمانية ، بالإضافة إلى ٤٠ من المائة فى الجيش والشرطة ؛ وتعيين نائب رئيس للجمهورية من الاتراك مع تمتعه بحق الاعتراض مثل رئيس الجمهورية ؛ على أى قانون أو إقرار يتعلق بالشئون الخارجية أو الدفاع أو الأمن .

ب : يرى القبارصة اليونانيون أيضا أن هذه الاتفاقيات قد فرضت عليهم وأنهم لم يشتركوا فى وضعها ، وبالتالى يمتد انتقادهم إلى الدستور الذى وضع طبقا لهما وخاصة فيما يتعلق بمعاهدة الحماية الموقعة بين قبرص وكل من بريطانيا واليونان وتركيا .

وقد عبر الرئيس مكاريوس عن هذا المعنى فى التصريحات التى أدلى بها فى يوليو ١٩٦٣ فأوضح أن جمهورية قبرص نشأت من اتفاقيتى زيورخ ولندن ، ولكن مستقبلها يجب أن يتحدد طبقا لإرادة شعبها ؛ وبالتالى يجب أن يعدل الدستور بحيث تلغى المواد التى لا يمكن تنفيذها ؛ وبالفعل تقدم فى ٣٠ نوفمبر عام ١٩٦٣ — ثلاثة عشر إقتراحا إلى نائب رئيس الجمهوريه القبرصى لتعديل بعض مواد الدستور .

---

(٢) راجع فى تفصيل ذلك Nicos Karanidiotis "The Cyprus Problem" C.M. Michalas S.A. Press 1975, Athens.

٤ ـ وجهة نظر الاتراك القبارصة : ـ

أ ـ انصرفت وجهة نظر الاتراك القبارصة إلى أن هاتين الاتفاقيتين تمثلان الأساس الملائم والسليم لتنظيم العلاقة بين الطرفين ، كما أنهما تقدمان أسس أية تسوية مستقبلة لمشكلة قبرص .

ب ـ أن اتفاقية زيورخ قد نصت صراحة على إستبعاد الاتحاد الكلى والجزئى لقبرص مع أيه دولة أخرى ، أو انقسامها إلى دولتين . وبالتالى يرى القبارصة الاتراك ، أن من حقهم المطالبة بالانفصال والاستقلال الذاتى ، فى مواجهة رفع القبارصة اليونانيين لشعار الاتحاد مع اليونان .

ج : أن معاهدة الحماية الموقعة طبقا لهاتين الاتفاقيتين تمثل ضمانا لهم من جانب تركيا فى مواجهة أى عدوان من جانب القبارصة اليونانيين أو اليونان نفسها .
ولتلافى هذا الاختلاف فى وجهات النظر ؛ وحسماً للاشتباكات التى نشبت بين الطائفتين ؛ فان مجلس الأمن قد رأى أن تتضمن مقدمة قراره الصادر فى ٤ مارس ١٩٦٤ الإشارة إلى معاهدة الضمان الموقعة عام ١٩٦٠ ؛ بالاضافة إلى المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة التى تقضى بامتناع الدول الأعضاء عن التهديد أو إستخدام القوة فى مواجهة دولة أخرى .

وقد نص هذا القرار على إرسال قوات دولية لحفظ السلام لفترة ثلاثة شهور ، بالاضافه إلى تعيين مبعوث دولى . وقد وقع الإختيار على السفير الفنلندى لدى السويد أولا ، ثم دكتوره جالو بلازاء من أكوادور بعد ذلك ؛ والملاحظ أن هذه الفترة قد تميزت بالنشاط الدولى الواضح من أجل إيجاد حل لمشكلة قبرص عن طريق قوات المنظمة الدولية وليس عن طريق قوات تابعة لحلف شمال الاطلنطى كما اقترحت الحكومة الأمريكية .

الفصل الرابع عشر

حلف شمال الاطلنطى ومشكلة قبرص

١ - الولايات المتحدة وتركيا والمشكلة :-

إرتبطت قضية قبرص بأثنين من أعضاء حلف شمال الاطلنطى وهما تركيا واليونان ؛ غير أن هذا الحلف لم يتمكن من البت فى فض هذا النزاع ، كما أن مجهودات الأمم المتحدة قد فشلت هى الأخرى فى إيجاد حل لهذه المشكلة ؛ ولم يكن هناك أى تغيير فى وجهة نظر تركيا تجاه حلف الاطلنطى قبل إنفجار الحوادث فى قبرص فى عام ١٩٦٣ ، كذلك فان العلاقات التركية الأمريكية كانت قد تأثرت إلى حد ما بالتغير النسبى فى تركيا عام ١٩٦١ ، بعد صدور قانون الحريات من قبل المجلس الوطنى التركى ، الذى سمح للافكار اليسارية بابداء رأيها على الصعيدين الداخلى والخارجى .

أما من حيث العلاقة بين تركيا واليونان ، فقد كانت طبيعية(١) قبل إنفجار الحوادث فى جزيرة قبرص . إلا أن هذه العلاقات لم تدم طويلا نتيجة لقرار الرئيس مكاريوس بتعديل دستور عام ١٩٦٠ . وعقب ذلك صرح عصمت إنيونو رئيس الوزارة التركية وقتئذ قائلا : « إن هذا القرار يخالف معاهدتى

---

(١) ويمكن قياس هذه العلاقات الطبيعية بين تركيا واليونان من تصاريح المسئولين وقتئذ ؛ وعلى سبيل المثال فقد أعلن الجنرال جودت صوناى رئيس الأركان العام فى مؤتمر حلف شمال الأطلنطى وقتئذ فى أثينا فى مارس ١٩٦٣ بأن تركيا واليونان قررتا السعى معا على طريق الحرية . راجع فى تفصيل ذلك The Turkish Yearbook of International Relations 1963, p. 312.

ذيوريخ ولندن ، وإن تركيا سوف تأخذ على عاتقها حماية الإتراك فى الجزيرة . وأضاف قائلا : « إن تركيا لاتلجأ الى التدخل العسكرى قبل المشاورة والمناقشة مع الدول الضامنة للاتفاقيات الدولية » .

كذلك فقد إقترح إنيونو إنشاء نظام فيدرالى لإدارة الجزيرة ، وأشار إلى اخفاق معاهدة لندن قائلا : « ان هذه المعاهدة غير ملائمة فى الوقت الحاضر لأنها وجدت قبل إشاعة السلام والأمن فى الجزيرة ، وأن الحكومة التركية تؤيد شرعية المعاهدات الدولية التى أوجدت جمهورية قبرص وأن المعاهدات الدولية لايمكن إبطالها من جانب واحد » .

أما رد فعل بريطانيا على ذلك فقد جاء فى صورة إرسالها فرقة عسكرية تعزيزاً لقواتها فى قبرص ، وصرح رئيس وزراء بريطانيا قائلا : « إن تدخل بريطانيا فى المشكلة القبرصية هو لمنع انفجار الحرب بين تركيا واليونان ؛ وان بريطانيا غير مستعدة لتحمل هذا العبء مدة طويلة » . وفى نفس الوقت أرسلت بريطانيا مذكره إلى مجلس الأمن للاجتماع فورا لبحث هذا الموقف ، وقد خاطب يوثانت كلا من اليونانى وتركيا وقبرص لمنع أى عمل من شأنه أن يؤدى الى نشوب الحرب ، وقال رئيس الوفد التركى فى لندن أن الرئيس مكاريوس تبنى وجهة نظر الجانب اليونانى فى قبرص ، وأنه فى حالة إنسحاب القوات الضامنة لاستقلال الجزيرة ، فان الشيوعيين هم الذين سيسيطرون على الموقف فيها ، خاصة وأن ٣٧ ٪ من اليونانيين فما ينضوون تحت لواء الحزب الشيوعى ، فأن قبرص مهدده بان تكون كوبا ثانية(١) .

وبناء على طلب تركيا ، عقد مجلس حلف شمال الأطلنطى إجتماعا فى لاهاى

(١) حمدى حافظ ، المشكلات العالمية المعاصرة ، مرجع سابق ص ص ٤٥٠ ـ ٤٦٠ .

فى شهر مارس ١٩٦٤ ؛ وأعطى مجلس الحلف تعليماته الى سكرتير عام الحلف بأن يبذل مساعيه الحميدة للتخفيف من حدة الحرب بين اليونان وتركيا بشأن جزيرة قبرص ؛ وعقب زيارته لكل من اليونان وتركيا ، صرح سكرتير عام حلف شمال الأطلنطى قائلا : « إن جميع الدول الأعضاء فى حلف شمال الأطلسى ترى أنه يتعين على حكومتى اليونان وتركيا أن تؤيد وساطة الأمم المتحدة فى قبرص ، وأن على الحكومتين أن تدركا بأن الخلاف القائم بينهما يضع الحلف فى موقف خطير فى منطقة حيوية له » .

وفى بيان مجلس الحلف ، أحالت الدول الأعضاء قضية قبرص إلى هيئة الأمم المتحدة ؛ وجاء فى بيان الحلف مايلى : « إن دول حلف شمال الأطلنطى ستكلل جهودها لحسم الخلاف بين الأطراف المتنازعة فى الحلف ، وفقا للمادة الأولى من معاهدة الحلف ، وقرار مجلس وزراء الحلف فى عام ١٩٥٦ فى فض المنازعات بين الدول الأعضاء »[١] . ومما يجدر ذكره بهذا الخصوص أن نفس المادة الأولى من حلف شمال الأطلنطى قد نصت على أن «: تتعهد أطراف المعاهدة بما ورد فى ميثاق الأمم المتحده بأن يعملوا على تسوية جميع المنازعات الدوليةالتى يكونون مشتركين فيها بطرق سلمية ، وبكيفية لاتؤدى الى تعكير صفو السلم أو الأمن الدوليين ، ولاتناقض مبادىء العدالة ؛ وأن يمتنعوا فى علاقاتهم الدولية عن التهديد أو إستعمال القوة بأية كيفية لاتتفق مع أغراض الأمم المتحدة » . وهكذا عمل حلف شمال الأطلنطى فى هذه الفترة على أن تكون جهوده فى تسوية مشكلة قبرص متوافقة مع الجهود الرامية الى إحالة هذه المشكلة إلى الأمم المتحدة .

---

(١) احمد نورى النعيمى ، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٥ ص ١٧٤ نقلا عن The Turkish Yearbook of International Relations 1964 p. 213.

وفى اطار التطورات السياسية لمشكلة قبرص أيضا وقتئذ على صعيد حلف شمال الأطلنطى — فقد ارسل الرئيس الأمريكى جونسون مبعوثه الشخصى إلى أنقرة فى فبراير ١٩٦٤ ؛ واتفق المبعوث الشخصى للرئيس الأمريكى مع الرئيس عصمت انيونو على أن تتم المشاورة وتبادل الآراء فيما بين الدولتين (تركيا والولايات المتحدة) ؛ وكرر المبعوث الأمريكى قرار حكومته بشأن حل القضية القبرصية . وصرح ويليام فولبرايت ، عضو الكونجرس الأمريكى ، والذى كلف من قبل الرئيس الأمريكى لتقصى الحقائق بين تركيا واليونان ، صرح قائلا : « أنه من المهم الذى لاشك فيه أن تنتهى أعمال العنف فى قبرص ، غير أن ذلك ليس جزءاً من برنامج مهمتى ؛ بل إن برنامجى ينصب على علاقة دول حلف شمال الاطلنطى بهذا الموضوع » . وبعد مقابلة بين فولبرايت ورئيس الوزراء البريطانى أذيع بأن وزارة الخارجية الأمريكية أخذت تؤيد وجهة نظر اليونان فى قضية قبرص ثم زار فولبرايت تركيا وقابل رئيس وزرائها ، وأكد له بأن الكونجرس الأمريكى ينظر قلق إلى حلفاء وأصدقاء أمريكا ، الذين يهتمون بشئونهم الخاصة ولايراعون السلم فى العالم الغربى ؛ وأشار فولبرايت إلى أن الولايات المتحدة إقترحت ترحيل السكان الأتراك الموجودين فى جزيرة قبرص بهدف الحفاظ على السلم والأمن فى حوض البحر المتوسط . وقد أحدث هذا الطلب قلقا بالغاً فى الأوسط التركية التى أجابت فولبرايت بأن الحل الذى تراه هو الفصل بين الجزء التركى والجزء اليونانى .

أما رد الفعل السوفيتى حول ذلك فقد جاء فى تصريح خروشوف ، رئيس وزراء الاتحاد السوفيتى وقتئذ ، بأن الدول الغربية هى التى وضعت قبرص فى حالة متأزمه ، لأن من مصلحة هذه الدول تحويل الجزيرة الى قاعدة ذرية .

وفى مارس ١٩٦٤ زار عصمت اينونو ، رئيس وزراء تركيا ، زار

واشنطن ، واجتمع مع الرئيس جونسون ؛ وعقب الانتهاء من المحادثات صدر بلاغ مشترك جاء فيه : « يؤيد الطرفان تقوية الجهود المبذولة من قبل الأمم المتحدة لإعادة السلم والأمن فى الجزيرة ، ويؤكدان إحترامهما لجميع الإتفاقيات القائمة » ولنفس الغرض ، أرسل الرئيس جونسون مبعوثه الشخصى إلى اليونان ، وقدم دين أتشيسون (المبعوث الشخصى) عدة اقتراحات لحل المشكلة القبرصية ؛ وقد جاء فى هذه الاقتراحات :

١ — إتحاد قبرص مع اليونان .

٢ — أن تتخلى اليونان عن جزر الدوديكانيز لتركيا التى تعتبر قريبة لسواحل الأناضول التركية .

٣ — تعيين قاعدة عسكرية تركية فى قبرص .

٤ — تعويض القبارصة الأتراك الذين يغادرون الجزيرة أو يريدون البقاء فيها .

غير أن الاشتباكات تجددت بين الطائفتين التركية واليونانية فى الجزيرة ، فى منتصف مارس ١٩٦٤ ؛ وعلى أثر ذلك إجتمع وزراء خارجية الدول الأعضاء فى حلف شمال الأطلنطى فى لاهاى ، وصرح دين راسك عقب الاجتماع قائلا : «إن نشوب حرب بين اليونان وتركيا أمر مستبعد ، وإن حلف شمال الأطلنطى لن يتدخل فى موضوع قبرص ، وأن هذا الأمر متروك لهيئة الأمم المتحدة » وقد وافق وزيرا خارجية تركيا واليونان على أن يخص السكرتير العام لحلف شمال الأطلنطى بالمشكلة القبرصية ، فيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بدول الحلف المتصلة بالمشكلة . وفى أواخر مارس أصدر مجلس النواب القبرصى قرارا بدعوة الرجال للخدمة العسكرية فى الحرس الوطنى ، لإنشاء قوة مسلحة ، غير أن نائب الرئيس مكاريوس إعترض على هذا القرار مما دفعه مكاريوس إلى أن يعلن بأن الدستور لم

يعد قائما وأن نائبه أيضاً لم يعد نائبا ، وعقب ذلك صرح رئيس وزراء تركيا قائلا : « إن دولتى ستحمى الأتراك القبارصة إذ لم يتيسر الاحتفاظ بحقوقهم بالوسائل السلمية والاجراءات الدولية الجارى إتخاذها ، وإن قرار التجنيد المذكور مخالف لاتفاقات زيوريخ ولندن » . وعقب ذلك أصبحت القوات القبرصية فى حالة استعداد قصوى لمواجهة الأسطول التركى ، الذى كان مرابطا فى الاسكندرونة على بعد ١٢٠ ميلا من قبرص . ونتيجة لذلك فقد دعا الرئيس جونسون رئيس وزراء تركيا إلى واشنطن للتحدث معه ، كما دعا أيضاً رئيس وزراء اليونان للغرض نفسه . غير أن الرأى العام التركى لم يكن راضياً عن هذه الدعوة ، لأنهم إعتبروها مؤامرة من الولايات المتحدة لمنعهم من التدخل لحماية معاهدتى زيوريخ ولندن » .

وفى نفس الوقت أبلغت الولايات المتحدة الأمريكية كلا من الحكومتين التركية واليونانية بأن الحكومة الأمريكية سوف تتخذ إجراءات معينة للحد من وقوع حرب بين دولتين من دول أعضاء حلف شمال الأطلسى ، وأعلنت بأنها سوف تضع الأسطول السادس الأمريكى فى البحر المتوسط لمحاصرة الجزيرة . وإزاء قرار تركيا بالتدخل فى الجزيرة ، فان الرئيس جونسون بعث برسالة الى عصمت اينونو رئيس وزراء تركيا فى ٥ يونيو ١٩٦٤ ، وقد إعتبرت هذه الرسالة بمثابة وثيقة رسمية فى العلاقات التركية الأمريكية ، ونقطة تحول بين الدولتين منذ الحرب العالمية الثانية . وجاء فى رسالة جونسون — التى كشف النقاب عن جزء منها عام ١٩٦٦(١) — جاء مايلى : « ومن جهة أخرى أيها الرئيس ، فنحن

(١) وظلت هذه الرسالة سرية حتى عام ١٩٦٦ عندما تسرب قسم منهـا إلى الرأى العام عن طريق الصحافة التركية . راجع فى تفصيل ذلك: =

مجبرون على أن نلفت أنظاركم إلى التزاماتكم فى حلف شمال الاطلنطى ، ويجب أن تدركوا جيداً بأن التدخل فى قبرص سيؤدى الى وقوع حرب بين تركيا واليونان :.. وإن وزير خارجيتنا ديت راسك قد أوضح فى إجتماع مجلس حلف شمال الأطلسى الأخير فى لاهاى : بأنه يجب فهم عدم وقوع حرب بين تركيا واليونان بكل معنى الكلمة .. إن الإنضمام الى الحلف معناه عدم قبول فكرة الحرب بين الدول الأعضاء فيه ، وكما أن كلا من المانيا وفرنسا قد دفنتا بعضهما الذى دام قرنا من الزمن ، لالتزامها بحلف شمال الاطلنطى ؛ فيجب أن ينتظر نفس الشيء من تركيا واليونان ، وأضاف جونسون قائلا فى رسالته إلى عصمت اينونو : « إن تدخلكم العسكرى فى جزيرة قبرص بدون موافقة الدول الأعضاء فى حلف شمال الأطلنطى قد ينتج عنه تدخل سوفيتى فى المشكلة ، وبهذا الخصوص فان الدول الأعضاء فى الحلف سوف لاتدافع عن تركيا » .

وقد أجاب الرئيس اينونو على رسالة جونسون قائلا : « جاء فى قسم من رسالتكم بأنه نتيجة لتدخل السوفيت فى قبرص فان دول حلف شمال الأطلسى لاتدافع عن تركيا ، ولكن المبادىء الأساسية للحلف تخالف ماذهبتم اليه ، لأنه فى حالة وقوع عدوان على أية دولة من الدول الأعضاء من الحلف ؛ فان الحلف سيكون مسئولا عن رد هذا العدوان » . وجاء فى الرسالة أيضا قول إينونو لجونسون : « .. ولنبدأ من نهاية عام ١٩٦٣ ، فان وجوب التدخل العسكرى فى

— Ulman, A.H., & Dekejian, 'Changing Patterns in Turkish= Foreign Policy 1959 - 1967", in : ORBIS. XI No. 3, 1967, University of Pensylavia, pp. 70-78.

راجع فى تفصيل ذلك أحمد نورى النعيمى ، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية ، مرجع سابق ص ص ١٧٩ ، ١٨٢ .

قبرص مع هذه المناسبة يكون للمرة الرابعة ، ومن البداية فقد تشاورنا معكم فى هذا الموضوع ، وعندما تجددت الاشتباكات فى الجزيرة فى ٢٥ يناير ١٩٦٣ أعلمناكم باتصالنا مع الدول الموقعة على المعاهدة المذكورة ، وكان جوابكم بأن الولايات المتحدة لم تكن طرفاً فى هذه المشكلة ... وفى شهر فبراير عام ١٩٦٤ إجتزنا أياماً قاسية ، وقد أخبرناكم بواسطة مبعوثكم الشخصى الذى كان يزور أنقرة ..... » .

وفى مناسبة أخرى وصفت إينونو موقف الولايات المتحدة بأنها « غير راغبة فى إتخاذ رأى إجراء يساعد على حل مشكلة قبرص ، وأن الموقف بين تركيا واليونان قد أصبح مظلماً » . ويلاحظ أحد الباحثين أن الولايات المتحدة قد حرصت على إقامة حالة قريبة من التوازن فى القوة العسكرية بين تركيا واليونان ، على الرغم من اختلاف حجم البلدين من حيث المساحة الجغرافية وعدد السكان ، ومن حيث مدى إتساع القطاع المواجه للاتحاد السوفيتى ودول شرق أوروبا ؛ فاليونان التى يبلغ عدد سكانها ٨٫٩٠٠٫٠٠٠ نسمة لديها قوة جوية (كلها طائرات أمريكية) تقدر بنحو ٢٢٥ طائرة حربية ، فى حين أن تركيا بكل مساحتها الشاسعة وعدد سكانها البالغ ٣٧٫٩٠٠٫٠٠٠ لديها قوة جوية تقدر بنحو ٢٨٨ طائرة ؛ وقررت الولايات المتحدة بيع كل من البلدين ٤٠ طائرة « فانتوم » عام ١٩٧٢ ؛ واليونان مثلا لديها ١٣ مدمرة ، وتركيا لديها بالمقابل ١٤ مدمرة ، واليونان لديها ٧ سفن حراسة ساحلية وتركيا لديها بالمقابل ٨ سفن من هذا الطراز .

وبطبيعة الحال لم يكن من الممكن للولايات المتحدة أن تتحكم فى توازن قوى الاحتياط البشرى لدى الدولتين الذى بلغ نحو ٨٠٠ ألف فى تركيا مقابل ١٨٠ ألفا لدى اليونان ؛ إلا أنها أستطاعت أن تضمن إلى حد كبير التوازن فى

كمية ونوعية التسليم ، وهو الأمر الأهم فى حروب العصر المحدودة ، التى تسارع الدول الكبرى إلى إخمادها بسرعة حين تنشب بين الدول الصغرى ، خشية إهتزاز خريطة التوازن المرسومة لكل منطقة ؛ ومن ثم لإتاحة فرصته لاستثمار الاحتياطات البشرية على الوجه الأكمل وفقا لقوانين الحرب الكلاسيكية .

وفى تقييم رسالة جونسون إلى اينونو يمكن القول أن الرأى العام التركى قد وضعه اينونو فى موقف حرج إزاء سياسته الداخلية ، وذلك عندما إتهمته الاحزاب السياسية بالجبن فى الدفاع عن مصالح تركيا فى قبرص ؛ كذلك فقد ظهر فى الفترة اللاحقة خطأ تقدير تركيا لموقف الولايات المتحدة من قضية قبرص ، وذلك من خلال المناخ السياسى الذى ساد فى عام ١٩٦٤ . فتركيا لم تأخذ بالاهتمام الكافى أمر تغيير الظروف عام ١٩٦٤ ، إذ ان الولايات المتحدة تمكنت بنجاح عام ١٩٥٩ من أن تمارس الضغط الاقتصادى على اليونان — نتيجة لضعفها إقتصاديا — لقبول معاهدات زيوريخ ولندن ، وبموجبها إستقلت جزيرة قبرص ؛ وقد تمكنت اليونان فى عام ١٩٦٤ من تطوير إقتصادها وتقليل اعتمادها على الولايات المتحدة بعد تقوية علاقاتها بدول السوق الأوروبية المشتركة ؛ كذلك فإن ظروف معاهدة عام ١٩٥٩ قد تغيرت كثيراً بسبب متطلبات الأمن الأمريكى ؛ ولأن قبرص أصبحت دولة مستقلة فقد أصبحت حكومتها لا تتبع دائما أوامر اليونان ؛ كذلك فانه ليس من مصلحة الولايات المتحدة تقسيم الجزيرة ، لأن ذلك يؤدى إلى نفس المصاعب ، مثلما هى الحالة فى كوريا وفيتنام ، فضلا عن أن الولايات المتحدة ستعارض التدخل التركى المسلح فى قبرص ، طالما أن ذلك يؤدى إلى إنهيار الجانب الجنوبى لحلف شمال الأطلنطى .

وفى تقييم رسالة جونسون إلى إينونو فى عام ١٩٦٤ يمكن القول - بالإضافة إلى الاعتبارات السابقة — إن العلاقات التركية الأمريكية قد مرت بمنحنى هابط ،

ووصلت إلى أدنى حد لها ؛ فقد كشفت الرسالة من أشياء كثيرة كانت خافية على الرأى العام التركى ، منها الإتفاقيات الثنائية ، التى وقعتها تركيا مع الولايات المتحدة والتى يبلغ عددها ٥٥ إتفاقية عقدت خلال حكم الرئيس مندريس؛ وهذه الاتفاقيات الثنائية كان معظمها سريا ، ولم يعلن للرأى العام التركى ؛ ووقع بعضها وفقاً للمادة الثالثة من حلف شمال الأطلسى ، أما البعض الآخر فقد وقع خارج الحلف ، وقد بدأ الرأى العام التركى مناقشة هذه الأتفاقيات فى الصحف ، وهو ما أدى إلى إنتشار العداء للوجود الأمريكى فى تركيا ، والمطالبة بازالة القواعد العسكرية من الأراضى التركية ، وقيام المظاهرات الضخمة المعادية للولايات المتحدة ، حيث هاجم المتظاهرون قنصلية الولايات المتحدة ، ومكتب الإستعلامات الأمريكى فى ١٢ يناير ١٩٦٦ ، وقد أدى ذلك إلى أن تعدل الحكومة الأمريكية من هذه الأتفاقيات بما يرضى الرأى العام التركى ؛ ومن التعديلات الجوهرية لهذه الاتفاقيات عدم قيام الولايات المتحدة بأى عمل دون علم الحكومة التركية وأن تؤدى هذا الاتفاقيات إلى التعاون المشترك بين الطرفين على أساس المساواة فى الحقوق واحترام السيادة للدولتين .

وكان من نتائج ذلك أيضا أن خفضت الولايات المتحدة عدد أشخاصها فى الأراضى التركية من ٢٧٫٠٠٠ إلى ٧٫٠٠٠ ، وأحيلت المطارات العسكرية وأجهزة الرادار الامريكية إلى القوات العسكرية التركية ، أما القواعد العسكرية الأخرى فوصفت لها مبادىء جديدة . وتجدر الاشارة أيضا إلى أن وسائل إطلاق الأسلحة النووية فى الوحدات الأمريكية المرابطة فى تركيا أصبحت تحت تصرف القوات المسلحة التركية ، باستثناء القاعدة الجوية فى أدنة ، حيث زودت هذه الأخيرة بطائرات أمريكية ذات مدى قصير ، وبجهزة برءوس نووية ؛ وبموجب مخططات حلف شمال الاطلنطى الدفاعية ، فان هذه الطائرات لم توضع تحت قيادة الجيش

التركى ، وإنما وضعت تحت القيادة العليا للقوات المتحالفة فى أوربا مباشرة(١).

٣ - الولايات المتحدة واليونان والمشكلة :

حين جاءت حكومة بابا ندريو عام ١٩٦٤ ؛ سارت تجاه مشكلة قبرص على النحو التـالى :

أولا . إخراج المشكلة من أيدى بريطانيا والولايات المتحدة لعدم إختصاصها ، ورفض تدخل حلف الاطلنطى فى هذا النزاع ، ومن الجدير بالذكر أن من أهم العقبات التى واجهت مكاريوس وقتئذ هى الضغوط التى تعرض لها من جانب حلف الاطلنطى والولايات المتحدة بصفة خاصة . فقد كانت قبرص — منذ إنشاء الحلف — بمثابة الشرارة التى هددت باندلاع الحرب بين أطرافه وتقويض أركانه ؛ فخلال الخمسينات كانت مشكلة قبرص سبباً فى الخلاف الحاد الذى نشب بين اليونان وبريطانيا ، وكانت الأخيرة تلقى تأييد واشنطن التام . ومنذ الستينات ، كان النزاع حول الجزيرة هو السبب الرئيسى فى توتر العلاقات بين اليونان وتركيا اللتين تشكلان الجناح الجنوبى الشرقى لحلف الاطلنطى .

وفى ظل مخطط الاستراتيجية الأمريكية فى منطقة البحر المتوسط ، الذى يستلزم بالطبع تدعيم الحلف ، وليس اضعافه — كانت وجهة النظر الأمريكية تنصرف إلى ضرورة حل مشكلة قبرص بأية وسيلة ومنها :

(أ) تأييد حق بريطانيا وتركيا واليونان فى العمل طبقا لمعاهدة الحماية الموقعة فى

---

(١) راجع فى تفصيل ذلك :

دكتور محمود اسماعيل محمد ، إستخدام الأسلحة النووية فى العصر النووى ، فى : السياسة الدولية ، العدد ٢٤ ، أبريل ١٩٧١ ، القاهرة ، مؤسسة الأهـرام ص ص ٩٠ - ٩٥ .

لندن ، وهو ما رفضته قبرص بشدة وأعلن مندوبها أثناء مناقشة الأزمة أمام مجلس الأمن فى فبراير ١٩٦٤ ؛ فقد أوضح أن أية دولة لا تملك الحق فى العمل العسكرى داخل بلاده وأن حكومته ترفض أى قيد على وحدة وسيادة دولة قبرص، كما هو مفروض طبقا لمعاهدة الحماية . وهكذا لم يكفل قرار مجلس الأمن الذى صدر فى ٤مارس ١٩٦٤ متضمنا إرسال قوات دولية لحفظ السلام وتعيين مبعوث دولى — لم يكفل هذا القرار تحقيق السلام فى قبرص ، بالرغم من الجهود الدولية التى لبذلت بهذا الصدد ، نتيجة تضافر عدة عوامل فى الجزيرة ؛ فقد أرسل الأسقف مكاريوس فى الخامس من مارس ١٩٦٤ — أى بعد صدور قرار مجلس الأمن بيوم واحد — أرسل بيانا إلى الحكومة البريطانية ، أعلن فيه عدم إعترافه بخط الهدنة الذى يفصل الأحياء التركية عن الأحياء القبرصية ، وقام أيضا فى أبريل من نفس العام : بارسال خطابات إلى رؤساء حكومات كل من تركيا وبريطانيا ، يعلمهما نبذه لمعاهدة التحالف الموقعة بين الأطراف الثلاثة ؛ غير أن الحكومة البريطانية أوضحت للرئيس القبرصى أن هذه المعاهدة لا يمكن أن تلغى ، لأن المادة رقم ١٨١ من الدستور القبرصى تتضمن هذه المعاهدة ، وأن الدستور لا يزال سارى المفعول . وقد أثارت هذه التحركات

أن مشكلة قبرص فى صورتها لم تكن تتعلق فقط بتوازن القوى السياسية الداخلى بين جاليتين متنافستين ، بل أنها نبعت أساسا من سمات النظام السياسى المشترك القائم فى الجزيرة منذ إستقلالها فى منتصف أغسطس سنة ١٩٦٠ والذى فرضته عليها بريطانيا وتركيا واليونان ؛ الدول الثلاث التى ضمنت إستقلال الجزيرة وتعهدت بحماية نظامها الدستورى بموجب إتفاقيتى لندن وزيورخ كما سيأتى تفصيل ذلك فى موضع لاحق من الدراسة ؛ غير أنه يمكن القول أن المشكلة القبرصية فى تطوراتها ترجع أيضا الى محاولات الدول الأخرى ذات المصلحة فى إستغلال ثغرات المجتمع القبرصى والنفاذ من خلال تلك الثغرات من أجل السيطرة على الموقع الاستراتيجى للجزيرة — راجع :

Nicos Karanidiotis "The Cyprus Problem" : op. cit. p. 15-25.

من جانب الرئيس القبرصى ، بالاضافة إلى تصريحاته عن سير قبرص تجاه «إينوسيس» حفيظة الاتراك القبارصة ، وكذلك تركيا .

(ب) ضرورة إستجابة القبارصة اليونانيين لطالب القبارصة الاتراك — طبقا لوجهة النظر الأمريكية ، والتى عبر عنها حلف شمال الاطلنطى — وذلك بالحصول على الحكم الذاتى فى ظل دولة فيدرالية ؛ ولقد لقى هذا الاقتراح — هو الآخر — معارضة شديدة من جانب الأسقف مكاريوس ، الذى كان يرى أن ذلك من شأنه أن يؤدى إلى خلق دولة داخل دولة ؛ بالاضافة إلى أن نسبة ١٨ فى المائة التى يشكلها الأتراك لاتعد مسوغا لإقامة حكومة فيدرالية ؛ وقد إنعكس الاهتمام الأمريكى فى إرسال المبعوثين الشخصيين إلى العواصم الثلاث المعنية، وفى الاقتراح الأمريكى المقدم خلال أزمة ١٩٦٣ — ١٩٦٤ الخاص بارسال قوات أمريكية وأخرى تابعة لحفظ السلام فى الجزيرة وقد أعلنت قبرص رفضها لهذا المشروع ، على الرغم من موافقة كل من تركيا واليونان عليه ، وتأييده من جانب بريطانيا ؛ ويضاف إلى ماسبق ، تلويح الحكومة الامريكية باتخاذ إجراءات معنية لمنع نشوب الحرب بين الدولتين الأم ، ويعنى بذلك قطع المعونة العسكرية وإستخدام الاسطول السادس كأداة للضغط .

ثانيا : سارت حكومة بابا ندريو بعد عام ١٩٦٤ على أن يكون الهدف النهائى هو وحدة قبرص مع اليونان مع عدم إنتهاك حقوق الأقلية التركية فى الجزيرة ؛ غير أن الحكومة الامريكية قد مارست ضغطها على حكومة باباندريو فى أثينا ، وكذا على الحكومه التركية بهدف التوصل إلى تسوية مشتركة تتم فى ظل حلف شمال الاطلنطى ، وأن حل المشكلة — فى رأى خبراء الحلف — يكمن فى تقسيم الجزيرة بين اليونان وتركيا . غيرأن الرئيس القبرصى مكاريوس قد أصر على مخالفة هذه الآراء برمتها ، بالاضافة إلى عدم منح القبارصة الأتراك

حكماذاتيا ، كما عارض بشدة معاهدة الحماية (١).

ثالثا : رأت حكومة باباندريو تقديم المعونة والمساعدة العسكرية لقبرص فى حالة أى هجوم عليها من الاتراك .

غير أن هذة الاقتراحات لم تلق قبولا لدى الملك والعسكريين اليونانيين ، مما أدى إلى حدوث الصدام بين جورج باباندريو والملك ، وخاصة بسبب فضيحة Aspida وهى التنظيم السرى اليسارى الذى كونه أبن رئيس الوزراء، والذى كان يهدف إلى قلب نظام الحكم لصالح اليسار ، مع مساندة الرئيس القبرصى مكاريوس فى صراعه الدائر مع الحرس الوطنى ، الذى كان يطالب بالوحدة العاجلة .

ولقد إستمرت ظاهرة الخلافات السياسية بين الملك والعسكريين اليونانيين، وشهدت هذه الفترة أيضا قيام إنقلاب عسكرى فى اليونان ، والذى كان لقادته من مشكلة قبرص ؛ هذا الموقف جاء مغايراً تماماً لما يتوقع الجميع .

---

(١) راجع فى تفصيل ذلك:

— Dimitri. S. Bitsios "Cyprus – The Vulnerable Rapublic Institute for Balkon Studies – Thes salonik, 1975. pp. 30 — 40.

— Nicos Karanidiotis "The Cyprus Problem", op. cit. pp. 9 - 12.

(٢) راجع :

— Panandreou, Andreas : Democracy At Gunpoint "The Greal Front" Penguin Books with Andre Deutsch, 1973 pp. 28–42.

— دكتور غسان العطية ، « حول الأزمة القبرصية » فى : قضايا عربية ، العدوان ١١ ، ١٢ ، بيروت ١٩٧٦ .

الفصل الخامس عشر

الانقلاب العسكرى اليونانى سنة ١٩٦٧ وموقفه من مشكلة قبرص

١ ـ الانقلاب العسكرى اليونانى سنة ١٩٦٧ :

عندما وقع إنقلاب أبريل سنة ١٩٦٧ ؛ إتبع العسكريون سياسة غير متوقعة تجاه مشكلة قبرص ، فرغم شعارات الحكومة العسكرية اليونانية ، التى أعلنتها فى البداية بإقامة دولة تقوم على أساس القومية اليونانية ، التى تعنى إتساع النظرة وشمولها على كل من ينطق اللغة اللاتينية(١) — فإن موقف الحكومة العسكرية اليونانية تجاه قبرص كان غير ذلك تماما، فرغم الشعار المعلن للعسكريين بالقومية اليونانية ، فقد إقتصرت نظرة العسكريين تجاه مشكلة قبرص عن حصر المشكلة فى أضيق نطاق ، والإبتعاد من الإنزلاق فيها . فقبل إنقلاب عام ١٩٦٧ ، كانت صرخة أو صيحة الوحدة تسمع فى أثينا بقوة أكثر مما كانت تسمع فى نيقوسيا ؛ وكان التوتر خلال الفترة ١٩٦٣ — ١٩٦٤ بين تركيا واليونان ظاهراً بسبب قبرص ، فلقد أرغم الأتراك بواسطة الولايات المتحدة عن الإحتفاظ بالسلام ، ولكنهم قاموا خلال هذه الفترة بتوسيع رقعة القبارصة الأتراك فى منطقتى Tendas و Imbros التى يسكنها غالبية من القبارصة اليونانيين .

---

(١) وقد أطلقت الحكومة العسكرية اليونانية على مفهوم القومية اليونانية لفظ « الهيلينية » — راجع فى تفصيل ذلك : عادل محمد زكى صادق ، النظام السياسى فى اليونان خلال فترة الحكم العسكرى ، (٢١ أبريل ١٩٦٧ — ٢٤ يوليو ١٩٧٤) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ١٩٧٧ ص ص ٢٩٠-٢٩٥ .

وحين تم الإنقلاب العسكرى ، حاول العسكريون فى البداية علاج مشكلة قبرص بطريقة مختلفة ؛ وكانت الرؤى السائدة هى عدم التسرع فى حل المشكلة ، إذ كان هدفهم الأساسى فى البداية هو تقوية حكمهم داخل البلاد، وترتب على ذلك أن خفتت صرخة الوحدة بين اليونان وقبرص . وصرح بابا دوبلوس ، فى أول زيارة له لجزيرة قبرص فى أغسطس ١٩٦٧ ، عندما كان وزيراً للدولة لشئون مجلس الوزراء ؛ صرح بأن اليونان وتركيا تسعيان إلى مواجهة عدوهم المشترك ، وهو الشيوعية ، وأن كل الخلافات بعد ذلك هى خلافات ثانوية .

وقد عقد إجتماع قمة بين الدولتين ، دون التمهيد لذلك دبلوماسيا ؛ وتقابل رئيسا وزراء الدولتين على الحدود التركية اليونانية ، فى ٩ سبتمبر ١٩٦٧ ؛ ورأس الوفد اليونانى فى هذا الإجتماع الكولونيل جورج بابا دوبلوس قائد الإنقلاب ، ورئيس الوزراء كوليس Kolias ، ووزير الخارجية إيكونومو Ekonomou ؛ ووافق الجانب اليونانى فى الإجتماع على كل الاقتراحات التى قدمها الجانب التركى ، والتى أغفلت تماماً حقوق الجماعة اليونانية فى إستنبول ، وتجميد مصير منطقتى Imbros—Tendos ؛ وبذلك أغلق الباب أمام نداء اليونانيين بالوحدة مع قبرص . وصرح رئيس الوزراء التركى ، ديميريل ، عقب عودته إلى تركيا ، بأنه تمكن خلال مباحثات هذا الاجتماع من « تمييع » إقتراح اليونان بالوحدة مع قبرص ؛ وأنه أصر على تنفيذ إتفاقية زيورخ، والتى لا يمكن تغييرها إلا بالرجوع إلى تركيا واليونان وإنجلترا(١) .

---

(١) راجع :

— Nicos, Karanidiotis : The Cyprus Problem'' op, cit pp. 80—85.

— Dimitri. S. Bitsios 'Cyprus - The Vulnerable Repuhlic Institute for Balkan Studies'' op, cit. pp. 35 42.

وفى نوفمبر ١٩٦٧ ، وبعد أن حدثت إشتباكات فى قبرص ، نتج عنها التهديد بغزو الأتراك للجزيرة ، قام سيروس فانس ، من قبل الحكومة(١) الأمريكية ، بزيارة كل من أثينا ونيوقيسيا وأنقرة،ونجحت مساعيه فى إتفاقية سحب القوات اليونانية بأكملها ، وكذا القوات التركية ، من قبرص ، فيما عدا ما قررته إتفاقيتى زيورخ ولندن .

٣ ـ ردود فعل الانقلاب العسكرى اليونانى على مكاريوس :

أولا . الضغط والانذار الموجه لمكاريوس :

جاءت ردود فعل موقف حكومة الانقلاب العسكرى اليونانى على الرئيس مكاريوس لتزيد من المشكلات التى تواجه الأسقف مكاريوس بعد المشكلة الطائفية ، وتفسير ذلك أن الحكم العسكرى فى اليونان إذ أن يقيم علاقات وثيقة مع الحكم العسكرى فى تركيا ، بمؤازرة الولايات المتحدة الأمريكية . وقد تغيرت الأسباب التى إستندت اليها حكومة الإنقلاب العسكرى اليونانى فى معارضتها الأسقف مكاريوس على مدى السنوات الخمس السابقة على وقوع الانقلاب العسكرى فى اليونان . فقد أصدرت الحكومة اليونانية بيانا رسميا ، فى أول يوليو ١٩٦٧ ، نشر فى كل الصحف اليونانية ، وطالب البيان بسرعة إبعاد كل ادعاء

---

(١) راجع :

— دكتور غسان العطية ، « حول الأزمة القبرصية » ، مرجع سابق .

— « « ، « السياسة الأمريكية ، الأزمة القبرصية » فى مجلة العلوم السياسية والقانونية ، العدد الأول ، بغداد ١٩٧٨ .

— أحمد نورى النعيمى : « الموقف التركى من أزمة قبرص ، فى : مجلة العلوم السياسية والقانونية ، العدد الثانى ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٧ .

القبارصة الذين يخلقون الظروف غير الملائمة ، ويضعون الشروط الهدامة التى تجعل من صيحه الوحدة غير ممكنة ؛ ودعا البيان هؤلاء الأشخاص الذين يضمون من يتولون أعلى المناصب فى الدولة،إلى إفساح مكان لمن يثق فى الحكومة اليونانية الوطنية ، ويتمتع بالروح الواقعية ، المطلوبة لإقرار حل نهائى للأزمة اليونانية .

غير أن السنوات التالية أثبتت أن حكومة الانقلاب العسكرى اليونانى قد إتخذت موقفاً مغايراً تجاه المشكلة القبرصية . فمنذ السبعينات ، مارست الحكومة اليونانية أسلوباً مخالفاً فى ضغطها على الأسقف مكاريوس ، فقد أرسلت مبعوثاً شخصيا إلى قبرص لإقناع الجانب القبرصى اليونانى بتقديم مزيد من التنازلات للمطالب التى ينادى بها القبارصة الأتراك من أجل الاستقلال الاقليمى؛ بالإضافة إلى التخلى عن العناصر اليسارية المشتركة فى الحكومة القبرصية ؛ ولهذا أرسلت الانذارات المتتالية إلى الأسقف مكاريوس ؛ ومنها الانذار الموجه فى فبراير ١٩٧٢ ، والذى تضمن النقاط الثلاث الآتية :

١ — ضرورة إعادة الوحدة الوطنية الممزقة إلى الجزيرة .

٢ — منع وقوع أى مواجهة محتملة، الأمر الذى يزيد من إحتمالات شحنات الأسلحة التشيكية ؛ وكانت هذه الشحنات إلى قبرص قد هزت إستقرار الجزيرة عام ١٩٦٦ ، عندما تناقلت الأنباء نبأ إستيراد الرئيس القبرصى لهذه الشحنات من أجل تسليح قوات البوليس القبرصية التى تتلقى أوامرها من الحكومة القبرصية ؛ ذلك بعكس الحرس الوطنى ، الذى كا يخضع فى هذه الآونة للجنرال جريفاس ، أو يدين بالولاء لليونان ، كما حدث فى سنة ١٩٧٢ ، مما أدى إلى توقف المحادثات بين ممثلى الطائفتين ، ومطالبة كل من تركيا واليونان بتسليم هذه الشحنات إلى قوات الأمم المتحدة . وقد إنتهى الأمر بتوقيع إتفاق فى ١١ مارس ١٩٧٢

يقضى بتخزين الأسلحة فى « القيادة العامة للبوليس فى أثالا » مع الحرية التامة لقوات الأمم المتحدة فى التفتيش عليها فى أى وقت ، وبدون إخطار سابق ؛ وطبقاً للقائمة التى سلمتها الحكومة القبرصية إلى ممثل الأمم المتحدة فى الجزيرة .

٣ — كذلك فقد تضمن الإنذار الذى كانت حكومة الانقلاب العسكرى فى اليونان قد وجهته إلى مكاريوس فى فبراير ١٩٧٢ — تضمن الانذار مسئولية اليونان فى المحافظة على الأمن فى الجزيرة ؛ وطالب بضرورة تعديل الوزارة القبرصية ، بحيث تختفى منها العناصر اليسارية . وبالفعل قام الأسقف مكاريوس بإحداث هذا التعديل ، وإن كان لم يرضخ للمطالب اليونانية فيما يتعلق بمطالب القبارصة الأتراك .

ولم تكتف الحكومة اليونانية بالضغوط والانذارات الموجهة إلى الأسقف مكاريوس ، بل لجأت إلى تحريك العناصر الدينية ، كأداة مساعدة للضغط .

ثانيا : مطالبة الكنيسة القبرصية باستقالة مكاريوس :

تعرض الرئيس القبرصى مكاريوس ، خلال عام ١٩٧٢ ، لحملة شعواء من جانب الكنيسة القبرصية ، لكى يستقيل من منصبه ؛ وقد وجهت الكنيسة إنذارين إلى مكاريوس : أحدهما فى فبراير والآخر فى يوليو من نفس العام . ويلاحظ أن إنذارات الأساقفة القبارصة كانت تسير فى خط متواز مع الانذارات اليونانية . وقد أرسل الأسقف مكاريوس فى ٢٠ مارس ١٩٧٢ رده على مطالبة الكنيسة القبرصية له بالاستقالة من منصبه ؛ وإشتمل هذا الرد على عدم موافقة مكاريوس على طلبهم الخاص بإستقالته من منصبه كرئيس للدولة ؛ وأنه قد يضطر إلى قبول هذا الطلب إذا وجد من الكنيسة القبرصية إصرارا على ذلك ؛ وهذا الموقف من جانب مكاريوس يعد إنعكاساً من جانبه على تجنب حدوث إنقسام داخل الكنيسة

لأنه لم يكن ولن يكون أبداً مرتداً عن الكنيسة ، ولم يحاول إنتهاك قوانينها التى نصب حارساً عليها . كذلك فقد أوضح مكاريوس فى رده على الكنيسة القبرصية بأنه لا يوجد تعارض بين مهام رئيس الجمهورية والكتاب المقدس ، أو قوانين الكنيسة وتقاليدها ، ولهذا ينبغى عدم إعتبار مهام رئيس الدولة مهاماً دنيوية .

وقد إتهم مكاريوس أساقفة الكنيسة القبرصية بأنهم يتصرفون بناء على تحريض عناصر من خارج الكنيسة ، غير أن الأساقفة أصروا على موقفهم ، حيث قرروا فى يوليو من نفس العام عزل مكاريوس عن منصبه كرئيس للجمهورية ، بل إنهم إتهموه أيضاً بأن سياسته قد أسفرت عن إضطرابات وطنية ودينية وتقسيم الجزيرة . غير أن جلانكوس كلاديوس ، رئيس البرلمان القبرصى ، تقدم بإقتراح ينص على إستمرار الأسقف مكاريوس فى منصبه كرئيس للدولة ، ريثما تنتهى فترته فى فبراير ١٩٧٣ ، مقابل تعهد الرئيس القبرصى بالاستقالة من سلطاته المدنية بعد إنتهاء هذه المدة ، ثم جاءت إعادة تنصيب الأسقف مكاريوس والتأييد الواضح من جانب الشعب القبرصى — جاء ذلك بمثابة رد حاسم على الحكومة اليونانية ، وأنصارها فى داخل قبرص .

ثالثا : إنتخابات عام ١٩٧٣ ونتائجها :

غير أن الأزمة الداخلية الطاحنة ، التى مرت بها قبرص ، قد تجددت مرة أخرى وإنعكس ذلك ليس على الصراع الذى إحتدم بين الأسقف مكاريوس والكنيسة فحسب ، بل على موجة الانفجارات التى سادت فى الجزيرة أيضاً ، وذلك قبل مرور أقل من شهر على إعادة تولى الأسقف مكاريوس منصب الرئاسة لمدة خمس سنوات أخرى ، وكذلك إنتخاب رءوف دنكتاش ممثل الأتراك القبارصة نائباً لرئيس الجمهورية ، وفى كلتا الحالتين ، لم تجر الإنتخابات العامة التى

كان مقرراً لها الثانى عشر من فبراير ١٩٧٣ ، نظراً لعدم وجود مرشحين منافسين لها طبقاً للدستور القبرصى .

وعلى الرغم من أن فوز كل من الأسقف « مكاريوس » و« دنكتاش » كان متوقعاً ، إلا أن الهدوء الذى تمت فيه إعادة التنصيب ، كان غير متوقع . فقد كانت الأنظار فى الفترة السابقة على فوز مكاريوس مركزة نحو جزيرة قبرص ، التى تتلاقى وتتصادم فيها تيارات وإتجاهات شتى ؛ فمن سياسة عدم الانحياز ، إلى الولاء لحلف الأطلنطى ؛ ومن الشيوعيين الذين حصلوا على ٤٠ فى المائه ، ٤٣ فى المائة فى إنتخابات عامى ١٩٤٩ و ١٩٦٠ على التوالى ؛ إلى أقصى اليمين ، ممثلا فى أنصار منظمة « أيوكا » ؛ ومن ذروة الرخاء الاقتصادى ، إلى قمة التوتر السياسى الذى تمثل من موجة العنف والانفجارات التى إجتاحت الجزيرة من جانب أنصار الجنرال جريفاس، والتى تدعو إلى الاتحاد مع اليونان Enosis ، فى الأيام السابقة لإعادة تنصيب الأسقف مكاريوس رئيسا للجمهورية .

كذلك فان هذه الانتخابات جاءت بعد التحديات والضغوط التى تعرض لها « مكاريوس » من جانب عدة أطراف فى الداخل والخارج ، وقد زاد من أهمية هذه الانتخابات أن إستمرار الأسقف مكاريوس على مسرح السياسة فى قبرص لم يقتصر أثره على نطاق الجزيرة ، وإنما تعدى ذلك إلى دوائر متعددة ، تشمل البحر المتوسط ثم منطقة الشرق الأوسط، لكى تمتد هذه الدوائر أيضا إلى الصراع الغربى والشرقى ، ثم إلى نطاق الاستراتيجية الدولية .

فعلى صعيد جزيرة قبرص ،كان للرئيس القبرصى دوره البارز فى المحافظة على وحدة وإستقلال أراضى قبرص ، فى مواجهة المنادين بالاتحاد مع اليونان ،الذين كان يتزعمهم الجنرال جريفاس أو المنادين بتقسيم الجزيرة من بين الأتراك القبارصة .

وعلى الصعيد الدولى كان للرئيس مكاريوس مواقفه المحددة فى المحافظة على الخط السياسى الذى إلتزمت به قبرص وهو عدم الانحياز، وعدم السماح بتحويل جزيرة قبرص إلى قاعدة لحلف شمال الأطلنطى ، وبالتالى فقد كان إستمرار الأسقف مكاريوس فى الحكم بمثابة عامل تهدئة فى منطقة البحر المتوسط الحافلة بالتوترات ، وتزايد حدة التنافس بين البحرية السوفيتية والأسطول السادس الأمريكى ، ولقد إنعكس إهتمام واشنطن بالمنطقة ، فى رضوخها للمطالب المالية لحكومة مالطة ، والاتفاق الذى عقد وقتئذ لتحصل بمقتضاه البحرية الأمريكية على تسهيلات فى الموانى اليونانية، وقد عد ذلك بمثابة إمتداد للاتفاق الذى وقع فى عام ١٩٥٣ ، فى إطار حلف الأطلنطى(١) .

وقد حدد رئيس جمهورية قبرص، فى أعقاب إعادة تنصيبه ، الخطوط العامة لسياسته ، وتتلخص فيما يأتى :

١ — تنديده بالعنف والإرهاب، اللذين تستخدمهاقوات الجنرال جريفاس بهدف الاتحاد مع اليونان ، لأنهم يعملون دون تقدير للمسئولية ،ويعدون العدة لحرب أهلية .

٢ — يجب على الحكومة اليونانية والحكومة القبرصية أن تدركا حقيقة

---

(١) راجع فى تفصيل ذلك :

— احمد نورى محمد النعيمى ، تركيا وحلف شمال الأطلنطى ، رسالة دكتوراه غير منشورة — كلية الاقتصاد والعلوم السياسية — جامعة القاهرة ١٩٧٩ ص ص ٢٢٥ — ٣٤٤ .

— نزيرة الأفندى ، الطائفية وعدم الانحياز فى قبرص : فى : السياسة الدولية ، المجلد التاسع ١٩٧٣ ص ص ٤٣٧ — ٤٤٣ .

عدم إمكانية تسوية مشكلة قبرص سلميا ، إلا على أساس أنها دولة مستقله ذات سيادة ، وأنها تمثل أمة واحدة، وعن طريق المفاوضات مع الأتراك القبارصة.

٣ — ضرورة موافقة الشعب القبرصى على أى حل لمشكلته ، حيث أن بلاده تهدف إلى حل مشكلاتها القومية ، وبالتالى لن تقبل أى حل وسط مع الأتراك يمكن أن يهدد مستقبل القبارصة اليونانيين .

٤ — إلتزام الجمهورية القبرصية بسياستها القائمة على عدم الانحياز،وسعيها الدائم إلى إقامة علاقة الصداقة والتعاون مع جميع الدول،على أساس من المساواة وعدم التدخل .

الفصل السادس عشر

إنقلاب ١٥ يوليو ١٩٧٤ فى قبرص

إنقلاب ١٥ يوليو ١٩٧٤ فى قبرص (أسبابه ونتائجه) :

١ ـ الأسباب : ـ

فى صباح يوم ١٥ يوليو ١٩٧٤ ؛ أنفجر الموقف القبرصى العام حين وقع إنقلاب عسكرى ضد الرئيس الأسقف مكاريوس ؛ قام به قادة الحرس الوطنى اليونانى القبرصى الذى يضم ١٢ ألف رجل تحت سيطرة ٦٥٠ من الضباط اليونانيين واستطاع مكاريوس أن ينجو بحياته ، وغادر بلاده بعد أن لجأ إلى القوات البريطانية التى تعسكر فى قاعدتى اكروتيرى وديكيليا ، فى جنوبى وجنوب شرق الجزيرة . وأعلنت سلطات الانقلاب بيانا بسياستها الجديدة يقوم على مبادىء معينة ؛ أهمها التوحيد الكامل للسكان اليونانيين فى السلام وفى ظل الكنيسة ، ومواصلة البحث عن حل لمشكلة قبرص (١) عن طريق مفاوضات بين الجاليتين، وتسوية المشكلات الحيوية للشعب ، وتنظيم إنتخابات عامة خلال عام لإقامة حكومة تعبر عن الرضا الشعبي ، والابقاء على العلاقات الودية بين قبرص والعالم الخارجى والحفاظ على سياسة عدم الانحياز .

وقد حرص قادة الانقلاب على عدم إعلان نواياهم الحقيقية المستترة وراء حركتهم العسكرية العنيفة ، إلا وهى تحقيق حلم « وحدة جزيرة قبرص بأكملها

---

(١) راجع : نازلى معوض احمد ، الصراع التركى اليونانى فى الجزيرة القبرصية ، فى : السياسة الدولية ، العدد ٣٨ ، أكتوبر ١٩٧٤ ، القاهرة ص ١٥٠ .

مع دولة اليونان » . وكان من أغرب وقائع هذا الانقلاب ، تعيين نيكولاس سامبسون رئيساً لجمهورية قبرص خلفاً لمكاريوس . وسامبسون صحفي قبرصي يوناني ، إنضم في فترة تالية إلى منظمة ايوكا «المنظمة القبرصية للمقاومة الوطنية» ولم يكن هو العقل المدبر للعملية ، كما أنه لم يكن في يوم ما من زعماء الحركة السياسية لليونانيين القبارصة في الجزيرة . كذلك فقد أحاط الغموض والتعقيد والتشابك الشديد — أحاط ذلك بالانقلاب العسكري القبرصي ومقوماته الخفية والمعلنة .

وتحليل الغرابة في هذا الانقلاب يتضح من أنه قد تم في فترة من تاريخ قبرص كانت تحفل بدلائل ومؤشرات جعلت المراقبين الدوليين يستبعدون حدوث تغييرات جذرية في حياة الجزيرة . فحتى بداية شهر يوليو — أي قبل الانقلاب بأيام معدودة لم تهتز مكانة رئيس الدولة الأسقف مكاريوس ، الذي تمتع بشخصية فريدة متميزة ، فكان رئيس الدولة الوحيد في العالم الذي حمل عبء الدين والدنيا معاً ، ونجح إلى حد كبير في المواءمة بين واجباته كرجل يترأس الكنيسة الأرثوذكسية القبرصية ؛ وكسياسي على قمة السلطة في بلاده ؛ كذلك فقد عمل مكاريوس بسياسته الخارجية على النحو السابق — على إيجاد رادع دولي قوي بالنسبة لحكومتي كل من اليونان وتركيا ، يمنعها من فرض تسوية معينة لصالحها من أجل إنهاء المشكلة الطائفية في الجزيرة بين الأتراك واليونانيين(١) .

وتجدر الاشارة بهذا الخصوص إلى أنه قد ساد هدوء إجتماعي نسبي في العلاقات بين الطائفتين في السنوات السابقة على الانقلاب العسكري ضد الرئيس مكاريوس ؛ صحيح أن الطائفتين التركية واليونانية لم تنسيا الأحداث التي حفل

---

(١) نفس المرجع السابق .

بها تاريخ العداء بينهما ، غير أن القبارصة الأتراك والغالبية اليونانية فى الجزيرة ؛ كانوا قد وصلوا إلى التسليم بأن مصلحتهم تكمن فى البقاء داخل إطار نظام الحكم القبرصى المستقل ، الذى أقامه مكاريوس ؛ ولذلك تضاءلت رغبة كل من الطائفتين فى الارتباط بالدولة الأم ، سواء كانت تركيا أو اليونان . فالأولى تعانى من أزمات إقتصادية طاحنة ، وتسودها ظروف معيشية صعبة ، والثانية يفتقد مجتمعها الداخلى إلى أية مقومات للحريات السياسية منذ إستيلاء المؤسسة العسكرية على الحكم فى أثينا سنة ١٩٦٧ ؛ ولكن الاقتصاد القبرصى — بعكس الاقتصاد التركى والاقتصاد اليونانى — كان قد شهد فى هذه الفترة — ونتيجة للهدوء الإجتماعى النسبى فى العلاقات بين الطائفتين التركية واليونانية — شهد تطوراً إنمائياً كبيراً فى قطاعات الإنتاج الزراعى ، مما جعل المتوسط السنوى للدخل الفردى يبلغ حوالى ٣٥٠ جنيهاً استرلينياً ؛ وبذلك تمتعت قبرص فى هذه الفترة بأعلى مستوى معيشة فى منطقة البحر المتوسط (١) .

ومنذ شهر يناير ١٩٧٤ ، كان قد مات الجنرال جريفاس ، القائد العنيد لمنظمة أيوكا ، والعدو الأول للرئيس مكاريوس بسبب رفض الأخير تنفيذ مشروعات تلك المنظمة الأرهابية لضم الجزيرة إلى اليونان ، وبذلك تخلص مكاريوس بطريقة طبيعية من عقبة كانت تقف حجر عثرة فى طريقه السياسى . ويعنى ذلك كله أن المجتمع القبرصى ، حتى بداية يوليو ١٩٧٤ ، لم يكن يعانى من مشاكل خطيرة تستوجب قلب أوضاعه السياسية الرسمية ، رأسا على عقب ، على النحو الذى حدث فى منتصف الشهر فى جزيرة قبرص . ومع ذلك فانه يمكن إجمال الأسباب

---

(١) راجع فى تفصيل أوضاع جزيرة قبرص الاقتصادية .

Meger, A. J., The Economy of Cyprus, Cambridge, Harvard University Press, 1962.

الكامنة وراء الانقلاب العسكرى لقوات الحرس الوطنى اليونانى القبرصى ضد الرئيس مكاريوس فيما يأتى :

أولا : مذكرة مكاريوس للحكومة اليونانية :

كان السبب المباشر الذى جاء الإنقلاب رداً فورياً عليه هو مذكرة رسمية شديدة اللهجة من ستة صفحات ، كتبها الأسقف مكاريوس بيده وأرسلها إلى الحكومة العسكرية اليونانية فى ٥ يوليو ١٩٧٤ ؛ وكانت أهم فقراتها : « .. إننى عجبت كثيراً لأن منظمة أيوكا الإرهابية غير الشرعية والتى تمارس أعمال الأذى فى كل مكان ، ويثير نشاطها حالة من الإنقسام فى قبرص ، تحظى بتأييد حكومة أثينا بل ومساعدتها ... ولقد حاولت كثيراً أن أحصل على جواب شاف للأسباب التى تدعو حكومة أثينا إلى تأييد هذه المنظمة ، فلم أوفق فى ذلك ... وأنها لحقيقة لا تقبل الجدل وهى أن صحافة اليونان تهاجمنا وتؤيد خصومنا برغم أننى أعتبر أنه من واجبى القومى أن أمد يد التعاون لكل حكومة يونانية ؛ هذا على الرغم من أننى لا أستطيع القول بأننى أشعر بأى نوع من التطاطف مع النظم الحاكمة العسكرية ، وخاصة فى اليونان ؛ البلد الذى ولدت فيه الديموقراطية وترعرعت.. وفى أكثر من مرة أشعر بأن يداً خفية تمتد نحوى من أثينا تريد تحطيم وجودى الإنسانى ، ومع ذلك فاننى من أجل الصالح العام كنت ألزم الصمت ولا أتكلم».

وأضاف مكاريوس فى مذكرته للحكومة اليونانية فى ٥ يوليو ١٩٧٤ قائلا : « .. ومع ذلك ، فان الصمت لا يفيد عندما يؤيد الضباط اليونانيون فى الحرس الوطنى ، وبايعاز من حكومة أثينا ؛ - يؤيدون منظمة ايوكا الإرهابية ، فى نشاطها الإجرامى ، ومن بينه الأغتيال السياسى والذى يهدف إلى تصفية الدولة القبرصية .... » .

وأضاف مكاريس قائلا : « أنه تم ضبط وثائق توضح أنه يتم تمويل أيوكا

نفسها من أثينا » ، وطالب مكاريوس بأسلوب حاد بانسحاب الضباط اليونانيين الذين يعملون فى الحرس الوطنى بقبرص، وبأن تصدر الأوامر من أثينا إلى منظمة أيوكا وتضع حدا لنشاطها » (١).

ثانيا : تصاعد أعمال العنف من جانب منظمة أيوكا :

يمكن أيضاً إرجاع الأسباب التى أدت إلى الإنقلاب العسكرى لقوات الحرس الوطنى اليونانى القبرصى ضد الرئيس مكاريوس -- يمكن إرجاعها إلى سبب آخر وهو تزايد وتصاعد عمليات العنف من جانب أعضاء منظمة أيوكا خلال النصف الأول من عام ١٩٧٤ ؛ حيث لقى ثمانية من أنصار مكاريوس مصرعهم واختطف وزير الداخلية القبرصى ؛ غير أن مكاريوس قد ظل على ثقة بأن ميزان القوة السياسية يميل إلى صالحه ضد النظام العسكرى فى أثينا ، والذى كان هذا الأخير يفقد شعبيته باطراد فى اليونان ، نتيجة للأزمات الإقتصادية والتعسف الشديد فى إستخدام السلطة ضد الشعب اليونانى ؛ ولذلك كانت رسالة مكاريوس المذكورة سلفاً إلى الحكومة العسكرية اليونانية بمثابة تحد صارخ لكافة القوى السياسية والعسكرية الداعية لفكرة الوحدة مع اليونان «إينوسيس» .

ثالثا : عدم تمكن مكاريوس من تقدير أصحاب السلطة الحقيقية فى اليونان :

إستبعد مكاريوس أن يقوم الحكم العسكرى اليونانى بارتكاب فعل جسيم الأثر فى قبرص ، تترتب عليه حرب شاملة بين تركيا واليونان . وجاء تقدير

---

(١) نازلى معوض أحمد ، الصراع التركى اليونانى فى الجزيرة القبرصية ، مرجع سابق ص ص ١٥٨ - ١٦٠ .

مكاريوس سلبيا من الناحية الموضوعية . غير أنه كان بعيداً عن الصواب ، بالنظر إلى الحكومة التى كانت قائمة فى ذلك الحين فى أثينا ، حيث لم تكن القوة الحقيقية تتمثل فى شخص الجنرال فيدون جيزنكيس ، رئيس الجمهورية اليونانية الذى أرسل إليه مكاريوس برسالته ؛ ولكن القوة الحقيقية كانت متمثلة فى شخص أكثر صلابة ، وهو البريجادير ديمتريوس بوانتديس ، رئيس شرطةالأمن الحربى اليونانى ؛ وكانت وسائل التحقيقات الإرهابية الشديدة ، التى إتبعتها شرطةالأمن الحربى فى أنحاء اليونان منذ الانقلاب العسكرى فى أثينا سنة١٩٦٧ هى التىأدت فيما بعد إلى طرد اليونان من المجلس الأوربى ؛ كذلك تجدر الإشارة إلى وجود معتقدات معينة ظلت راسخة لدى البريجادير ديمتريوس بوانتيلاس — رجل أثينا القوى — وهذه المعتقدات تتلخص فى عدائه الشديد للشيوعية ، وإرتباطه العاطفى الشديد بفكرة الدور الحضارى للقومية الهللينية — وهى القومية اليونانية التى تعنى إتساع النظرة وشمولها على كل من ينطق اللغة اليونانية .

وهكذا حدث التخبط فى أثينا ، وإنعكس ذلك على قبرص ودفع مكاريوس الثمن لسوء تقديره لطبيعة ردود فعل خصمه الأثينى إزاء نزعته الإستقلالية وتصميمه على إقامة دولة مستقلة غير تابعة لقوى خارجية ، على أراضى قبرص .

رابعا : التقارب القبرصى السوفيتى :

هناك أسباب أخرى أدت فى تراكمها وتفاعلها طويل المدى إلى حدوث الانقلاب العسكرى فى قبرص ؛ فمنذ سبتمبر سنة ١٩٦٤ إتجه مكاريوس نحو الإتحاد السوفيتى طالبا معونته السياسية فى المحافل الدولية .ومساعداته العسكرية من أجل موازنة النفوذ الغربى المتزايد فى الجزيرة ، ولمواجهة ضغوط الأقلية التركية لتقسيم الجزيرة إقليميا بين الطائفتين.ومع إستمرار هذا التقارب القبرصى السوفيتى ، تضاعفت مخاوف اليونان والمعسكر الغربى بصفة عامة .

خامسا : فشل مكاريوس فى حل المشكلة الطائفية :

ويعتبر هذا العامل من أهم العوامل التى أسهمت فى الانقلاب العسكرى لقوات الحرس الوطنى اليونانى القبرصى ضد الرئيس الأسقف مكاريوس ، فلقد أخفق مكاريوس فى حل المشكلة الطائفية (١) بالجزيرة وإعتقد أن بمجرد إعلان استقلال الجزيرة ، ومحاولة التخلص من النفوذ الغربى وإنتهاج سياسة القومية القبرصية الموحدة ، وغير المنحازة،هو الحل الوسط التوفيق لمنازعات الطائفتين، ويرى البعض أن موقف مكاريوس من المشكلة الطائفية كان يدور حول رفضه أن يصبح مجرد حاكم إقليمى لمقاطعة يونانية أو رئيس شرفى صورى السلطات ، فى دولة فيدرالية يتبع جزءا منها الدولة التركية .

سادسا : الاوضاع اليونانية الداخلية وإنعكاساتها :ـ

من الثابت أن المسألة القبرصية قد إستخدمت دائما ، حتى قبل أن يتولى العسكريون السلطة فى أثينا — إستخدمت كحجة قوية لإقامة الوحدة الوطنية الداخلية فى اليونان ؛ ولإخفاء المصاعب المحلية عن الشعب اليونانى . وفى سنة ١٩٧٤ بلغت الحكومة العسكرية اليونانية من الضعف فى داخل البلاد ؛ حداً قامت معه بطرد عدد من المراسلين الأجانب ، كان من بينهم مراسل الاذاعة البريطانية ؛ وذلك حتى لاتنكشف حقائق الأمور داخل اليونان أمام الرأى العام العالمى . وتلت ذلك موجات عنيفة من الإعتقالات ، ووقف صدور الصحف ، وإتهام طلاب الجامعات بالنشاط اليسارى . وتؤكد وقائع التاريخ الحديث أنه عندما تكون قاعدة النظام الحاكم فى بلد ما مهتزة وضعيفة ، فان القائمين على ذلك

---

(١) Nicos Karanidiotis "The Cyprus Problem" op, cit. pp. 148—160.

النظام يتجهون إلى معارك سياسية أو عسكرية فى خارج البلاد ، بهدف تحويل إنتباه الرأى العام المحلى عن الإضطرابات والمساوىء الداخلية .

٣ — ردود فعل انقلاب ١٥ يوليو ١٩٧٤ :

يمكن إجمال ردود فعل انقلاب ١٥ يوليو ١٩٧٤ على صعيد طرفى المشكلة فيما يأتى .

أولا : أدى الانقلاب العسكرى الفاشل فى قبرص إلى انهيار الحكم العسكرى فى اليونان ، بحكم الجنرالات الذين إستولوا على السلطة فى إبريل عام ١٩٦٧ ؛ وبعد إنقضاء سبع سنوات على حكمهم ، أعلن العسكريون ، بعد الإخفاق الذى لحق بهم فى قبرص ، تخليهم عن السلطة لقيادة مدنية .

ثانيا : تصاعدت الخلافات بين تركيا واليونان على بحر إيجة ، بين الدولتين الحليفتين داخل حلف شمال الاطلنطى ؛ وتعود هذه الخلافات إلى اكتشاف اليونان البترول فى بحر إيجه ، وذلك منذ عام ١٩٧٢ ؛ كما أن اليونان قامت بتسليح جزر الدوديكانيز ، وقد إعترضت تركيا على هذا الاجراء اليونانى ، مؤكدة أن ذلك يعتبر خرقاً صريحاً لمعاهدة لوزان ، التى وقعت فى عام ١٩٢٣ بين تركيا واليونان ؛ ولقد أدى الأمر إلى أن تبعث تركيا فى عام ١٩٧٦ باحدى سفن البحث للقيام بعمليات التنقيب والبحث ، غير أن اليونان أحالت هذا الموضوع إلى محكمة العدل الدولية فى لاهاى ؛ وأعلنت المحكمة بعد إنقضاء ثلاث سنوات من عرض الموضوع عليها ؛ أنها غير مختصة بالنظر فى هذا الموضوع ؛ وبعدفشل كل الجهود التى بذلت من قبل حلف شمال الاطلنطى ، نشب الصراع بينهما ، حيث إستخدمت الدولتان فيه جميع الأسلحة ، مما تسبب فى إحداث أكبر تصدع فى الحلف منذ قيامه ، حيث لم يسبق لأى دولة من أعضائه أن إشتبكت فى حرب مع دولة أخرى من أعضاء الحلف .

ثالثاً نتج عن الصراع المسلح بين الدولتين — تركيا واليونان — الشكوك التي أصبحت بمثابة المعول الذي يمكن أن يهدم حلف شمال الاطلنطي برمته ؛ ناهيك عن ضعف التضامن بين أعضائه ، حيث قررت الحكومة اليونانية الإنسحاب من الجناح العسكري في الحلف ، ولقد بررت اليونان موقفها هذا تجاه الحلف من أنه لم يمنع الصدام المسلح بين عضوين من أعضائه . ولقد إعتبر بعض المراقبين الدبلوماسيين خروج اليونان من الحلف على أنه بادرة خطيرة ، أكثر من إنسحاب فرنسا من الجهاز العسكري للحلف ، وباعتبار أن اليونان تجاور بلغاريا ، وهي — أي بلغاريا أحد أعضاء حلف وارسو .

رابعاً وتجدر الاشارة بهذا الخصوص إلى أن اليونان قدمت مجموعة من الأقتراحات إلى مجلس حلف شمال الاطلنطي ، في يوليو ١٩٧٧ ؛ أكدت فيها على إبقاء القوات المسلحة اليونانية تحت القيادة اليونانية في وقت السلم ؛ غير أن الحلف رفض هذه المقترحات . والرأي العام في الأمانة العامة للحلف كان(١) هو أن قبول الشروط اليونانية سيخلق سابقة بالنسبة للبلدان الأعضاء الأخرى ؛ وبالرغم من أن الحلف قد رفض هذه المقترحات ، فانه لم يناشد الحكومة اليونانية بالعودة إلى الحلف ؛ غير أن أحد أعضاء دول الحلف أوضح ضرورة أن تعيد اليونان النظر في قرارها ، عندما يتم التوصل إلى تسوية مرضية ومقبولة لمشكلة قبرص والنزاع اليوناني التركي ؛ وبهذا الخصوص فقد قبل أيضا أن انضمام اليونان إلى

---

(١) راجع في تفصيل ذلك :

احمد نوري محمد النعيمي : تركيا وحلف شمال الأطلسي . رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية — غير منشورة — كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ١٩٧٩ ص ص ٢٢٥ — ٢٥٤ .

السوق الأوربية المشتركة سيساعد على عودتها إلى الجهاز العسكرى للحلف ؛ أما رد الحلف للحكومة اليونانية فقد جاء مشتملا على عدة نقاط ؛ منها أن المشكلة المشكلة الرئيسية التى تواجه الحلف، بانسحاب اليونان من الجهاز العسكرى هى مشكلة نظام الانذار المبكر. الذى ترفض اليونان الاشتراك فيه بصورة كاملة، لكى لاتحصل تركيا على معلومات مباشرة عنه ، مثلما كان يحدث قبل عام ١٩٧٤. والنقطة الثانية هى ما يراه بعض المراقبين الدبلوماسيين من إحرار الحلف على إجراء مناوراته فى فى بحر إيجة ، من قبل قائد بحرى تركى ، يستهدف فى حقيقته إغراء اليونان بالعودة إلى الحلف ؛ وبالتالى فانه إذا ساد بحر إيجه وضع طبيعى ، فإن المسئولين اليونانيين وقتئذ كانوا سيميلون إلى الموافقة على إشتراك القوات اليونانية فى مناوارت فى تلك المنطقة ، مادامت ستكون تحت قيادة يونانية ، وذلك بدون أو يكونوا قد قرروا العودة إلى حلف شمال الاطلنطى .

أما التبريرات التى أتخذت كذريعة من جانب المسئولين اليونانيين تجاه هذا القرار ، فهى أنه فى حالة إستمرار إمتناع اليونان عن الاشتراك فى مثل تلك المناورات ، فان ذلك يدعو أن يقود المناوراث قائد بحرى تركى. وبمقارنة ذلك بالأوضاع السائدة قبل عام ١٩٧٤ ، فاننا نجد نظاماً مشابهاً لذلك ، حيث كان الأتراك يشتركون وحدهم فى المناورات التى كان يجريها حلف شمال الاطلنطى فى فى بحر إيجة ؛ وبمعنى آخر تكون تركيا هى الشريك الوحيد فى الحلف ؛ ويدعم تلك الحجة اليونانية أن الذى كان يقود تلك المناورات ، كان قائدا بحريا تركيا .

وتجدر الاشارة بهذا الخصوص أيضا إلى أن المصادر الرسمية فى مقر حلف شمال الاطلنطى فى بروكسل كانت قد أكدت صدق ظن المسئولين اليونانيين ، بمعنى تولى الضباط الاتراك قيادة القوة الجوية التكتيكية ، والقوات البرية للجناح الجنوبى الشرقى فى حلف شمال الاطلنطى ، إعتبارا من النصف الثانى من عام

١٩٧٧، ونقل عن مصادر الحلف قولها أن قيادتى هذين التشكيلين تقعان فى أزمير، فى غرب تركيا، ويقودهما الضباط الامريكيون .

أما رد فعل وزارة الدفاع اليونانية عقب ذلك، فجاء متضمناً أن وضع مقر الحلف فى أزمير تحت قيادة تركية لن يؤثر فى موقف اليونان من الحلف ؛ بل أن ذلك يعنى اليونان فى كثير أو قليل ، لأن اليونان قد إنسحبت من مقر الحلف بأزمير فى صيف عام ١٩٧٤ ، وأنها لاتنوى العودة إليه وخاصة بعد إحداث قبرص فى نفس العام (١) .

---

(١) راجـع : احمد نورى النعيمى « الموقف التركى من أزمة قبرص بين ١٩٧٤ ـ ١٩٧٦ فى : مجلة العلوم السياسية والقانونية » العدد الثانى ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٧ ص ص ٢٣٥ ـ ٢٤٠ .

الباب السادس

الغزو التركى لقبرص

الفصل السابع عشر

الغـــزو

١ - خلفية الغزو :

أولا : كانت الحكومة التركية قد تيقنت من أنها إذا لم تسارع بالقيام بعمل عسكرى فعال فى الجزيرة التى لاتبعد عن شواطئها بأكثر من ٤٠ ميلا ، ويكون فيها الاتراك نحو ١٥ر من سكانها ، فان نظام الحكم الذى أقامته سلطات الانقلاب فى الجزيرة ، سرعان مايصبح شرعيا كأمر واقع . كما أدركت تركيا أن المشكلة القبرصية لابد أن تقع مرة أخرى فى خضم التعقيدات الدولية ، التى لن تسفر إلا عن أحكام قبضة القبارصة اليونانيين الموالين لأثينا ، على شئون الحكم فى قبرص ؛ ولاشك فى أن مسألة روديسيا ومشكلة إيرلندا الشمالية وغيرها من الأزمات السياسية ، التى لم تؤد إطالة مدتها الزمنية إلى حلها ، كانت كلها فى ذهن واضعى السياسة التركية تجاه الانقلاب القبرصى .

ثانيا : من جهة ثانية فقد تدهورت العلاقات اليونانية التركية بشدة منذ بداية عام ١٩٧٤ بسبب النزاع بين البلدين حول مناطق التنقيب عن البترول فى بحر إيجه . وإنهارات محادثات الحكومة التركية فى العنف الانقلابى الذى تورطت فيه الحكومة اليونانية العسكرية منذ نظام مكاريوس فى قبرص ، وكان ذلك يعتبر فرصة سانحة للتدخل العسكرى فى الجزيرة ، لكى يتوطد وجود تركيا الفعلى فى منطقة الجزر التى ظهرت بها المؤشرات البترولية المذكورة(١) .

---

(١) Nicos, Karanidiotis "The Cyprus Problem, op. cit. pp. 52 — 70.

ثالثا : لم تنس الحكومة التركية ، والرأى العام التركى ، السوابق التاريخية للتعصب القومى اليونانى الشديد ، فى مواجهة الأقليات التركية ، سواء فى جزيرة كريت حيث ذبحت السلطات اليونانية عدداً ضخماً من أبناء الجالية التركية بها ، وفى ظرف عدة شهور ، أخليت الجزيرة تماما من العنصر التركى ؛ وكان ذلك عقب الحرب العالمية الأولى ، أو فى جزر ساموس ليسبوس ، التى لاتبعد عن الشواطيء التركية بأكثر من خمسة كيلو مترات فقط .

رابعا : يضاف إلى الاعتبارات السابقة ، والمتعلقة بالعداء التقليدى التاريخى بين اليونان وتركيا — ضمن خلفيات الغزو التركى لقبرص — عامل يوجهه إلى الموقف السياسى الداخلى فى تركيا ؛ فلقد شهدت البلاد فى الفترة السابقة مباشرة على غزو قبرص ، سلسلة من الأزمات الاقتصادية والإضرابات التى شملت قطاعات متعددة ، مهنية وإنتاجية وتجارية . هذا بالاضافة إلى تقاعد عمليات العنف من قوى اليسار من بين الشباب والطلاب الاتراك ، وتكرار صدامات الحكومة معها . وبعد وفاة عصمت إينونو ، الرئيس السابق لجمهورية تركيا ، إفتقدت السياسة التركية الشخصية القوية التى تجمع حولها أغلبية الرأى العام فى البلاد . ولذلك جاء إختيار رئيس الوزراء بولنت إيجيفيت نتيجة لمشاورات ومساومات حزبية ، دامت ثلاثة أشهر كاملة ؛ وظل إيجيفيت يواجه متاعب تفكك الائتلاف الوزارى القائم. وقبل الغزو التركى لقبرص بأيام قليلة ؛ تحرج مركز إيجيفيت بعد أن نجح حزب العدالة ، بزعامة سليمان ديميريل ، فى جذب عدد كبير من النواب ضد مشروع قانون العفو الذى قدمته الحكومة للبرلمان ، وذلك حتى لايشمل هذا المشروع مسائل العفو عن المتهمين السياسيين . ولجأ رئيس الوزاره إلى المحكمة الدستورية التى أصدرت حكماً لصالح الحكومة . وبعد أزمة قبرص ، إستطاع رئيس الوزاره ، بعد نجاح الغزو التركى للجزيرة ، أن يحصل

على شبه إجماع الرأى العام التركى فى داخل وخارج البرلمان . (١)

خامساً : تدهور العلاقات بين تركيا واليونان إلى أدنى درجة لها فى عام ١٩٧٤، وقد بلغت هذه العلاقات المتوترة ذروتها نتيجة للأحداث فى المناطق المتنازع عليها من بحر إيجة . ولما كانت كل من تركيا واليونان عضوين فى حلف شمال الأطلنطى ، فان التوتر فى العلاقات بينهما يؤدى على المدى البعيد إلى إنهيار الجناح الجنوبى لحلف شمال الأطلنطى . ويعود توتر هذه العلاقات بين الدولتين إلى الانقلاب العسكرى الذى وقع فى قبرص فى ١٥ يوليو ١٩٧٤ ؛ ولم يكن الانقلاب — فى حقيقته — مفاجئاً لأحد داخل جزيرة قبرص ، لأنه منذ عام ١٩٧٢ ، والخلاف يتصاعد بين الأسقف مكاريوس وبين حكومة اليونان العسكرية ، نتيجة محاولات الحكومة اليونانية المستمرة لقلب نظام حكم مكاريوس ، والذى كان يرفض الانضمام الى حلف شمال الأطلنطى ، واستخدام الأراضى القبرصية كقواعد للحلف .

وتجدر الأشارة الى ان قادة الحرس الوطنى فى قبرص ، وهم من الضباط اليونانيين ، قد حاولوا بتأييد من اليونان — الاطاحة بحكم مكاريوس ، وهو ماجعل مكاريوس يطالب وقتئذ أن يكون الحرس الوطنى فى قبرص تحت سلطات حكومته مباشرة ؛ وتلى ذلك صدور الأوامر لقادة الحرس الوطنى فى قبرص بمغادرة الجزيرة ، نظراً للدور غير الشرعى الذى مارسه الضباط

---

(١) — Hamit, Batu, "New Development in Turkish Foreign Policy" The Atlantic Community Quarterly, Vol. 15, No. 3, 1977.

— Adam, T.W. Cyprus — Reluctant Republic", The Middle East Jaurnal, 1974.

اليونانيون العاملون فى الحرس الوطنى فى دعم منظمة أيوكا السرية ؛ وعلى أثر ذلك عقدت قيادة القوات المسلحة اليونانية إجتماعا فى ١٣ يوليو ١٩٧٤ لمناقشة أبعاد طلب الرئيس مكاريوس ، والخطوات الكفيلة بمواجهة الموقف المتأزم ، مما حدا ببعض الأوساط العالمية للتأكيد على إمكانية تدخل اليونان قبرص ، الذى بات أمراً محتملا .

ومن منظور تاريخى ، فقد كانت العلاقات المتوترة بين الرئيس مكاريوس والنظام العسكرى فى اليونان . لها جذورها ؛ فمنذ إستقلال قبرص والرئيس مكاريوس يرفض الإتحاد بين قبرص واليونان ، فضلا عن إتهام حكومة قبرص للحكومات اليونانية المتعاقبة بمساعدة منظمة ايوكا « السرية » ؛ كذلك فقد تأزمت العلاقات بين قبرص واليونان ، منذ بداية أغسطس ١٩٧٣ ، نتيجة لإزدياد نشاط منظمة «ايوكا» السرية،الأمر الذى جعل جورج بابا دوبولوس، الرئيس الأسبق لليونان ، يطالب بوقف نشاطات منظمة إيوكا ؛ بل وأن تحل المنظمة نفسها ؛ وكان هدف اليونان من وراء ذلك هو التظاهر بعدم تأييد أو مساندة هذه المنظمة ، وقد سبق ايضاح أن الرئيس مكاريوس كان قد طالب النظام العسكرى فى اليونان بسحب جميع الضباط العاملين فى الحرس الوطنى ، وكان يهدف من وراء ذلك إلى أن يسيطر تماماً على القوات المسلحة فى الجزيرة ، والتى كانت خاضعة لتوجيهات الضباط اليونانيين ، لم تذعن لخطة الرئيس مكاريوس ، وتحركت فى وقت مبكر، فنشبت إشتباكات بينها وبين القوات المسلحة ، فى ٥ يوليو ١٩٧٤ ؛ أى فى اليوم الثانى لطلب الحكومة القبرصية لسحب الضباط اليونانيين العاملين فى الحرس الوطنى .

سادسا : إستغل مكاريوس الاضطراب السياسى الذى كان يسود اليونان وقتئذ من أجل القضاء على كل مايهدد حكمه فى الداخل ، وأكد فى مناسبات

عديدة أن الشعب القبرصي يعاني من إرهاب منظمة ايوكا ؛ وعلى الرغم من أن صحيفة « هارلفي » القبرصية قد كشفت المخطط الكامل لمنظمة « ايوكا » السرية وضباط الحرس الوطني ، إلاّ أن حكومة قبرص لم تتخذ مايكفل القضاء على هذا المخطط . فقد أكدت الصحيفة أن منظمة « ايوكا » تريد تنفيذ مؤامرة قبل العشرين من شهر يوليو ، لاسقاط مشروع الرئيس مكاريوس المتعلق بانهاء الحرس الوطني . وأضافت الصحيفة قائلة : « ان المنظمة قامت بتوزيع الزى العسكرى على أفرادها ، بهدف تنفيذ خطة تؤدى إلى صدام مسلح بين الحرس الوطني والسلطات الأمنية ، كما تهدف خطة المنظمة إلى القيام بأعمال إغتيالات واسعة النطاق ، تشمل المسئولين والسياسيين البارزين المعارضين لها ، وحذرت الصحيفة حكومة الرئيس مكاريوس من أن منظمة « أيوكا » السرية ، وبدعم من ضباط الحرس الوطني ، تحاول القيام بحركة إنقلابية ؛ وقد حدث هذا بالفعل .

٣ ـ نتائج الغزو :

أولا : التطورات اللاحقة :

ترتب على الانقلاب العسكرى فى قبرص مجموعة نتائج سياسية وعسكرية ذات أهمية بالغة سواء بالنسبة للدولة (١) القبرصية ، محليا أو على صعيد منطقة البحر المتوسط — إقليميا — أو على صعيد المجتمع الدولى — عالميا . ففى ١٩

---

(١) Adam, T.W., Cyprus — Reluctant Republic", pp, cit.

وراجع أيضا فى تفصيل ذلك :

Crawshaw, Nancy, "Cyprus" Problems of Recovery, The World Today, Vol, 32, No. 2, February, 1976, pp. 25—30,

يوليو — أى بعد وقوع الانقلاب بأربعة أيام ، أنذر بولنت إيجيفيت ، رئيس وزراء تركيا ، فى محادثاته بشأن أزمة قبرص ، مع جوزيف سيسكو مبعوث الرئيس الامريكى نيكسون ، فى لندن ، بالتدخل العسكرى فى الجزيرة ، إذا لم يتم تحقيق « مطالب أساسية ؛ وهى سحب ضباط القيادة الأنقلابية ، وضمان حماية الجالية التركية ، وإعادة حكومة مكاريوس » . ثم طلبت تركيا من الحكومة البريطانية التدخل العسكرى فى أزمة قبرص ، غير أن جيمس كالاهان ، وزير خارجية بريطانيا ، أعلن أن بلاده « تنوى البقاء خارج الأزمة القبرصية فى تطوراتها الحالية » .

وفى اليوم التالى مباشرة — أى فى ٢٠ يوليو ١٩٧٤ — بدأت القوات التركية تغزو جزيرة قبرص ، جوا وبحرا ، فى نيقوسيا وكيرينيا فى الشمال ، وليماسول فى الجنوب ، ولقد إستندت تركيا فى تدخلها العسكرى فى الجزيرة إلى نص المادة (٤) من معاهدة الضمان ، الموقعة بين تركيا وبريطانيا واليونان لعام ١٩٦٠ ، حيث جاء فى هذه المادة أنه يحق لتركيا العمل العسكرى ، فى حالة تدهور الأوضاع فى الجزيرة ، وتعرض إستقلالها إلى الخطر ؛ وبلغ مجموع القوات التركية التى نزلت الى الجزيرة ستة آلاف جندى ؛ وجاء رد الفعل اليونانى ، من جانب الحكومة اليونانية ، فى صورة إعلان التعبئة العامة ، وإستدعاء جميع الاحتياط ، كما قامت اليونان باجراء حشود ضخمة من قواتها على حدودها الشرقية مع تركيا ، وتجمعت نذر الحرب بين الدولتين ، ووجه وزير خارجية اليونان إنذاراً إلى سفير تركيا فى أثينا بوقف عمليات الإنزال فى قبرص .

وفى رد رئيس وزراء تركيا على الانذار اليونانى ذكر ما يلى : « إن الاجراء اليونانى فى قبرص من شأنه أن يؤدى الى إنتهاك إستقلال الجزيرة ، وأن الغرض الأساسى من عملية الانزال العسكرى فى قبرص ليس حماية الأتراك فحسب ، بل

أيضا حماية القبارصة اليونانيين ..... » ؛ ولقد إصطدمت القوات التركية بالقوات اليونانية فى معركة بحرية بالقرب من بافوس ، على الساحل الجنوبى الغربى لقبرص ، وجاء ذلك بعد أقل من يومين فقط من إعلان تركيا انزال قواتها بالبحر والجو فى قبرص ؛ ولكن الصدام توقف بعد الجهود الدبلوماسية من جانب الولايات المتحدة الامريكية .

أما وكالات الأنباء الغربية فقد جاءت تعليقاتها حول إحتمال الحرب بين تركيا واليونان من أن هذه الأخيرة — أى اليونان — لو دخلت الحرب مع تركيا صاحبة أقوى جيش فى شرق البحر المتوسط فإنها سوف تلاقى تدميراً(١) وهزيمة كبيرة ومحققة ؛ وربما إستندت وكالات الأنباء الغربية فى آرائها هذه على مقولات من جانب المسئولين اليونانيين ، من أن الظروف عند اليونان ، وكذا على ماذكره رئيس وزراء اليونان وقتئذ بصفة خاصه ، من أن دخول اليونان فى حرب مع تركيا يتطلب دخول القوات الجوية اليونانية الحرب ؛ ولأن المسافة بعيدة بين تركيا واليونان ؛ فإن الحرب مع تركيا كما أضاف كرامنلس رئيس الوزراء اليونانى — تكون غير ذى جدوى ؛ وربما كانت مثل هذه المقولات قريبة من الواقع ، لأن القوات لتركية المتحركة من قواعدها فى الأناضول — والتى لاتبعد أكثر من ١٦٠ كم عن قبرص — بإمكانها الوصول إلى أهدافها

---

(١) Ibid.

وراجع أيضا ، نازلى معوض احمد ، الصراع التركى اليونانى فى الجزيرة القبرصية، مرجع سابق ، ص ص ١٦٠ — ١٦٢ .

— Nicos; Karanidiotis "The Cyprus Problem", op. cit., pp. 56 — 60.

بسهولة تامة. فى حين أن أقرب القواعد الجوية اليونانية فى جزر ردوس وكريت، كانت تبعد عن قبرص ٤٠٠ كم .

كذلك فقد دعمت وكالات الأنباء الغربية وجهة نظرها بشأن التفوق التركى على اليونان بأنه نظراً لقرب الجزر اليونانية من السواحل التركية فان هذه الجزر تصبح تحت رحمة القوات التركية ، وإن بامكان القوات التركية أن تلحق بالتالى الهزيمة بالقوات اليونانية فى تراقيا ، خلال خمسة أيام ، وتفتح أمامها الطريق إلى سالونيك وعموما ، فقد أدى الانزال التركى فى قبرص إلى سيطرة القوات التركية ، التى وصل تعدادها إلى ثلاثين ألف جندى على القطاع الشمالى من قبرص ؛ وبمعنى آخر فإن تعداد هذه القوات ، طبقا لبيانات المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية فى لندن، يبلغ حوالى ثلاثة أمثال القوات المسلحة اليونانية؛ وتقول هذه البيانات أن مجموع القوات المسلحة التركية النظامية ٤٥٥ ألف جندى ، يضاف إليهم نحو ٨٠٠ ألف من قوات الاحتياط فى حين أن مجموع القوات المسلحة اليونانية النظامية ١٦٠ ألف جندى، يضاف إليهم نحو ٢٠٠ ألف من قوات الاحتياط ؛ وهذه الاحصائية ، التى أوردها المعهد الدولى للدراسات الاستراتجية، تفسر السبب الذى جعل الحكومة اليونانية تقبل إيقاف القتال، بسبب التفاوت الكبير بين حجم وفعالية إمكانياتها العسكرية ، وبين القوات المسلحة التركية .

ولقد قبلت تركيا إيقاف القتال ، كهدنة قصيرة لالتقاط الانفاس ؛ تعاود بعدها تحركها العسكرى فى قبرص ، لتوطيد وجودها فى أنحاء الجزيرة ، حيث تمكنت تركيا بالفعل من السيطرة على حوالى ٤٠ ٪ من الأراضى القبرصية ؛ ويرى البعض أن هذه العملية العسكرية من قبل تركيا قد أدت من جانب آخر إلى خدمة الاستراتيجية التركية ، لأنها إستطاعت إستخدام حوالى ٤٠ ٪ من مساحة جزيرة قبرص لصالح استراتيجيتها ، وخاصة أزاء أساس الدولة القبرصية المستقبلة كما تراها تركيا ، وكان من نتيجة الانزال العسكرى التركى هو هجرة

١٦٠٠٠ يونانى من أماكنهم فى القطاع الشمالى ، كما ترك حوالى ٥٠٠ يونانى بيوتهم لأنها استخدمت كثكنات للجيش التركى .

وتجدر الأشارة إلى خلفيات هذا العنف التركى الشديد والسريع فى موجهة تطورات المشكلة القبرصية .

ثانيا : نتائج الغزو بالنسبة لقبرص :

لم تمر ثمانى وأربعون ساعة على بدء الغزو التركى لقبرص حتى ترتبت عليه تطورات خطيرة الأثر بالنسبة لكل من قبرص واليونان . فلقد قدم نيكولاس سامبسون ، الرئيس الذى عينته سلطات الانقلاب إستقالته ، بعد أن ظل ثمانية أيام فقط فى منصبه ، وخلفه جلافكوس كلاريديس ، رئيس المجلس الوطنى (البرلمان) ونائب الرئيس مكاريوس . وكلاريديس هومؤسس وزعيم الحزب الديموقراطى الموحد ، اليمينى المعتدل ، الذى دافع دائما عن سياسة الرئيس مكاريوس فيما يتعلق بمستقبل قبرص وكيفية حل المشكلة الطائفية عن طريق المفاوضات المباشرة ، فى إطار فكرة استقلال الجزيرة كدولة ذات سيادة ، وكان كلاريديس يحظى أيضا باحترام الأقلية التركية ، بعد أن مثل الجانب اليونانى فى المفاوضات التى دارت بين زعماء الجاليتين ، فى أواخر أعوام الستينيات . وكان أول إجراء إتخذه كلاريديس ، بعد تعيينه رئيساً للجمهورية ، هو الاجتماع مع رءوف دنكتاش ، زعيم طائفة القبارصة الاتراك ؛ بحضور قادة قوات الأمم المتحدة بالجزيرة ، لبحث وسائل تنفيذ وقف إطلاق النار . وهكذا

---

(١) **Crawshaw, Nancy, 'Cyprus Problems of Recovery", op, cit.**

أنهى الغزو التركى سيطرة قادة الانقلاب العسكرى من ضباط الحرس الوطنى على مقاليد الحكم فى قبرص .

ثالثا : نتائج الغزو بالنسبة لليونان :

شهدت اليونان تحولا جذرياً فى أوضاعها السياسية الداخلية على أثر الغزو التركى لقبرص ؛ فالحكومة العسكرية برئاسة أدامنتيوس أندروتسوبولوس ، بعد أن أخطأت خطأ فاحشاً فى أسلوب معالجة خلافاتها بالنظام السياسى القبرصى، أذعنت لضغوط الجيش الثالث ، بقيادة الجنرال ايدانيس ذافوس ،وهو الجيش الذى توجد مراكزه فى سالونيكا و يشرف على منطقة الحدود بين تركيا واليونان، وإستقالت الحكومة العسكرية ، مع بقاء الجنرال فيدون جيزيكس رئيسا للجمهورية . وأعلنت القوات المسلحة اليونانية أنها قررت التخلى عن الحكم فى البلاد ، وتسليم زمام الأمور إلى حكومة مدنية . وإستدعى الرئيس جيزيكيس ، قسطنطين كارامانليس ، رئيس وزراء اليونان الأسبق فى الفترة مابين عامى ١٩٥٥ ، ١٩٦٣ ، من منفاه بباريس ، ليترأس الوزارة المدنية الجديدة .

ولقد تمكن هذا السياسى المخضرم فى غضون ساعات قليله ، من عودته إلى بلاده ، من تشكيل حكومة جديدة ، من أحد عشر وزيرا ، منهم خمسة من نواب حزب الاتحاد الوطنى الراديكالى السابقين ، وهو الحزب الذى كان كرامانليس قد أسسه قبل ذلك —، وثلاثة من نواب حزب إتحاد الوسط،الذى يتزعمه جورج مافروس وزيرالخارجية ، وثلاثة من المستقلين . وقررت حكومة كرامانليس إصدر عفو عام عن جميع المسجونين السياسيين . والغاء المعتقل الذى أقامته الحكومة العسكرية السابقة فى جزيرة ياروس ، فى بحر إيجه . كذلك أعفت الحكومة المدنية الجديدة البريجادير ديمتريوس يوانيدس ، قائد الشرطة العسكرية من منصبه ، وأصدرت مرسوما دستوريا يقضى بادخال ١٢ تعديلا

على دستور سنة ١٩٥٢ ، الذى أعيد العمل به منذ أول أغسطس سنة ١٩٧٤ ؛ و تشمل هذه التعديلات ضمان حقوق المواطنين ، واستقلال القضاء وإخضاع الجرائم الصحفية للمحاكم العادية ، و توفير الضمانات لحرية التعبير ، و نزاهة الانتخابات .

وهكذا تسببت أحداث قبرص فى جعل رياح الحرية السياسية تهب على اليونان ، بعد سبع سنوات من الدكتاتورية العسكرية و تمتعت اليونان بحكم مدنى يتسم بالديمقراطية التقليدية . (١)

---

(١) نازلى معوض احمد ، الصراع التركى اليونانى فى الجزيرة القبرصية ، مرجع سابق
د . غسان العطية ، « حول الأزمة القبرصية » ، مرجع سابق .

— Nicos Karanidiotis "The Cyprus Problem, op, cit.

الفصل الثامن عشر

التبريرات والمفاوضات .

١ - دوافع تركيا لغزو قبرص (التبريرات التركية) :

بررت تركيا إنزال قواتها فى قبرص بأنها تدافع عن حقوق الطائفة التركية فى الجزيرة ، والتى يبلغ عددها ٢٠٪ من مجموع السكان .

ولقد إستغلت تركيا الانقلاب العسكرى فى قبرص كى تحسم الصراع على جزر بحر إيجه ، ولاسيما عندما إستطاعت اليونان الحصول على البترول من قاع بحر إيجه ؛ وكانت تركيا قد فقدت هذه الجزر فى العشرينيات من هذا القرن ، نتيجة للحرب التى قامت بين تركيا واليونان ؛ وترى تركيا أن هذه الجزر متاخمة للأناضول ؛ وبالمقارنة باليونان فان هذه الجزر تبتعد عنها بمئات من الكيلومترات ؛ وفى خضم هذه الأحداث ، قامت تركيا بارسال سفينة بحث ؛ وردت اليونان بمذكرة إحتجاج مطالبة فيها بسحب سفينة البحث التركية ؛ غير أن سليمان ديميريل ، رئيس الوزراء وقتئذ ، أعلن أن السفينة ستستمر فى مهمتها فى بحر إيجه (١)، وتنفيذ برنامجها المحدد، بالرغم من إحتجاجات اليونان .

وعموما فقد جاءت قضية جزر بحر إيجه لتخلق جواً من عدم الاستقرار السياسى فى كل من تركيا واليونان ، وتزيد التوتر فى العلاقات بينهما ، خاصةوأن

---

(١) يرجع فى تفصيل ذلك إلى:

أحمد نورى النعيمى ، الصراع التركى اليونانى على بحر إيجه ، فى : مجلة الحقوق ، العددان الأول والثانى ، بغداد ، ١٩٧٧ .

تركيا لم تنس الحرب الدامية التى كانت قد خاضتها مع اليونان فى بداية العشرينات من هذا القرن .

وهناك أيضا الدور المؤثر للأحزاب السياسية التركية على الأزمة القبرصية ؛ فالأتراك يعتبرون إحتلال ٣٨ ٪ من جزيرة قبرص بمثابة عملية تحرير لمواطنيهم؛ والأحزاب السياسية التركية على إختلاف وجهات نظرها ، لاتقبل بعودة القبارصة الاتراك الى وضعهم القديم ؛ وهذا يفسر السبب فى تنافس الأحزاب السياسية الكبيرة — وعلى رأسها حزب العدالة بزعامة سليمان ديميريل ، وحزب الشعب الجمهورى برئاسة بولند أجويد — تنافس هذه الاحزاب على إثارة المشاعر القومية التركية ، ثم تعهدها بعدم الرضوخ لأى ضغط أجنبى من شأنه أن يؤدى إلى التنازل عن أى شبر من الأرض التى إستولت عليها القوات التركية ؛ بل أن حزب الشعب الجمهورى قد إستغل هذا الموضوع فى الانتخابات النيابية ، التى كانت على وشك أن تجرى فى تركيا ، فى الحصول على أغلبية المقاعد فى المجلس الوطنى التركى ، وبإعتبار هذا الحزب بمثابة المنقذ ، الذى تمكن من تحرير الأقلية القبرصية التركية من سيطرة الأكثرية القبرصية اليونانية .

وأدت هذه المنافسة الحادة بين الحزبين الكبيرين إلى إحداث انتخابية دامية ، لاسيما وأنها — أى هذه المنافسة — قد تطرقت إلى نقد السياسة الخارجية التركية؛ فخليفة عصمت إينونو حمل شعار وجوب التخلص من النفوذ الأمريكى ؛ فإما أن تكون هناك علاقات بين تركيا والولايات المتحدة تقوم على مبدأ الند للند ، وإما أن تنتهى العلاقه مع أمريكا بانسحاب تركيا من الأحلاف العسكرية ، وإزالة القواعد العسكرية فيها . وعلى هذا الأساس ، فليس من حق الولايات المتحدة — من وجهة النظر هذه من جانب قادة الشعب الجمهورى — التدخل أو ممارسة

الضغط على تركيا ، لارغامها على تقديم تنازلات لليونان من قبرص (١) ؛ أما سليمان ديمريل ، خليفة عدنان مندريس ، فقد إضطر إلى المزايدة على اجويد بشأن مصير الأزمة القبرصية ؛ ولم يكن باستطاعته التساهل فى هذا الموضوع ، وإلا خسر ثقة الناخبين ، وقيادات الجيش التركى التى مازالت تمسك بجميع خيوط الدبلوماسية التركية .

أما فيما يتعلق بحزب الإنقاذ الوطنى ، الذى شكل الائتلاف الحكومى بزعامة أجويد ؛ فقد أكد هذا الحزب ضرورة سيطرة القوات المسلحة التركية على الجزيرة كلها ؛ وعلى ذلك فان نجم الدين إربكان زعيم الحزب ، لم يؤيد خطة أجويد ، فيما يتعلق بالحكم الفيدرالى فى جزيرة قبرص . وتجدر الإشارة فيما بتكوين حزب الانقاذ الوطنى إلى أنه كان جناحا فى حزب العدالة ، لكنه إنفصل عنه فى يناير ١٩٧٠ ؛ ثم تكون هذا الحزب — حزب الانقاذ الوطنى — بقرار من المحكمة الدستورية ، بعد تدخل الجيش فى مارس ١٩٧١ ؛ كذلك تأتى أهمية ماإتخذه هذا الحزب من قرارات على صعيد الرأى العام التركى ، وإستقطابه لتأييده ، ممايدعو إليه هذا الحزب من إقامة توازن بين تركيا وحلف شمال الأطلسى ؛ وذلك لتحقيق مصالح تركيا ؛ وإعتنق الحزب أيضا المبادىء الاسلامية ، وطالب باعادة دروس الدين الاسلامى إلى المدارس ، ومثل شعاره « الله والأخلاق » أملا لدى الجماهير التركية ، مما جعل الحزب يمثل نفسه فى المجلس الوطنى التركى بـ ٤٨ مقعداً ، بموجب إنتخابات عام ١٩٧٣ (٢) .

---

(١) المرجع السابق ص ٢٤١ .

(٢) يرجع فى تفصيل ذلك .

— Landau M., Jacob, The 1973 Elections in Turkey and —

وعموما — فانه فيما يتعلق بوجهة النظر التركية (١)، لتبرير تدخلها فى جزيرة قبرص ، فإننا نجد أن الحجة الأساسية لهذا التدخل المسلح جاءت تحت ذريعة نصرة القبارصة الأتراك المضطهدين، ولقد أرضت هذه التبريرات طبقات الجميع التركى ، التى سادتها البهجة نتيجة لإنهزام اليونان ؛ وحتى أوساط اليسار التركى ، إعتبرت التدخل التركى المسلح فى جزيرة قبرص كوسيلة لزعزعة النظام العسكرى فى أثينا ، الذى كان الكولونيلات على قمته ؛ أما بالنسبه لأجويد ، فان التدخل كان بمثابة فرصة ذهبية لاستقطاب العسكريين والمعارضة اليمنية إلى جانبه، وبالتالى لتحقيق نوع من الوحدة المقدسة . ولقد أثار التدخل التركى المسلح فى جزيرة قبرص ردود فعل مختلفة سوف تتعرض لها فى موضع لاحق من هذه الدراسة ؛ ولكن ماينبغى التركيز عليه هنا ، هو الموقف السوفيتى (١) حيث جاء

= Israel", in : The World Today, Vol. 30, No. 4, April, 1974, p. 176.

— احمد نورى محمد النعيمى ، تركيا وحلف شمال الأطلسى ، مرجع سابق ص ص ٢٤٠ - ٢٤١ .

(1) Turkish Foreign Policy Report, Ministry of Foreign Affairs, Ankara, August, 1974 & No. 15, July 1; 1976.

(١) راجع فى تفصيل الموقف السوفيتى وجذوره تجاه تركيا وقبرص :

— George, S., Harris. The Origines of Communism in Turkey; Hoover Institution Publications, Stanford, California, 1967.

— Karpart, Kemal H., "Society Foonomic and Politics in ContemporaryTurkey"; World Politics, A Ouarterly Journal of International Relations, Vol. XUIJ, No. 1, October 1964. =

سفير الاتحاد السوفيتى فى أنقرة ، ليؤكد لرئيس الجمهورية التركى تفهم الكرملين؛ وهكذا أعتبرت أكثرية الرأى العام التركى هذا التدخل بمثابة عمليه عسكرية ناجحة ، فضلا عن أن إحتلال الجزء الشمالى من الجزيرة قد مثل حقيقة ، من وجهة النظر التركية ، وهى أن التقسيم بات هو الطريقة الوحيدة لحماية الأقلية التركية فى قبرص .

٢ ـ المفاوضات المباشرة بين طرفى المشكلة :

أدى التغيير فى نظام الحكم فى كل من قبرص واليونان إلى ظهور إمكانيات التفاوض المباشر بين تركيا واليونان ، حول مستقبل قبرص . فقد قبلت كل من أنقرة وأثينا الدعوة البريطانية(١) للتباحث حول الأزمة ، وخضعتا للضغوط المتضافرة ؛ التى قامت بها الدبلوماسية الامريكية ، والدول الأوروبية الاعضاء فى السوق الأوروبية المشتركة ، من خلال جهود وزير الخارجية الفرنسى .

وفى ٢٥ يوليو ١٩٧٤ ، بدأ فى جنيف المؤتمر الثلاثى للسلام فى قبرص ، بين وزراء خارجية بريطانيا وتركيا واليونان [الدول الثلاث الضامنة لإستقلال قبرص وفقا لمعاهدة الضمان لسنة ١٩٦٠] ، وبحضور ممثل للأمم المتحدة ،

— Giritli, Ismet, "Turkish — Soviet Relations", Indain Quarterly : A jouanal of International Studies, No. 1, Vol. XXVI, January—March, 1970. =

— Batu, Hamit, "New Development in Turkish Foreign Policy", The Atlantic Community Guartely Vol. 15, No. 3, Fall, 1977.

(١) راجع :

Kurkcuaglu, Omer, British Policy During 1974 Cyprus Crises" Dis Politica, Nos. 2 — 3 February 1975, Ankara.

كمراقب ، هو روبرتو جوبر ، المساعد الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة .
وإتضح خلال أيام أنعقاد المؤتمر مدى عمق وحدة التضارب بين وجهتي نظر اليونان وتركيا ، بشأن تنظيم المستقبل السياسى القبرصى .

وفى اليوم الثالث للمؤتمر ، تقدم طوران جينيس ، وزير خارجية تركيا ، بمشروع إتفاق شامل ، يتضمن إتخاذ إجراءات عاجلة لضمان إحترام وقف اطلاق النار فى قبرص ، وإيجاد مناطق فاصلة بين القوات التركية واليونانية ، على ان تشرف عليها قوات الطوارىء التابعة للأمم المتحدة ، وأن تقوم بريطانيا وتركيا واليونان بالإشراف على مطار نيقوسيا ، مع إحترام الحقوق والتسهيلات التى تتمتع بها القوات البريطانية فى المنطقة ، وأن يستعيد نائب رئيس جمهورية قبرص ، وهو تركى ، سلطاته ، كما تستعيد قبرص وضعها الطبيعى كدولة ذات قوميتين . وأخيرا طالب المشروع التركى باقامة إدارتين تتمتعان بالاستقلال الذاتى فى الجزيرة ، إحداهما تركية والأخرى يونانية . غير أن الجانب اليونانى رفض هذه المقترحات ، بدعوى . أنها كانت تهدد إستقلال الجزيرة ، وأصر على أن هدف مؤتمر جنيف هو تطبيق قرار مجلس الأمن بشأن قبرص ، والذى يقضى باقرار السلام والعودة للنظام الدستورى ، وإنسحاب الجيوش الأجنبية أولا .
وأعلن جورج مافروس ، وزير خارجية اليونان ، أن تسوية المشكلة القبرصية لا يمكن أن تتم على مائدة المفاوضات إلا باشتراك ممثلين عن الشعب القبرصى .

ولقد توصل المؤتمرون فى ٣١ يوليو ١٩٧٤ إلى اتفاق بشأن قبرص ، وصفه المراقبون بأنه يعطى تركيا قبضة(١) عسكرية حديدية على الجزيرة ، كما يكفل بقاء

---

(1) Ibid.

وراجع أيضا :
— Newsweek August 26, 1974.
— The International Herald Tribune, November 8, 1976

قبرص مقسمة إلى أجل غير مسمى ، إذ لم يلزم هذا الاتفاق تركيا بسحب قواتها الغازية ، وإنما قضى فقط بخفض هذه القوات ووقف إطلاق النار . كما تقرر إستئناف التشاور الدبلوماسى على مستوى وزراء الخارجية الثلاثة ، يوم ٨ أغسطس ١٩٧٤ ، لبحث المشكلات الدستورية لقبرص . وبناء على هذا الاتفاق ، أصدر مجلس الأمن قراراً بتفويض قوات الأمم المتحدة فى قبرص سلطات إضافية للمحافظة على وقف إطلاق النار بين القوات التركية واليونانية ، وذلك بأن يتسع إختصاص القوات الدولية فى الجزيرة ، بحيث لايقتصر على مهمتها الأصلية منذ سنة ١٩٦٤ ، وهى مجرد حفظ السلام بين القبارصة اليونانيين والاتراك فى المناطق التى يختلط فيها سكان الجانبين ، بل يمتد كذلك ليشمل إستخدام هذه القوات فى منطقة أمن عازلة ، وتقام بين القوات التركية وقوات الحرس الوطنى اليونانى القبرصى .

غير أن الإشتباكات العسكرية قد إستمرت فى أنحاء واسعة من جزيرة قبرص ، حتى إستأنف وزراء خارجية تركيا واليونان وبريطانيا إجتماعهم فى جنيف يوم ٨ أغسطس ، فى محاولة لتدعيم النواحى التنفيذية الفعلية لقرار وقف إطلاق النار بين الجانبين . وإشترك الرئيس القبرصى الجديد ، كليريديس ، فى هذه الجولة الجديدة من المباحثات ، معلنا إيمانه بالمحافظة على إستقلال قبرص ووحدة أراضيها ، ضمن تسوية سياسية دائمة ، تكفل إقامة حكم ذاتى واسع النطاق لطائفة القبارصة الأتراك ، وقد أدت هذه التطورات إلى إنهيار مؤتمر جنيف الثانى ، بعد أن رفض الجانبان اليونانى والقبرصى مقترحات تركية ، تنص على منح الأقلية التركية فى قبرص — وعددهم ١١٠ ألف نسمة ، ستة أقاليم مستقلة يحكمونها ذاتياً .

كذلك فقد أدت الاشتباكات العسكرية وتصاعدها فى الجزيرة إلى إنفجار الموقف العسكرى مرة أخرى بصورة خطيرة ، فاندلع القتال على أوسع نطاق ،

وتمكنت القوات التركية فى منتصف أغسطس ١٩٧٤ من السيطرة على نحو ٣٥٪ من مجموع مساحة الجزيرة ، إذ قامت باحتلال قطاع رئيس من شمال قبرص يمتد فاماجوستا فى الشرق إلى خليج مورفو ومدينة لنيكا فى الشمال الغربى، ماراً بنيقوسيا العاصمة ، والهضبة الوسطى للجزيرة ، فيما سمى «بخط أتيلا» ؛ وهو الجزء الذى يحدد القطاع التركى الذى تطالب أنقرة بإدارة مستقلة له، فى أطار دولةفيدرالية؛ وإنتقل الرئيس القبرصى كلاريديس ووزراؤه من نيقوسيا إلى ليماسول . ولقد إعتبرت تركيا أنها قد حققت الأهداف الاقليمية لطائفة الأتراك القبارصة ؛وقد أصدر بولنت إجيفيت ، رئيس وزراء تركيا بياناً يعلن فيه ، بعد نجاح التحرك العسكرى التركى فى قبرص ، أن بلاده قد بدأت وقف إطلاق النار ، بعد أن تم إرساء الدولة القبرصية الإتحادية الجديدة »(١) ؛ وسرعان ماجاء رد الفعل اليونانى ؛ فأذاعت حكومة اليونان بياناً رسمياً تذكر فيه أنه نظراً لعجز حلف شمال الاطلنطى عن منع تركيا عن إثارة نزاع بين عضوين فى الحلف ، فقد أصدر رئيس الوزراء أمراً إلى القوات المسلحة اليونانية بالإنسحاب من الأجهزة العسكرية للحلف ، وأن يقتصر إشتراك اليونان فى الحلف على عضويتها فى أنشطته السياسية فقط .

ولقد أثر قرار اليونان بالانسحاب من الحلف الاطلنطى على الإتفاقيات الثنائية بين الولايات المتحدة (٢) واليونان بصفة خاصة ؛ فيما يتعلق بالتسهيلات البحريه للأسطول السادس فى الموانى اليونانية ، ومنها ميناء بيريه ، بالاضافة إلى

---

(1) Ibid.

(٢) واجع

Gonlubol, Mehmet, "Turkish — Us Relations", Foreign Policy, No. 4, December 1974, Ankara.

المنشآت الدفاعية لحلف الاطلنطى ، الموجودة على أراضى اليونان ؛ وفرضت الحكومة اليونانية فور إنسحابها من الحلف ، قيوداً على الحركة فى القواعد العسكرية الامريكية لديها(١) ، وإنعكست هذه الاجراءات أيضا على صعيد الرأى العام اليونانى ، حيث سادت موجة عنيفة من العداء الشعبى فى أثينا ضد الولايات المتحدة ، بسبب إمتناع هذه الأخيرة عن التدخل لوقف تقدم الغزو التركى لقبرص وإجتاحت العاصمة اليونانية مظاهرات صاخبة ضد السياسة الأمريكية فى أزمة قبرص ، ورفضت الحكومة اليونانية ، فى أواخر أغسطس ١٩٧٤ ، نداءاً وجهه إليها هنرى كسينجر ، وزير الخارجية الأمريكى ، لإستئناف المحادثات الثلاثية من أجل تسوية الأزمة القبرصية نهائيا ؛ وأوضحت الحكومة اليونانية موقفها رسمياً من حلف الاطلنطى فى مذكرة رسمية أرسلتها إلى الدول الأعضاء الأربع عشرة فى الحلف ، تعلن فيها إنهاء إستخدام قوات الحلف لقواعدها فى اليونان(٢) ؛ ومنع إستخدام المياه الإقليمية والمجال الجوى اليونانى ، دون إذن مسبق من حكومة اليونان . وقدمت اليونان فى مذكرتها تفسيراً لقرارها بالإنسحاب من حلف الاطلنطى ، على أساس «أنها لا تستطيع التعاون مع حلف الاطلنطى ، على تركيا ، خرقت الاتفاقات الدولية ، وتسببت فى اضرار بالغة لليونانيين القبارصة ، باحتلال تركيا لأكثر من ثلث أراضى قبرص (٣) » .

---

(1) Ibid.

(2) Tashan, Seyti, 'Turkish— Us Relations and Cyprus", Foreign Policy, Nos — 2 — 3, Vol. 4, February 1975, Ankara pp. 160—175.

(3) Cyprus and Turkey, Ministry of Foreign Affairs, Ankara, 1974.

وراجع أيضا :

— Restón, James, "Cyprus Crises and Nato's Flank, in : International Herald Tribune, July 18; 1974.

— The New York Times, September 9, 1974.

الفصل التاسع عشر

ردود فعل الولايات المتحدة

١ - موقف الولايات المتحدة[1] :

هناك محوران رئيسيان تدور حولهما السياسة الأمريكية تجاه قبرص . أولهما هو منع إنتقال الجزيرة إلى النفوذ السوفيتى ، فالجزيرة تتمتع بموقع إستراتيجى فريد فى شرق البحر المتوسط . وبذلك تمثل الحلقة الأرضية المثلى لربط الأحلاف الغربية الثلاثة : حلف شمال الاطلنطى ، والحلف المركزى ، وحلف جنوب شرقى آسيا . وتضاعف أهمية قبرص الاستراتيجية بعد أن تزايد الوجود البحرى السوفيتى فى المنطقة ، وبعد أن أنهت كل من مالطة وليبيا القواعد العسكرية البريطانية والأمريكية التى كانت قائمة على أراضيها ؛ والمحور الثانى للسياسة الأمريكية هو أن الأزمة القبرصية وثيقة الصلة ببنيان حلف شمال الاطلنطى،وإحتمالات تصدعه نظراً لكونها تحمل مقدمات دائمة للصراع العسكرى بين تركيا واليونان . وهذا يفسر الموقف الأمريكى المهاون للغزو العسكرى التركى لقبرص . فتركيا ، بالنسبة للولايات المتحدة ، ومصالحها السياسية والاستراتيجية والاقتصادية فى منطقة شرق البحر المتوسط ، هى الحليف الأقوى بكثير من الحليف الآخر فى نفس المنطقة ، وهو اليونان . وسيطرة الحليف الأقوى على زمام الأمور

---

(١) راجع فى تفصيل ذلك :

— Tashan, Seyfi, "Turkish—Us Relations and Cyprus, op, cit, pp. 174—178.

— The New York Times, July 18, 1974.

فى الجزيرة ، كفيل بتحقيق المصالح والأهداف الأمريكية فى ذلك الجزء الحيوى من العالم .

من هنا جاء التأييد الأمريكى لوجهة النظر البريطانية الرسمية ، التى ترى حل مشكلة قبرص على النمط السويسرى ، بإنشاء مقاطعات يونانية وتركية منفصلة ، تحت رئاسة حكومة فيدرالية .

ومن منظور تاريخى ، حاولت الولايات المتحدة ، منذ عام ١٩٦٧ ، إيجاد تسوية سلمية لمشكلة قبرص ؛ وقد تمت مباحثات بين وزيرى خارجية تركيا واليونان فى يونيو ١٩٧١ لبحث المشكلة ؛ وأكد الجانب الأمريكى فى هذه المباحثات على ضرورة إيجاد مقر دائم للاسطول السادس الأمريكى ، بهدف إقامة ثلاثة آلاف من الرعايا الأمريكيين وعائلاتهم ؛ وقد نتج عن هذه الاجتماعات توقيع إتفاق بين الطرفين ؛ ويدل هذا الموقف الأمريكى على مدى إهتمام الولايات المتحدة بضرورة التوصل إلى حل للمشكلةالقبرصية منذ البداية .

وهذا الموقف الأمريكى تجاه مشكلة قبرص قد أخذ أشكالا عديدة ، فضلا عن تطوره حسب تطورات المشكلة ذاتها ؛ وتفسير ذلك نجده فى الشواهد التالية : فعند ما حدث الإنقلاب العسكرى فى قبرص ، فان التقارير التى تسربت من وزارة الدفاع الأمريكية تدل على أن الولايات المتحدة كانت لها اليد الطولى فى الانقلاب ، لأنها كانت راغبة فى الإطاحة بحكم الرئيس مكاريوس ، لأنه إنتهج سياسة عدم الإنحياز ، وأقام علاقات صداقة مع دول المعسكر الاشتركى كما أن مكاريوس رفض إقامة قاعدة بحرية للولايات المتحدة فى الجزيرة؛ وليس هذا فحسب ، بل أن مكاريوس وقف ضد المخططات الاستراتيجية الامريكية

فى شرق البحر المتوسط (١) وهو مايستدعى وقفة لتفسير وتعليل موقف مكاريوس على النحو السابق. فقد كانت جزيرة قبرص مركزاً لحاملات الطائرات كما كانت قاعدة للقوات الانجليزية والفرنسية ، وقت الهجوم على السويس فى سنة ١٩٥٦ ؛ ولقد عارضت اليونان فى سيطرة بريطانيا على الجزيرة ، وشجعت الوطنيين اليونانيين فيها على طلب الانضمام إلى الوطن الأم بقيادة مكاريوس ؛ وعجزت بريطانيا عن الصمود أمام عمليات الفدائيين ؛ وإضطرت إلى الموافقة على إتفاقيات زيوريخ ولندن سنة ١٩٥٩ مع اليونان وتركيا ، وبدأت بذلك سياسة حل وسط ، باعطائها الاستقلال للجزيرة ، وباحتفاظها بالقواعد العسكرية تحت السيادة البريطانية ، وبضمانها بعض الميزات للاقلية التركية . ولكن مكاريوس — الذى أصبح رئيساً للجمهورية سنة ١٩٦٠ — كان يرغب فى التخلص من القيود والاشتراكات والتحفظات . وزادت حدة الصدامات بين الجاليتين ، اليونانية والتركية فى الجزيرة ، إبتداء من سنة ١٩٦٣ . وزاد التوتر حدة سنة ١٩٦٧ ، وأظهرت الحكومة العسكرية التركية نيتها للدفاع عن الجالية التركية فى الجزيرة ضد الحكومة العسكرية اليونانية غير المحبوبة ، والتى كان العسكريون قد قاموا بانقلاب واستولوا بها على السلطة فى أثينا ؛ وإضطرت هذه الحكومة إلى اعطاء الأوامر بسحب القوات اليونانية ، التى كانت قد وصلت بغير طريق شرعى إلى الجزيرة ، بقيادة الجنرال جريفاس ، ولكن العداء ظل مستمر بين الطائفتين ؛ وعجز الانجليز والأمريكيون عن أن يجدوا حلا مرضيا

---

(١) راجع فى تفصيل ذلك :

دكتور اسماعيل صبرى مقلد ، الأمن الأوروبى والتعايش السلمى بين المعسكرين ، فى : السياسة الدولية ، العدد ٣٢ ، القاهرة ، أبريل ١٩٧٣ .

لكل من تركيا واليونان حليفيهما فى حلف شمال (١) الاطلنطى . وحين أثيرت مشكلة قبرص من جديد فى سنة ١٩٧٤ بالانقلاب الذى تم فيها ضد مكاريوس من أجل الوصول إلى ضم الجزيرة لليونان ، واضطر مكاريوس إلى الخروج من الجزيرة محتفظا بالسلطة الشرعية ، إضطرت تركيا إلى التدخل ، وأرسلت ٤٠,٠٠٠ جندى إلى الجزيرة ، والجزيرة ، واحتلت ثلثها الشمالى الذى تسكنه غالبية الاتراك ، وأظهرت عجز حكومة اليونان العسكرية عن الوصول إلى مواجهة ساخنة مع تركيا بشأن قبرص ، الأمر الذى أدى إلى فقدانها هيبتها وإلى سقوطها . وعاد مكاريوس إلى جزيرة ؛ وظلت القوات التركية فى قطاعها الشمالى ، وكادت كل من تركيا واليونان وقتئذ أن تصلا إلى حالة مواجهة ، وأنها عضوان فى حلف شمال الأطلسى ؛ وقررت الولايات المتحدة عدم تزويد تركيا ببعض الأسلحة ، كما أعلنت اليونان إنسحابها من حلف شمال الأطلسى ؛ وحدثت الفوضى داخل الحلف(٢) .

٣ — معالجة الولايات المتحدة للازمة :

إن أهمية القطاع الجنوبى من حلف شمال الأطلسى لم تغب أبداً عن أذهان صانعى السياسة الامريكية ، حتى مع تغير الموقف الأمريكى من الكتلة الشرقية وقتئذ ؛ وقد إستأثرت اليونان باهتمام الولايات المتحدة ؛ وأصبح النفوذ الامريكى فى اليونان قوى جداً ، وإمتد إلى الأحزاب السياسية وجماعات الضغط

---

(١) راجع فى تفصيل ذلك :

دكتور جلال يحيى ، العالم المعاصر ، دار الكتب الجامعية ، الاسكندرية ١٩٧٦ ص ص ٤١١ — ٤١٦ .

(٢) المرجع السابق ص ٤١٣ .

ورجال الجيش ، وتنبغى الاشارة بهذا الخصوص إلى قيام الضباط الأمريكيين بتدريب الضباط اليونانيين ، وكذلك ساد تلاحم بين المخابرات الأمريكية واليونانية ، وهذا التعاون تعود جذوره التاريخيه إلى ماقبل وصول الضباط اليونانيين إلى الحكم ؛ ولقد عمل بابا دوبولس فى المخابرات الأمريكية لفترة طويلة .

وتبدو أهمية الفقرات السابقة حين نعلم أن وزارة الخارجية الأمريكية كانت غير راضية عن تصرفات هنرى كيسنجر وزير خارجية أمريكا - وقتئذ - إزاء حكم مكاريوس(١) ، لأن تأييد مكاريوس من وجهة نظر الوزارة ، يعنى التخلص من الحكم العسكرى فى اليونان ؛ غير أن هنرى كيسنجر عارضه ذلك بشدة ، وبرر موقفه (٢) هذا أمام البنتاجون ووكالة المخابرات الامريكية بان اليونان تعتبر مهمة للولايات المتحدة لانها تخدم المصالح الاستراتيجية ، خاصة وأن هناك قاعدة عسكرية أمريكية تعتبر مقراً للاسطول الأمريكى السادس ؛ وتخلى الولايات المتحدة — من وجهة نظر كيسنجر — عن النظام العسكرى فى اليونان يعنى معاداة اليونان لأمريكا ، وبالتالى تعريض المصالح الامريكية فى

---

(١) راجع . احمد نورى النعيمى،الموقف التركى من أزمة قبرص ١٩٧٤-١٩٧٦، مرجع سابق ص ص ٢٤٢ - ٢٤٤ .

— The New York Times. July 18, 1974.

(٢) Tashan, Sayfi, "Turkish—Us Relations and Cyprus", in: Foreign Policy; Nos : 2—3, Vol 4, February 1975, Ankara. p. 170.

راجع : دكتور غسان العطية ، السياسية الأمريكية والأزمة القبرصية ، إنقلاب سامبسون والغزو التركى ١٩٧٤ ، فى : مجلة العلوم السياسية والقانونية العدد الأول ، بغداد ، ١٩٧٨ ص ص ٨٨ - ٩٢ .

اليونان للخطر ، كذلك فقد أكد كيسنجر على الدور الأمريكى فى منع قيام الحرب بين تركيا واليونان بشأن قبرص ، خوفاً من إنهيار الجناح الجنوبى الشرقى من حلف شمال الاطلنطى .

والصحف الأمريكية ، هى الأخرى ، أشارت صراحة إلى تورط الحكومة الأمريكية فى الانقلاب الذى حدث فى قبرص ، ولمحت هذه الصحف إلى العلاقة الشخصية التى ربطت بين السفير الأمريكى فى اليونان وقتئذ وبين أحد الرجال الأقوياء فى المجلس العسكرى ، وكيف كانت المقابلات تتم فيما بينهما ، وكتبت إحدى الصحف الأمريكية مقالة أكدت فيها أن الولايات المتحدة كانت تعرف الشىء الكثير عن المؤامرة ، ولكنها لم تحاول منع ذلك قبل وقوع الانقلاب فى قبرص ؛ أما الصحف البريطانية ، وعلى رأسها صحيفة الجارديان ، فكتبت تقول : « إن الطرف الذى يجب إرغامه هو اليونان ؛ ومن الثابت أن الولايات المتحدة قد تأخرت فى القيام بردها الصارم ؛ وأنها كانت تستطيع فى أى وقت تشاء أن تقوم بهذا الشىء ، وأن تمنع وقوع الأحداث المؤلمة » .

وكتب جيمس ريستون ، وهو صحفى أمريكي ذائع الصيت ، ويمثل الاتجاه الرسمى فى الولايات المتحدة ، كتب فى الهيرالد تريبيون تؤكدا على النقاط التالية :

أولا : من الممكن أن يتغير ميزان الاستراتيجية فى كل(١) من مالطة وكريت

---

(١) Réston James, "Cyprus Crises and Nato's Flank", in : International Herald Tribune, July 18, 1974.

وقد إعتمدنا فى هذا الجزء من الدراسة على:

احمد نورى محمد النعيمى ، تركيا وحلف شمال الأطلسى ، مرجع سابق..

وقبرص فيما إذا سيطرت عليها قوى معادية، إن موسكو وواشنطن يتسامحان فى حالة حياد جزيرة قبرص، ولكنهما بالتاكيد يختلفان فى حالة سيطرة إحداها عليها. وهكذا نجد أن حكومة نيكسون قد واجهت مشاكل جمه ، منها التدخل فى الشئون الداخلية لليونان ، وبالتالى تحريض النظام العسكرى فيها على الإحاطة بحكم الرئيس مكاريوس . إن الولايات المتحدة بحاجة إلى التعاون مع الحكم العسكرى فى أثينا ، لأسباب إستراتيجية للدفاع عن مصالحها فى الشرق الأوسط .

ثانيا : تولى الولايات المتحدة إهتماماً كبيراً بالحوادث الأخيرة فى قبرص، لتفادى وقوع صدام مسلح بين دولتين من أعضاء حلف شمال الأطلسى ، لأن وقوع ذلك سوف يؤدى إلى إخطار جسيمة ، من الناحية الاستراتيجية ، فى شرق البحر المتوسط .

ثالثا : تؤكد الآراء الرسمية فى الولايات المتحدة أنه من الصعوبة بمكان دعم الأسطول السادس الأمريكى فى شرق البحر المتوسط بدون وجود القواعد العسكرية فى اليونان .

رابعا : أن الولايات المتحدة تعاطفت مع حكم الرئيس مكاريوس ، وبالتالى تعهدت بالدفاع عن حكمه ، إلا أن الأخير إتجه نحو الإتحاد السوفيتى . ومن الأمور التى اقلقت الساسة الأمريكيين أنه إذا إمتلك السوفيت قاعدة عسكرية فى قبرص ، فإن ذلك سوف يكون له أثر سيىء على الأوضاع الأمنية فى كل من تركيا واليونان .

وهكذا يمكن أن نلمس أن هدف الأنقلاب الذى حدث فى قبرص كان هو الأطاحة بحكم الرئيس مكاريوس ؛ ثم العمل على ضم قبرص إلى حلف شمال الأطلسى ؛ ويتحقق ذلك بأسلوبين : إما بتوحيد قبرص مع اليونان

تحت سياسة الأمر الواقع وضدها لمنطقة الدفاع الأمريكية . وإما بتقسيم الجزيرة، وهو مايقود إلى النتيجة ذاتها ؛ فالجزيرة بقسميها — فى هذه الحالة — ستخضع لتركيا واليونان ، وكل من هاتين الدولتين تعتبر ركيزة لحلف شمال الأطلسى فى شرق البحر المتوسط ؛ ويبدو أن الولايات المتحدة — طبقا لأحد (١) الآراء — وبعد أن تقسم الجزيرة إلى قسمين ، تركى ويونانى ؛ ستحصل على القواعد التى كان مكاريوس يرفضها بحجة حياد قبرص ، فى كلا القسمين ؛ ولن تبخل الولايات المتحدة على الدولتين ، التركية واليونانية ، بالتعويض المطلوب فى شتى المجالات العسكرية والاقتصادية وهكذا يكون الخلاف الطائفى ، الذى عصف بالجزيرة منذ سنوات ، قد إنتهى بتقسيم الجزيرة ، والقضاء على وحدتها وإستقلالها .

وتشير الدلائل إلى أن الولايات المتحدة وقفت ضد التدخل العسكرى التركى فى جزيرة قبرص ، الذى تم بالإنزال التركى فى الجزيرة فى ٢٠ يوليو ١٩٧٤ ؛ ويمكن إستنتاج موقف الولايات المتحدة هذا من التقارير الصحفية (٢) التى بعث بها السفير الأمريكى فى أثينا إلى وزارة الدفاع الأمريكية ، والتى ذكر فيها أن الأسطول السادس الأمريكى قد إنتشر ،وبشكل غير عادى فى بحر إيجه بهدف عرقلة الخطط العسكرية التركية فى قبرص ، وأن هذا التصرف من قبل الولايات المتحدة قد أدى إلى موجة من الغضب فى تركيا .

أما من وجهة النظر الرسمية فقد إنعكست على تصريح الناطق الرسمى لوزارة

---

(١) نفس المرجع السابق ص ٢٥٠ .

(٢) — The New York Times, July 18, 1974.

— » » » » September 9, 1974.

الخارجية الأمريكيه ، والذى جاء فيه : « نحن نطالب تركيا - بصفة خاصة - بوقف إطلاق النار ، حيث أن إستخدام القوة ؛ فضلا عن أنه يعرض العلاقات بين تركيا واليونان للخطر ، فإنه يؤدى أيضا إلى تعريض المنطقة كلها إلى خطر ؛ وإن حل القضية القبرصيه لا يمكن أن يكون عن طريق إستخدام سياسة القوة » .

ومن الناحيه الواقعية ، فقد كان بإمكان الولايات المتحدة أن تمنع تركيا من التدخل فى الشئون الداخليه لقبرص ، كما فعلت عام ١٩٦٤ فى عهد جونسون ، حين بعث برسالة تهديد شديدة اللهجة إلى عصمت إينونو ، رئيس وزراء تركيا وقتئذ ، يحذره فيها من خطوره التدخل فى قبرص ، وأبلغ جونسون إينونو أنه فى حالة تدخل تركيا فى الجزيرة ، وقيام الاتحاد السوفيتى بصدها ، فإن اولايات المتحدة سوف تأخذ موقفاً محايداً من ذلك .

ومنذ تلك الفترة ، سادت العلاقات السيئة بين الشعب التركى والحكومة الامريكية ؛ حيث طالب الرأى العام التركى بإلغاء مجموعه المعاهدات الثنائية التى تمت مع اولايات المتحدة ، وأن تشرف تركيا على القواعد العسكرية الأمريكيه ، كما طالب قسم من الرأى العام التركى بانسحاب تركيا من حلف شمال الأطلسى ، غير أن الولايات المتحدة لم تحاول منع تركيا من ذلك . وربما يرجع السبب فى ذلك إلى محاولة اولايات التخفيف من حدة اللهجة القاسيه فى رسالة جونسون(١) .

---

(١) يرجع فى تفصيل ذلك إلى :

احمد نورى النعيمى ، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ١٩٧٥ ص ص ١٧٥ - ١٨٢ .

— Esmer, Ahmet Sukru, "Cyprus in the General Assembly" Paris, 18 November 1976.

الفصل العشرون

ردود فعل أوربا الغربية

١ - موقف بريطانيا العظمى : -

يكمن سبب إهتمام بريطانيا بالأوضاع فى قبرص فى أن بريطانيا تعتبر من الدول الضامنة لاستقلال الجزيرة ؛ حيث أنها وقعت على معاهدة الضمان مع كل من تركيا واليونان فى عام ١٩٦٠ ؛ وبموجب هذه المعاهدة فان كل طرف ملزم بالدفاع عن الجزيرة فى حالة إنتهاك سيادتها أو العدوان عليها ؛ ومن ناحية أخرى فإن بريطانيا قد أخذت تؤكد باستمرار على أهمية قواعدها العسكرية فى قبرص، بعد أن فقدت قواعدها فى مالطة قبل ذلك .

وبعد الإنزال التركى فى قبرص ، ونتيجة لتردى الأوضاع فيها ، فان هارولد ويلسون رئيس وزراء بريطانيا ، قد عقد إجتماعا طارئا مع أعضاء حكومته، وبعد الإنتهاء من هذا الإجتماع أرسلت الحكومة البريطانية ٤٠٠ من أعضاء الكوماندوز لتعزيز القوات البريطانية فى قاعدتى اكريتورى **Akrotori** وديكيليا **Dikelya** فى قبرص .

ولقد لجأ حوالى ١٧٫٠٠٠ مهاجر يونانى و ١٠٫٠٠٠ مهاجر تركى إلى القواعد البريطانية فى الجزيرة ، بعد سيطرة القوات التركية على الجزء الشمالى من الجزيرة . ولقد طالبت تركيا بريطانيا بتسليم اللاجئين الأتراك ، لتوطينهم فى الجزء الشمالى من الجزيرة. ولكن بريطانيا لم تسمح لهؤلاء اللاجئين بمغادرة قواعدها فى الجزيرة ، إلا بعد تسوية مشكلة المهاجرين بصفة عامة ؛ الأمر الذى أدى إلى ردود فعل قوية فى الأوساط الرسمية فى تركيا؛ فقد صرح أجويد ، رئيس وزراء

تركيا وقتئذ ، قائلا : « إن عدم تلبية بريطانيا لنداء تركيا بالسماح للمهاجرين الأتراك بمغادرة قواعدها فى الجزيرة يؤدى إلى الإساءة والضرر فى العلاقات بين البلدين (١) .

وفى مؤتمر جنيف ، الذى عقد بين بريطانيا وتركيا واليونان فى شهر يوليو ١٩٧٤ ، أدت بريطانيا دوراً مهماً بتأكيدها على إتباع الوسائل السلمية لحل القضية القبرصية ، ولقد تحدث جيمس كالاهان ، وزير خارجية بريطانيا ، معبراً عن رضائه من أن بريطانيا لازال لها التأثير الفعال فى القضايا الدولية .

غير أن العلاقات قد توترت بين تركيا وبريطانيا فى الفترة اللاحقة ، ففى مؤتمر جنيف الثانى ، كان هناك تصلب فى الرأى من جانب بريطانيا تجاه تركيا ، وأثيرت مناقشات حادة بين مندوبى الدولتين ، حتى أن وزير خارجية بريطانيا صرح قائلا : « إن قبرص اليوم هى أسيرة الجيش التركى وسيكون الأخير أسيراً من قبل قبرص غداً » . كذلك فقد كتبت إحدى الصحف (٢) التركية قائلة بهذا الخصوص : « إن تركيا تقدم مفاتيح السلام فى البحر المتوسط » . وأضافت هذه الصحيفة قائلة : « من الممكن تفسير دور بريطانيا فى مؤتمر جنيف بأنها تعتقد - أن بريطانيا - لازالت تتحكم فى جزيرة قبرص من النواحى الجيوبوليتيكية والاقتصادية ، فى عالم تغيرت فيه الظروف والأوضاع السياسية » ، وأضافت الصحيفة قائلة : « إن بريطانيا قد دخلت قبرص قبل مائه عام على أثر الحرب الروسية العثمانية ، لحماية مواقعها الاستراتيجية ضد التوسع الروسى ، وعلى الرغم من تغير الأوضاع الاقتصادية والظروف السياسية فى العلاقات الدولية ، فإن بريطانيا تعمل على

(1) Daily Naws, January 27, 1979.

(2) 1977 Milliyet Meclisi Albumu, Donem.

إستعادة دورها المنقرض فى شرقى البحر المتوسط» ؛ وبشأن موقف بريطانيا تجاه تركيا فى مؤتمر جنيف إنتقدت هذه الصحيفة التركية موقف بريطانيا قائلة : « إنه فى لقاءات السلام فى جنيف ، إصطدم المشروع التركى القاضى بإيجاد دولة فيدرالية (١) ، بعقبات واضحة من جانب بريطانيا .... » .

وتجدر الإشارة إلى أن حكومتى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى قد بعثتا بمندوبيهما إلى مؤتمر جنيف، وهو ما جعل العلاقات بين بريطانيا(٢) وتركيا لم تصل إلى نقطة حاسمة ، حيث كان هناك إهمال من قبل بريطانيا للاقتراح السوفيتى القاضى بأن قضية قبرص يجب أن لاتحل بين القوى الثلاث الضامنة للجزيرة فحسب؛ بل يجب حل ذلك عن طريق مؤتمر موسع ، يشترك فيه أعضاء مجلس الأمن ، بهدف إيجاد التقارب بين الدولتين .

أما عن موقف بريطانيا تجاه مكاريوس ؛ فالملاحظ أن بريطانيا قد أكدت على شرعية حكم مكاريوس ؛ كما أن بريطانيا هى التى أقلت مكاريوس بطائرة خاصة من إحدى قواعدها ، وأرسلته إلى جزيرة مالطة ؛ وجدير بالذكر أن المندوب البريطانى فى مجلس الأمن قد أدى دوراً مهماً فى صياغة قرار وقف إطلاق النار .

---

(1) The International Herald Tribune, November, 8, 1976.

(٢) فى تفصيل موقف بريطانيا ، واجسع :

- Kurkcuoglu, Omer, British Policy During 1974 Cyprus Crises, op, cit pp. 31-38.
- Newsweek, August 26, 1974, pp. 8 - 12.
- The International Herald Tribune, November 8 1976.
- Altug, Yilmaz, "The Cyprus Conflict", in Dis Politica Nos. 1 - 2 February, Ankara, 1977 pp. 130 - 132.

وبالطبع فإن مصالح بريطانيا هى الأسباب الكامنة فى مواقفها هذه من مشكلة قبرص ، وتتمثل هذه المصالح فى معظمها ، فى القواعد العسكرية البريطانية فى قبرص ، حيث أن هناك مجموعة من القواعد البريطانية فى الجزيرة، تم تملكها بموجب معاهدة الضمان التى وقعت عام ١٩٦٠ ؛ وتعتبر هذه القواعد من أقوى القواعد العسكرية فى شرقي البحر المتوسط . كذلك فان بريطانيا تنظر إلى جزيرة قبرص وكأنها بمثابة نقطة شرطة لها فى البحر المتوسط ، وخاصة منذ إستقلال باكستان والهند ، ومحاولات مصر الناجحة فى سحب القوات البريطانية من قناة السويس ؛ ولهذا أخذت بريطانيا تعزز قواعدها العسكرية فى قبرص ؛ أضف إلى ذلك حاجة أوروبا من البترول العربى ، وهو ما يجعل من قبرص نقطة ارتكاز ومركز قوة لبريطانيا ؛ ويستدل على ذلك أيضا من أحداث العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ ، حين قامت قوات مظلية بريطانية من جزيرة قبرص بالهجوم على منطقة قناة السويس؛ويفسر ذلك كله الأسباب التى جعلت تحاول تدويل الأزمة القبرصية منذ إستقلال الجزيرة ، لخدمة مصالحها فى منطقة البحر المتوسط .

٣ ـ موقف فرنسا :

من الملاحظ أن فرنسا قد تعاطفت مع اليونان ، حتى قبل مشكلة قبرص عام ١٩٧٤ ، بأكثر من عشر سنوات، كما أن الحكومة اليونانية قد حذت حذو فرنسا فى الانسحاب من الجهاز العسكرى لحلف شمال الأطلنطى بعد الأحداث الأخيرة فى الجزيرة ، ويفسر ذلك أيضا الموقف الفرنسى الذى يريد الابتعاد عن النفوذ الأمريكى ؛ وبالتالى فان فرنسا وجدت نفسها بحاجة إلى دولة أخرى بجوارها ، تساندها فى هذا المفهوم تجاه الولايات المتحدة . ويفسر هذا أيضا بالعلاقات التى توطدت ، خلال الاحدى عشر عاما الماضية ، بين ديستان وكرامنليس ؛ وهذا

الأخير قد فتح الباب أمام فرنسا كى تقوم بدورها فى منافسة الولايات المتحدة بشأن توسيع نفوذها فى أوروبا ؛ وبالطبع فان فرنسا لم تستفد سياسياً من اليونان فحسب ؛ بل أن البضائع والسلع الفرنسية قد غزت الأسواق اليونانية ؛ وعلى ذلك فان فرنسا قد بنت موقفها من مشكلة قبرص على الاعتبارات السابقة، ثم قامت بتمويل اليونان بطائرات الميراج المقاتلة، وبالقوارب الحربية المتطورة، والمدافع المضادة للطائرات. وبالطبع فان هدف فرنسا من ذلك كان كسر الإحتكار الأمريكى فى تجهيز اليونان بالطائرات والمعدات الحربية .

وهكذا جاء رد الفعل الفرنسى المباشر لانقلاب ١٥ يوليو ١٩٧٤ بأن أعلن رئيس وزراء فرنسا جاك شيراك : «إن فرنسا قلقة جداً من الوضع المتدهور[١] فى جزيرة قبرص ، وتخشى من إمكان حدوث مجابهة عسكرية بين تركيا واليونان، حليفتا فرنسا فى حلف شمال الاطلنطى، ومن إحتمال توسع نطاق النزاع» . وأكد شيراك إستعداد فرنسا لتقديم المساعدة إلى بريطانيا ، التى يقع على عاتقها عبء ومسئوليات خاصة فى قبرص ، والعمل على دفع الدول الأوربية التسع فى السوق الأوروبية المشتركة للقيام بعمل مشترك ، يعطى بريطانيا إمكانية التحرك لتحقيق السلام فى جزيرة قبرص .

ولم تفاجأ تركيا من موقف فرنسا تجاهها ، وعندما عين كرامنليس رئيسا للوزراء ، بعد إنهاء الحكم العسكرى فى أثينا ؛ وضع رئيس الجمهورية الفرنسية تحت تصرفه طائرته الخاصة ليتوجه بها إلى أثينا ؛ كما أعربت فرنسا عن تفهمها لموقف اليونان من سحب قواتها المسلحة من حلف شمال الاطلنطى .

---

(١) أحمد نورى النعيمى : تركيا وحلف شمال الأطلسى ، مرجع سابق ص ٢٥١ .

وأثناء مناقشة مشكلة قبرص فى مجلس الأمن ، قدمت فرنسا بياناً أكدت فيه على ضرورة إنسحاب القوات التركية من القطاع الشمالى من الجزيرة.ونتيجة لذلك فقد عم الأوساط السياسية فى أنقرة الاستغراب والمرارة . وعلى الرغم من رفض أجويد ، رئيس وزراء تركيا ، للموقف الفرنسى بصورة رسمية ؛ فإنه أبدى أسفه تجاه عدم التزام فرنسا الصمت ، كما سبق أن فعلت إبان الانقلاب العسكرى فى اليونان . وقد وصفت إحدى الصحف التركية السياسة الخارجية الفرنسية على أنها : « مستمدة من سياسة الإتجار بالمدافع» وهى تعنى بذلك صفقة الأسلحة المبرمة بين فرنسا واليونان (١) .

وفى الأمم المتحدة ، هاجم المندوب التركى ، بعنف ، موقف فرنسا وتساءل قائلا : « هل هذه هى فرنسا الجديدة التى نراها أمامنا ، أم أنها فرنسا « الفرقه الأجنبية » وساقية « سيدى يوسف » . . فرنسا المظليين وقناة السويس . . . هل فرنسا هذه هى التى تدعى بحق إدانة الأعمال التركية » . وقد رد المندوب الفرنسى على المندوب التركى قائلا : « إن كلام المندوب التركى هذا يثير المزيد من الشكوك حول الأسلوب الذى تسعى تركيا لاتباعه فى تطبيق قرار مجلس الأمن » (٢) .

أما ردود فعل الصحف التركية فجاءت معبرة عن أن إقتراب فرنسا من اليونان قد جاء على حساب تركيا ، وأن سياسة فرنسا بالتالى هى سياسة غير عقلانية ، بالاضافة إلى أنها تلحق الضرر بالمصالح الفرنسية فى تركيا ؛ وأن هذه السياسة ضد تركيا ، بالاضافة إلى موقف الارتياح من المظاهرات العدائية الأرمنية

(١) Daily News, 20 Augusts, 1974, Ankara

(٢) Milliyet, op. cit.,

فى مرسيليا ضد الاتراك ، تدفع بالعلاقات الفرنسية التركية إلى أدنى حد لها. لذلك وجدت الصحف التركية فى الموقف الفرنسى إزاءها أن هذا سيدفع تركيا إلى أن توازن سياستها فى أوربا ، وتبحث عن دولة أخرى لتحل محل فرنسا. أما رئيس الجمهورية التركية فانه قال : « إن أزمة قبرص عام ١٩٧٤ قد كشفت عن أصدقاء تركيا وأعدائها فى آن واحد » — مشيراً بذلك إلى موقف فرنسا(١) — وأضاف : « إن وجود فرنسا على رأس الدولة التى عبرت عن سياسة عدائية فى هذه الأحداث قد قد أثبت على الأقل عدم إمكانية الثقة بفرنسا من قبل تركيا .

---

(١) فى تفصيل موقف فرنسا ، راجع أيضا :

— Esmer, Ahmet Sukur "Mandate of the Cyprus peace", Bairs, December 21, 1976.

— Esmer, Ahmet Sukru, "Cyprus in the General Assembly" op. cit.

— Daily Newe, 20 Augusts, 1974, Ankara.

— Turkish Foreign Policy Report, Ministry of Foreign Affairs, Ankara Augusts, 1974, No. 15, July 1, 1976, No. 17, November 1, 1976, No. 18, January 1, Ankra, 1977.

الباب السابع

الموقف السوفيتي

الفصل الحادى والعشرون

الأصول التاريخية للموقف السوفيتى .

١ - السياسة الخارجية الروسية تجاه المضايق عشية الحرب العالمية الاولى :

بقى توجيه للسياسة الخارجية الامبراطورية الروسية عشية الحرب العالمية الأولى خاضعا لمشغوليتين : الوصول إلى البحر المتوسط ، والذى كان الدافع الرئيسى للعمل الذى قامت به فى الامبراطورية العثمانية وفى البلقان ؛ ثم التوسع فى الشرق الأقصى ، حيث كانت الأراضى السيبيرية مجاورة للامبراطورية الصينية ، وهو ما لا يتعلق بموضوع هذه الدراسة !

أما فيما يتعلق بالمشغولية الأولى — موضوع دراستنا — وهى الوصول إلى البحر المتوسط والمياه الدافئة ، فالملاحظ أنه بعد خروج روسيا من الحرب الروسية اليابانية ، ومن الهزيمة العسكرية سنة ١٩٠٤ ، عادت السياسة الخارجية الروسية كى تركز على أوربا . وزادت أهمية المشغوليات العثمانية ، ولكن الجيش الروسى وقتئذ كانت تسوده الفوضى ، والإقتصاد الروسى كان فى أدنى درجاته ؛ وهذا الخسوف فى القوة الروسية قد إستمر طوال السنوات الست السابقة على الحرب العالمية الأولى . ومع ذلك لم تبدأ الحكومة القيصرية فى التفكير فى إمكانية إعادة محاولاتها فى المسائل العثمانية إلا إبتداء من سنة ١٩١١ فقط ، ولكن دون أن تمتلك الوسائل العسكرية اللازمة لتدعيم هذه السياسة .

ولما كانت السياسة الخارجية لأى دولة هى إنعكاس للأوضاع الداخلية ، فقد كانت السياسة الخارجية الروسية وقتئذ محكومة بالأوضاع الداخلية ، فكانت روسيا

محتاجة لاستخدام رءوس الأموال والتقنيين الأجانب بدرجة أوسع، غير أن الحكومة الروسية لم تكن ترغب فى المخاطرة برؤية النفوذ الأجنبى يؤثر على الحياة السياسية الداخلية. ومع ذلك فهذه المحاولات لم تكن تستند إلى حركة كبيرة فى الرأى العام، فمثلا: كانت جماهير الفلاحين غير متأثرة بمجهود التوسع، فى حين كان العمال معادين له، وأظهرت بعض أوساط البورجوازية موافقتها على التوسع.

هذه الأوضاع كانت لها نتائج طويلة الأمد فى روسيا؛ فالأوساط المسيرة للسياسة الروسية الخارجية(١) كانت قد إبتلعت، كما ذكر أحد الساسة وقتئذ «حبة مرة»؛ وكانت روسيا ترغب فى أن تقوم بالإنتقام فى اليوم الذى تستطيع فيه ذلك، ولم تكن تنتظر إلا سنوح الفرصة. ومنح الموقف البلقانى هذه الفرصة لروسيا سنة ١٩١٢. وكان سبب هذه الأزمة الجديدة هو الشعور القومى للشعوب المسيحية فى شبه الجزيرة، ففى مقدونيا، وحيث كانت موافقة روسيا والنمسا والمجر الضمنية قد إحتفظت بالسيطرة العثمانية على السكان البلغاريين والصرب واليونانيين فى خلال أزمة ١٨٩٧ — ١٩٠٣، فإن هذه الاقليات القومية كان لها، فى سنة ١٩٠٨، أملا فى الحصول على نظام أكثر صلاحية.

ولذلك فان حركة الاجتماع تجاه التقاليد العثمانية بدأت فى مقدونيا منذ سنة ١٩١٠. وكان من المنطق أن تعمل الدول المسيحية فى البلقان على تأييد هذه الحركات، حتى يتم تحرير الأراضى الخاضعة. ولكن، إذا كان الشعور المعادى للأتراك مشتركا بين الأهالى المسيحيين؛ فان الحركات القومية البلغارية والصربية واليونانية كانت كذلك متنافسة فيما بينها، وذلك بسبب الاختلافات بين التقاليد الثقافية، وبين أشكال الحياة الاجتماعية، وبين الذكريات التاريخية، وخاصة

---

(١) بيير رينوفان، تاريخ العلاقات الدولية، مرجع سابق، ٧٤٠.
— Taylor, op. cit, p. 118.

بسبب الحذر والخوف ، الذى كان يفصل بين الكنائس الارثوذكسية؛ ففى مقدونيا كانت الدعاية الدينية للكنيسة الصربية تتنازع الرعايا مع الكنيسة البلغارية .

وكانت الحكومة الروسية قد فكرت ، فى خريف سنة ١٩١١ ، فى تأييد الامبراطورية العثمانية ، وفى إنشاء «إتحاد بلقانى» يضم الأمبراطورية والدول المسيحية . وفى نظير ذلك كانت قد طلبت إلى الحكومة العثمانية أن تستعد لإعادة النظر فى وضعية المضايق ، الأمر الذى سيمد حق المرور إلى سفن الحرب الروسية. ولكن سرعان ما وجدت أن هذا الحل صعب التحقيق ؛ لأن الدول العظمى لن توافق على إعادة النظر فى هذه الوضعية ؛ ولذلك فأن الحكومة الروسية القيصرية غيرت أهدافها ، وقررت أن تؤيد تحالف الدول البلقانية ضد الامبراطورية العثمانية ، ولكى تحرر الشعوب المسيحية فى مقدونيا . ولاشك فى أن الحكومة الروسية كانت لاتجهل أن هذه المحاولة من طبيعتها أن تتسبب فى أخطار حرب عامة ؛ ولكنها إعتقدت أن فى وسعها أن تواجه هذا الخطر ، إذ أن قواتها المسلحة، التى كانت غير كافية فى سنة ١٩٠٩ ، قد تحسنت الآن . وكانت المميزات التى فكرت فيها الحكومة الروسية تكمن فى الأهداف السياسية المتوقعة قبل أى شىء آخر : مثل إعادة النفوذ الروسى الذى كان قد تزعزع بأزمة سنة ١٩٠٩ إلى فكر الشعوب المسيحية ، وإضعاف الامبراطورية العثمانية بطريقة تسمح لها، فى يوم من الأيام، بحل مسألة المضايق بشكل يتمشى مع المصالح الروسية . ولم تتدخل المسائل الاقتصادية إلا كوسيلة فى خدمة المخططات السياسية. فحين أيدت روسيا، بمساعدة رءوس الأموال الفرنسية ، مشروع السكة الحديدية التى ستعبر شبه الجزيرة

راجع فى تفصيل ذلك : دكتور احمد عبد القادر الجمال ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ، ١٩٥٥ ص ص ٣٥٠ - ٤٥٠ .

البلقانية من الشرق إلى الغرب، لكى تنتهى على ساحل البحر الإدرياتى، كانت ترغب فى غلق الطريق أمام التوسع النمسوى المجرى ، أكثر من حسابها لمكاسب الصادرات الروسية أو الأرباح المالية .

٢ ـ القوميات ومشكلات الحدود فى البلقان :

وعندما فقد سادت المطالب الملحة للمشاعر القومية فى أوروبا فى بداية سنة ١٩١٤ ، وانعكس ذلك على إحتجاجات الأقليات القومية ضد السيطرة الأجنبية . وهذه اليقظة للإحتجاجات فى المناطق التى كانت أكثر من مرة ، مركزاً لحركات القوميات ، أثارت الشعور فى سان بطرسبرج ولندن وبرلين ، نتيجة للصعوبات الداخلية الممكنة أو المتوقعة ، فى حالة إشتباك الدول فى حرب دولية كبرى. ولكن أيا من هذه التهديدات لم يبد على أن من طبيعته التسبب فى التو واللحظة فى صدام بين الدول العظمى.

وكانت الخصومات البلقانية تخضع لذكريات الصراع الذى كان قد مزق شبه الجزيرة . وفى أوائل سنة ١٩١٤ نشرت لجنة كونتها هيئة كارنيجى Carnegie للسلام الدولى ، التحقيقات التى قامت بها فى البلقان، والتى تجمع نوعاً من الشهادات التى تمثل ، مرحلة مخيفة مفزعة، من القتل والاغتيال وإشعال الحرائق والمذابح ، ليس فقط بين المسلمين والمسيحيين الذين تفصلهم الأحقاد الدنيوية والعواطف الدينية — على حد قول أحد الباحثين(١) — ولكن كذلك بين اليونانيين والبلغار، وبين اليونانيين والصرب ، الذين كانوا ، بالأمس فقط ، «قد إتجهوا إلى السماء سويا ، طالبين العون على حرب التحرير » . وهذه الضغائن والأحقاد حافظت على

---

(١) بيير رينوفان ، تاريخ العلاقات الدولية ١٨١٥ ـ ١٩١٤ ، مرجع سابق ص ٨٥٤ .

حالة من عدم الاستقرار ، كانت تتسبب فى إمكانيات مباشرة لصدامات محلية ، خطيرة بالنسبة للسلم العام ، لأنها كانت تزيد من عدم الثقة الموجودة بين الدول العظمى .

وجاء ميلاد إمارة ألبانيا ليؤدى إلى نشوء صعوبات من نوع جديد،لم تشترك فيها الصرب واليونان وحدهما ، وهما جارتى الدولة الجديدة ، ولكن كذلك النمسا والمجر وإيطاليا ، الشريكان اللذان لايثقان فى بعضهما فى داخل التحالف الثلاثى والمتنافستان فيما بينهما فى البحر الادرياتى .

وكان رسم الحدود ، بعد أن هدد فى أكتوبر سنة ١٩١٣ بأن يؤدى إلى إشتباك بين ألبانيا والصرب ، قدوضع الآن ألبانيا فى مواجهة اليونان،وحاولت الحكومة اليونانية أو تحتفظ «مؤقتا» بأبيروس الشمالية ، حيث كانت أغلبية السكان تتحدث اللغة اليونانية ، وحيث كانت لجنة تحديد الحدود قد أعطت لألبانيا ، فى ديسمبر سنة ١٩١٣ ، منطقة أجيرو سكاسترو وسانت كارانتا . حقيقة أنها كانت مستعدة للموافقة على أن تسحب موظفيها وجنودها من هذه المنطقة ، ولكن بشرط أن ترضيها الدول العظمى فى الخلاف الخاص بتقسيم جزر بحر إيجه.وإنتهت بأن نفذت هذا الإنسحاب .

٣ ـ الجزر والمضايق :

ومصير الجزر العثمانية فى بحر إيجة بين تركيا واليونان ، فى صدام دبلوماسى، هدد بأن يصبح صداماً مسلحاً . وكانت معاهدة بوخارست قد تركت الدول العظمى أمر إتخاذ قرار فيها . وأخذ هذا القرار فى فبراير سنة ١٩١٤ ، وأعطى لليونان كل الجزر باستثناء تينيدوس وإيمبروس،التى تشرف على مدخل الدردنيل، وكاستيلو ريزو ، القريبة من الدوديكانيز،والتى كانت إيطاليا تحتفظ فيها باحتلال

« مؤقت » . ولكن الحكومة التركية ، التي كانت ترغب في أن تحصل كذلك على خيوس وميتيلين ، رفضت الموافقة على ذلك ، ولم تتفق الدول على إرغامها على قبول قرارها. ودخلت الحكومتان اليونانية والعثمانية سويا في مفاوضات مباشرة ، ولكن بدون جدوى . وكان فشل هذا المحادثات يعني نشوب حرب ؛ فاشترت تركيا بارجتين كانتا تبنيان من الترسانات الإنجليزية، وأعلن فنزيلوس **Venizelos** رئيس الوزراء اليوناني في يوليو سنة ١٩١٤ ، تصميمه على الدخول في حرب قبل قبل أن يتم تدعيم الأسطول التركي . حقيقة أن هذه الإمكانية لوقوع حرب وقائية قد إختفت بعد بضعة أيام ، إذ أن الحكومة اليونانية نجحت ، عن طريق شراء بارجتين من الترسانات الأمريكية ، في إعادة إقامة توازن القوى البحرية. ولكن الأمر بدا على أنه مجرد تأجيل لما يجب أن يحدث .

كذلك فإن منافسات الاتجاهات القومية البلقانية لم تكن هي وحدها التي تسببت سريعا في أشد الأخطار بالنسبة للسلم العام . فكانت إثارة «مسألة المضايق» تمثل تهديداً آخر . فعقب الهزائم التي لحقت بها في حرب البلقان الأولى ، وأمام الإمكانيات التي كانت تخشى وقوعها في بحر إيجه أو في آسيا الصغرى ، كان من الطبيعي أن ترغب الحكومة العثمانية في إعادة تنظيم جيشها ، وفي أقرب وقت ممكن ؛ وكان من المنطق أيضا أن تفكر في الاستعانة بالمانيا بهذا الخصوص .

وفي ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١٣ ، نصت إتفاقية ألمانية تركية على أن تشرف بعثة من ٦٠ ضابطا ، برئاسة الجنرال ليمان فون ساندرس **Liman von Sanders** على ممارسة سلطة التفتيش العام ، وفي كل الامبراطورية العثمانية ، على القوات ، والتحصينات ، والسكك الحديدية، فضلا عن تعيين الجنرال ليمان قائدا للفيلق التركي الأول الموجود في القسطنطينية . فماذا كان إنعكاس ذلك على الحكومة الروسية .

لقد نظرت الحكومة الروسية بقلق إلى إمكانيةوضع الجيش التركى «فى أيدى ألمانيا»؛ ولكنها كانت مشغوله أكثر من ذلك بوضع حامية البوسفور تحت القيادة المباشرة لاحد الالمان. وبدون جدوى أكد السلطان ليمان أن فون ساندرس لن يمارس أية سلطة «تتعارض مع إستقلال الامبراطورية العثمانية».

والواقع أن المسألة الخاصة بالقيادة المباشرة فى القسطنطينية كانت مثار مناقشات بين ألمانيا وروسيا ، وكانت كذلك موضوعا للضغط الدبلوماسى الذى قامت به روسيا ، مدعمة فيه بفرنسا وكذلك بانجلترا ، وإن كان ذلك بموقف مرن ، على الحكومة العثمانية ، وذلك بتهديدها بطلب «تعويضات». وقبلت روسيا حلا وسطا تمثل فى إكتفاءها بأن يظل ليمان مفتشاً عاماً للجيش التركى ، ويترك لقيادة المباشرة للفيلق الأول ؛ وإن كان كل ذلك لم يمنع نشوب حرب أوروبية عظمى فيما بعد.

وفى روسيا كان هناك إتجاهان متعارضان بشأن الاستعداد للحرب ؛ فأصحاب سياسة الكرامة والتوسع على حساب الامبراطورية العثمانية بدوا على أنهم يفكرون بسرور فى إمكانية نشوب حرب عامة ، تمنح روسيا، فى إعتقادهم، فرصة تسوية مشكلة المضايق(١)، وإصلاح الموقف الذى كان مهدداً بزيادة النفوذ

---

(١) راجع فى تفصيل ذلك :

- Ponomaryov, 13, Gromyko, A., Khvostorv, History of Soviet Foreign Policy 1917—1945. Moscow, 1969.
- Soviet. Turkish Relations, Collection of Documents, Vol. 1 (1917—1926), Moscow, 1947.
- Royal Institute of International Affairs, Soviet Documents on Foreign Policy 1917—1924, Oxford University Press, 1957.
- Laqueur, Walter, The Saviet. Union and the Middle East, London, 1969.

الألمانى فى القسطنطينية، وكذلك بإمكانية نشوب حرب يونانية تركية . وفى ٢١ فبراير سنة ١٩١٤ رأى المؤتمر الذى إنعقد ، برئاسة وزير الخارجية وضم بعض الدبلوماسيين ورؤساء أركان الحرب ؛ أن الموقف الدولى للمضايق ، لايمكن تغييره فى وقت قصير : فإذا كانت تركيا مهددة « بفقدان المضايق»، فيمكن لروسيا أن تضطر إلى الاستيلاء عليها حتى تتفادى إستيلاء « دولة أخرى» عليها ؛ ولذلك لقد وضع برنامج عمل لكل إحتمال. غير أن تبادل وجهات النظر بين الساسة والعسكريين أظهر أن روسيا لن تكون لها قبل عامين أو ثلاثة أعوام على الأقل ، الوسائل العسكرية والبحرية اللازمة لعملية إنزال .

٤ — تسويات الحرب العالمية الاولى :

وفى أثناء الحرب العالمية الأولى مفاوضات سرية بين وزراء خارجية كل من روسيا وبريطانيا وفرنسا ؛ عشية قيام ثورة أكتوبر الروسية عام ١٩١٧ . وكان وزير خارجية روسيا العنصرية قد إقتنع من قبل بضم المناطق المتاخمة لترابزون وارضروم إلى روسيا ؛ غير أن هذه المحاولات قد فشلت لدى وقوع الثورة الشيوعية ؛ حيث أبرمت معاهدة برست — ليتوفسك **Brast-Litovsk** بين الاتحاد السوفيتى من جانب — وبين المانيا والنمسا والمجر وبلغاريا وتركيا من جانب آخر. وقد وقعت هذه المعاهدة فى ٣ مارس ١٩١٨، وفيها وعد السوفيت بارجاع باطوم وقارص وارتوان واردهان الى تركيا ؛ ولكن السوفيت تمسكوا فيما بعد بباطوم ، وذلك بسبب وجود النقط فيها (١) .

---

(١) راجـع :

Royal Institute of International Affairs Soviet Documents on Foreign Policy : 1917 — 1924, Oxford University Press, 1951 p. 50.

وفى مؤتمر الصلح الذى عقد فى باريس خلال يناير عام ١٩١٩ كان موضوع المضايق التركية هو الموضوع الأكثر أهمية ؛ واقترحت الدبلوماسية الانجليزية فى أول الأمر إعطاء الأوضاع الخاصة بالبحر المتوسط وضعية دوليه تحت إشراف عصبة الأمم. ولم تعد بريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا إلى دراسة تسوية الصلح العثمانى إلا فى عام ١٩٢٠ ؛ ففى ١٠ أغسطس من هذا العام ، اقتطعت معاهدة سيفر من السلطان أربعة أخماس الأقاليم التى كانت تتكون منها الامبراطورية العثمانية السابقة وتركت له ، علاوة على القسطنطينية ، منطقة الأناضول الوسطى . وفى هذه التسوية تمكنت بريطانيا من إقرار نزع سلاح البوسفور (١) والدردنيل ، حيث تضمن حرية الملاحة فى كل وقت ، تحت إشراف لجنة مشتركة من الحلفاء : حلا كان سيظهر على أنه مرفوض بالنسبة للسياسة الإنجليزية فى التى كان فى وسع السياسة القيصرية أن تحاول الوصول إلى البحر المتوسط ؛ ولكنه أصبح حلا يتفق مع المصالح البريطانية ، مادامت روسيا قد ضعفت . وأخيرا فإن بحر إيجة قد أصبح « بحيرة يونانية » ، يمكن لبريطانيا أن تأمل فى أن تحتفظ بنفوذ كبير فيه . ولقد حصلت على هذه المميزات على حساب إيطاليا بنوع خاص ، وكذلك على حساب فرنسا . فكانت السياسة الايطالية فى بحر الادرياتيك والسياسة الفرنسية فى منطقة الراين ، فى أشد الحاجة إلى التأييد الإنجليزى لها .

---

(١) راجع : بيير رنوفان ، تاريخ العلاقات الدولية ، أزمات القرن العشرين ١٩١٤ — ١٩٤٥ تعريب الأستاذ الدكتور جلال يحيى ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٧٩ ص ص ٢٠٢ — ٢٠٣ .

(٢) المرجع السابق .

٥ ـ الحرب التركية اليونانية سنة ١٩١٩ وموقف السوفيت :

وبعد انهيار الخلافة العثمانية ، وميلاد تركيا العثمانية فى عام ١٩٢٠ ، من قبل مصطفى كمال أتاتورك ، وجدت تركيا نفسها أمام مواجهة القوى الأوربية . ونتيجة لهذه الظروف فقد تبنى أتاتورك سياسة مفادها التقرب من الاتحاد السوفيتى ، وإنعكس ذلك على تأليف الحزب الشيوعى التركى عام ١٩٢٠ . ومما يجدر ذكره أنه عندما ظهرت الجمهورية التركية ، ونتيجة قيام ثورة أكتوبر الروسية ، فقد كان هناك فى تركيا نشاط شيوعى ، وفى هذه الفترة كانت علاقة تركيا جيدة بالإتحاد السوفيتى ، خاصة وأن الدولتين كانتا متفقتان على بعض الأهداف فى السياسة الخارجية ، وتركزت هذه الأهداف على أن الدولتين قد إعتبرتا الدول الغربية عدوة مشتركة لهما .

كذلك فان قوة التنظيمات الدينية فى تركيا والتى تعود أساسا إلى عصر الامبراطورية العثمانية كان هذا أيضا سببا شجع مصطفى كمال أتاتورك على قيام حزب شيوعى محلى ، وإن كان مصطفى كمال نفسه من المناهضين للحركة الشيوعية . غير أن هناك بالطبع تناقض فى سياسة حكومة أتاتورك هذه ، فهى من جهة قد إدعت بأنها تسير فى طريق الشعوب الغربية ، الرامية إلى فصل الدين عن السياسة ؛ ومن جهة ثانية فانه تدخل تدخلا مباشرا

---

(١) راجع :

— Laqueur Walter, The Soviet Union and the Middle East, London, 1969 pp. 11 — 19.

— Royal Institute af International Affairs, Soviet Documents on Foreign Policy, op, cit.

فى الشئون الدينية ، كما سبق إيضاح ذلك . كل هذا يأتى فى الوقت الذى أكد فيه أتاتورك بان هذا المفهوم كان يعنى عدم تدخل الدولة فى أمور الدين .

ولقد رحب السوفيت بسياسة أتاتورك هذه ، خاصة وأنهم إعتبروا ثورته ثورة تحررية ، وترتب على ذلك أن قدم السوفيت كافة المساعدات للاتراك فى صراعهم ضد الاستعمار، وتم إرسال العمال الاتراك إلى الاتحاد السوفيتى لتدريبهم هناك . كما إقترح السوفيت توثيق العلاقات أكثر وأكثر مع تركيا الكمالية ، وانعكس ذلك على إرسال الحكومة السوفيتية ، فى ٢ يونيو ١٩٢٢ ، مذكرة إلى أتاتورك ، جاء فيها : «إن الحكومة السوفيتية تؤيد بحرارة كفاح تركيا من أجل الاستقلال والسيادة ، وتوثيق عرى الصداقة بين الدولتين» .

ونتيجة لهذه التطورات ، فقد وقعت معاهدة التعاون والصداقة بين الدولتين، فى ١٣ أكتوبر ١٩٢١ . ونتيجة لذلك فقد أطلق اتاتورك الحرية السياسية للحزب الشيوعى التركى . وقد إستمرت سياسة الصداقة وعلام الاعتداء بين تركيا والاتحاد السوفيتى إلى عام ١٩٤٥ ؛ وفى خلال تلك الفترة أعلن السوفيت إنهاء معاهدة عام ١٩٢٥ ، وأرادوا العودة إلى السياسة القيصرية من جديد ، حيث طالب السوفيت بالسيطرة المشتركة على المضايق ؛ كما طالبوا أيضا بقارص وأردهان ، وضمهما إلى جورجيا وأرمينيا ، بحجة أن هذه المناطق كانت خاضعة لروسيا القيصرية بين عامى ١٨٧٨ و ١٩١٧ ،وهى التى تخلى عنها السوفيت بمقتضى معاهدة الصداقة لعام ١٩٢١ . وبهذا الخصوص يجدر ذكر أن الرأى العام السوفيتى ، ممثلا فى الصحافه والاذاعة قد قام بحملة واسعة النطاق ، لنشر نبأ مطالبة أساتذة «جورجيا» بنطاق ساحلى فى الشمال الشرقى من تركيا يبلغ طوله

١٨٠ ميلا ، بحجة أنه كان داخلا فى أراضى جورجيا منذ ألفى عام(١) .

٦ ـ أثر الحرب التركية اليونانية على تطوير تركيا :

وكانت سلطة تركيا لاتزال مبسوطة فوق الاناضول بعدالحرب العالميةالأولى، ومع أن القوات البريطانية قد إنتزعت من الأتراك كل من سوريا وفلسطين والعراق خلال الحرب ، فإن كراهيتهم للمسيحيين المقيمين بآسيا الصغرى — التى هى تركيا الحقيقية — ومقتهم إياهم ، بلغا درجة كبيرة . أضف إلى هذا أن الترك كانوا مسلمين ، وكانوا قد إتهموا بأزهاق أرواح الكثيرين من الأرمن خلال الحرب الأولى .

ولقد نال فينيزيلوس — رئيس وزراء اليونان وقتئذ — إذنا من رئيس وزارتى بريطانيا وفرنسا بانزال قوات يونانية فى أزمير . كما أنه خشى أيضا أن تقع تلك المدينة فى قبضة الإيطاليين ، إذا هو لم يبادر باحتلالها.وآمل فينيزيلوس فى أن يجد فيها اليونانيون مكاناً مأموناً إذا إشتد الخطر عليهم .

غير أن الترك قد إعتبروا أن رفع الراية اليونانية فوق أى مكان من آسيا

---

(١) راجع : احمد نورى النعيمى ، تركيا وحلف شمال الأطلسى ، مرجع سابق ص ٣١٣ ـ كيرك جورج ، موجز تاريخ الشرق الأوسط من ظهور الاسلام إلى الوقت الحاضر ، ترجمة عمر الاسكندرانى ، دار الطباعة الحديثة ، القاهرة ١٩٧٠ ص ص ٤٠٠ — ٤١٠ .

— East, Gordon, "The New Frontiers of the Soviet Union; in : Foreign Affairs, Vol. 29, No. 4, July 1951. pp. 600 — 605:

— Soviet. Turkish Relations, Collection of Documents; Vol. 1, (1917 — 1926), op, cit, p. 85.

الصغرى ، اعتبر الترك ذلك بمثابة إهانة بالغة.ولذا أثار نزول الجيش اليونانى فى أزمير ، فى ١٥ ابريل سنة ١٩١٩ ، فى نفوس الترك تصميما على اليونانيين . ومن ناحية أخرى ، فقد أتاح ذلك لمصطفى كمال اتاتورك — أول رئيس(١) لجمهورية تركيا الحديثة — الفرصة لخلق دولة تركية مستقلة جديدة من ركام الامبراطورية العثمانية المهزومة وحطامها المبعثرة، فبعد أربعة أيام من نزول اليونانيين فى أزمير، وصل مصطفى كمال إلى أرض وطنه الآسيوى يحمل تفويضا من السلطان. وكان قد حزم أمره على البقاء فى الأناضول إلى أن تظفر الأمة باستقلالها، وكون جمعية نيابية ، وقعت فى ١٣ سبتمبر سنة ١٩١٩ ميثاقا يقضى بمواصلة الحرب إلى أن تحرر أرض الوطن ، وانضوى تحت هذا المفهوم كل من دبت فى نفوسهم الحياة والحماس من الشعب التركى، وصمموا على الوقوف وراء مصطفى كمال اتاتورك صفا واحدا.

وأقام مصطفى كمال حكومة فى ٢٤ أبريل سنة ١٩٢٠ ، واتخذ أنقرة عاصمة له ، وأعلن إنفصاله عن السلطان .وتلت هذه الحركة بضعة إنتصارات أوليه تجاه اليونانيين الذين إصيبوا بالاضطراب فى الداخل ، وبتصدع الجبهة اليونانية العسكرية فى الخارج وقد منى الجيش اليونانى ، بقيادة قسطنطين ، بهزيمة ساحقة عند زحفه السريع على أنقرة فى الفترة ٢٣ اغسطس — ١٣ سبتمبر ١٩٢١ ،وعاد فى تقهقر سريع ، وفى فوضى شاملة منسحباً صوب البحر .

---

(١) مصطفى كمال أتاتورك ١٨٧٨ — ١٩٣٨ هو مؤسس الدولة التركية الحديثة وقد حارب الجيوش اليونانية والانجليزية والفرنسية فى الأناضول وأطاح بالخلافة العثمانية التى كانت عاصمتها فى الاستانة — إستنبول حاليا — وشكل حكومة مؤقتة فى أنقرة . راجع :

— محمد زكى عبد القادر ، الحرية والكرامة الانسانية ، القاهرة ، ١٩٥٩ ص ٢٣٥ .

— Soviet - Turkish Relations, op, cit, pp. 89 — 91.

وهكذا واجه اليونانيون بمفردهم العاصفة ؛ وإنهارت صفوفهم أمام أول ضربة قاسية وجهت ضدهم فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٢٢ . ودخل الترك أزمير فى أعقابهم ، وذبحوا جميع من صادفوهم من الجنس اليونانى ، وأنقذت سفن الحلفاء أكثر من مليون مسيحى هاموا على وجوههم ، ونتج عن ذلك إنهيار نظامين للحكم هما . العرش اليونانى وعرش آل عثمان ؛ وكان الأول غريبا عن اليونان ، حكمها مايقرب من تسعين عاماً ؛ وكان الثانى عريقا فى أصول الشعب العثمانى وتقاليده؛ غير أن اليونان صارت بعد هذه النكبة دولة أكثر غنى وأقوى وأكثر سكانا مما كانت ، نتيجة لقدوم المهاجرين الآسيويين . وكذلك امتازت الجمهورية التركية التى أقامها مصطفى كمال على أنقاض السلطنة العثمانية بتركيز سلطة الدولة.وبذلك إنتهت مسألة الأقليات المسيحية فى تركيا ، والتى أقلعت الأوربيين ، وصاغت سياسات الدول الغربيه دهرا طويلا ، وكفت هذه المسألة عن أن تقضى مضاجع النظم السياسية الأوربية .

وإضطر الحلفاء ، فى مؤتمر لوزان الذى عقد سنة ١٩٢٣ ،إلى أن يصدقوا على النتائج السياسية التى ترتبت على الانتصار التركى وعلى الصعيد التركى الداخلى ، مهد ذلك الانتصار السلسلة من الاصلاحات الجزئية ، والتى جعلت مصطفى كمال يلمع كعلم من أعلام الأتراك . وألغيت الخلافة من تركيا ؛ وحتى حينما أعرب بعض النواب عن شكوكهم تجاه ذلك ، رد عليهم مصطفى كمال بقوله:إن آخر الخلفاء الحقيقيين إغتيل سنة ٩٢٤م ؛ «وإن السيادة تنال بالقوة والبطش والعنف، فبالعنف نال خلفاء عثمان حق حكم الأمة التركية ، وبالقوة حافظوا على سلطانهم أكثر من قرون ستة. وقد ثارت الأمة على هؤلاء المغتصبين ، ووضعتهم فى مكانهم الصحيح(١) .

---

(١) من خطاب ألقاه مصطفى كمال أتاتورك فى المجلس الوطنى فى ٢٠/١٠/١٩٢٧ .

وكان ذلك يعنى فى جوهره إعطاء تركيا مظهر الدولة المتمدينة الغربية ، ومظهر ذلك إنعكس فى إلزام النساء برفع النقاب ، وجعل المدارس تحت اشراف الدولة ، وصدور قانون سنة ١٩٢٨ الذى نص على إلغاء أن الاسلام هو الدين الرسمى للدولة ، أى للجمهورية التركية ، وإلزام الترك بإبدال الطرابيش بالقبعة ، كما أدخلت الحروف اللاتينية فى الكتابة التركية واقتبست القوانين الأوربية .

وهكذا خاض الشعب التركى حرب التحرير الشعبية ضد الاحتلال الأجنبى بعد الحرب العالمية الأولى، وإستطاع طرد الأوربيين من إستنبول، وعندما نجحت حرب التحرير التركية فى الحصول على الاستقلال السياسى للدولة ، وإيجاد دولة قومية والغاء الامتيازات الأجنبية وإنهاء سلطة الديون الأجنبية . إلا أن تركيا كانت وقتئذ بحاجة إلى تغييرات إجتماعية ضرورية، المجموعات الاشتراكية وقتئذ هو محاربة ماسمى بالإقطاع العثمانى والإستعمار ، ومعنى أن محاولات الإصلاح لم تتجاوز البناء الفوقى ، ولم تفهم الثورة إصطلاح علاقات الانتاج ؛ وكان من شأن ذلك أن نشأ صراع بين البناء الفوقى والبناء التحتى أو السفلى (١) .

= ويرجع فى تفصيل ذلك إلى : هـ أ. ل. فيشر . تاريخ أوروبا الحديث ، مرجع سابق ص ٥٨٥ — ٥٨٦ .

(١) Ataov Turkkaya, N.A.T O. and Turkey, Since Printing House, Ankara, 1970 p. 80.

الفصل الثاني والعشرون

الموقف السوفيتى

فى الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين

١ - المضايق بين المنافسات الاوربية ومؤتمر لوزان سنة ١٩٢٣ :

أثيرت مشكلة المضايق بين الدول الكبرى بعد الحرب العالمية الأولى ، حيث كانت بريطانيا والدول الأوربية الأخرى فى وضع يسمح لهم بفرض الحلول على كل من الإتحاد السوفيتى والإمبراطورية العثمانية . وقد تم فعلا فى معاهدة لوزان فى ٢٤ يوليو ١٩٢٣ . وكان مؤتمر لوزان الذى إفتتح فى ٢٠ نوفمبر ١٩٢٢ وإستمر حتى ٢٤ يوليو ١٩٢٣ ، قد حضره مندوبو كل من بريطانيا العظمى ، وفرنسا ، وإيطاليا ، واليابان ، واليونان ، ورومانيا ، ويوغوسلافيا ، وتركيا . وقد كانت المناقشات الخاصة بمضايق البحر الأسود تهم كلا من الإتحاد السوفيتى ، وجمهورية أوكرانيا السوفيتية ، وجمهورية جورجيا السوفيتية . وكذلك دعيت كل من بلغاريا ، والبانيا ، وبلجيكا ، وأسبانيا ، والبرتغال ؛ والنرويج والسويد للمناقشات حول بعض النقاط . وإنتهى المؤتمر بابرام معاهدة صلح بين بريطانيا العظمى ؛ وفرنسا ، وإيطاليا ، واليابان ، واليونان ، ورومانيا ويوغوسلافيا من ناحية ، وتركيا من الناحية الأخرى . ومما يجدر ذكره أن مسألة وضع نظام لمضايق البحر الأسود قد إحتلت مكاناً هاماً فى جدول أعمال المؤتمر ، إستثارت بإهتمام الوفد السوفيتى . الذى قدم مقترحات صاغها الزعيم السوفيتى لينين . غير أن مقترحاته لم تقبل ، وترتب على ذلك عدم موافقة الاتحاد السوفيتى على هذه المعاهدة وعدم التصديق من جانب إتحاد الجمهوريات السوفيتية عليها . وكان لينين

ة. صرح قبل ذلك، وفيما يتعلق بالمضايق قائلا : « يتضمن برنامجنا إغلاق المضايق في وجه كل السفن الحربية في زمن السلم والحرب . وهذا يخدم المصالح التجارية المباشرة لكل الدول . وليس مصالح الدول التي تتاخم المضايق أراضيها فقط ، بل مصالح كل الدول الأخرى أيضا » (١) .

غير أن مؤتمر لوزان ، من ناحية أخرى ، جاء وكأنه بمثابة بلورة cristalization للسياسات المتنافسة بين الدول الأوربية ، التي إقتنصت فرصا إستفادت منها كثيراً ، من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فقد كانت المواقع التي حصلت عليها أوربا مهددة في هذه الفترة، بواسطة الاتجاهات الوطنية للمسلمين، وهو ما إنعكس تأثيره على مشكلة المضايق وكذا على القرارات التي كانت معاهدة سيفر لسنة ١٩٢٠ قد أتت بها ، ثم على مؤتمر لوزان ،كما يتضح من العرض الآتي: فلقد كانت حركات مقاومة سيطرة الدول الأوربية تهدف إلى إقامة مجموعات سياسية في البلاد الإسلامية ، ولكنها لم تحاول في ذلك الوقت إقامة تعاون فيما بينها . وظلت الحركات الوطنية للأتراك ،والحركات الوطنية العربية ،والإتجاهات الوطنية في إيران وحتى تلك التي وجدت في أفغانستان ، تتميز بصفات مختلفة .

ووجدت الحركة الوطنية التركية متنفسا لها في الحركة التي قادها مصطفى كمال ، والتي إحتجت على تقسيم الإمبراطورية العثمانية ، وكذلك على

---

(١) راجـــع ـ ايننن ف أ : في السياسة الخارجية للدولة السوفيتية ،ترجمـــة أحمد فؤاد بلبع ، مكتبة دار الشرق ، القاهرة ، ١٩٧٢ ص ص ٤٤٠ — ٤٥٠ ، ٥٤٠ — ٥٦٠ .

راجـــع : بيير رنوفان : تاريخ العلاقات الدولية ، أزمات القرن العشرين ١٩١٤ — ١٩٤٥ ، مرجع سابق ص ص ٣٢٨ ـ ٣٣١.

الميزات التى منحتها نصوص معاهدة سيفر ، فى شهر أغسطس ١٩٢٠ ، لبريطانيا العظمى واليونان . وطالب مصطفى كمال بضرورة إعادة النظر فى هذه المعاهدة ، وعلى الأقل فيما يتعلق بوضع الأهالى الأتراك تحت سيطرة أجنبية ؛ ولذلك فانه رفض الموافقة على حق الإحتلال الذى منح لليونان فى منطقة أزمير ، ولفرنسا فى قيليقيا ، ولإيطاليا فى جنوب الأناضول حول أضاليا ؛ وطالب كذلك بسحب قوة الحلفاء ، والتى كانت تقريبا بريطانية فقط ؛ والتى كانت مكلفة بإحتلال القسطنطينية ، وبضمان تطبيق الوضعية الجديدة للمضايق العثمانية . وأكدت الحكومة الكمالية نجاح هذه المطالب ، عن طريق الضغط المسلح ، وحتى عن طريق الحرب .

ودفع دخول القوات التركية إلى قيليقيا وإلى منطقة أضاليا ؛ كل من فرنسا وإيطاليا إلى قبول التفاوض . وتنازلت الحكومة الفرنسية ، باتفاقية ٢٠ أكتوبر ١٩٢١ ، عن إحتلال قيليقيا ، بإستثناء لواء الاسكندرونة ، الذى كان الأتراك لا يكونون فيه إلا جزءاً من السكان ، وتخلت الحكومة الإيطالية عن منطقة أضاليا ، فى الوقت الذى إحتفظت فيه ببعض المميزات لإستغلال موارد ما تحت الأرض .

ولم تنتظر القوات اليونانية الموجودة فى أزمير الهجوم التركى ، بل قامت بعملية هجومية وقائية ، تحطمت بسرعة : ففتح يوم ٢٢ أغسطس ١٩٢٢ الطريق أمام جيش الكماليين إلى أزمير ، التى تم إحتلالها بعد أسبوعين ، دون أن يكون لدى الوزارة الإنجليزية أية نية لمعارضة ذلك . وعندئذ توجه الجيش التركى صوب الدردنيل ؛ حيث وجد نفسه أمام قوة فرنسية — إنجليزية ، مكلفة بالدفاع عن المضايق . ولقد تحاشوا الإصطدام ؛ غير أن هدنة مودانيا — فى ١١ أكتوبر ١٩٢٢ — قد أعطت مصطفى كمال أتاتورك حق أخذ إدارة القسطنطينية ، وطرد السلطان ؛ وتم تحقيق الجزء الأول من هذا البرنامج يوم ٤ نوفمبر ، والثانى يوم ١٧ نوفمبر .

وبقيت بعد ذلك عملية تتويج هذه النتائج ، بإعادة النظر فى معاهدة سيفر .
وعمل مؤتمر لوزان — الذى تقرر إجتماعه من أجل هدنة مودانيا — على إعادة النظر هذه ؛ وذكر اللورد كيرزن Curzon ، رئيس الوفد البريطانى : « إن الأتراك ، قد أظهروا أنفسهم « وقحاء » ولا يمكن التفاوض معهم » ؛ ولكن الوزارة الإنجليزية (وكان بونارلو Bonar haw قد حل محل لويد جورج) كانت ترغب ، مهما كان الثمن ، فى تحاشى الوصول إلى صدام . وفى ٢٤ يوليو ١٩٢٣ ، أعادت المعاهدة الجديدة لتركيا سيادتها على كل شبه جزيرة الأناضول ، وعلى القسطنطينية ، وتراقيا حتى مارتيزا (أى بما فيها أدرنة) ؛ وأخيراً على جزر إيمبروس وتينيروس ، اللتين كانتا تتحكمان ، من بحر إيجه ، فى مدخل الدردنيل ؛ وألغت نظام الإعفاءات الذى كان الأجانب ، طبقاً لنظام الإمتيازات الأجنبية ، يتمتعون به فى الأرض التركية ، وسوت أخيراً وضعية المضايق (١) فإعترفت الحكومة التركية بمبدأ حرية المرور ، الذى وضعته معاهدة سيفر ، ولكنها حصلت على حق منع مرور سفن الدولة التى تكون تركيا معها فى حالة حرب .

وفى هذا النجاح ، لم يكن التأييد الدبلوماسى الذى أعطته روسيا السوفيتية للحكومة الكمالية ، بالتأكيد ، عنصراً كافياً للتفسير . فلم يكن فى وسع الجمهورية التركية أن تحطم الوضعية الدولية المفروضة فى عام ١٩٢٠ ، إذا كانت قد واجهت مقاومة مشتركة من جانب بريطانيا العظمى ، وفرنسا وإيطاليا . ولكن الدول المنتصرة كانت قد إنقسمت على بعضها ؛ ذلك أن بريطانيا العظمى ، التى كانت أكبر المستفيدين من معاهدة سيفر ، لم تجد معونة شركائها من أجل الدفاع عن نصوص هذه المعاهدة ، إذ أن فرنسا وإيطاليا وجدا إستحالة العودة إلى السلاح ،

(١) المرجع السابق ص ٣٣٠ .

بعد أقل من ثلاث سنوات منذ الحرب العالمية ، للمحافظة على المواقع التى كانت أهميتها كبيرة بالنسبة للمصالح البريطانية ، ولكنها كانت ثانوية بالنسبة لكل منهما . وحينما وافقتا تقريبا على جميع النقاط — أمام ضغط مصطفى كمال أتاتورك — إحتجت الحكومة الإنجليزية بلا جدوى على هذه المفاوضات ، التى كانت تشجع — بالطبع — الأتراك على مواصلة تحقيق برنامجهم . وفى خريف عام ١٩٢٢ ، رفضت الحكومة الفرنسية أن تصدر الأوامر إلى قواتها بسد الطريق أمام جيوش الكماليين .

ومن جانب آخر ، كانت السياسة الإنجليزية — كما سبق إيضاح ذلك — قد وضعت آمالها على يونان فينيزيلوس . غير أن الملك قسطنطين ، الذى كان منفياً منذ عام ١٩١٧ ، كان قد عاد إلى عرشه ، منذ شهر ديسمبر عام ١٩٢٠ ، بعد إستفتاء . وكان فينيزيلوس قد أبعد هو الآخر عن السلطة ، فلم يعد من الممكن الإعتماد على مرونة الحكومة اليونانية . وإذا كانت بريطانيا — رغبة منها فى تسوية السلم مع تركيا — قد حاولت أن تلقى مسئولية الهزائم التى أصابت سياستها على تهرب حلفائها ، فان هذه السياسة البريطانية، من جانب لويد جورج، قد إنهارت تماماً منذ أن عجزت عن لعب البطاقة اليونانية. فاذا كان تأثير هذه المنافسات الأوربية على مؤتمر لوزان فى عام ١٩٢٣ ، وعلى قراراته المتعلقة بمشكلة المضايق ، ووقعها بين السوفييت وتركيا من ناحية ، وبين الدول الأوربية وتركيا ، من ناحية أخرى .

لقد تضمنت معاهدة لوزان ، فى ٢٤ يوليو ١٩٢٣ ؛ القرارات الرئيسية التالية ، فيما يتعلق بالاعتبارات السابقة :

أولا : البواخر التجارية : إعترف المؤتمرون فى لوزان بحق مبدأ حرية

المرور فى وقتى السلم والحرب على السواء ، مع إستثناء هذا المبدأ عندما تكون تركيا فى حالة حرب ، إذ بموجب ذلك يحق لتركيا إيقاف بواخر العدو ، مع حرية المرور للبواخر المحايدة .

ثانيا : البواخر الحربية . يحق للبواخر الحربية المرور فى المضايق التركية وقت السلم ، بشرط أن لا يتجاوز الحد الأعلى للقوة ، التى ترسلها إلى البحر الأسود أية دولة من غير دول البحر الأسود ، قوة تكون أقوى من أساطيله . وعلى الرغم من هذا الشرط ، فقد أصبح من من حق كل دولة من غير دول البحر الأسود أن تبعث إليه أساطيل بحرية لا تزيد على قطع ثلاث ، بحمولة لا تتجاوز العشرة آلاف طن ، أما إذا كانت تركيا من الدول المحاربة ، فانه يسمح للدول المحايدة بحق المرور فقط . وبالإضافة إلى ذلك ، فقد إتفق المؤتمرون على تجريد منطقة المضايق من السمة العسكرية ، كما تم الإتفاق أيضا على أن تكون إدارة المضايق الفعلية عن طريق لجنة دولية .(١)

٣ ـ ردود الفعل السوفيتية :

لم تكن قرارات مؤتمر لوزان مبعث رضاء الإتحاد السوفيتى ، ولقد رفض السوفيت التوقيع على معاهدة وزان . أما بالنسبة لتركيا ، فإنها تعهدت أمام نظام الأمن الجماعى لعصبة الأمم ، بأن تعمل جاهدة على نجاح قرارات هذه المعاهدة ، والعمل المستمر على تجريد المضايق من الصبغة العسكرية . غير أن الظروف

---

(١) التميمى : تركيا وحلف شمال الأطلسى مرجع سابق ص ٤٩ ـ راجع أيضاً :
Mijid, Khadduri, Mejor Middle Eastern. Problems in International Law, Washington, D.C. 1975, p. 7.

تغيرت بمرور الزمن إلى حد كبير ؛ وضعفت (١) عصبة الأمم ، حيث قامت إيطاليا بالهجوم على الحبشة ، وإستأنف ألمانيا تسليح الراين . وفى مواجهة هذه الظروف ، فكرت تركيا فى إنشاء وضع جديد فى المضايق ، من شأنه أن يعيد تسليحها من جديد ، وتم هذا فعلا بتوقيع إتفاقية مونترو ، فى ٢٠ يوليو ١٩٣٦ ، كبديل للنظام السابق للمضايق لعام ١٩٢٣ .

ومما يجدر ذكره أن إتفاقية مونترو قد وقعت بين الإتحاد السوفيتى ، وتركيا ، وبلغاريا ، ورومانيا ، وبريطانيا ، وفرنسا ، واليونان ، ويوغوسلافيا واليابان ، ولقد رحب السوفيت بهذه الإتفاقية ، لأنها حققت لهم بعض الأهداف الإستراتيجية ، فحالت بينها كقوة بحرية هائلة فى البحر الأسود ، وبين القوى الأجنبية ، ومنها ألمانيا الهتلرية ، التى كانت تشكل تهديداً عسكرياً للإتحاد السوفيتى (٢) ؛ وعلى الرغم من ترحيب السوفيت بهذه الإتفاقية ، وتحقيق بعض الأهداف ، إلا أن أجهزة الإعلام السوفيتية عبرت عن إستيائها وتذمرها من هذه الاتفاقية ، حيث إتهمت تركيا بأنها إستسلمت لضغوط القوى الاستعمارية .

ولقد أثبتت نصوص معاهدة مونترو أن السوفيت لابد وأنهم قادرون على تعديلها مستقبلا ، بالرغم مما حققته هذه المعاهدة من أهداف إستراتيجية للسوفيت . ولقد تم هذا بالفعل عقد الحرب العالمية الثانية ، وما أتت به أحداث هذه الحرب من إنتصار للسوفيت ، وهو ما يمكن تتبعه من نصوص إتفاقية مونترو .

---

(١) حول الأمن الجماعى وعدم كفايته فى فترة ما بين الحربين - راجع :

بيير رنوفان ، تاريخ العلاقات الدولية ، أزمات القرن العشرين ١٩١٤ - ١٩٤٥ ، مرجع سابق ص ص ٣٧٨ - ٣٨٥ ، ٤٤٩ - ٤٨٠ .

(٢) دكتور إسماعيل صبرى مقلد ، البحر المتوسط فى الاستراتيجية الدولية ، القاهرة ، يونيو ١٩٧٧ ص ص ١٥٠ - ١٦٠ .

لقد تضمنت هذه الاتفاقية بعض الشروط ، منها أنه يحق للسفن التجارية المرور فى وقت السلم دون أن يكون هناك أى تحديد للزمن ، أما فى وقت الحرب فإذا كانت تركيا من الدول المحاربة فإنه يحق للسفن التجارية غير المشاركة فى الحرب المرور فيها ، شريطة أن لا تقدم المعونات للعدو . وبالنسبة للدول الواقعة على البحر الأسود ، فانه يصبح من حقها إرسال سفن أجنبية كى تمر من المضايق ، وتزيد حمولة هذه السفن على خمسة عشر ألف طن .

كما تقرر تمتع تركيا بإيقاف السفن الحربية الأجنبية أو أن تسمح لها بالمرور عبر المضايق عند تعرضها لخطر نشوب الحرب ؛ وبمعنى آخر ، فقد منحت إتفاقية مونترو تركيا حق الإدارة الفعلية وتحصين المناطق ، كما نصت على إلغاء لجنة المضايق ، التى نصت عليها قبل ذلك نصوص معاهدة لوزان .

وعموماً فإنه قد عاد إلى تركيا إشرافها العسكرى على المضايق ، بمقتضى معاهدة مونترو ، كما قوى مركزها فى البحرين ، الأسود والمتوسط . كما عقدت تركيا معاهدة مع بريطانيا وفرنسا فى أكتوبر ١٩٣٩ ؛ وتعهدت تركيا بتقديم المساعدة إذا ما انتقلت الحرب إلى منطقة البحر المتوسط . ولقد تضمنت الإتفاقية شرطاً يكون لها بمقتضاه إلا تضطر لأى نزاع ضد الاتحاد السوفيتى . غير أن السوفيت لم يرحبوا بهذه المعاهدة فيما بعد ، وإنتقدوها بشدة ، وأعلن مولوتوف

راجع : أنور الشاشيمى ، من ميونيخ إلى وارسو أو السياسة العالمية ، المطبعة التجارية ١٩٣٩ ص ص ١٣٥ — ١٤٥ .

— احمد نورى النعيمى ، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية ، مرجع سابق ص ص ٢١ — ٢٥ .

إستهجانه لعمل تركيا فى هذه الشأن (١) .

٣ ـ موقف السوفيت من معاهدة مونترو :

ولقد حقق السوفيت إنتصارات كبيرة فى الحرب العالمية الثانية ؛ ولم يقدم الأتراك مساعدة تذكر السوفيت وقتئذ. أما الولايات المتحدة ، فقد كانت بعيدة عن أوربا وعن تركيا أيضاً ؛ وهكذا أصبح للسوفيت ثقة كبيرة فى استراتجيتهم. وقدموا طلباتهم إلى الحكومة التركية ، وتضمنت هذه المطالب : تعديل إتفاقية مونترو ، والمذكرات المتبادلة بين الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفيتى إلى الحكومة التركية بين عامى ١٩٤٥(٢) — ١٩٤٦ وهى التى كانت من حصيلة قرارات بوتسدام ، لتعديل معاهدة مونترو .

ولقد حرصت الحكومة السوفيتية برغبتها فى إنهاء المعاهدة التى عقدتها تركيا عام ١٩٢٥ . وذلك فى المذكرة التى بعثها إلى الحكومة التركية فى ٧ أغسطس ١٩٤٦ . وأشار السوفيت فيها إلى عديد من الحوادث التى وقعت خلال الحرب العالمية الثانية ، فى المضايق التركية ، وهى حادثة مرور زورق الدورية الألمانى seefalke ، فى ٩ يوليو ١٩٤١ ، عبر المضايق إلى البحر الأسود . وقد إحتجت السلطات السوفيتية على ذلك ؛ وأيضا على مرور الباخرة الايطالية

---

(١) راجع فى تفصيل ذلك :

— Royal Institute of International Affairs, Documents on International Affairs : 1917—1924. op, cit. pp. 118—125.

(٢) لعل من أفضل الدراسات التى تعرضت بصورة وثائقية لهذا الموضوع :

راجــع : أحمد نورى النعيمى : « السياسية الخارجية التركية بعد الحــرب العالمية الثانية » ، مرجع سابق ص ص ٨٠ ــ ١٢٠ .

Tarvisio ، عبر المضايق فى أغسطس ١٩٤١ إلى البحر الأسود ، وكذا سماح السلطات التركية بمرور السفن التجارية الألمانية فى ٤ نوفمبر ١٩٤٢ ، والتى كانت تحمل ١٤٠٫٠٠٠ طن من المواد الأولية ، وهى فى طريقها إلى البحر الأسود ، ومرور مجموعة بواخر ألمانية عبر المضايق إلى البحر الأسود فى يونيو ١٩٤٤ ، من طراز Ems ، يقدر عددها بثمانية ، وخمس بواخر من طراز الناقلات الحربية Kriegstransport للقيام بأعمال ببعض الأعمال فى البحر الأسود .

وفى شهر ابريل ١٩٤٦ ، بينما كان السوفييت يركزون على أن تركيا سمحت لبريطانيا بانشاء قواعد عسكريه على مقربه من المضايق ، قدمت الحكومة السوفيتية مذكرة ثانية رفضوا فيها ما إقترحه الأتراك من عقد مؤتمر من الموقعين على إتفاقية « مونترو » ، ومنهم الولايات المتحدة ، وأنذرت المذكرة بأن كل محاولة لإدخال الولايات المتحدة أو بريطانيا فى الأمر ، تعتبر وكأنها موجهة ضد مصالح دول البحر الأسود .

غير أن تركيا قامت بتنفيذ المزاعم السوفيتية ، وجاء فى إحدى المذكرات التركية الرد التالى : «السنا مدينيين بأى واحد من أقاليمنا التركية ، ولسنا ملزمين بالتنازل عن الأرض التركية ، وسوف نعيش ونموت شرفاء ... » . كما إتسمت الدبلوماسيه التركية — على قول أحد الباحثين(١) — بالديناميكية فى هذه

(١) المرجع السابق ، وقد أورد الباحث المذكور تقريراً كاملا كان قد تمخض عن مباحثات S. Saracoglu Wilson E.C. رئيس وزراء تركيا ويعكس آراء عصمت أينونو وبشكل قاطع حول هذا الموضوع .

راجع فى تفصيل ذلك أيضا : أحمد نورى النعيمى ، تركيا وحلف شمال الأطلسى ، مرجع سابق ص ص ٥٣ — ٥٤ .

الفترة بأن جعلت من القوى العظمى شريكا لها فى هذه المشكلة ، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، التى ركزت تركيا على ضرورة مساندتها — أى مساندة الولايات المتحدة — لها ؛ باعتبار أن السوفيت لايشكلون — على حد الزعم التركى — تهديداً على تركيا ودول الشرق الأوسط فحسب ؛ بل العالم بأكمله .

وعموما يمكن إجمال الدوافع الحقيقية من وراء مطالبة السوفيت بتعديل إتفاقية مونترو ، فيما تضمنته هذه الاتفاقية من قيود تتعلق باستخدام السفن الحربية السوفيتية للمضايق التركية . وقد حرمت هذه القيود الاتحاد السوفيتى من منافع كثيرة ، خاصة إذا أخذنا فى الاعتبار التوسع الهائل فى الاسطول البحرى السوفيتى ، وهوما يعتبره السوفيت دليلا على عدم صلاحية هذه الاتفاقية بالنسبة لهم . وإذا كان السوفيت قد رحبوا بهذه الاتفاقية عند توقيعها لاعتبارات تتعلق بالأمن السوفيتى فى تلك الفترة ، إلا أنهم قد إعتبروها فيما بعد عقبة تحول دون الدفاع عن المصالح السوفيتية ؛ فلم يسمح للاتحاد السوفيتى سوى بمرور مدمرة واحدة أو طراد واحد للعبور يومياً ، فى حين أن الحكومة التركية كانت تسمح بمرور مدمرتين فى اليوم لدول أخرى ؛ وهو ما إعتبره السوفيت إلتزاما موجهاً ضدهم ؛ كذلك لم يكن هناك نص صريح يشير إلى إستخدام الاتحاد السوفيتى لحاملات الطائرات ، وكأنها من السفن الحربية ، التى تمر فى المضايق التركية ؛ أما الغواصات السوفيتية فانه نادرا ماتغوص فى البحر المتوسط عبر البحر الأسود والمضايق ؛ إذ أنه بموجب إتفاقية مونترو يسمح للسوفيت بمرور غواصاتهم فى هيئة مجموعات أو قوافل ، بمعنى أنه يجوز مرور الغواصات السوفيتية فى هذه الممرات المائية بصورة فردية فقط ، وبشرط أن تطفو على السطح .

وعلى الصعيد جعل الولايات المتحدة كشريك كامل لتركيا فى مواجهة الإتحاد السوفيتى، نجد أن الولايات المتحدة إستغلت النزاع بين تركيا والإتحاد السوفيتى، فقامت بتوقيع إتفاقية مع تركيا ، منحتها بموجبها ١٠ ملايين دولار ; كما قامت الولايات المتحدة وقتئذ بتعزيز موقفها فى تركيا بإرسال البارجة الحربية Missouri إلى مضيق البسفور ; وهى بارجة مزودة بالاسلحة المتنوعة . وكانت الغاية من إرسالها إلى تركيا بصوره رئيسية هى إنذار الإتحاد السوفيتى الذى كان يحاول التوسع فى منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية، ولاسيما أن السوفيت قد خرجوا من الحرب وهم منتصرون ; إذ سيطروا على ثلثى الأراضى فى أوربا الشرقية وشمال آسيا بأجمعه ، وإستطاعوا بالتالى نشر النظام الماركسى فى هذه الدول . وتحت هذه الظروف أعلنت الولايات المتحدة فى مناسبات عديدة بأن تبقى المضايق وحدها تحت الحماية التركية ، وأن الاتحاد السوفيتى يجب أن لا يتدخل فى هذا الأمر .

وفى هذه الفترة أيضا أرسلت تركيا مذكرة رسميه إلى الكونجرس الأمريكى ناشدته بدعم الإقتصاد التركى ; وكانت هذه النقلة المهمة هى التى حالت دون تقدم تركيا مستقلا فى السياسة الاقتصادية ، وبالتالى كانت عاملا فى عدم الاستقرار الإقتصادى فى تركيا فيما بعد .

راجع فى تفصيل ذلك :

- Manisali, Erol, "The Effects of the U.S. Military Embargo on the Turkish Economy, Foreign Policy, Ankara 1975, pp. 85—89.
- Howard N., Harry, "The Bicentennial in American — Turkish Relations", in : The Middle East Jurnal, Vol 30, No. 3, Summer 1976 pp. 300—310.
- The Economist Vol. 259, No. 6919 April 3, 1976,

الفصل الثالث والعشرون

تطور السياسة السوفيتية منذ الخمسينيات

١ - تطور السياسة السوفيتية تجاه تركيا :

بدا أن السوفيت قد تخلوا عن سياسة ستالين تجاه تركيا ؛ منذ منتصف الخمسينات (١)، فبعد وفاة ستالين ، قامت الحكومة السوفيتية بارسال مذكرة إلى الحكومة التركية أكدت فيها على أن الحكومة السوفيتية سوف تقوم على تعزيز علاقاتها مع جيراتها ، وأنها قد تخلت أيضا عن مطالبها الإقليمية فى تركيا . وفى مناسبة لاحقة ، أكد السوفيت أيضا تخليهم عن إقامة قواعد عسكرية على المضايق ، والعودة إلى السياسة التى إتبعها كل من لينين وأتاتورك بشأن تقديم مساعدات إلى تركيا (٢) .

غير أن الأتراك قابلوا هذه السياسة السوفيتية بفتور ، بل إنهم أعتبروا السياسة التى إتبعها خرشوف بعد وفاة ستالين ، والتى عرفت بسياسة التعايش السلمى — بمجرد مناورة سياسية . ولقد فسر الغرب ذلك بأن الموقف السوفيتى يتسم بالإبهام والغموض ؛ ومن ناحية ثانية ، فان السوفيت لم يكونوا على وفاق مع حكم عدنان مندريس ؛ الذى إستمر لمدة عشر سنوات ؛ أى من عام ١٩٥٠ — ١٩٦٠ ، لأنهم

---

(1) Laqueur, Walter, The Sovit Union and the Middle East, London 1959 pp. 200—210.

(2) Giritli, Ismet, "Turkish — Soviet Relations" Indain Quarterly : A Journal of International Studies, No. 1, Vol. XXV, 1970 p. 17.

وضعوا المسئولية الكبرى على تأزم العلاقات السوفيتية التركية على مندريس ،وتلى ذلك قيام الحركة الانقلابية بالاطاحة بعدنان مندريس ، فى ٢٧ مايو ١٩٦٠ .
وبالطبع ،فقد أيد السوفيت هذه الحركة الانقلابية،وكان يراقب باهتمام التطورات السياسية فى تركيا بعد إنقلاب ٢٧ مايو ١٩٦٠ . ولكن الإستياء والتذمر عم الساسة السوفيت بعد ذلك ، وخاصة بعد البيان الأول للانقلابيين فى تركيا،عندما أكد هؤلاء إرتباطهم بحلف الأطلنطى . وقد جاء رد فعل الساسة السوفيت فى الرسالة التى بعث بها خروتشوف إلى القادة الاتراك ،وذلك فى ١٨ يونيو ١٩٦٠،قائلا: «إذا كانت الحكومة الجديدة فى تركيا تنتهج مبادىء أتاتورك فى السياسة الخارجية، فان العلاقات بين البلدين سوف تصل إلى مستوى عال من علاقات حسن الجوار والصداقة» . كما أكد خروتشوف فى رسالته هذه أن تطوير العلاقات بين تركيا والاتحاد السوفيتى لا يتعلق بعضوية فى حلف شمال الأطلسى والمعاهدة المركزية .

كما بعث خروتشوف برسالة أخرى إلى جمال كورسيل ، فى ٢٨ يونيو من نفس العام ،إقترح فيها على كورسيل إتباع سياسة الحياد كوسيلة لتخفيض عبء الأسلحة الملقاة على عاتق تركيا . إلا أن كورسيل رفض هذا الاقتراح ، مؤكدا أن هذه الأسلحة تستخدم لأغراض دفاعية فى إطار حلف شمال الأطلسى.وأكد جمال كورسيل — قائد الحركة الانقلابية فى رسالة بعث بها إلى خروتشوف،فى ٨يوليو ١٩٦٠ ، مؤكداً أن حكومته تقف مع الأحلاف، طالما أن لها طبيعة دفاعية .غير أن مؤتمر الأحزاب الشيوعية ، الذى عقد فى موسكو فى نوفمبر ١٩٦٠ ، هاجم الحكومة الجديدة ، وقامت حكومة كورسيل ببناء محطات إذاعة فى شرقى تركيا، للرد على الدعاية السوفيتية .

راجع : أحمد نورى النعيمى ، تركيا وحلف شمال الأطلسى ، مرجع سابق ص ٣٢٧ .

ويرى بعض الباحثين بهذا الصدد أن التغيير فى السياسة الخارجية التركية تجاه الاتحاد السوفيتى قد بدأ فعلا بعد محاولة عصمت إينونو غزو الجزيرة القبرصية فى عام ١٩٦٤، كما أن هذه الفترة تسجل فترة الفتور فى العلاقات بين تركيا وحلفائها فى حلف شمال الأطلسى ، بسبب الموقف السلبى لهؤلاء من تركيا بشأن الأزمة القبرصية ، وتعود هذه التطورات جميعا إلى الرسالة التى وجهها جونسون إلى إينونو ، فى ٥ يونيو ١٩٦٤ ، والتى حذره فيها من مغبة التدخل فى الجزيرة القبرصية، كما سبق إيضاح ذلك. وهذا التحول فى السياسة الخارجية التركية لم يبد واضحاً للعيان إلا فى هذه الفترة — أى عام ١٩٦٤ — وذلك بمناسبة الأزمة القبرصية ، حيث إختبرت تركيا حليفاتها فى حلف شمال الاطلنطى . وفى هذا الخصوص أرادت تركيا من تقربها من الإتحاد السوفيتى تحقيق مكاسب عديدة ؛ منها الرغبة فى الحصول على دعم الكتلة الاشتراكية لها فى الأمم المتحدة ، فيما يتعلق بالقضية القبرصية ، بعد أن أصبح واضحا عدم قبول تركيا لدول حلفائها فى فى حلف شمال الاطلنطى . كذلك فقد إعتقد عصمت إينونو ، رئيس وزراء تركيا وقتئذ ، بأن التقارب التركى السوفيتى سوف يحرم الرئيس مكاريوس من إمتياز التهديد ، وذلك لوقوف السوفيت إلى جانبه ، وهو الأمر الذى كان متوقعاً لممارسة الضغط على الولايات المتحدة والغرب ، لأنهما كانا يؤديان دوراً فعالا فى إجبار اليونان على قبول حل يتوافق مع مصالح تركيا . ومن المكاسب التى أرادت تركيا أيضا تحقيقها من تقاربها من الاتحاد السوفيتى الرغبة فى الحصول على المعونة الاقتصادية من الاتحاد السوفيتى ، بعد إنتفاء مصلحة الولايات المتحدة والغرب فى تركيا .

وكان من نتائج الزيارات المتبادلة بين المسئولين فى تركيا والاتحاد السوفيتى

أن أعلن الطرفان إلتزامهما بقرارت مجلس الأمن،فيما يتعلق بالقضية القبرصية(١).

٣ - موقف السوفيت من مشكلة قبرص ١٩٦٤ - ١٩٧٤ :

ساند السوفيت حكم مكاريوس فى قبرص فى الفترة الواقعة بين ١٩٦٣ — ١٩٦٤ ؛ وذلك بسبب معارضة مكاريوس للانضمام للاحلاف العسكرية ، واتباع سياسة عدم الانحياز،فى حين خسر الاتراك المساندة السوفيتية بسبب إرتباطهم بالأحلاف العسكرية الغربية . غير أن الاتراك إقتربوا من السوفيت فى هذه الفترة بالذات ، بسبب إمتناع الولايات المتحدة عن مساندة تركيا فى الأزمة القبرصية فى عام ١٩٦٤ وبالتالى فقد دفع هذا الموقف تركيا للتقرب من الاتحاد السوفيتى بعد حرب باردة بينهما إستمرت أكثر من عقد من الزمن .

وإزاء إحتمالات فرض تسوية لمشكلة قبرص من جانب حلف شمال الاطلنطى،(٢) فى الفترة اللاحقة ، فقد أكد الأتحاد السوفيتى مساندته لجزيرة قبرص من أجل

---

(1) The Turkish Year book of International Relations 1965, pp. 190 — 196.

(٢) فى عام ١٩٦٣ - ١٩٦٤ إبان أزمة قبرص إقترحت الولايات المتحدة الأمريكية إرسال قوات أمريكية وأخرى تابعة لحلف شمال الأطلنطى لحفظ السلام فى الجزيرة . وقد أعلنت قبرص رفضها لهذا المشروع على الرغم من موافقة كل من تركيا واليونان عليه وتأييده من جانب بريطانيا . كذلك فقد عمدت الولايات المتحدة إلى فرض تسوية للمشكلة القبرصية على كل من اليونان وتركيا فى إطار حلف شمال الأطلنطى عام ١٩٧١ وهو المشروع الذى نادى به « دين أتشستون » ، وبالفعل تمت فى اجتماعات المجلس الوزارى لحلف الأطلنطى التى عقدت فى يونيو ١٩٧١ بلشبونة ، كذلك فإن معظم القبارصة اليونانيين قد رأوا أن الضغط الذى مارسته اليونان كان مصدره الرئيسى حلف شمال الأطلنطى .

المحافظة على إستقلالها ووحدة أراضيها ، كما قام الرئيس مكاريوس بزيارة للاتحاد السوفيتى فى يونيو ١٩٧١ وصدر فى أعقابها البيان المشترك متضمنا تأكيدالجانبين بأن قبرص ، بصفتها عضوا كاملا فى الأمم المتحدة ، لها الحق ، ويجب أن تتمتع بالسيادة التامة والاستقلال الكامل بدون أى تدخل أو غزو خارجى.وأوضح البيان تأكيد الاتحاد السوفيتى لمعارضته الإيجابية لأى تدخل أو غزو أو إستخدام للقوة أو التهديد بها فى مواجهة قبرص . وقد جاءت إعادة تنصيب مكاريوس فى عام ١٩٧٣ لتتفق وإهتمامات ومصالح الاتحاد السوفيتى إذ أن سياسته تحول دون وضع قبرص تحت سيطرة حلف الاطلنطى . ولذلك كان للاتحاد السوفيتى — دائما — موافقه المؤيدة لسيادة قبرص منذ إعلان إستقلالها فى عام ١٩٦٠.وخلال إندلاع القتال فى قبرص عام ١٩٦٣ أعلن الاسقف مكاريوس، فى حديث وجهه إلى الأمة، دعوته إلى مقاومة التدخل الأجنبى.وأوضح عدم إستعداده للتسليم إزاء أى تهديد أو ابتزاز،لأن الشعب القبرصى ليس بمفرده،ولكنه يملك تعاطف القوى الأخرى فى كفاحه . وقد إعتبرت هذه التلميحات بمثابة تحذير لحلف الاطلنطى بشأن تهديده لقبرص ، ومايترتب عليه من رد فعل سوفيتى . وبالفعل ، أصدرت وكالة تاس فى أعقاب ذلك بياناً رسمياً حذرت فيه الغرب من التدخل فى الشئون الداخلية لقبرص.

وقد أكد الموقف السوفيتى من خلال سلسلة المذكرات والخطابات التى أرسلتها الحكومة السوفيتية إلى حكومات كل من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وتركيا واليونان،خلال الفترات الحرجة للمشكلة القبرصية،مطالبة إياهم بالإمتناع عن التدخل فى شئون قبرص ، لأن مثل هذه المحاولة ستكون مصدراً لتعقيدات دولية. وذات نتائج مشحونة بالخطر . ويضاف إلى ذلك كله مساندة الاتحاد السوفيتى للشعب القبرصى داخل الأمم المتحدة والاتفاق الموقع بين الطرفين فى ٣٠ سبتمبر ١٩٦٤ ، لتقديم المساعدة العسكرية السوفيتية من أجل سلامة ووحدة

قبرص ، وفى مواجهة بعض دول حلف الاطلنطى، التى تحاول فرض حلول سياسية غير مقبولة من جانب الشعب القبرصى . بما فى ذلك إقامة قواعد عسكرية أجنبية. وإن كانت العلاقات بين البلدين قد تعرضت لهزات طفيفة عام ١٩٦٥ ، نتيجة تصريحات أدلى بها أندريه جروميكو ، وزير الخارجية السوفيتى، لصحيفة إزفستيا، أشار فيها إلى ضرورة احترام حقوق الطائفتين فى الجزيرة ، مع إمكانية إقامة حكومة فيدرالية . كما تعرضت تلك العلاقات لهزة عام١٩٦٧، نتيجة إستبعاد قنصل السفارة السوفيتية فى قبرص بتهمة التجسس .

وعندما وقع الانقلاب العسكرى فى اليونان عام ١٩٦٧ ، فإن السوفيت لم يؤيدوا هذا الانقلاب ، لأن النظام العسكرى فى اليونان قد ضرب وأخمد الحركات اليسارية بشدة ، كما إقترب هذا النظام من الولايات المتحدة . وعلى ذلك رفض السوفيت رفضاً قاطعاً سياسة Enosis التى أعلنتها الحكومة العسكرية فى اليونان بشأن قبرص .

وتجدر الإشارة إلى أنه كان قد تم توقيع إتفاقية بين الاتحاد السوفيتى وتركيا فى ٢٥ مارس ١٩٦٧ ، والتى أكدت على التزام الإتحاد السوفيتى بإقامة خمسة مشاريع ضخمة فى تركيا فى الاسكندرونة وأزمير وبانديرما ، وسيدى شير ؛ كما قدم السوفيت مساعدة إقتصادية لتركيا بلغت قيمتها ٣٥٠ مليون دولار.وفى عام ١٩٧٢ ، وقع السوفيت أيضا على إتفاقية تجارية تعهدوا فيها بتقديم معونة مالية لتركيا بلغت حوالى ٣٠٠ مليون مارك . غير أن العلاقات التركية — السوفيتية قد سادها نوع من الفتور ، وذلك فى أعقاب التدخل التركى فى قبرص فى ٢٠ يوليو ١٩٧٤ . وبهذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن السوفيت كانوا يؤكدون ، ومنذ اكثر من عشر سنوات مضت على الإنزال التركى فى جزيرة قبرص أن مناقشة الأزمة القبرصية ينبغى أن تكون فى إطار العلاقات الدولية ؛

وبمعنى آخر فان الاتحاد السوفيتى لم يكن يعترف بالمعاهدات بين تركيا واليونان وبريطانيا ، والتى سميت بمعاهدات الضمان . كذلك فان المركز السياسى التركى ، الذى إرتبط بالغرب باستمرار ، كان ينظر إليه بريبة من جانب السوفيت ، وقد حاولت الحكومات التركية المتعاقبة تبنى مفهوم جديد للسياسة الخارجية ، وأصبح هذا الإتجاه واضحا منذ الانزال التركى فى قبرص عام ١٩٧٤ ، وردود الفعل الغربية ، والتى بلغت ذروتها فى حظر الأسلحة الأمريكية والموقف السلبى لحلف شمال الأطلنطى تجاه ذلك ، والتدهور فى علاقات تركيا مع دول السوق الأوربية المشتركة. وكل ذلك كانت له ردود فعل سيئة من جانب بعض أعضاء حلف شمال الأطلنطى تجاه تركيا ، وخاصة من مواقف هذه الأخيرة إزاء الأزمة القبرصية ، وأزمة بحر إيجة .

ففيما يتعلق بمشكلة قبرص أكد بودجورنى خلال زيارته لتركيا قبل ذلك بأن الاتحاد السوفيتى يعارض محاولات التدخل فى الشئون الداخليه لقبرص ، وأضاف قائلا : « إن الوصول إلى حل جذرى للقضية القبرصية يكون عن طريق إتفاق بين الطائفتين التركية واليونانية فى الجزيرة ، وبدون تدخل من الخارج ، وكان رد الفعل التركى على ذلك ما أعلنته الصحف[1] التركية وقتئذ ، بأن القادة السوفيت يستخدمون لغة خاصة عند إتصالهم بالاسقف مكاريوس ، ولغة أخرى عند إتصالهم بالمسئولين الأتراك . وعموما فقد ساند الإتحاد السوفيتى مكاريوس والنظام الدستورى القائم فى قبرص قبل الإنقلاب العسكرى ، ضد الاسقف مكاريوس ، فى ١٥ يوليو ١٩٧٤ ؛ وطالبت موسكو ، فى بيان رسمى ،

---

(1) Daily News, No. 4092, 13 April, Ankara, 1972. pp. 1 — 5.

بتطبيق قرار مجلس الأمن الذى ينص على إعادة حكومة مكاريوس الشرعية . كذلك إتهمت موسكو أوساط حلف شمال الاطلنطى بأنها تجعل من موضوع وحدة أراضى قبرص المستقلة مادة للمساومة ، رغبة فى تعزيز المواقع الأستراتيجيه لحلف الأطلنطى شرقى البحر المتوسط وطالبت بانسحاب كل القوات الأجنبية التركية واليونانية والبريطانية من الجزيرة .

وفور عرض المشكلة القبرصية على الأمم المتحدة ، لعب المندوب السوفيتى ، جاكوب ماليك ، دوراً هاما فى صياغة قرار وقف إطلاق النار بين الطرفين المتنازعين . ومن ناحية أخرى ، استخدم المندوب السوفيتى حق الاعتراض (الفيتو) فى مجلس الامن ضد إقتراح يدعو إلى تفويض الأمين العام للأمم المتحدة إتخاذ الاجراءات المناسبة التى تمكن القوات الدولية فى قبرص من تنفيذ إتفاقية جنيف ، المتعلقة بوقف إطلاق النار فى جزيرة قبرص ؛ كما عبر المندوب السوفيتى عن عدم إرتياحه من تورط العالم الغربى وحلوله الانفرادية فى حل هذه الأزمة . كما أوضح السوفيت موقفهم من التطورات الأخيرة فى قبرص ، فى البيان الذى أصدرته الحكومة السوفيتيه فى ٢٢ أغسطس ١٩٧٤ ، والذى إحتوى على النقاط التالية :

أولا : وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٣٥٣ فانه يجب على القوات العسكرية والأجنبية الإنسحاب فوراً من جزيرة قبرص .

ثانيا : إن مايسمى بمعاهدات الضمان(١) التى فرضت على الجزيرة ، هى

---

(١) وقعت معاهدات الضمان هذه بين الدول الثلاث : تركيا واليونان وبريطانيا فى فترة سابقة ، راجع : احمد نورى النعيمى : الموقف التركى من أزمة قبرص بين ١٩٧٤ — ١٩٧٦ ، مرجع سابق ص ٢٥٠ .

معاهدات عاجزة تماماً عن تأدية دورها فى إستقلال الجزيرة كما يجب أن يكون ؛ وبمعنى آخر فانه ، وفقا لوجهة النظر السوفيتية فان هذه المعاهدات لاتعتبر قائمة ؛ وبالتالى فانه لايحق لتركيا أو لليونان أو لبريطانيا حتى التدخل فى الجزيرة .

ثالثا : إن عدم إنسحاب القوات الغازية من قبرص لابد وأن يؤدى فى المستقبل إلى التوتر فى العلاقات بين الدول الكبرى .

وقد جاءت ردود فعل هذا البيان قوية ومثيرة للجدل بين الرأى العام التركى رسميا كان أم شعبيا ؛ وردت تركيا بصورة رسمية على البيان السوفيتى سالف الذكر بصورة رسمية ، فى مذكرة فى ٢٨ أغسطس ١٩٧٤ ، ومضمونها يدور هو الآخر هو النقاط التالية :

أولا : أن إحترام سيادة قبرص واستقلالها التام يكون عن طريق الدول الضامنة المعاهدة ؛ وبمعنى آخر فانه لايحق لغير هذه الدول — مشيرة بذلك إلى الاتحاد السوفيتى — التدخل فى الشئون الداخلية لقبرص .

ثانيا : أن الحكومة التركية قد قررت تخفيض قواتها فى جزيرة قبرص على مراحل زمنية .

ثالثا : ان تورط أية دولة فى الأزمة القبرصية لابد وأن يؤدى أيضا إلى أن يقرر الأعضاء الدائمون فى مجلس الأمن السياسات والأوضاع الراهنة للاقطار الأخرى ، كما هى الحالة عليها الآن .

وبالتالى فان هذه الحالة تقود إلى إضعاف سيادة هذه الأقطار وقد برهنت تجارب الماضى القريب أن الاعضاء الدائمين فى مجلس الأمن لايعملون بصورة حيادية فى فض المنازعات الدولية .

رابعا : ترى تركيا أنه بالامكان حل أزمة قبرص عن طريق المفاوضات بين الأطراف المعنية ، أو بالشكل الذى يتوقع قرار مجلس الأمن رقم ٣٥٣ وإعلان جنيف فى ٣٠ يوليو ١٩٧٤ .

وعندما أبرمت إتفاقية جنيف لإقرار السلام فى قبرص بين الدول الضامنة لاستقلال الجزيرة فى ٣٠ يوليو ١٩٧٤ ، كان هناك إستياء من قبل الأوساط الرسمية فى الاتحاد السوفيتى وهو ما نستدل عليه من البيان الذى أصدرته الحكومة السوفيتية عقب ذلك والذى تضمن النقاط التالية :

أولا : إن قرار مجلس الأمن رقم ٣٥٣ نص على إنسحاب القوات العسكرية الأجنبية فوراً من جزيرة قبرص ؛ فى حين أن إعلان جنيف كان لايشير إلى تخفيض عدد القوات الأجنبية فيها .

ثانيا : إعترف إعلان جنيف بوجود إدارتين مستقلتين ، تتمتع كل منهما بالحكم الذاتى . إلا أن هذا الإعتراف الذى كان مطلبا أساسيا للحكومة التركية ، مرفوض أساسا من قبل الاتحاد السوفيتى ؛ ويعنى ذلك أن الاتحاد السوفيتى قد وقف إلى جانب إستقلال وسيادة ووحدة أراضى قبرص ، وإلى جانب عودة حكومة مكاريوس ؛ ووضع حداً للتدخل العسكرى الأجنبى فى قبرص ، طالب وبسحب جميع القوات العسكرية الأجنبية من الجزيرة ، وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٣٥٣ ؛ أى أن السوفيت إعتقدوا أنه من الضرورى إشتراك ممثلى الحكومة القبرصية الشرعية فى جميع المحادثات الدولية المتعلقة بالقضية ، ومن بينها محادثات جنيف ؛ وأنه ينبغى الحفاظ على سياسة قبرص المستقلة والتى تعتمد أساسا على مبدأ عدم الانحياز .

ولقد سبقت الاشارة إلى أن الاتحاد السوفيتى قد أدان النظام العسكرى فى

اليونان بالانقلاب العسكرى الذى وقع ضد حكومة مكاريوس . ودعى السوفيت إلى إتخاذ الإجراءات الفورية الرامية إلى وقف التدخل اليونانى فى الشئون الداخلية لجزيرة قبرص؛ إن هذا الموقف يمكن تفسيره بأن النظام العسكرى فى اليونان كان على علاقة قوية مع الولايات المتحدة ، حيث قام النظام العسكرى فى اليونان، بمنح الولايات المتحدة قاعدة عسكرية ؛ وبالتالى فان الإطاحة بحكم مكاريوس لابد وأن يؤدى إلى تحقيق سياسة إينوسيس ، وهذه السياسة تحول جزيرة قبرص برمتها فيما بعد إلى قاعدة عسكرية تابعة لحلف شمال الأطلسى .

غير أن السوفيت كانوا مدركين تماما لحقيقة نوايا الولايات المتحدة فى إقامة سلسلة من القواعد العسكرية فى اليونان ؛ وقد صمت السوفيت ، من جانبهم ، حرصا على عدم هدم سياسة الوفاق الدولى بين الدولتين العظميين . ولكن السوفيت قد أكدوا بأنهم لايعترفون بأية حكومة خارج حكومة مكاريوس وعلى ذلك فانهم إعتبروا الأنقلاب الذى وقع فى قبرص بمثابة خدمة للاغراض الدفاعية لحلف شمال الأطلسى .

وقد أدت هذه التطورات إلى فتور العلاقات بين الدولتين : الاتحاد السوفيتى وتركيا ، ومع ذلك فقد قام مساعد وزير الخارجية السوفيتية ، فى ١٣ سبتمبر ١٩٧٤ ، بزيارة إلى أنقرة ، ولكن الجانب السوفيتى أصر على موقفه تجاه مشكلة قبرص . كذلك فقد إتضح للأتراك خلال زيارة رئيس المجلس الوطنى التركى الكبير مع وفد برلمانى إلى موسكو ، فى ١٨ أكتوبر ١٩٧٤ ، خلال مقابلتهم لبودجورنى ، من أن القادة السوفيت كانوا ضد الإقتراحات التركية ، الخاصة بأقامة اتحاد فدرالى ، قائم على الناحية الجيوبولتيكية لقبرص ؛ وأعلنوا إحتجاجهم على ذلك ، مؤكدين بأن النظام الفيدرالى يؤدى إلى تقسيم الجزيرة ، وأيدوا

رغبتهم الملحة فى إقامة نظام مركزى للجزيرة(١). وبمعنى آخر، فان السوفيت قد عارضوا أى تغيير يحدث فى الهيكل الديموغرافى للسكان ؛ وأكدو السوفيت على ضرورة إعادة المهاجرين اليونانيين إلى أماكنهم ، كما وأن قرار الجمعية العامة للأمم المتحده رقم ٣٢١٢ ، فى أول نوفمبر ١٩٧٤ ، يعكس وجهة النظر السوفيتية ؛ وبعد هذا القرار ، كانت هناك دلائل تشير إلى تقارب السوفيت من اليونان ، بعد إنهيار النظام العسكرى فيها . فمن ناحية إنتقد اليونانيون الولايات المتحدة لفشلها فى مواجهة الأزمة القبرصية ، وقامت مظاهرات صاخبة شهدتها اليونان ضد الوجود الأمريكى ، كما خضع كرامنليس لتأثيرات المعارضة السياسية فيما يتعلق بالتزامات اليونان بالدفاعات الغربية ، الأمر الذى دفع كيسنجر إلى أن يقول فى مؤتمره الصحفى الذى عقده فى واشنطن والذى ذكر فيه أن الولايات المتحدة لاتخضع لتهديدات اليونان بانسحابها من حف شمال الأطلسى .

غير أن حكومة كرامنليس قررت فعلا الانسحاب من الجهاز العسكرى لحلف شمال الأطلسى ، وقد رحب الاتحاد السوفيتى بقرار الحكومة اليونانية ؛ لأن ذلك يؤدى إلى إنهيار الجناح الجنوبى الشرقى لحلف شمال الأطلسى .

كذلك فان عملية الإنزال العسكرى التركى فى قبرص ، والتى أدت إلى الاستيلاء على نحو ٣٨ فى المائة من الأراضى فى الجزء الشمالى من جزيرة قبرص ، قد أوجد قناعة لدى السوفيت بامكانية تقسيم الجزيرة بين الطائفتين التركية والقبرصية ، مما يتعارض ومصلحة السوفيت . وهذا الموقف من قبل الاتحاد السوفيتى قد أدى إلى الفتور فى العلاقات بين تركيا والاتحاد السوفيتى الذى حاول تخفيف وطأة موقفه بزيارات متعاقبة إلى تركيا فى عام ١٩٧٦ . وقد نجحت

---

(١) المرجع السابق ص ٣٣٥ .

هذه الجهود فى التقارب بين الدولتين ، فى زيارة وزير الطاقة التركى إلى موسكو فى شهر ديسمبر ١٩٧٦ ؛ ونتج عن هذه الزيارة توقيع إتفاقية إقتصادية جديدة بين البلدين ، تعهد السوفيت بمقتضاها بتمويل ٢٠ مشروع فى تركيا ، وبلغ إنجاز ذلك مبلغاً حوالى ٣ر٣ بليون دولار(١) .

٣ - موقف السوفيت من مشكلة قبرص ١٩٧٤ - ١٩٨٠ :

حاول كوسيجين ، رئيس وزراء الاتحاد السوفيتى ، تحسين العلاقات مع تركيا ؛ وقد إستغل كوسيجين الخلافات التركية الأمريكية ، على أثر قرار حظر الأسلحة عن تركيا ، لتوقيع معاهدة الصداقة وعدم الإعتداء . غير أنه قد فشل فى ذلك ، بسبب إصراره على إنسحاب تركيا من حلف شمال الأطلسى ، وأكد كوسيجين إستعداد الإتحاد السوفيتى لإمداد تركيا بالأسلحة السوفيتية ، فيما إذا قطعت تركيا علاقاتها مع الغرب .

وخلال زيارته لتركيا ، إتفق كوسيجين مع الساسة الأتراك على وثيقة سياسية تستند إلى مقررات هلسنكى ، وقد عبر الرأى العام التركى عن إرتياحه عن البلاغ المشترك عقب إنتهاء زيارة كوسيجين ؛ حيث أن البلاغ لم يشر إلى إنسحاب القوات التركية من قبرص ، أوجعل مشكلة قبرص مشكلة دولية ؛ ولكن البلاغ المشترك أشار إلى ضرورة إجراء المزيد من المفاوضات لحل مشكلة قبرص ، والتأكيد على إستقلال الجزيرة ، وإتباعها سياسة عدم الانحياز ، ومنح الحقوق الشرعية للطائفتين التركية واليونانية فى قبرص .

---

(1) Turkish Foreign Policy Report, Ministry of Foreign Affairs, Ankara, No. 18, January 1, Ankara, 1977, pp. 18 — 24.

وفى تقييم زيارة كوسيجين إلى تركيا يمكن القول بأنه على الرغم من أن كوسيجين لم يحاول دفع حكومة ديميرئل إلى مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة ، إلا أن تأكيد كوسيجين على إنسحاب تركيا من حلف شمال الأطلسى كان يعنى أن السوفيت قد حاولوا إستغلال الفجوة القائمة فى العلاقات التركية الأمريكية . كذلك يمكن القول — فى تقييم هذه الزيارة — أن تركيا قد إهتمت كثيراً بزيارة كوسيجين إلى أنقرة ، لأنها كانت بحاجة ماسة إلى أصدقاء جدد بعد تأزم علاقاتها مع الولايات المتحدة ، على أثر خطر الأسلحة العسكرية إليها ، على الرغم من أن الساسة الأتراك لم يرغبوا فى تحرك السوفيت حول حول الحدود التركية .

ويمكن القول أيضاً بأن هناك عاملا آخر دفع تركيا إلى التقرب من الإتحاد السوفيتى بصورة خاصة ، والمعسكر الاشتراكى بصورة عامة ، وهو مفهوم الوفاق الدولى بين المعسكرين ، حيث أنه ، منذ التوقيع على إعلان هلسنكى ، فى ٣١ يوليو ١٩٧٥ ، تم تقارب بين تركيا والكتلة الاشتراكية ، وذلك عن طريق العلاقات الثنائية . وقد أكدت حكومة سليمان ديميرئل ، والتى جاءت فى إبريل عام ١٩٧٥ ، على سياسة الوفاق الدولى . وجاء فى برنامج الحكومة « تأخذ حكومتنا على عاتقها المساهمة فى نتائج الوفاق الدولى فى العالم ، وسوف تستمر جهودنا فى مؤتمر الأمن الاوربى ومؤتمر التعاون ، لأن ذلك يؤدى إلى تقوية السلم فى أوربا » .

وبالفعل ، قامت تركيا بتطبيق سياسة الوفاق الدولى ، ووقعت مع رومانيا « إعلان صياغة المبادىء الجديدة » ، فى ٢٩ أغسطس ١٩٧٥ . وقد أكد هذا الإعلان التقارب بين الدولتين ، فنتج عنه مزيد من الزيارات ، وعلى مستوى عال ، بين تركيا ورومانيا . كذلك فقد إجتمع وزير خارجية تركيا ووزير خارجية بلغاريا فى أدرنة ، بالقرب من الحدود البلغارية ، فى يوليو ١٩٧٥ ، لتنظيم

التبادل في القوة الكهربية بين الدولتين ، كما قامت تركيا بتوسيع علاقاتها مع الدول البلقانية ، وكان من نتائج ذلك إبرام مجموعة من الاتفاقيات الثنائية بين هذه الاول .

وعندما نجح حزب إجويد في إنتخابات عام ١٩٧٧ ، حاول تطبيق سياسة الوفاق الدولي والإستفادة منها في السياسةالخارجية.وقام إجويد بزيارة رسمية إلى موسكو في ٢٣ يونيو ١٩٧٨ ؛ وأدت زيارته إلى توقيع وثيقة سياسية ، أكدت على إحياء روح علاقات الجوار والصداقة والثقة المتبادلة ؛ والذي أرساها كل من لينين وأتاتورك (١) .

ولقد إتفق الطرفان على برنامج التبادل العلمي بين ١٩٧٨ — ١٩٨٠ ، والتزم الجانب السوفيتي بتقديم المساعدات لتركيا في المجالات الاقتصاديةوالفنية، وذلك لبناء مشاريع ومحطات كهربائية . وصرح إجويد في الكرملين قائلا : « إن حكومتي تؤمن بأهمية هذه المنطقة في صيانة السلم والأمن الدوليين ...وإن علاقاتنا مع الاتحاد السوفيتي تستند إلى الثقة المتبادلة ، والمنفعة المشتركة ، في إطار مفهوم الوفاق الدولي والسلم العالمي » .

أما كوسيجين فقد قال : « إن إختلاف الأنظمة الاجتماعية بيننا وبين تركيا لايعتبر عقبة في العلاقات بينالدولتين ؛ وإن علاقتنا مع جارتنا تركيا تقوم أساسا على سياسة الوفاق وقمة هلسنكي » .

أما رد فعل الدول الغربية على ذلك ، فقد إنعكس على الولايات المتحدة بصفة خاصة ، حيث إعتراها القلق ، واعتبرت أن من شأن تدعيم العلاقات بين

---

(1) News week, March 12, 1979.

السوفيت والأتراك أن يتسع النفوذ السوفيتي فى شرق البحر المتوسط . وفى هذا الخصوص كتب أحد أعضاء الكونجرس الأمريكى تقريرا إلى لجنة العلاقات الخارجية، جاء فيه : «إن تركيا دولة حاجزة حاسمة بين الاتحاد السوفيتي ومناطق إستراتيجية عبر الشرق الأوسط .... أما اليونان فإنها هى الأخرى هامة لأمن ومصالح الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط .... إن التأثير العسكرى فى الشرق الأوسط من الممكن أن يقلب الموازين ، فيما إذا قامت تركيا بالتقرب من الاتحاد السوفيتي.... وفى وقت نرى فيه الكرملين يصمم على زيادة قوته البحرية وتأثيره السياسى فى شرقى البحر المتوسط » .

وهكذا كان موقع تركيا وأوضاعها الجيوبوليتيكية لهما أهمية كبرى بالنسبة للدولتين العظمتين على السواء ، إذ أن جميع الطرق المائية ، والأرضية والجوية، من البحر الأسود إلى البحر المتوسط ، ومن البلقان إلى الخليج العربى ، لابد أن يكون المرور منها وإليها عن طريق تركيا وبواسطة المضايق التركية ؛ وهذا يعنى أن تركيا لها القابلية فى حماية شرق البحر المتوسط والشرق الأوسط ضد الاتحاد السوفيتي ، وأن هذا الموقع الجيوبولتيكى يساعد تركيا فى الدفاع عن الشرق الأوسط من كل تهديد قادم من الشمال . كذلك فإن الحدود الطويلة لتركيا مع الاتحاد السوفيتي ، والحدود القصيرة مع بلغاريا ، والتى تقدر بـ ٧٠٠ ميل بحرى على ساحل البحر الاسود ، لابد وأن تساعد تركيا فى السيطرة على التأثير والنفوذ السوفيتي فى المنطقة .

وعموماً ، فانه من إستعراض العلاقات بين السوفيت والأتراك ، فى الفترة من ١٩٧٦ — ١٩٨٠ ، والتى سادتها الزيارات المتبادلة بين قادة الدولتين ، فإن ذلك قد إنعكس علي نظرة كل منهما إلى مشكلة قبرص. وإذا كانت مشكلة قبرص

قد وضعت على الرف ، وإذا كان الطرفان ، السوفيتى والتركى قد دعيا إلى مزيد من إجراء المفاوضات لحل مشكلة قبرص ، إلا أن النظرة السوفيتية تجاه قبرص ومشكلتها ظلت كما هى ، وهى التأكيد على إستقلال الجزيرة ، ومنح الحقوق الشرعية للطائفتين ، التركية واليونانية فى الجزيرة . وإذا كانت مشكلة قبرص قد وضعت على الرف بين الدولتين فى هذه الفترة ،فانما يرجع ذلك إلى أن السوفيت أرادوا أن يستقطبوا تركيا إلى جانبهم ، بكافة الاغراءات الاقتصادية والسياسية، وذلك بسبب أهمية الأوضاع الجيويوليتكية لتركيا بالنسبة للاتحاد السوفيتى . وكان هذا هو المتغير الأساسى فى العلاقات السوفيتية التركية ، سواء فى عهد روسيا القيصرية ، أو فى عهد روسيا الثورة ، وصولا إلى الوقت الحاضر .

محتويات الكتاب

صفحة

صفحة

صفحة

الباب الثالث

صفحة

الباب الرابع

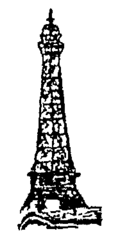
صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

رقم الإيداع : ١٩٨٠/٤٤١٣
الترقيم الدولى : ٧ - ٩٠ - ٧٣٣٤ - ٩٧٧



المطبعة العصرية
٥ شارع كافور الحضرة القبلية ـ اسكندرية